

المعهد القضائي الأردني

تطبيقات في قانونالعقوبات

القسم الخاص

اعداد القاضي: إبراهيم خليل ابوشما

2021

المعهد القضائي الأردني

نموذج ترخيص

انا الباحث /الطالب : القاضي ابراهيم خليل عمر ابو شما أمنح/

المعهد القضائي أو/من يفوضه المعهد بذلك ترخيصا غير حصري دون مقابل ،بنشر /واستعمال / او ترجمه / او تصوير او اعادة انتاج سواء كانت ورقية اوإلكترونيه او غير ذلك وعنوانها :

تصنيف دعاوى الصلح في القسم الخاص

.....

.....

.....

.....

وذلك لغايات البحث العلمي / او التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات او اي اغراض اخرى يراها المعهد القضائي مناسبا .

اسم الباحث/الطالب : القاضي ابراهيم ابو شما

التوقيع :

التاريخ : ٢٣/١٢/٢٠٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم

(المعهد القضائي الأردني – الشعبة الأولى – القاضي ابراهيم ابو شما)

القسم الأول: الجرائم الواقعة على الأشخاص .

(أولاً)

جرائم الايذاء

تعريف الايذاء، وأركانه، وعناصره.

الايذاء هو : اعتداء بفعل ايجابي أو سلبي، يمّس السلامة الجسدية للمجني عليه، من ضرب أو جرح أو اعطاء مواد ضارة، أو بأي فعل آخر مؤثر من صور الاعتداء. وتعني السلامة الجسدية، السير الطبيعي لاعضاء الجسم وتكامله وتحرّره من الآلام. ومعنى ذلك أن أي فعل من شأنه أن يخل بالسير الطبيعي لاعضاء الجسم، أو يؤثر في تكامله، أو يُحدث له ألماً، ومهما كان بسيطاً، يُعد ايذاءً.

ومحل الايذاء من الناحية المادية، هو جسم المجني عليه. ولذا فلا تقع جريمة الايذاء، بهذا المعنى، على غير الإنسان. وهو من الناحية القانونية، حق الإنسان في سلامة جسمه. ولذا يعتبر الايذاء اعتداء على حق الإنسان في سلامة جسمه.

وإن أركان جريمة الايذاء هي: الركن القانوني، والركن المادي، والركن المعنوي.

وأما الركن القانوني، فهو يتمثل بوجود نص تجريم على فعل الايذاء بصوره المختلفة، والمعاقبة عليه. وهو ما نصت عليه المواد (٣٣٣ وما بعدها من قانون العقوبات).

وأما الركن المادي، فعناصره ثلاثة، وهي: السلوك الإجرامي، والنتيجة الإجرامية، وعلاقة السببية بين ذلك السلوك وتلك النتيجة.

والسلوك الإجرامي في جريمة الايذاء هو: فعل الايذاء (الاعتداء) من ضرب أو جرح أو اعطاء مواد ضارة، أو بأي فعل مؤثر آخر يُعد ايذاءً.

وتشمل كلمة (ضرب) كل فعل يُحدث مساساً بأنسجة جسم المجني عليه بالضغط عليها أو بصدمها، دون تمزيقها أو قطعها أو بترها، فإذا لم يكن المساس بالجسم عن طريق الضغط أو الصدم، فلا يُعد ذلك ضرباً. فلو سكب أحدهم الماء الساخن على المجني عليه، أو رماه بمواد قذرة، فلا يُعد ذلك ضرباً، بل فعلاً مؤثراً. ولو رش عليه مادة ضارة فتسربت إلى جسمه عن طريق الجلد، أو حقنه بدم ملوث بفيروس، فيكون ذلك اعطاء لمادة ضارة. وإذا أحدث الضرب جرحاً شقاً أو تمزقاً أو غيره، فيُعد عند ذلك جرحاً لا ضرباً.

ويشمل الضرب، كل تأثير يقع على جسم الإنسان، سواء أوقع مباشرة باليد، أو بواسطة أداة يمسكها الجاني أو يستعملها كالرمي بحجر . وقد يكون الضرب باليد أو بالقدم أو بأداة راضة أو صلبة على اختلاف أنواعها. ويدخل في ذلك قرص الاذن وشد الشعر ولف اليد على الرقبة أو لوي الذراع وما شابه. ولا يشترط أن يقع المساس بجسم المجني عليه مباشرة من الجاني، بل يتحقق الضرب ولو لم يمّسه مباشرة، وطالما أتى فعلاً نشأ عنه الضغط أو الصدم لجسم المجني عليه، كما لو حفر له حفرة فوقع فيها. أو صدمه بسيارة أو بآلة أخرى. وذهبت محكمة التمييز الموقرة الى أن الفقه استقر على تعريف الضرب بأنه كل تأثير يقع على جسم الانسان سواء اوقع مباشرة باليد او بواسطة اداة يمسكها الجاني كالرمي بحجر. **(تمييز جزاء رقم ٢٠١٥/٢٧٧ تاريخ ٢٠١٥/٤/٢، هيئة خماسية، برنامج قسطاس)**. ويكون للضرب تأثير ظاهري أو باطني. والتأثير الظاهري مثل جذب شخص ودفعه على جسم صلب، ويحدث كدمات أو سحجات. والتأثير الباطني يُحدث ألماً أو أذىً في الاحشاء الداخلية أو في الرأس مثلاً. فقضي بأن قيام المتهمين بدفع المغدور بيديهما لادخاله بالعنف للحمام حيث سقط على ظهره وارتطام راسه بأرضية الحمام مما أدى لإصابته بجرح رضي في فروة الرأس يعتبر ايذاءً **(ينظر بالتفصيل قرار تمييز جزاء رقم ٢٠١٣/٦٦٥ تاريخ ٢٠١٣/٥/٢٩ هيئة خماسية، منشورات مركز عدالة وبرنامج قسطاس)**.

وإذا تحقق الضرب، فلا يشترط أن يُحدث ذلك الضرب ألماً للمجني عليه، كما لو كان المجني عليه مخدراً وقت القائه من مرتفع على الأرض. وكما لا يشترط أن يترك الضرب أثراً على جسم المجني عليه من كدمات أو سحجات أو غير ذلك. ولا يشترط في الضرب أن يكون على قدر معين من الجسامة، أو أن يتطلب علاجاً، فالضرب متى تحقق، فإنه يُعد ضرباً مُعاقباً عليه، مهما كان بسيطاً أو خفيفاً.

والجرح : هو كل شطر أو قطع يشطر أو يشق غشاء من أغشية الجسم الخارجية . والغشاء الخارجي هو ما يمكن لمسه دون شطر أو شق أي غشاء أخر **(م ٢ عقوبات)**. فالجرح هو مساس بأنسجة جسم المجني عليه يؤدي إلى تمزيقها. أي يفكك جزيئات الجلد. والجرح

يبقى جرحاً مهما كانت جسامته، أو مساحة القطع التي تعرض لها جسم المجني عليه، سواء أكانت مساحة ضئيلة منه كوخز بإبرة أو واسعة كقطع بسكين. ويستوي أن يكون الجرح خطيراً أو بسيطاً. على أن الجرح قد يكون غائراً في الجسم بالطعن، فيصيب أنسجة داخلية، فهو لكي يصيب الأنسجة الداخلية، يلزم أن يقطع أو يشطر أو يشق غشاءً خارجياً ابتداءً. ويستوي أن يُحدث الجرح نزفاً خارجياً أو داخلياً. وقد يكون الجرح قطعياً يقطع الجلد. وقد يكون طعنياً غائراً في الجسم، ويؤدي إلى قطع الانسجة الداخلية كالكبد والامعاء والقلب. على أنه يمكن الاستناد إلى طبيعة الجرح في تحديد نية الفاعل، فإذا كان الجرح قطعياً وسطحياً، ولم يشكل خطورة على حياة المجني عليه، فيستدل من ذلك على نية الايذاء لديه. وأما إن كان الجرح طعنياً غائراً في منطقة خطرة من الجسم، كالصدر مثلاً أو الرقبة، فيستدل من ذلك على نية القتل لدى الفاعل، لا مجرد الايذاء.

ولا يشترط أن يَحدث الجرح بفعل أداة معينة، بل يتحقق بكل وسيلة يمكن أن تُحدثه، كالأدوات القاطعة مثل السكين، والثاقبة كمفك، أو غيرها كالأسنان أو الاظافر.

ويدخل في مفهوم الجرح، الحروق والكسور والتسلخات. فلو حدث كسرٌ، فإن معنى ذلك تمزق الأنسجة التي تحيط بمكان الكسر. ولذلك فلو أن شخص أوقع آخر في حفرة، فكُسرت ساقه، عُد ذلك جرحاً لا ضرباً. وإن الجرح أوسع نطاقاً من الضرب، ولذا فكل كل جرحٍ يُعد ضرباً، ولكن ليس كل ضربٍ يُعد جرحاً.

وأما اعطاء المواد الضارة، فالمقصود به، اعطاء المجني عليه مادة ضارة بصحته. أي أن فعل الايذاء هنا يكون بالإعطاء. ويكون موضوع هذا الإعطاء مادة ضارة. وبحيث تؤدي إلى الإخلال بالسير الطبيعي لوظائف الجسم، سواء أكان هذا الإخلال بسيطاً أو جسيماً. كما لو أدى إلى حصول دوار بسيط لدى المجني عليه أو تقيؤ، أو أدى إلى حصول فقدان للوعي أو اغماء أو عجز عن استعمال إحدى حواس الجسم. وسواء أكان الإخلال أصاب إحدى الوظائف البدنية، كما لو أعطى الجاني للمجني عليه مادة أدت إلى إصابته بالتقيؤ، أو إصابته بإضطرابات معوية أو مرض، أو أصاب الإخلال إحدى الوظائف النفسية، كما لو أعطى الجاني للمجني عليه مادة أدت إلى فقدانه لإدراكه فترة من الوقت. ويستوي في نظر المشرع لتحقق الايذاء في هذه الحالة، استعمال أية مادة ضارة، مهما كان نوعها، كإعطاء المجني عليه دماً ملوثاً، أو مبيداً حشرياً، أو غيره. وسواء أقام الجاني بنفسه باعطاء المادة الضارة للمجني عليه، أو سلمها له أو وضعها في تصرفه لاستعمالها، فاستعملها هذا الأخير. وكما لا يهم طريقة الاعطاء، سواء أكانت عن طريق الفم أو استنشاقها كالغاز، أو تسريبها عن طريق الجلد بالدهن، أو بطريق الحقن بابرة، أو غير ذلك. وفي هذا الشأن فقد قضت محكمة التمييز الموقرة بأن إقدام المتهم على وضع مبيد حشري بمقدار ملعقة في طنجرة الطعام أثناء عملية الطهي وإصابة المشتكيين الذي تناولوا الطعام وعددهم ستة عشر شخصاً بتسمم وإن هذه الاصابات لم تشكل خطورة على حياتهم وأن مدة التعطيل للمصابين كما هو وارد في التقارير الطبية جنحة الايذاء خلافاً للمادتين (٣٣٤) من قانون العقوبات وبدلالة المادة (٣٣٧) من القانون ذاته على اعتبار ان جرم الايذاء وقع على عدة أشخاص وعلى اعتبار ان نية المتهم قد اتجهت الى ايذاء المشتكيين وليس قتلهم ويستدل على ذلك من ظروف القضية المتمثلة بصغر كمية المبيد الحشري التي وضعها المتهم في طنجرة الطعام بالنظر الى كمية الطعام الكبيرة المعدة في وليمة وعدم تشكل اصابة المشتكين بخطورة على حياتهم كون كمية المبيد الحشري التي دخلت أجسادهم قليلة. **(تمييز جزاء رقم ٢٠١١/٢١٦٩ هيئة خماسية، تاريخ ٢٠١٢/١/٤- منشورات مركز عدالة)**. وعلى أنه يجب التمييز بين المادة التي تعد ضارة وتصلح لاحداث الاذى بجسم الانسان وبين تلك التي تعد قاتلة بطبيعتها كالمادة السامة والغاز القاتل والدم الملوث بفيروسات قاتلة كالايدز، فهذه المواد يستشف من استعمالها نية القتل لا مجرد الايذاء.

وكما أورد المشرع من ضمن وسائل الايذاء، العنف والاعتداء، وذلك يشمل كل وسيلة أخرى، تُعد اعتداءً على جسم المجني عليه، مادية كانت أو نفسية، ولا يدخل ضمن حالات الضرب والجرح واعطاء المواد الضارة، بمفهومها المبين سابقاً. ومن ذلك تعريض المجني عليه لأشعة ضارة. أو إزعاجه بشكل مستمر حتى يحدث لديه انهياراً عصبياً. أو إطلاق الرصاص بجانبه أو تفجير قنبلة بالقرب منه، أو وضعه بجانب شخص مريض بمرض مُعد، فتنتقل العدوى إليه. وكما يشمل الوسائل المعنوية كتخويف المجني عليه وإرعابه.

وإذا وقع فعل الايذاء على غير الشخص المقصود به عوقب الفاعل كما لو كان قد اقترف الفعل بحق من كان يقصد طبقاً للمادة (٦٦) من قانون العقوبات. **(ينظر قرارات متعددة لمحكمة التمييز الموقرة منها قرار تمييز جزاء رقم ٢٠١٢/٢٣٥٦ تاريخ ٢٠١٣/٤/٢٢ ، وتمييز جزاء رقم ١٩٩٨/٧٠٢ تاريخ ١٩٩٨/١١/٨ ، وتمييز جزاء رقم ١٩٦٤/٤١ تاريخ ١٩٦٤/٣/٢٩ – برنامج قسطاس، وجاء فيه أن الخطأ في شخص المجني عليه بسبب خطا في شخصه أو لسبب خطأ في التصويب يجعل الفاعل مسؤولاً عن القتل**

قصدا إذا قامت لديه نية الضرب أو القتل). ولا عبرة للدافع وهو الباعث على ارتكاب الجريمة في جرائم الايذاء طبقاً للمادة (٦٧) من قانون العقوبات.

وأخيراً فان فعل الايذاء، وكما يقع بفعل ايجابي، فإنه قد يقع بفعل سلبي (امتناع). على أن الفقه يشترط لذلك، أن يكون ذلك الامتناع هو امتناع عن واجب قانوني. بمعنى الامتناع عن اتيان الفعل الإيجابي الواجب، فتكون تكون جريمة إيجابية بطريق الترك. كامتناع الممرض قصداً عن اعطاء المريض الدواء لايذائه والإضرار بصحته، فتتضرر صحته.

والنتيجة الإجرامية في جريمة الايذاء هي: الأذى الذي يلحق بجسم المجني عليه. ويجب أن تتحقق هذه النتيجة فعلاً. ويتوقف الوصف القانوني لجريمة الايذاء على جسامة النتيجة الحاصلة. فإن لم تتحقق، فلا عقاب على فعل الايذاء. فذلك الذي حفر حفرة للمجني عليه ليقع فيها، لا يعتبر أنه ارتكب جريمة الايذاء، إن فطن المجني عليه للأمر، أو غيّر طريقه، فتفادى السقوط في الحفرة.

ولا يتصور الشروع في جنح الايذاء، وكما أنه لا عقاب على الشروع في جنح الايذاء؛ حيث لم ينص المشرع على العقاب على الشروع في جنح الايذاء. وحيث أنه لا عقاب على الشروع في الجنح الا بنص صريح في القانون **(م٧١ عقوبات)**. وحيث أن هذه الجرائم بطبيعتها تستلزم تحقيق نتيجة. وهذا ينطبق حتى على جنايات الايذاء. فلا يتصور فيها الشروع بوجه عام. ففي جريمة الضرب المفضي إلى الموت مثلاً، إن لم تحصل النتيجة وهي الموت كان الفعل ايذاءً. وإن حصلت فهي ضرب مفضي للموت. ولذلك يرى الفقه أن المتهم في هذه الحالة يُسأل عن الجريمة التامة. **(ينظر الدكتور محمود نجيب حسني كتابه شرح قانون العقوبات- القسم الخاص، ص ٤٤٦)**. وأن ذلك ينطبق على جنايات الايذاء لإن هذه الجرائم، أي جنايات الايذاء، لا توجد إلا إذا نشأ عن الايذاء موت أو عاهة مستديمة أي أن صفتها الجنائية تتوقف على شرط يستلزم حتماً تمام الجريمة. **(ينظر في ذلك جندي عبد الملك الموسوعة الجنائية الجزء الخامس ص ٧٩١ و ٧٩٢)**. على أنه قد يستثنى من ذلك جناية الايذاء المفضي الى احداث عاهة دائمة بوجه خاص؛ إذ قد يتصور الشروع فيها **(ينظر في هذا الرأي الدكتور كامل السعيد كتابه شرح قانون العقوبات الجرائم الواقعة على الانسان ص ٢٩٨)**. حيث انه إذا قصد الجاني بفعل الايذاء الذي ارتكبه على المجني عليه إحداث عاهة دائمة لديه؛ ولكن لم تتحقق تلك النتيجة التي أرادها لأسباب خارجة عن ارادته، كما لو قام بضرب المجني عليه بحجر على ساقه قاصداً كسرها وإحداث عاهة دائمة لدى المجني عليه، فكسرت ساق المجني عليه ولكن لم يتخلف عن ذلك الكسر عاهة دائمة بسبب اسعاف المجني عليه واجراء التداخل الطبي اللازم. فإنه في هذه الحالة يمكن القول بتوفر الشروع في حقه في جناية إحداث عاهة دائمة. بالإضافة إلى أنه حقيقة قد ارتكب جريمة ايذاء تامة بالفعل، وهي تحدد بحسب جسامة إصابة المجني عليه ومدة تعطيله. ولكن لا يجوز ملاحقة الشخص عن نفس الجرم مرتين طبقاً للمادة (٥٧) من قانون العقوبات. وبالتالي تكون الجريمة هي جناية الشروع في احداث العاهة الدائمة، باعتبارها ذات الوصف الأشد. وأما إذا انصرف قصد الجاني في هذه الحالة إلى مجرد الايذاء، فإنه سوف يسأل عن الايذاء إذا لم يتخلف عاهة دائمة لدى المجني عليه. وإن تخلفت لديه عاهة دائمة، فإن الجاني سوف يسأل عن تلك النتيجة أيضاً كنتيجة احتمالية لفعله، أي نتيجة تجاوزت قصده بالايذاء وهو النتيجة الأقل جسامة إلى احداث عاهة دائمة وهي النتيجة الاشد جسامة، فإنه يسأل طبقاً للقصد المتعدي.

وتكمن أهمية النتيجة الإجرامية في جرائم الايذاء المقصودة، في أن جسامتها تُحدد درجة المسؤولية الجزائية عن الفعل، وذلك بحسب مدد التعطيل التي تسفر عنها. أو إذا آلت إلى موت المجني عليه، أو الحاق عاهة دائمة به. وبالتالي فإن أهمية النتيجة تكون في تغليظ العقاب حسب درجة جسامة تلك النتيجة.

وأما علاقة السببية في جريمة الايذاء، فهي تعني أنه يتوجب أن يرتبط فعل الضرب أو الجرح أو اعطاء المادة الضارة أو الفعل المؤثر عموماً، بالنتيجة الحاصلة، برابطة السببية. وإذا تضافرت مع الفعل الإجرامي بالايذاء، عوامل أخرى، سابقة (كامنة)، أو معاصرة، أو لاحقة لـــــه (مضافة)، وكانت مستقلة أو منفصلة عنه، وكان يجهلها الفاعل، واشتركت مع فعله، أو ساهمت، أو سارعت في إحداث النتيجة الإجرامية بالاذى اللاحق بالمجني عليه. كما لو قام المجني عليه، بإهمال علاج نفسه ليسوء مركز المتهم، أو غادر المستشفى من تلقاء نفسه خفية، أو رفض العلاج، أو أصيب اثناء تواجده بالمستشفى بفيروس أدى إلى إصابته بالتهاب رئوي ضاعف من خطورة إصابته. أو اخطأ الجراح في العملية الجراحية التي أُجريت له، فتخلف عنها عاهة دائمة. ففي هذه الحالات، فإن المشرع الأردني أخذ بنظرية تعادل الأسباب في المادة (٣٤٥) من قانون العقوبات في جرائم القتل والايذاء المقصودين، فأبقى علاقة السببية قائمة بين فعل الجاني والنتيجة الجرمية الحاصلة بوفاة المجني عليه أو ايذائه، حتى لو تداخلت عوامل أخرى مستقلة في حدوث تلك النتيجة، وطالما

توفرت علاقة السببية بين سلوك الجاني والعوامل الأخرى. وبحيث تنقطع تلك العلاقة السببية إذا كانت العوامل الأخرى مستقلة تماماً عن فعل الجاني، وكانت كافية بذاتها لإحداث النتيجة. كما لو كان المجني عليه مصاباً بمرض كامن، أو قام شخص آخر بفعل ايذاء مستقل، أحدث الإصابة الأشد، دون اتفاق مع الفاعل الذي قام بفعل الايذاء الآخر. وهو ما سارت عليه محكمة التمييز الموقرة وطبقته بأحكامها، وعلى النحو الذي سنعرض له لاحقاً. وعليه، فإنه إذا قام الفاعل بضرب المجني عليه بقصد ايذائه، وألحق به أذىً، لكنه أصيب بجرثومة حال نقله واسعافه إلى المستشفى أدت إلى تسمّم دمه وحصول التهاب رئوي لديه. أو اخطأ الجراح في عمله فلحق به عاهة دائمة. أو غادر المصاب المستشفى خفية أو رفض العلاج فتفاقمت حالته سوءً. فإنه في كل هذه الحالات تكون الرابطة السببية متوافرة بين فعل الجاني ، والعامل الأجنبي المستقل الذي يجهله. وتطبيقاً لذلك فقد قضت محكمة التمييز الموقرة بأنه إذا كان الاعتداء الذي قام به المتهم قد ألحق باصبع المشتكية عاهة دائمة فان ادانته بجناية احداث العاهة متفق واحكام القانون، اما كون تجبير الاصبع قد جرى بصورة خاطئة فان ذلك لا يؤثر في مسؤولية المتهم الجنائية وانما يمكن اعتباره سببا مخففاً قانونياً طبقا لنص المادة ٣٤٥ من قانون العقوبات على أساس أن العاهة لم تنتج عن مجرد الاعتداء وانما بانضمام سبب آخر وهو التجبير الخاطئ.**(قرارها رقم ١٩٧٢/١٢٧ (هيئة خماسية) المنشور على الصفحة ١٦١٦ من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ ١٩٧٢/١/١). (ينظر في هذا الشأن العديد من قرارت محكمة التمييز الموقرة في هذا الموضوع ومنها(قرارها رقم ٢٠١١/١٥٢٧ تاريخ ٢٠١١/١١/٣، وقرارها رقم ٢٠٠٩/٩٤ تاريخ ٢٠٠٩/٢/٩، وقرارها رقم ٢٠٠٨/٨٠٣ تاريخ ٢٠٠٨/٦/١٦، وغيرها- منشورات مركز عدالة).**

وأما في الحالات المتبقية وهي، إذا تبين بأن المجني عليه الذي تم ضربه، كان من السابق مريضاً بمرض مزمن، وكان ذلك المرض كافياً بذاته لإحداث النتيجة الأشد جسامة، وأن تلك النتيجة كانت ستحدث حتماً حتى لو لم يتم ضربه، فتنتفي علاقة السببية بين فعل الجاني والنتيجة الجرمية الأشد جسامة الحاصلة فعلاً. وتطبيقاً لذلك فقد قضت محكمة التمييز الموقرة بأنه اذا كان ما قام به المميز ضدهم من أفعال تمثلت بقيامهم بضرب المجني عليه بالأيدي قاصدين إلحاق الأذى به بالمساس بسلامة جسمه وليس قتله وعللت المحكمة ذلك بأنّ الإصابات التي لحقت بالمجني عليه لم تكن ناشئة عن الضرب بالأيدي وأنّ ضربهم لم يؤد إلى أي مدة تعطيل وأنه لم يقم الدليل على أنّ هناك اتفاق مسبق فيما بينهم أو بينهم وبين باقي المتهمين على إزهاق روح المشتكي وعليه فلا يمكن مساءلتهم عن جرم الشروع بالقتل ، وتشكل أفعال المميز ضدهم كافة أركان وعناصر جنحة الإيذاء المقصود خلافاً للمادة ٣٣٤/ ١ من قانون العقوبات **(ينظر قرار تمييز جزاء رقم ٢٠٠٤/٥٩٤ تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٠، هيئة خماسية – برنامج قسطاس).** إذ أنه في وقائع هذه القضية تجددت مشاجرة اشترك فيها آخرون مع المتهمين وقام احد الاشخاص الاخرين بضرب المجني عليه بأداة ذات راس مدبب مخرز كالذي يستخدم في صناعة وتصليح الاحذية الامر الذي ادى الى اصابة المجني عليه بالاصابات الطعنية الموصوفة بالتقرير الطبي والتي كادت ان تودي بحياته.

وكما أن ذلك ينطبق في جرائم الامتناع أو الجرائم الإيجابية بطريق الترك. فيتوجب توافر علاقة السببية بين الامتناع أو الترك وبين النتيجة الحاصلة. كامتناع الممرضة عن إعطاء الدواء للمريض قصداً في موعده لتتدهور صحته، وإذا تضافر عامل اجنبي مستقل ساهم في احداث النتيجة الأشد جسامة، كما لو كان المريض مصاباً بمرض آخر، وكان من شأن عدم اعطائه الدواء أن يحدث لديه نقصا في مناعته لمقاومة المرض الآخر الذي لم تعطيه الممرضة دواءه ، تتوفر علاقة السببية بين الامتناع والنتيجة وتطبق المادة ٣٤٥ عقوبات.

وأما في جرائم الايذاء غير المقصودة، فسنتناولها لاحقاً بالتفصيل.

وأما الركن المعنوي في جريمة الايذاء فهو: القصد الجرمي أو النية الجرمية، والنية ركيزة أساسية لقيام الجريمة. وهي إرادة ارتكاب الجريمة على ما عرّفها القانون (م ٦٣ عقوبات). وتتكون من عنصري العلم والإرادة. والعلم يعني أن يعلم الفاعل بماهية فعله، وبأن فعله من ضرب أو جرح أو غيره من شأنه المساس بسلامة جسم المجني عليه. والإرادة تعني أن تتجه ارادة الفاعل إلى ذلك الفعل، وإلى تحقيق تلك النتيجة. ويشترط في هذه الإرادة أن تكون حرة مدركة.

فإذا انتفت النية الجرمية فلا يُسأل الفاعل عن الجريمة المقصودة. وإنما يُسأل عن الجريمة غير المقصودة. أي الايذاء غير المقصود، وذلك إذا توفرت في فعله إحدى صور الخطأ من الإهمال أو قلة الاحتراز أو عدم مراعاة القوانين والأنظمة.

وإذا توفرت النية الجرمية (القصد الجرمي) لدى الفاعل لارتكاب الايذاء، وتجاوزت النتيجة قصده بالايذاء، إلى نتيجة أخرى أشد جسامةً لم يكن يريدها، فيُسأل عن تلك النتيجة الأشد جسامةً ؛ لإن القصد فيها يكون متوافراً، ويعرف بالقصد المتعدي. فإذا ضرب شخص،

شخصاً آخر بعصا غليظة على ساقه قاصداً ايذائه، وهي النتيجة التي أرادها وهي الأقل جسامة، فكُسرت ساقه وتخلف عنها عاهة دائمة، وهي النتيجة الأشد جسامةً، فيُسأل عن جناية احداث العاهة الدائمة. وإذا لم يكن يريد حصول النتيجة الحاصلة، ولكنه توقع حصولها وقبل بالمخاطرة، فيُسأل عن تلك النتيجة؛ لإن القصد فيها يكون متوافراً ويعرف بالقصد الاحتمالي (م ٦٤ عقوبات). كما لو قام بممازحة صديقه بتوجيه المسدس عليه والضغط عى الزند فخرجت طلقة أصابت صديقه في قدمه وألحق به أذىً، أو قام بإطلاق النار في عرس وسط جمهرة من الناس متوقعاً إصابة أحد الناس الموجودين وقابلاً بذلك الاحتمال والمخاطرة، فأصيب أحد الاشخاص ولحق به أذىً، فهو يُسأل عن تلك النتيجة، طبقاً للقصد الاحتمالي. وإذا توفرت النية الجرمية لدى الفاعل، فلا عبرة بالباعث الدافع إلى ارتكاب الجريمة؛ لإنه لا عبرة للدافع إلى ارتكاب الجريمة إلا في الأحوال التي نص عليها القانون (م ٦٧ عقوبات).

والنية الجرمية هي التي يعول عليها في التمييز بين جريمة الايذاء وجريمة الشروع بالقتل. حيث أن ما يميز جريمة الايذاء عن جريمة الشروع بالقتل يكمن في النية الجرمية. إذ أن هذه النية تتجه في جرائم الايذاء إلى مجرد الايذاء والمساس بسلامة جسم المعتدى عليه، في حين تتجه في جريمة الشروع بالقتل الى إزهاق روح المجني عليه إلا أن النتيجة تخلفت لسبب خارج عن إرادته. **(ينظر في ذلك تمييز جزاء رقم ٢٠١٥/٩٣ تاريخ ٢٠١٥/٤/١، وتمييز جزاء رقم ٢٠١٥/١٩١ تاريخ ٢٠١٥/٤/٥، وتمييز جزاء رقم ٢٠١٥/٢٣٠ تاريخ ٢٠١٥/٤/٦، هيئة خماسية- برنامج قسطاس).**

والنية أمر باطني، يضمره الجاني في نفسه، يستدل عليها من الأفعال المادية الظاهرة التي يقارفها. ومن الظروف والملابسات التي صاحبت ارتكاب الجرم. ومن الأداة المستعملة في الجريمة، وما إذا كانت قاتلة بطبيعتها أو بطبيعة استخدامها. ومن موقع الإصابة من جسم المجني عليه ، فيما إذا كان موضعاً قاتلاً أو خطراً أم لا. وفيما إذا شكلت تلك الإصابة خطورة على حياة المجني عليه أم لا. وذلك وفقاً لما استقر عليه اجتهاد محكمة التمييز. **(ينظر في ذلك القرارات المشار إليها سابقاً، وقرار تمييز جزاء رقم ٢٠١٤/٢٢٠٢ ، تاريخ ٢٠١٥/٤/٢٢، هيئة خماسية، وقرار تمييز جزاء رقم ٢٠٠٦/٥٩٥، تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٥، هيئة خماسية – برنامج قسطاس)**. ولا بد من اثبات النية بصورة مستقلة والتحدث عنها بشكل واضح واقامة الأدلة القاطعة على توفرها لدى الجاني. **(ينظر قرار تمييز جزاء رقم ٢٠١٤/١٠٧٥ تاريخ ٢٠١٤/١٢/٨، هيئة خماسية – برنامج قسطاس وكما ينظر قرار محكمة التمييز الموقرة بهيئتها العامة في هذا الشأن برقم ٢٠٠٦/١٣٦٦ تاريخ ٢٠٠٧/٣/١٣).**

ومن التطبيقات القضائية في هذا الشأن،

ما قضت به محكمة التمييز الموقرة بأن الأفعال التي اقترفها المتهم ... بحق المجني عليه الوكيل... والمتمثلة بقيامة عند محاولة المجني عليه القاء القبض عليه بضربه بواسطة الموسى الذي كان بحوزته على رقبته مما ادى ذلك لاصابة المجني عليه بجرح قطعي بطول (١٥) سم و بعمق (٢) سم دون علمه بان المجني عليه من افراد الامن العام / البحث الجنائي وان هذه الاصابة لم تشكل خطورة على حياته وانما نجم عنها بروز فوق سطح الجلد وظاهرة للعيان تشكل سائر اركان وعناصر جناية الايذاء المقصود وفقا للمادة (٣٣٤) مكررة من قانون العقوبات ولا تشكل جناية الشروع بالقتل وفقا للمادتين (٢/٣٢٧ و٧٠) من قانون العقوبات ذلك ان نية المتهم لم تتجه الى قتل المجني عليه وازهاق روحه بدليل انه لا يوجد معرفة ما بين المتهم والمجني عليه من السابق وان المتهم لم يكن يعرف صفة المجني عليه عندما امسك به من الخلف لغاية القاء القبض عليه وان الاصابة لم تشكل خطورة على حياة المجني عليه ولم يكرر المتهم ضربه للمجني عليه **(تمييز جزاء رقم ٢٠١٢/٦٣١ هيئة خماسية، تاريخ ٢٠١٢/٦/١٢ هيئة خماسية – برنامج قسطاس)**

ومن ذلك ما جاء في قرارها تمييز جزاء رقم ٢٠١٥/١٣١ هيئة خماسية، تاريخ ٢٠١٥/٤/١٥- برنامج قسطاس من أن الأفعال التي قارفها المتهم ... تجاه الظنين (ب) والمتمثلة باصابته باداة حادة قاتلة بطبيعتها وفي منطقة خطرة شكلت خطورة على حياته تشكل جناية الشروع بالقتل طبقا للمادتين (٣٢٦ و ٧٠) عقوبات. اما فيما يتعلق باصابته للظنين محمود فان الافعال التي قام بها تشكل جنحة الايذاء خلافا لاحكام المادة (٣٣٤) عقوبات كون مكان الاصابة كان في الرجل اليمنى وفي مكان غير قاتل ولم تشكل الاصابة خطورة على حياته..."

وفي قضية تتلخص وقائعها بأنه وفي ظهر يوم ٢٠١٣/١١/١١ توجه المجني عليه ... الى منزل المتهم للعب مع المدعو ... وكان المتهم موجودا في المنزل حيث طلب الاخير من المجني عليه احضار سكين من المطبخ وذلك لتقطيع تفاحة له ولشقيقه مهند وبالفعل احضر المجني عليه السكين وسلمها للمتهم والذي قام بدوره بتقطيع التفاحة واعطى جزءا منها للمجني عليه وجزءا اخر الى شقيقه مهند ثم اقدم المتهم وبدون اي سبب على ضرب المجني عليه بالسكين قاصدا ايذاءه حيث اخترقت بطن المجني عليه وعلى الفور تم نقله الى

المستشفى بوساطة والدة المتهم المدعوة يسرى واجريت له عملية جراحية وتبين ان الاصابة شكلت خطورة على حياة المجني عليه حيث نفذ الجرح الى التجويف البطني واصاب الامعاء الدقيقة وانه لولا العناية الالهية والتداخل الجراحي لكانت قد ادت الى الوفاة ... قضت محكمة الجنايات الكبرى وعملاً بأحكام المادة ٢٣٤ من الاصول الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم ...من جناية الشروع بالقتل وفقا للمادتين ٣٢٦ و ٧٠ عقوبات الى جنحة الايذاء وفقا للمادة ٣٣٤ عقوبات وعملا بالمادة ١٧٧ من الاصول الجزائية ادانته بهذه الجنحة بالوصف المعدل... وقد أيدت محكمة التمييز الموقرة ذلك الحكم وجاء في حكمها في هذا الشأن أن نية المتهم لم تكن تتجه الى ازهاق روح المجني عليه وانما الى ايذائه لكون ان المجني عليه يصغره بخمسة عشر عاما وهو طفل عمره خمس سنوات ولا يوجد بينهما احقاد او ضغائن ولا توجد عداوات سابقة ولو كان لدى المتهم النية بالقتل لتمكن من طعنه عدة طعنات ولم يمنعه احد من الاجهاز على المجني عليه الطفل منصور مما يجعل ما اسند الى المتهم يشكل جنحة الايذاء وفقا لاحكام المادة ٣٣٤ عقوبات ... **(تمييز جزاء رقم ٢٠١٥/١٩١ المشار إليه سابقاً)**

وقضت بأن الاصابة التي لحقت بالمجني عليه لم تشكل خطورة على حياته ولم يقم المتهم بتكرار الطعنات مما يدل على ان نيته لم تتجه الى ازهاق روح المجني عليه انمَا ايذائه... **(تمييز جزاء رقم ٢٠١٤/١٠٧٥ المشار إليه سابقاً)**

وقضت بأن المتهم لم يصوب مسدسه إلى مناطق قاتلة في جسم كل من المجني عليهما ماهر وعطا وانه لم يحل أحداً بينه وبين المجني عليهما ليمنعه من ذلك وحيث أن العيارات النارية التي أطلقها المتهم خالد أطلقها من مسافة قريبة وان الإصابة التي لحقت بالمجني عليهما وقعت في مناطق غير خطرة وانها لم تشكل خطورة على حياة المجني عليهما فيكون ما توصلت إليه محكمة الجنايات الكبرى من ان نية المتهم خالد لم تتجه إلى قتل المجني عليهما بالرغم من استخدامه أداة قاتلة يغدو واقعاً في محله وموافقاً للأصول والقانون **(تمييز جزاء رقم ٢٠١٠/٧٣٠ هيئة خماسية، تاريخ ٢٠١٠/٩/٢١ هيئة خماسية – برنامج قسطاس)**

وفي المقابل قضت أيضاً بأن إقدام المتهم على ضرب المشتكى عليه بماسورة حديد على الرأس الأمر الذي شكل خطورة على حياته اقتضى اجراء عملية لإنقاذها دليل أن نيته اتجهت لإزهاق روح المجني عليه مما يشكل معه فعل المتهم المميز جرم الشروع بالقتل خلافاً لأحكام المادتين (٣٢٦ و ٧٠) من قانون العقوبات.(**قرار محكمة التمييز الأردنية (جزاء) رقم ٢٠٠٦/١٦٢٩،هيئة خماسية، تاريخ ٢٠٠٦/٧/٣١ منشورات مركز عدالة**). وقضت: حيث أن المتهم الطاعن استعمل في ضرب الظنين ... الذي كان يمسكه المتهم الآخر سكيناً وهي أداة قاتلة بطبيعة استعمالها وأن الضربة كانت في مكان خطر وهو الصدر حيث نفذت إلى التجويف الصدري وأدت إلى إحداث تجمع هوائي وشكلت خطورة على حياة الظنين ولولا الإسعاف والتداخل الجراحي السريع لحصلت الوفاة فإن ذلك يدل دلالة أكيدة على أن نيتهما اتجهت إلى اقتراف الجريمة التي انتوياها. **(تمييز جزاء رقم ٢٠٠٩/١٨٧ هيئة خماسية، تاريخ ٢٠٠٩/٣/١٧ هيئة خماسية – برنامج قسطاس)**

جرائم الايذاء المقصود

(صورها، وعقوباتها، والاختصاص القضائي بها، و التطبيقات القضائية عليها)

إن جرائم الايذاء المقصود قد تكون من نوع الجنحة. وقد تكون من نوع الجناية.

وإن جنح الايذاء المقصود قد تكون صلحية أي تنظر من قبل قاضي الصلح، وهي المنصوص عليها في المادة ٣٣٤ من قانون العقوبات. وقد تكون بدائية أي تنظر من قبل محكمة البداية من قاض منفرد، وهي المنصوص عليها في المادة ٣٣٣ من قانون العقوبات. (والفارق بين هذين النوعين من جنح الايذاء يكمن في مدة التعطيل الناتجة عن الايذاء) فتكون جنحة صلحية إذا لم تزد مدة التعطيل عن العمل على عشرين يوماً. وتكون جنحة بدائية إذا زادت مدة التعطيل عن العمل على عشرين يوماً .

وأما جنايات الايذاء فهي تنظر من قبل محكمة البداية بصفتها الجنائية، كما في جنايات الايذاء باستعمال المشارط والشفرات المنصوص عليها في المادة ٣٣٤ مكرر من قانون العقوبات. والايذاء المفضي لاحداث عاهة دائمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٥ من قانون العقوبات. والايذاء المفضي إلى الاجهاض المنصوص عليها في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات. وقد تنظر من قبل محكمة الجنايات الكبرى وذلك في جناية الايذاء المفضي إلى الموت (من ثلاثة قضاة بموجب نص خاص في قانون محكمة الجنايات الكبرى)، وهي المنصوص عليها في المادة ٣٣٠ من قانون العقوبات.

أولاً: جنح الايذاء المقصود.

- **جنحتا الايذاء الصلحيتين (م ٣٣٤ عقوبات)**

بحسب الفقرة الأولى من المادة (٣٣٤) من قانون العقوبات، فإنها قد نصت على نوعين من جنح الايذاء المقصود، وهما:

١- الايذاء الذي تزيد فيه مدة التعطيل مدته على عشرة أيام ولا تتجاوز عشرين يوماً. وهذه عقوبتها الحبس مدة لا تزيد على سنة أو الغرامة لا تزيد على مائة ديناراً أو بكلتا هاتين العقوبتين .

٢- الايذاء الذي لم تزد مدة التعطيل فيه على عشرة أيام، ويُعاقب عليه بالعقوبة السابقة ذاتها.

والفارق بينهما أنه في الحالة الأولى، لا تتوقف إقامة الدعوى الجزائية على شكوى المشتكي أو اتخاذ صفة الادعاء بالحق الشخصي. ولا تسقط دعوى الحق العام بإسقاط المشتكي حقه الشخصي أو تنازله. ولكن إسقاط الحق الشخصي يمكن معه استعمال الأسباب المخففة التقديرية في تخفيض العقوبة فقط.

وأما في الحالة الثانية، فتتوقف إقامة الدعوى الجزائية على شكوى المشتكي، ومن ثم فلا يجوز أساساً تعقب أو إقامة دعوى الحق العام بدون الشكوى. وكما أنه تسقط دعوى الحق العام بإسقاط المشتكي حقه الشخصي أو تنازله عن شكواه قبل أن يكتسب الحكم الدرجة القطعية، فإن اكتسب الحكم الدرجة القطعية فلا يعود هناك مجال لإسقاط دعوى الحق العام. وإن تنازل المشتكي هو حق شخصي، ولذلك فهو لا ينتقل للورثة إذا مات المشتكي قبل انتهاء الدعوى. وتطبيقاً لذلك، فقد قضت محكمة التمييز الموقرة بأن متابعة الدعوى والتنازل عنها بموجب المادة (٢/٣٣٤) من قانون العقوبات حق شخصي للمجني عليه ، فاذا قدمت الشكوى ثم توفي بعد ذلك فلا يقبل من ورثته التنازل عنها لانها حق شخصي ينتهي بوفاة المجني عليه ولا يكون له بعد الوفاة وجود(**تمييز جزاء رقم ١٩٩٦/٥٥٣ تاريخ ١٩٩٦/١٠/١٩، هيئة خماسية- برنامج قسطاس**). وإن تنازل المشتكي عن أحد المتهمين في الدعوى، لا يشمل المتهمين الآخرين. وتطبيقاً لذلك، فقد قضت محكمة التمييز الموقرة بأنه تسقط دعوى الحق العام تبعاً لإسقاط للحق الشخصي في جنح الإيذاء إذا نتج عنها مدة تعطيل تقل عن عشرة أيام وفقاً لنص المادة (٢/٣٣٤) من قانون العقوبات. (**تمييز جزاء رقم ١٩٩٧/٥٨ تاريخ ١٩٩٧/٢/١٥، هيئة خماسية- برنامج قسطاس**)

عقوبة هاتين الجنحتين،

إن العقوبة المقررة لهاتين الجنحتين بموجب المادة (٣٣٤) من قانون العقوبات، واحدة، وهي الحبس مدة لا تزيد على سنة أو الغرامة لا تزيد على مائة ديناراً أو بكلتا هاتين العقوبتين. فيمكن للقاضي أن يحكم بالحبس مدة لا تزيد على سنة، أو بالغرامة التي لا تزيد على مائة ديناراً، أو بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبالغرامة التي لا تزيد على مائة ديناراً معاً. ويعني ذلك أن الحد الأدنى لعقوبة الحبس في هذه الحالة، وطبقاً للمادة (٢١) من قانون العقوبات هو الحبس مدة أسبوع واحد، فتكون العقوبة هي الحبس الذي يتراوح بين اسبوع واحد وسنة واحدة. ويكون الحد الأدنى لعقوبة الغرامة، وطبقاً للمادة (٢٢) من قانون العقوبات هو خمسة دنانير، فتكون العقوبة هي الغرامة التي تتراوح بين خمسة دنانير ومائة ديناراً. وبحيث أنه يمكن للقاضي أن يحكم بأي من هاتين العقوبتين أو بكليهما معاً ومثال ذلك ان يحكم بالعقوبة في حدها الأدنى وهي بالحبس مدة اسبوع واحد فقط، أو بالغرامة خمسة دنانير فقط، أو أن يحكم بكلتا العقوبتن في حدهما الأدنى أي بالحبس مدة اسبوع واحد-والغرامة خمسة دنانير. أو أن يحكم بإحدى العقوبتين في حدها الأعلى أو بكلتا العقوبتين بحدهما الأعلى على النحو المبين.

وإذا أخذت المحكمة بالأسباب المخففة التقديرية، فإنه يكون لها أن تخفض العقوبة إلى حدها الأدنى طبقا للمادة (٢١) من قانون العقوبات، أي إلى الحبس مدة أسبوع واحد، عملاً بالمادة (١/١٠٠) من قانون العقوبات. وكما أن لها أن تحوّل الحبس إلى غرامة أو أن تحوّل " فيما خلا حالة التكرار " العقوبة الجنحية إلى عقوبة المخالفة، وهي التي تتراوح مدة الحبس التكديري فيها بين أربع وعشرين ساعة وأسبوع طبقاً للمادة (٢٣) من القانون ذاته، أو إلى الغرامة التكديرية التي تتراوح بين خمسة دنانير وثلاثين ديناراً، طبقاً (٢٤) من القانون ذاته. وفي هذه الحالة فإنه سوف يتغير الوصف الجرمي للفعل من جنحة إلى مخالفة. على أنه يشترط أن يكون القرار المانح للاسباب المخففة معللاً تعليلاً وافياً طبقاً للمادة (٣/١٠٠) من قانون العقوبات.

الاختصاص القضائي بنظر هاتين الجنحتين،

حيث أن العقوبة المقررة لهاتين الجنحتين، هي واحدة ، وهي الحبس مدة لا تزيد على سنة أو الغرامة لا تزيد على مائة ديناراً أو بكلتا هاتين العقوبتين، فهي من اختصاص محكمة الصلح، طبقاً للمادة (٤/ج) من قانون محاكم الصلح رقم ١٥ لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته. ولا

تختص محكمة الصلح بصفتها الجزائية في النظر بالدعاوى التي تتجاوز العقوبة فيها مدة سنتين وذلك سنداً لنص المادة (٤/ج) من قانون محاكم الصلح (**تمييز جزاء رقم ٢٠١٣/١٨٣٩ تاريخ ٢٠١٤/٣/٢٠، هيئة خماسية- برنامج قسطاس**). وتنعقد محكمة الصلح من قاض منفرد طبقاً للمادة (٣/ب) من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم ١٧ لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته.

ومن التطبيقات القضائية في هذا الشأن،

اعتبرت محكمة التمييز الموقرة إقدام المميزة وأخرى (لم يتوصل التحقيق لمعرفتها) على ضربها المجني عليها بيديها وبمشرط كان بحوزتها وقص شعرها... يشكل الايذاء خلافا لاحكام المادة ٣٣٤ عقوبات (**تمييز جزاء رقم ٢٠١١/٧٩٨ (هيئة خماسية) تاريخ ٢٠١١/٥/١٨ منشورات مركز عدالة**). وقضت أيضاً بأنه يشكل قيام المميز بضرب المجني عليه بالعصا على رأسه مما أدى إلى سقوطه على الأرض جرم الايذاء خلافاً لأحكام المادة (٣٣٤) من قانون العقوبات(**تمييز جزاء ٢٠٠٨/١٥٥٣ (هيئة خماسية) تاريخ ٢٠٠٩/٩/١٤ منشورات مركز عدالة**). وقضت بأنه إذا قام المتهم وبيديه بدفع المغدور مما أدى إلى سقوطه وأن ذلك لم يحدث أي مرض أو تعطيل عن العمل كما لم يساهم هذا الفعل في وفاة المغدور وفق البينات المقدمة وتقرير الطبيب الشرعي باعتبار أن الوفاة لاحقة لهذا الفعل ومستقلة بذاتها فإن هذا الفعل يشكل كافة عناصر وأركان جنحة الايذاء المقصود طبقاً لأحكام المادة ٣٣٤ عقوبات. (**تمييز جزاء رقم ٢٠١٣/٦٦٥ هيئة خماسية تاريخ ٢٠١٣/٥/٢٩- منشورات مركز عدالة**) وما قضت به من ان قيام المتهم بضرب الظنين بوساطة سكين على صدره وحصول الاخير على تقرير طبي مدة تعطيله ٢٤ ساعة قطعي والاصابة لم تشكل خطورة على حياته... انما يشكل سائر اركان وعناصر جنحة الإيذاء وفقا لاحكام المادة (٢/٣٣٤) مكررة مرتين عقوبات(**تمييز جزاء رقم ٢٠١٤/١٤١٣ هيئة خماسية تاريخ ٢٠١٤/١٢/٣- برنامج قسطاس**) وما قضت به من أن ما قارفه المتهم من نشاط جرمي بعد سوء التفاهم الذي حصل بينه وبين المجني عليه بان ضربه بالمفك الذي كان يحمله عدة ضربات وفي أماكن منه الرأس بضربات أدت إلى جروح سطحية تم شفاء المصاب منها واحتاج إلى تعطيل مدة ثمانية أيام وقد شهد الطبيب اللمعالج بأن الاصابات من النوع البسيط ولا تشكل خطراً على الحياة وبالتالي فان محكمة الموضوع وعلى ضوء االبينة المقدمة تستشف نية الجاني وما اتجهت اليه وبما ان ما توصلت إليه المحكمة من أن الجاني لم تتجه نيته الى القتل بل الى مجرد الايذاء وان ذلك بصلاحيتها في تكييف الوصف وفي تقدير الدليل فنحن نقرها على ما ذهبت اليه ومن أن تعديل وصف التهمة من الشروع بالقتل إلى الايذاء يتفق وما يستخلص من الأوراق. (**تمييز جزاء رقم ١٩٩٧/٥٨ تاريخ ١٩٩٧/٢/١٥، هيئة خماسية- برنامج قسطاس**). وما قضت به من انه تشكل أفعال المتهم المتمثلة بإقدامه على طعن المجني عليه باداة حادة الموس الذي بحوزته على خاصرته اليسرى أسفل القفص الصدري وإصابته بجرح قطعي غير نافذ وضربه على يده اليسرى بإصابات بسيطة خطورة على حياته قدر لها مدة تعطيل أسبوع ، وأن المتهم لم تتجه نيته إلى قتل المجني عليه وإزهاق روحه حتى وإن كانت الأداة المستعملة قاتلة بطبيعتها لأن الإصابات بسيطة وفي مكان غير خطر وجاءت سطحية ولو أراد المتهم القتل لطعنه طعنات قوية ولا يوجد ما يمنعه من ذلك وأن نيته قد اتجهت إلى إيذاء المجني فإن هذه الأفعال وبالتطبيق القانوني تشكل كافة أركان وعناصر جنحة الإيذاء بحدود المادة (٣٣٤) عقوبات(**تمييز جزاء رقم ٢٠٠٩/١٢١ تاريخ ٢٠٠٩/٢/١٠ هيئة خماسية- برنامج قسطاس**). وما قضت به من أنه إذا كانت الاصابات اللاحقة بالمجني عليهم وفق التقارير الطبية وشهادة منظميها لا تشكل خطورة على حياتهم وأن المشاجرة آنية ولا يوجد علاقة أو عداوة سابقة فيما بينهم، فإنه يستفاد منها أن نية المتهم كانت تتجه للايذاء وليس للقتل وأفعاله تشكل كافة أركان وعناصر تهمة الايذاء بحدود المادة (٣٣٤) عقوبات (**تمييز جزاء رقم ٢٠١٣/٦٤٤ هيئة خماسية تاريخ ٢٠١٣/٥/٢٦ - منشورات مركز عدالة**). وما قضت به من أن ما يُميز جريمة الشروع بالقتل عن جنحة الايذاء، النية الجرمية، ففي الحالة الأولى تتجه النية إلى إزهاق روح المجني عليه إلا ان النتيجة تخلفت لسبب خارج عن إرادته واتجاهها في الحالة الثانية إلى مجرد الإيذاء فقط والمساس بسلامة جسم المعتدى عليه. (**تمييز جزاء رقم ٢٠١٤/١٠٣٧ تاريخ ٢٠١٥/٣/١١ هيئة خماسية – برنامج قسطاس**). وما قضت به من أنه إذا إتجهت نية المتهم إلى مجرد الإيذاء فقط والمساس بسلامة جسم المعتدى عليه، فتعد جنحة ايذاء خلافاً لأحكام المادة (٣٣٤) من قانون العقوبات. (**تمييز جزاء رقم ١٩٩٧/٣٦٦ تاريخ ١٩٩٧/٧/٢٣ هيئة خماسية – برنامج قسطاس**). ومما جاء في هذا القرار أن ما قام به المتهم لا يعدو أن يكون ايذاء بحدود المادة ٣٣٤ من قانون العقوبات... ان ما قام به المتهم ليس إلا الامساك بيد... ولفها للخلف... وما قضت به من أنه يكون الحكم بتعديل وصف الجريمة المسندة الى المتهم من جناية الشروع بالقتل قصداً الى جنحة الايذاء متفقاً واحكام القانون لثبوت ان المتهم قد اشتاط غضباً عندما دخل الى منزل اخيه وشاهد اشخاصاً يلعبون القمار فيه واثناء خروجهم من المنزل اطلق من مسدسه عدة عيارات نارية في

الهواء دون ان يصوب المسدس اليهم غير ان العيارات اصابت احدهم.(**تمييز جزاء رقم ١٩٨٤/١٥٩ هيئة خماسية – برنامج قسطاس).**

- **<u>جنحة الايذاء البدائية (م ٣٣٣ عقوبات)</u>**

وهي الجنح المنصوص عليها في المادة (٣٣٣) من قانون العقوبات. حيث ورد فيها: " كل من أقدم قصداً على ضرب شخص أو جرحه أو ايذائه بأي فعل مؤثر من وسائل العنف والاعتداء نجم عنه مرض أو تعطيل عن العمل مدة تزيد على عشرين يوماً، عوقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات".

وعليه فإنه إذا زادت مدة التعطيل عن العمل على عشرين يوماً، فتطبق المادة (٣٣٣) من قانون العقوبات. وتكون العقوبة هي الحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات. ودون تحديد الحد الأعلى لمدة التعطيل. ولكن تكون أكثر من عشرين يوماً. ولا تعلق على دعوى الحق العام على الشكوى، وكما لا تسقط بالتنازل أو الإسقاط. وتكون الدعوى من اختصاص محكمة البداية.

<u>مدة التعطيل</u>

إن مدة التعطيل هي التي تحدد النص القانوني الذي يطبق على جريمة الايذاء فيما اذا كان نص المادة (٣٣٤) من قانون العقوبات أو نص المادة (٣٣٣) منه. وفي ذلك تقول محكمة التمييز الموقرة أنه يستفاد من حكم المادة (٣٣٣) عقوبات ، انه إذا نجم عن فعل الإيذاء تعطيلاً عن العمل مدة تزيد عن العشرين يوماً فإن حكم هذه المادة هو الذي يطبق ، وعليه وفي حالة ان التعطيل يقل عن العشرين يوماً فإن حكم المادة (٣٣٤) هو الذي يطبق على الفعل عليه. **(تمييز جزاء رقم ٢٠٠٣/١٠٣ تاريخ ٢٠٠٣/٣/١٣ هيئة خماسية – برنامج قسطاس).**

لم يحدد المشرع ما هية التعطيل عن العمل أو درجة التعطيل عن العمل أو مدته التي يجب أن تتحقق عند الشخص الذي وقع عليه الايذاء. ولكن أفضل معيار في ذلك هو معيار الاعمال الطبيعية العادية التي يقوم بها الناس عادة في حياتهم اليومية. **(ينظر الدكتور عبد الرحمن توفيق، كتابه شرح قانون العقوبات القسم الخاص الجرائم الواقعة على الاشخاص ص ٣٣).**

ولا يشترط أن يبقى الشخص طريح الفراش أو نزيل المستشفى، وإنما أن يتعطل عن القيام بأعماله اليومية العادية. ولا بد من صدور تقرير طبي قطعي من الطبيب الشرعي بتحديد مدة التعطيل، حتى يمكن الحكم في الدعوى. وبدون تحديد هذه المدة لا يمكن الفصل في الدعوى. ويمكن اللجوء إلى الخبرة بمعرفة طبيب أو اكثر لتحديد مدة التعطيل إذا تغيب المشتكي أو لم يمكن حضوره لدى الطبيب عند التقرير النهائي وذلك بالاستناد إلى التقرير الطبي الأولي.

عقوبة هذه الجنحة،

عقوبة هذه الجنحة، طبقاً للمادة (٣٣٣) من قانون العقوبات، هي الحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات. وإذا أخذت المحكمة بالأسباب المخففة التقديرية، وباعتبار ان هذه العقوبة هي عقوبة جنحوية، فإنه يكون لها أن تخفض العقوبة إلى حدها الأدنى طبقا للمادة (٢١) من قانون العقوبات، أي إلى الحبس مدة أسبوع واحد، عملاً بالمادة (١/١٠٠) من قانون العقوبات. وكما أن لها أن تحوّل الحبس إلى غرامة أو أن تحوّل " فيما خلا حالة التكرار " العقوبة الجنحية إلى عقوبة المخالفة، وهي التي تتراوح مدة الحبس التكديري فيها بين أربع وعشرين ساعة وأسبوع طبقاً للمادة (٢٣) من القانون ذاته، أو إلى الغرامة التكديرية التي تتراوح بين خمسة دنانير وثلاثين ديناراً، طبقاً (٢٤) من القانون ذاته. وفي هذه الحالة فإنه سوف يتغير الوصف الجرمي للفعل من جنحة إلى مخالفة. على أنه يشترط أن يكون القرار المانح للاسباب المخففة معللاً تعليلاً وافياً طبقاً للمادة (٣/١٠٠) من قانون العقوبات. <u>و تشدّد العقوبة</u> إذا اقترنت بإحدى الحالات المنصوص عليها في المادتين ٣٢٧ و ٣٢٨ عقوبات. <u>وإذا تعذر معرفة الفاعل بالذات</u> كما لو حصل الايذاء في مشاجرة، ولم يتم معرفة الفعل بالذات، فيعاقب الفاعل طبقاً للمادة ٣٣٨ عقوبات وذلك بتخفيض العقوبة الأصلية حتى نصفها.

الاختصاص القضائي بنظر هذه الجنحة،

تختص محكمة البداية بصفتها الجزائية، والتي تنعقد من قاض منفرد، بنظر هذه الجنحة، باعتبار أنها تخرج عن اختصاص محاكم الصلح، وذلك طبقاً للمادة (٥/ب/١) من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم ١٧ لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته.

<u>ومن التطبيقات القضائية في هذا الشأن،</u>

قضت محكمة التمييز الموقرة بأن أفعال المتهم المتمثلة بضرب المشتكي بأداة حادة و حصوله على تقرير طبي بمدة تعطيل (٤) أسابيع ، تُشكل جنحة إيذاء خلافاً لأحكام المادة (٣٣٣) من قانون العقوبات كون مدة التعطيل تزيد على (٢٠) يوماً (**تمييز جزاء رقم**

٢٠١٥/٣٧٠ تاريخ ٢٠١٥/٤/٢٦ هيئة خماسية – برنامج قسطاس). وقضت: في الحالة المعروضة فان المتهم استخدم في اعتدائه اداة قاتلة (مسدس) الا ان الظروف التي رافقت افعاله من حيث الاطلاق في الهواء وباتجاه الارض لتعطيل هروب المشتكي من الفرار بالاضافة ان موقع الاصابة ليس قاتلا وبالتالي فان نيته اتجهت الى الاعتداء على سلامة جسم المجنى عليه وايذائه وليس قتله وازهاق روحه الامر الذي يجعل تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية الشروع بالقتل الى جنحة الايذاء خلافا للمادة ٣٣٣ من قانون العقوبات واقعا في محله (**تمييز جزاء رقم ٢٠١١/١٤٩١ تاريخ ٢٠١١/١٠/٢٣ هيئة خماسية – برنامج قسطاس)** . وجاء في حكم محكمة الشرطة المؤيد من قبل محكمة التمييز الموقرة :" ... وقد ثبت للمحكمة من خلال شهادة الطبيب الشرعي ... بان الاصابة كانت في منطقة اليد بالنسبة للمشتكي (م) ولم تشكل خطورة على حياة المشتكي (م) وهي ليست من الاصابات الخطرة بل هي اصابة بليغة وكذلك الحال بالنسبة للمشتكي (س) والذي اصيب في منطقة القدم اليمنى ، وان اجتهاد محكمة التمييز قد استقرت في العديد من قراراتها على ان استظهار نية الجاني من ارتكاب جريمة الشروع بالقتل هي امر باطني **(انظر قرار تمييزي رقم٢٠٠٤/٢٣٨ تاريخ ٢٠٠٤/٤/١ هيئة خماسية)** وامام ما تقدم تقرر المحكمة وعملا باحكام المادة ٢٣٤ من قانون اصول المحاكمات الجزائية تقرر المحكمة تعديل وصف الجرم المسند للمتهم (ج) من جناية الشروع بالقتل خلافا للمادتين ٣٢٦ و٧٠ من قانون العقوبات الى جنحة الايذاء البليغ وفقا للمادة ٣٣٣ من قانون العقوبات (**تمييز جزاء رقم ٢٠١٣/١٥٢ تاريخ ٢٠١٣/٤/١٨ برنامج قسطاس)** .

ثانياً: جنايات الايذاء المقصود.

١- **جناية الايذاء (م٣٣٤ مكررة عقوبات)**

أضيفت هذه المادة في قانون العقوبات المعدل رقم ٨ لسنة ٢٠١١. والتي نصت على أنه : " كل من أقدم قصداً على: ١) ضَرب شخصٍ على وجهه أو عنقه باستخدام الشفرات أو المشارط أو الأمواس أو ما شابهها من أدوات حادة يُعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة مُدة لا تزيد على سبع سنوات مهما كانت مدة التعطيل. ٢) إلقاء مواد حارقة أو كاوية أو مشوهة على وجه شخص أو عنقه يُعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة مُدة لا تقل عن سبع سنوات ."

محل هذه الجريمة،

يستفاد من نص المادة (٣٣٤) مكررة من قانون العقوبات أن محل جناية الايذاء هو وجه الإنسان الحي و عنقه. فلقيام هذه الجريمة يلزم أن يقع فعل الاعتداء بالحاق الجرح أو الحرق أو التشويه على وجه إنسان حي أو عنقه على وجه التحديد، وليس على أي مكان آخر من جسمه، كالكتف أو الذراع أو الرأس. فعلّة التشديد تكمن في أن المشرع أراد حماية هذه المنطقة الظاهرة من جسم الإنسان. وهي تمتد من أسفل العنق وحتى الجبهة من كافة الجوانب. وعليه فإذا كانت الإصابة في الأنف أو الخد أو الذقن أو الشفتين، أو في أحد جفني العين أو في الجبهة، فهي تُعد إصابة في الوجه. وتُعد الإصابة إصابة في العنق، سواء أكانت من الأمام أو الخلف أو الجانبين. ولكن لا تعتبر الأذن من الوجه، وإنما هي جزء من الرأس. وإن الرأس، لغايات تطبيق نص المادة (٣٣٤) مكررة من قانون العقوبات، يختلف عن الوجه، وهو ليس مشمولاً بالنص التشريعي؛ الذي انحصر بالوجه والعنق فقط. وفي هذا المجال قضت المحكمة بأن الاصابة التي تعرض لها المجني عليه كانت في منطقة وجهه بواسطة اداة حادة وتحديدا في جفن عينه وبطول ثلاثة سنتمترات مما يعني ان افعاله هذه تشكل جرم الايذاء خلافا لاحكام المادة ١/٣٣٤ مكررة من قانون العقوبات **(قرار محكمة استئناف اربد الموقرة رقم ٢٠١٥/٤٦١٩ تاريخ ٢٠١٥/٣/٣١ – برنامج قسطاس)**. بينما لم تعتبر النيابة العامة في إحدى القضايا التحقيقية، الأذن جزءً من الوجه. فقرر المدعي العام منع محاكمة المشتكى عليه عن جناية الايذاء. وأصدر مساعد النائب العام قراره بالموافقة على قرار منع المحاكمة. وقد أيدت محكمة التمييز الموقرة قرار منع المحاكمة. **(ينظر التفاصيل قرار محكمة التمييز الموقرة رقم ٢٠١٣/٨٣١ هيئة خماسية – برنامج قسطاس وكذلك منشورات مركز عدالة)**. ومن ثم فإن ما يمكن استخلاصه أن الاذن لا تعتبر من الوجه وإنما من الرأس.

أركان هذه الجناية،

يستفاد من المادة (٣٣٤) مكررة من قانون العقوبات أن أركان جناية الايذاء هي:

١. الركن القانوني، وهو يتمثل بوجود نص تجريم على فعل الايذاء بهذه الصورة ، والمعاقبة عليه. وهو ما نصت عليه المادة (٣٣٤ مكررة) من قانون العقوبات.

٢. الركن المادي ويتكون من:

أ- النشاط الجرمي، وهو سلوك الضرب على الوجه او العنق، باستخدام أداة حادة، أو بإلقاء مادة حارقة أو كاوية أو مشوهة عليه.

فيتوجب لتطبيق نص الفقرة الأولى من المادة (٣٣٤) مكررة من قانون العقوبات، أن يقع ضرب على وجه المجني عليه أو عنقه باستخدام أداة حادة مثل الشفرات أو المشارط أو الأمواس أو ما شابهها، كسكين أو قطعة زجاج أو جسم مدبب كمفك أو مسمار. فإذا كان الجرح في وجه المجني عليه أو عنقه ناتج عن ضربه بأداة ليست حادة، فلا محل لتطبيق نص المادة (٣٣٤ مكررة) من قانون العقوبات. وتطبيقاً لذلك قضت المحكمة بحكم، تم تأييده من قبل محكمة التمييز الموقرة، بتعديل وصف الجرم المسند للمتهم من جناية الايذاء بحدود المادة ٣٣٤ مكررة/١ من قانون العقوبات إلى جنحة الايذاء بحدود المادة ٢/٣٣٤ من قانون العقوبات وذلك في واقعة تتلخص بقيام هذا المتهم بضرب المتهم (الآخر) بكس على وجهه حيث اصيب ونتج عن الاصابة اصابته بجرح قطعي فوق حاجب العين اليسرى .(**ينظر ما تضمنه قرار تمييز جزاء رقم ٢٠١٤/٢٢٥٠ تاريخ ٢٠١٥/٢/١٠ هيئة خماسية- برنامج قسطاس).**

وإذا لم تتمكن المحكمة من معرفة ما إذا كان الجرح في الوجه أو العنق ناتج عن أداة حادة أم لا، أو لم يثبت أساساً أن ذلك الجرح نتج عن أداة حادة، فإنه لا يمكن تطبيق أحكام المادة (٣٣٤ مكررة) من قانون العقوبات. ولذلك قضت محكمة استئناف عمان الموقرة بأن الاصابة اللاحقة كانت في منطقة الرقبة من الخلف وجرح في فروة الرأس وأنه لا يمكن معرفة ما إذا كانت الضربة ناتجة عن الارتطام في جسم راض أو اداة حادة كونها موجودة في منبت الشعر ولا يمكن معرفة الاداة المستعملة فإن شروط المادة ٣٣٤ مكررة من قانون العقوبات تغدو غير متحققة... (**ينظر قرار محكمة استئناف عمان الموقرة جزاء رقم ٢٠١٥/٥٠٧٠ تاريخ ٢٠١٥/٢/٢٧، وقرارها ٢٠١٤/٤٥٩٧٩ تاريخ ٢٠١٥/١/٦ – برنامج قسطاس).**

ويتوجب لتطبيق نص الفقرة الثانية من المادة (٣٣٤) مكررة من قانون العقوبات، أن يتم إلقاء مادة حارقة أو كاوية أو مشوهة على وجه المجني عليه أو عنقه. وإن كلمة (إلقاء) الواردة في نص المادة (٣٣٤) مكررة من قانون العقوبات، تعني رمي المجني عليه بتلك المادة. أي رشقه بها أو سكبها عليه. وكما تشمل تسليمها للمجني عليه ليستعملها بنفسه، كما لو سلمها له على أنها علاج كمرهم أو سائل، فاستعملها. وكذلك لو استعملها المجني عليه برضاه لغاية ما، فهذه كلها من ضمن الالقاء، كما في فعل الإعطاء للمادة الضارة الوارد في نص المادة (٣٣٠) من قانون العقوبات.

ويجب أن تبين المحكمة في حكمها، الأداة الحادة المستعملة في إحداث الجرح في الوجه أو العنق، أو المادة الحارقة أو الكاوية أو المشوهة الملقاة، وبأن الإصابة في الوجه أو العنق ناتجة عن تلك الأداة الحادة أو المواد المشار إليها. وتطبيقاً لذلك فقد أعادت محكمة الاستئناف القضية إلى محكمة الصلح لدعوة الطبيب الشرعي وسؤاله فيما إذا كان الجرح السطحي ناتج عن جر اداة حادة من عدمه وذلك لغايات إعمال نص المادة (٣٣٤) مكرر عقوبات...(**قرار محكمة استئناف عمان الموقرة جزاء رقم ٢٠١٥/١١٨٤١ تاريخ ٢٠١٥/٣/٢٢ – برنامج قسطاس)**

ب. النتيجة الجرمية، وهي من الناحية المادية، المساس بسلامة وجه المجني عليه أو عنقه بالحاق جرح به أو حرق أو تشويه. ومن الناحية القانونية هي الاعتداء على حق المجني عليه في سلامة وجهه وعنقه. ولكن هل يشترط أن تترك الإصابة الحاصلة في وجه المجني عليه أو عنقه، بواسطة الأدوات الحادة أو المواد الحارقة أو الكاوية أو المشوهة، أثراً في وجه المجني عليه أو عنقه، أو أن تكون تلك الإصابة على درجة معينة من الجسامة، حتى يطبق نص المادة (٣٣٤ مكررة) من قانون العقوبات؟

إنه، وبالرجوع إلى نص المادة (٣٣٤ مكررة) من قانون العقوبات بفقرتيها، فإنها لم تحدد نتيجة معينة يلزم تحققها جراء فعل الايذاء بالصورة المنصوص عليها فيها. ولكن، وباعتبار أن جرائم الايذاء عموماً هي من جرائم الضرر، ويلزم فيها تحقّق نتيجة، وهذه النتيجة تتمثل بالأذى الذي يلحق بالمجني عليه. وباعتبار أن علة تشديد العقوبة بموجب هذه المادة، أن المشرع أراد حماية الوجه والعنق؛ نظراً لما تتركه الإصابة فيهما من تشويه وأثر ظاهر. فإنه يمكن القول بلزوم أن تترك الإصابة أثراً في وجه المجني عليه أو عنقه أو أن تكون على درجة من الجسامة. ويتمثل ذلك بالجرح الظاهر في الوجه أو العنق، أو التشويه الذي سوف يحصل في أي منهما من جراء القاء المادة الحارقة أو الكاوية أو المشوهة عليه. وبمعنى أن لا تكون الإصابة الناجمة عن فعل الايذاء في هذه الحالات، مجرد إصابة بسيطة لدرجة عدم ترك أي أثر بالوجه أو العنق، أو عدم إحداث أي تشويه، كحصول خدوش بسيطة تزول بعد فترة قصيرة. ففي هذه الحالات، فإنه، وحتى لو كانت الإصابة قد تمت بفعل أداة حادة أو بفعل مادة حارقة أو كاوية أو مشوهة، فإنه لن تتحقق شروط تطبيق المادة (٣٣٤ مكررة) من قانون العقوبات، وإنما سيبقى الفعل ضمن حدود جنحة الايذاء. ويعزّز ذلك ما قضت به محكمة التمييز الموقرة

من أن قيام المتهم باشهار الموس بوجه المشتكي وضربه به على وجهه دون ان يؤدي الى جرحه يشكل بالتطبيق القانوني جنحة الايذاء بحدود المادة ٣٣٤ من قانون العقوبات وليس جناية الايذاء بحدود المادة ٣٣٤ مكررة من قانون العقوبات باعتبار ان الثابت من شهادة المشتكي ان ضرب المتهم له كان بالموس ذاته وليست بالحد الجارح منه وبدليل ان التقرير الطبي القضائي لم يشر الا الى وجود خدشين في الراس وجرح بسيط في الشفة العليا.(**ينظر ما تضمنه قرار تمييز جزاء رقم ٢٠١٣/١٥ تاريخ ٢٠١٣/٤/٤ هيئة خماسية- برنامج قسطاس**). وما قضت به من أنه يشكل إقدام المتهم على ضرب المجني عليه... على وجهه بمشرط... جناية الايذاء خلافاً للمادة (١/٣٣٤) مكرر من قانون العقوبات على اعتبار أن الضرب بالمشرط كان على الوجه وأن الإصابة وما نتج عنها بحاجة إلى تداخلات جراحية تجميلية في المستقبل... (**مما تضمنه قرار تمييز جزاء رقم ٢٠١٣/٣٦٩ هيئة خماسية تاريخ ٢٠١٣/٥/١٦ منشورات مركز عدالة**). وذهبت محكمة جنايات السلط إلى تعديل وصف التهمة المسندة للمستأنف ضده من جناية الايذاء إلى جنحة الايذاء في قضية تتلخص وقائعها بإقدام المتهم على ضرب المشتكي بأداة حادة على وجهه أو بأداة ذات رأس مدبب كدبوس أو مسمار واحتصل المشتكي على تقرير طبي مدة التعطيل يومان... وتأيد الحكم جاء بقرار محكمة الاستئناف الذي جاء فيه ان المستانف ضده قد جاء بجميع اركان جريمة الايذاء المنصوص عليها بالمادة ٣٣٤ مكرر عقوبات الا ان الجرح الذي احدثه المتهم في وجه المشتكي من الجروح البسيطة وهو جرح سطحي بحاجة لغرزة واحدة وصغير جدا ولا يترك اثرا على الوجه بعد الشفاء كما هو ثابت من شهادة الطبيب الشرعي والتقرير الطبي المعطى للمشتكي. وأنها تجد ان الغاية من تشديد العقوبة وفقا لما نصت عليه المادة المشار اليها هو ما تتركه الاصابة من تشويه واثر على الوجه والرقبة وطالما ان الاصابة التي احدثها المستانف ضده نتيجة لقيامه بضرب المشتكي باداة حادة او باداة ذات راس مدبب لم تترك مثل هذا التشويه على الوجه او الرقبة ولم تترك اثرا بعد الشفاء فان ما توصلت اليه المحكمة واقع في محله من حيث تعديل وصف التهمة من جناية الايذاء خلافا للمادة ٣٣٤ مكرر عقوبات الى جرم الايذاء خلافا للمادة ٣٣٤ عقوبات... (**ينظر قرار محكمة استئناف عمان الموقرة رقم ٢٠١٥/٩١٠١ تاريخ ٢٠١٥/٣/١٠ – برنامج قسطاس**).

ويتوجب في هذا المجال، أن نميز بين التشويه الناجم عن الإصابة الحاصلة في الوجه أو العنق بواسطة الأداة الحادة، أو بالقاء المواد الحارقة أو الكاوية أو المشوهة، وفق أحكام المادة (٣٣٤ مكررة) من قانون العقوبات، وبين التشويه الذي يُعد عاهة دائمة وفق أحكام المادة (٣٣٥) من القانون ذاته. إذ أن التشويه المقصود لغايات تطبيق نص المادة (٣٣٤ مكررة) من قانون العقوبات هو الذي لا يؤدي إلى تعطيل العضو عن اداء وظيفته. في حين أن التشويه الذي ينجم عن الإصابة، ويتخلف عنه عاهة دائمة، هو ذلك التشويه الجسيم في عضو من اعضاء الجسم، والذي من شأنه أن يعطل ذلك العضو عن اداء وظيفته بشكل دائم.

وإذا انطبق الوصفان معاً على الفعل الجرمي الواحد، وطبقاً للمادتين (٣٣٤ مكررة و٣٣٥) من قانون العقوبات، كما لو قام الجاني بضرب المجني عليه بأداة حادة أصابت وجهه وأذنه، وأدت الإصابة إلى جرح في الوجه وقطع في صيوان الأذن، تخلف عنه عاهة دائمة. ففي هذه الحالة يتحقق التعدد المعنوي للجرائم، والمنصوص عليه في المادة (١/٥٧) من قانون العقوبات، وبحيث يتوجب ذكر الوصفين في الحكم، والحكم بالوصف الأشد، أي المعاقب عليه بالعقوبة الأشد، وهي عقوبة جناية إحداث العاهة الدائمة. ففي حكم لمحكمة استئناف اربد، تم تأييده بقرار محكمة التمييز الموقرة، قضت بأنه بتطبيق القانون على الافعال التي اقترفها المتهم ... والمتمثلة بقيامه بضرب المشتكي ... وضربه بواسطة المشرط على عدة مناطق في راسه ووجهه وقطع نصف صيوان اذنه واحداث عاهة جزئية دائمة لديه وبنسبة عجز (١٥%) تجد المحكمة ان هذه الافعال تشكل كافة اركان وعناصر جناية الايذاء خلافا لاحكام المادة (١/٣٣٤) من قانون العقوبات وجناية احداث عاهة دائمة خلافا لاحكام المادة (٣٣٥) من القانون ذاته ولكون الفعل الذي قام به المتهم ... يشكل جرما واحدا وينطبق عليه اكثر من وصف قانوني فان ذلك يشكل تعددا معنويا للجرائم المنصوص عليها في المادة (١/٥٧) من قانون العقوبات ويعاقب بهذه الحالة بالعقوبة الاشد... (**ينظر قرار محكمة التمييز الموقرة جزاء رقم ٢٠١٥/٨١ تاريخ ٢٠١٥/٤/٥ هيئة خماسية – برنامج قسطاس**). ويؤخذ بذلك في كل حالة يتحقق فيها التعدد المعنوي للجرائم ويكون من بينها جناية الايذاء. فإذا كانت أفعال المتهم تنطوي على وصفين احدهما جناية الشروع بالقتل والآخر جناية الايذاء خلافا للمادة ٣٣٤ مكررة عقوبات ، فيلزم تجريم المتهم بالوصف الاشد أي بجناية الشروع بالقتل... (**ينظر قرار محكمة التمييز الموقرة جزاء رقم ٢٠١٤/١٢٨٢ تاريخ ٢٠١٤/١٢/١١ هيئة خماسية – برنامج قسطاس**)

ج. علاقة السببية: وهي أن يكون فعل الضرب باستخدام الأداة الحادة، أو إلقاء المادة الحارقة أو الكاوية أو المشوهة، هو الذي أدى إلى حصول النتيجة بالمساس بسلامة وجه المجني عليه أو عنقه بإحداث الجرح أو التشويه أو الحرق. وأن يرتبط به برابطة السبب بالمسَبب.

فإذا انقطعت العلاقة السببية بين الفعل وتلك النتيجة، بأن كان الجرح أو الحرق أو التشويه في الوجه أو العنق، ليس ناتجاً عن فعل المتهم بالضرب باستخدام الأداة الحادة، أو إلقاء المادة الحارقة أو الكاوية أو المشوهة، كما لو كان الجرح أو الحرق أو التشويه في وجه المجني عليه أو عنقه قديماً، فلا يسأل المتهم عنه .

٣. الركن المعنوي، فيشترط لقيام هذه الجريمة، باعتبارها من الجرائم القصدية، توفر القصد الجرمي لدى الفاعل، بعنصريه العلم والإرادة، بأن يعلم الجاني بماهية فعله من الضرب بأداة حادة على وجه المجني عليه أو عنقه، وأن تتجه إرادته إلى اتيان ذلك الفعل مع توقع النتيجة بحصول الإصابة. وأن تتجه إرادته أيضاً إلى تحقيق النتيجة بالمساس بوجه المجني عليه أو عنقه. فيتوجب أن يكون الايذاء مقصوداً عن علم وإرادة لتحقيق النتيجة. **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١٤/١٥٣١ تاريخ ٢٠١٤/١١/١٩ وتمييز جزاء رقم ٢٠١٤/٣٩ برنامج قسطاس)**. فإن انتفى القصد لدى الفاعل، فإنه لا محل لمساءلته عن الجريمة المقصودة، وإنما يُسأل عن الفعل بوصف الخطأ، متى توفرت في حقه إحدى صور الخطأ من الإهمال أو قلة الاحتراز أو عدم مراعاة القوانين والأنظمة.

ومتى تحققت هذه الأركان والعناصر، تقوم جناية الايذاء المنصوص عليها في المادة (٣٣٤) مكررة من قانون العقوبات، ولا أهمية بعد ذلك لمدة التعطيل الناجمة عن الإصابة. على أنه إذا شكلت الإصابة خطورة على حياة المجني عليه، أو ثبت اتجاه نية الجاني إلى قتل المجني عليه وليس مجرد ايذائه في وجهه أو عنقه، عُد ذلك شروعاً في القتل لا مجرد ايذاء. فإذا قام المتهم بطعن المجني عليه بالموس في رقبته... وشكلت خطورة على حياته، فهي تعتبر شروعاً في القتل. **(ينظر في هذا المعنى قرار تمييز جزاء رقم ٢٠١٤/١٢٨٢ تاريخ ٢٠١٤/١٢/١١ هيئة خماسية – برنامج قسطاس)**. ولكن إذا تبين أن الإصابة التي تعرض لها المجني عليه لم تشكل خطورة على حياته، بالرغم من أن الاداة المستعملة قاتلة بطبيعتها ولم يقم دليل على نية المتهم لازهاق روح المجني عليه التي يستدل عليها من الظروف التي رافقت أفعاله، فهي تشكل بالتطبيق القانوني جناية الايذاء بحدود المادة (٣٣٤/مكرر) من قانون العقوبات. فإقدام المتهم على ضرب المجني عليه على وجهه بمشرط كان بحوزته يشكل جناية الايذاء خلافا للمادة (١/٣٣٤) مكرر من قانون العقوبات على اعتبار ان الضرب بالمشرط كان على الوجه وان الاصابة وما نتج عنها بحاجة الى تداخلات جراحية تجميلية في المستقبل...**(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١٣/٣٦٩ تاريخ ٢٠١٣/٥/١٦ منشورات مركز عدالة، وبرنامج قسطاس، وتمييز ٢٠١٤/١٥٣١مشار إليه)**.

عقوبة هذه الجناية،

تختلف العقوبة المقررة في الفقرة الأولى من المادة (٣٣٤) مكررة من قانون العقوبات، عن العقوبة المقررة بموجب الفقرة الثانية منها. فالعقوبة المقررة بموجب الفقرة الثانية هي أشد من تلك المقررة بموجب الفقرة من هذه المادة.

فبحسب الفقرة الأولى من المادة (٣٣٤) مكررة من قانون العقوبات، تكون العقوبة هي الوضع فإن كل من ضَرب شخصاً على وجهه أو عنقه باستخدام الشفرات أو المشارط أو الأمواس أو ما شابهها من أدوات حادة يُعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة مُدة لا تزيد على سبع سنوات مهما كانت مدة التعطيل. وطالما أن المشرع لم ينص على الحد الأدنى للعقوبة، فإن ذلك يعني أن الحد الأدنى لهذه العقوبة هو الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مُدة ثلاث سنوات طبقاً للمادة (٢٠) من قانون العقوبات. **(ينظر في ذلك قرار تمييز جزاء رقم ٢٠٠٤/٣٤٤ تاريخ ٢٠٠٤/٦/١ هيئة خماسية، برنامج قسطاس)**. وإذا أخذت المحكمة بالأسباب المخففة التقديرية، فإنه يكون لها أن تخفض العقوبة (أي الحد الأدنى) إلى النصف طبقاً للمادة (٣/٩٩) من قانون العقوبات، أي إلى الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مُدة سنة ونصف، أو إلى الحبس سنة على الأقل، طبقاً للمادة (٤/٩٩) من قانون العقوبات، شريطة أن لا يكون المحكوم عليه في هذه الحالة الأخيرة، مكرراً بالمعنى القانوني الوارد في المادتين (١٠١ و ١٠٢) من القانون ذاته. **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١٤/٢٢٥٠ تاريخ ٢٠١٥/٢/١٠ هيئة خماسية– برنامج قسطاس)**. وإذا خفضت المحكمة العقوبة إلى الحبس مُدة سنة واحدة، فإنه يمكن لها أيضاً أن تأمر في قرار الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة عملاً بالمادة (٥٤ مكررة) من قانون العقوبات، وفقاً للأحكام والشروط المنصوص عليها في القانون، إذا رأت من أخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التي ارتكب فيها الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود إلى مخالفة القانون. ويجب في هذه الحالة، أن يُبين في الحكم أسباب إيقاف التنفيذ. ويجوز أن تجعل الإيقاف شاملاً لأية عقوبة تبعية، ولجميع الآثار الجنائية الأخرى المترتبة على الحكم. **(ينظر في ذلك قرار محكمة استئناف عمان الموقرة جزاء رقم ٢٠١٥/٥٠١٨ تاريخ ٢٠١٥/٢/١٢ – برنامج قسطاس)**

وأما العقوبة المقررة بموجب الفقرة الثانية من المادة (٣٣٤) مكررة من قانون العقوبات، فهي الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مُدة لا تقل عن سبع سنوات لكل من ألقى مواد حارقة أو كاوية أو مشوهة على وجه شخص أو عنقه. ويعني ذلك أن الحد الأعلى لهذه العقوبة

طبقاً للمادة (٢٠) من قانون العقوبات هو الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مُدة خمس عشرة سنة. وإذا أخذت المحكمة بالأسباب المخففة التقديرية، فإنه يكون لها أن تخفض العقوبة (أي الحد الأدنى) إلى النصف طبقا للمادة (٣/٩٩) من قانون العقوبات، لتصبح الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مُدة ثلاث سنوات ونصف. وفي هذه الحالة لا يمكن تطبيق الفقرة الرابعة من (٩٩) من قانون العقوبات؛ لإن الحد الأدنى للعقوبة يتجاوز ثلاث سنوات. وكما لا يمكن تطبيق أحكام المادة (٥٤ مكررة) من قانون العقوبات بخصوص وقف التنفيذ؛ لإن هذه المادة تشترط لتطبيقها، أن يكون الحكم هو السجن أو الحبس مدة لا تزيد على سنة واحدة.

و لم ينص المشرع في المادة (٣٣٧) من قانون العقوبات على تشديد أي من العقوبتين الواردتين في المادة (٣٣٤) مكررة من قانون العقوبات إذا اقترنت بالظروف المشددة، وهي إحدى الحالات المنصوص عليها في المادتين (٣٢٧ و ٣٢٨) من قانون العقوبات. وذلك على الرغم من تشديد العقوبة المقررة لجنحة الايذاء المنصوص عليها في المادة (٣٣٤) من القانون ذاته؛ وخاصة وأن المادة (٣٣٤) مكررة من قانون العقوبات، هي مادة مستحدثة بالقانون المعدل رقم ٨ لسنة ٢٠١١. وحيث أن المشرع لم ينص صراحة على تشديد العقوبة في المادة (٣٣٤) مكررة من قانون العقوبات في الحالات المذكورة، وحيث لا يجوز القياس في نصوص قانون العقوبات المتعلقة بتشديد العقوبة. وعليه فلو قام الجاني بضرب المجني عليه بأداة حادة في وجهه عن سبق اصرار، أو قام بضرب موظف اثناء تأدية وظيفته أو بسببها، أو بضرب أحد أصوله، بأداة حادة في وجهه، وأحدث جرحاً فيه، أو ألقى عليه مادة حارقة، أحدثت تشويهاً في وجهه، فإنه لن تشدد العقوبة عليه، وإنما سيعاقب بالعقوبة ذاتها المقررة في المادة (٣٣٤) مكررة من قانون العقوبات.

وإذا تعذّر معرفة الفاعل بالذات، كما لو حصل الايذاء بالصورة الواردة في المادة (٣٣٤) مكررة من قانون العقوبات، في مشاجرة، اشترك المتهم في الأفعال الاجرائية المكونة لها، ، فيعاقب طبقاً للمادة (٣٣٨) من القانون ذاته، وذلك بتخفيض العقوبة الأصلية حتى نصفها. وذلك لإن المادة (٣٣٨) المذكورة، قد تضمن حالات الايذاء جميعها دون تحديد لنصوص قانونية معينة بذاتها، وبالتالي فإن نص المادة (٣٣٨) من قانون العقوبات، يتسع ليشمل بحكمه، جناية الايذاء المنصوص في المادة (٣٣٤) مكررة من قانون العقوبات.

الاختصاص القضائي بنظر الجناية،

حيث أن العقوبة المقررة لجناية الايذاء المنصوص عليها في المادة (٣٣٤) مكررة من قانون العقوبات بصورتيها هي الأشغال الشاقة المؤقتة. وحيث أن العقوبة المقررة في الفقرة الثانية، وهي الأشد، لا تزيد على خمس عشرة سنة، وحيث أنه لم يرد النص عليها من ضمن اختصاصات محكمة الجنايات الكبرى، فهي تكون من اختصاص محكمة البداية الجزائية بصفتها الجنائية، المؤلفة من قاضيين، طبقاً للمادة (٥/ب/٢) من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم ١٧ لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته.

ومن التطبيقات القضائية في هذا الشأن،

في قضية تضمن الحكم الصادر فيها تجريم المتهمة بجناية التحريض على الايذاء، وتلخصت واقعتها في ان المتهمة وبسبب قيام طليقها المشتكي بالزواج من اخرى بعد ان طلقها قامت بتحريض شخص لم يتوصل التحقيق لمعرفة هويته لكي يقوم بالقاء مادة حارقة عليه... نفذ الشخص المجهول ما حرضته المتهمة للقيام به وقام بسكب مادة حارقة حامض الكبريتيك على المشتكي... اثناء كان واولاده... بمركبته... وأن التقارير الطبية اكدت اصابة المشتكي ... واولاده بالمادة الحارقة حامض الكبريتيك...**(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١٤/١٦١٤ تاريخ ٢٠١٤/١٢/١٧ هيئة خماسية، وقرار محكمة استئناف عمان الموقرة رقم ٢٠١٤/١٠٨٣٤ الصادر في الطعن المقدم على قرار محكمة جنايات الزرقاء رقم ٢٠١٣/٧٩٧– برنامج قسطاس)**. وقضت محكمة التمييز الموقرة بأن الأفعال التي قارفها المميز والمتمثلة بقيامه بضرب الظنين ... بواسطة موس على خده الأيمن نتج عنه جرح قطعي نازف بطول ١٥سم إنما تشكل بالتطبيق القانوني جناية الإيذاء بحدود المادة ٣٣٤/ مكرر من قانون العقوبات... **(مما تضمنه قرار تمييز جزاء رقم ٢٠١٢/١٦٩٧ تاريخ ٢٠١٠/١٠/٧ هيئة خماسية منشورات مركز عدالة، وبرنامج قسطاس)**. وقضت بأن أفعال المتهم المتمثلة بقيامه بضرب المشتكي بزجاجة مكسورة على وجهه نتج عنه جرح قطعي غير ملتئم يشكل بالتطبيق القانوني جناية الايذاء بحدود المادة (٣٣٤ مكرر) من قانون العقوبات **(تمييز جزاء رقم ٢٠١٣/١٠٨١ تاريخ ٢٠١٣/٦/٢٥ هيئة خماسية – برنامج قسطاس)**. وقضت بأن الأفعال المادية التي يقوم بها المشتكى عليه بحق المشتكي والمتمثلة بالضرب بوساطة أداة حادة (الموس) على وجههِ وتشكل جرح غائر بجبينهِ بطول (٣سم) يشكل قانوناً جناية الإيذاء خلافاً لأحكام المادة (٣٣٤ مكرر) من قانون العقوبات. **(تمييز جزاء رقم ٢٠١٢/١٤١٢ تاريخ ٢٠١٢/١٠/٢١ هيئة خماسية – برنامج قسطاس)**. وقضت بأنه يشكل إقدام المتهم على ضرب المجني عليه... على وجهه بمشرط... جناية الايذاء خلافاً للمادة (١/٣٣٤) مكرر من قانون العقوبات على اعتبار أن الضرب بالمشرط كان على الوجه وأن

الإصابة وما نتج عنها بحاجة إلى تداخلات جراحية تجميلية في المستقبل...(**مما تضمنه قرار تمييز جزاء رقم ٢٠١٣/٣٦٩ هيئة خماسية تاريخ ٢٠١٣/٥/١٦ منشورات مركز عدالة**). وقضت بأن الافعال التي قارفها المميز تجاه المجني عليه المتمثلة بضربه على رقبته واصابته بجرح بطول ٢٠ سم دون ان يشكل خطورة على حياته تشكل وبالتطبيق القانوني سائر اركان وعناصر جناية الايذاء بحدود المادة (٣٣٤) مكرر من قانون العقوبات...(**تمييز جزاء رقم ٢٠١٢/٥٩٣ تاريخ ٢٠١٢/٥/٢٨ هيئة خماسية – برنامج قسطاس**). وفي قضية أخرى قام المتهم الحدث باعطاء زجاجة للمتهم... بعد كسرها، حيث قام الاخير بضرب المتهم ... على منطقة الرقبة بقوة قاصدا قتله وادى ذلك الى قطع في الاوعية الدموية والوريد الوداجي الداخلي وان الاصابة شكلت خطورة على حياته... ووجدت المحكمة ان الافعال التي قارفها المميز... تشكل كافة عناصر واركان جناية الشروع بالقتل خلافا لاحكام المادتين (٣٢٦ و ٧٠) عقوبات (**ينظر تفاصيل قرار تمييز جزاء رقم ٢٠١٥/٧٤ تاريخ ٢٠١٥/٤/٥ هيئة خماسية – برنامج قسطاس**).

٢- <u>جناية الايذاء المفضي إلى إحداث عاهة دائمة (م ٣٣٥ عقوبات)</u>

نصت المادة (٣٣٥) من قانون العقوبات على أنه: " إذا أدى الفعل إلى قطع أو استئصال أو بتر أحد الأطراف أو إلى تعطيلها أو تعطيل إحدى الحواس عن العمل، أو تسبب في إحداث تشويه جسيم أو أية عاهة أخرى دائمة أو لها مَظهر العاهة الدائمة، عوقب الفاعل بالأشغال الشاقة المؤقتة مُدة لا تزيد على عشر سنوات".

محل هذه الجريمة،

يستفاد من المادة (٣٣٥) من قانون العقوبات أن محل جناية الايذاء المفضي إلى إحداث عاهة دائمة هو جسم المجني عليه. فيتوجب لتطبيق نص المادة (٣٣٥) من قانون العقوبات، أن يقع فعل الايذاء من ضرب أو جرح أو اعطاء مادة ضارة أو أي فعل مؤثر آخر، على جسم المجني عليه، وبحيث يتخلف عن الإصابة الناجمة عنه عاهة دائمة أو ما له مظهر العاهة الدائمة بأحد اعضاء جسمه أو حواسه أو وظائفه، أو إحداث تشويه جسيم فيه. <u>فما يوجب تطبيق</u> نص هذه المادة، <u>هو إحداث العاهة الدائمة</u> بجسم المجني عليه. بمعنى أنه حتى يُطبق نص المادة (٣٣٥) من قانون العقوبات يجب أن يتخلف عن الإصابة الناجمة عن فعل الايذاء، عاهة دائمة بالمجني عليه. وهو ما استقر عليه اجتهاد محكمة التمييز الموقرة في العديد من قراراتها (**منها قرارات تمييز جزاء أرقام ٢٠١٥/٣٧٠ تاريخ ٢٠١٥/٤/٢٦، و٦٢٦ /٢٠١٥ تاريخ ٢٠١٥/٦/٣ و٢٠١٤/١٨٢٩ تاريخ ٢٠١٤/١/٧، و٢٠١٣/١٨٣٩ تاريخ ٢٠١٤/٣/٢٠، و٢٠١١/١٧٥٤ تاريخ ٢٠١٢/١/٢ ، و١٩٩٦/٦٩٩ تاريخ ٢٠١٥/١/٤هيئات خماسية – برنامج قسطاس**).

أركان هذه الجناية،

يستفاد من المادة (٣٣٥) من قانون العقوبات أن أركان جناية الايذاء المفضي إلى إحداث عاهة دائمة هي :

١. الركن القانوني، وهو يتمثل بوجود نص تجريم على فعل الايذاء بهذه الصورة ، والمعاقبة عليه. وهو ما نصت عليه المادة (٣٣٥) من قانون العقوبات.

٢. الركن المادي ويتكون من:

أ- النشاط الجرمي، وهو سلوك الضرب أو الجرح أو اعطاء المواد الضارة أو الفعل المؤثر بأي صورة من صور الايذاء.

ب. النتيجة الجرمية، وهي ما يترتب على فعل الجاني بالايذاء، من مساس بسلامة بجسم المجني عليه، بحيث يلحق به عاهة دائمة تنجم عن الإصابة التي أحدثها فعل الايذاء.

ولم يعرف المشرع الأردني العاهة الدائمة، ولكنه أورد بعض صورها وهي: قطع أو استئصال أو بتر أحد الأطراف، أو تعطيلها، أو تعطيل إحدى الحواس عن العمل، أو التسبب في إحداث تشويه جسيم، أو أية عاهة أخرى دائمة، أو لها مَظهر العاهة الدائمة. وهذه الصور وردت على سبيل المثال لا الحصر. على أنه يمكن تعريف العاهة الدائمة، من خلال النص النص القانوني، ومما ذهب إليه الفقه، بأنها فقد الجسم عضو من اعضائه أو فقد منفعته، أو فقد إحدى حواسه أو تعطيلها عن العمل، أو فقد القدرة على اداء إحدى وظائفه، كلياً أو جزئياً، أو حصول تشويه جسيم فيه. وقد جعل المشرع من التشويه الجسيم الذي ينجم عن الايذاء، عاهة دائمة، وأنزله منزلة العاهة الدائمة الناجمة عن قطع أحد الاعضاء أو بتره أو تعطيل إحدى الحواس عن العمل. فالتشويه الجسيم لأي عضو من اعضاء الجسم، كالحروق الشديدة به، وإن لم يؤد إلى فقد ذلك العضو كلياً أو جزئياً، يأخذ حكم العاهة الدائمة. وكل ما يعتبر أن له مظهر العاهة الدائمة. ويشترط في كل الأحوال عدم امكانية أو قابلية هذه العاهة للشفاء، ولو أمكن علمياً وطبياً التخفيف من آثار

العاهة، كتركيب ساق صناعية للمشي بدلاً من الساق التي لحقتها العاهة أو استعمال النظارة الطبية لمعالجة النقص في الابصار. (**ينظر في تحديد مفهوم العاهة الدائمة، الدكتور محمود نجيب حسني كتابه شرح قانون العقوبات- القسم الخاص، ص ٤٧٠، والدكتور كامل السعيد كتابه شرح قانون العقوبات الجرائم الواقعة على الانسان ص ٢٩٤، والدكتور محمد صبحي نجم كتابه الجرائم الواقعة على الأشخاص ص ١٣٣، والدكتور عبد الرحمن توفيق شرح قانون العقوبات القسم الخاص الجرائم الواقعة على الاشخاص ص ٣٧، وغيرها).**

ومن أبرز صور العاهة الدائمة التي يوردها الفقه، ووردت بأحكام القضاء، انفصال عضو بأكمله عن الجسم سواء كان خارجياً كاليد والذراع والاصبع والقدم والساق والأذن أو إحدى العينين أو كلتيهما، وفقد الخصية (**ينظر قرار تمييز جزاء رقم ٢٠٠٦/٦٥٦ تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٣ هيئة خماسية – برنامج قسطاس)**، أو داخلياً كالطحال أو الكلية. أو كان الفقد في هذه الاعضاء جزئياً، كفقد جزء من سلامية الأصبع أو كسر عظمة من عظام الفخذ أو فقد جزء من عظام الرأس. أو أن يبقى العضو متصلاً بالجسم، ولكنه يفقد وظيفته ومنفعته، كعدم القدرة على تحريك الذراع أو عدم القدرة على ثني سلامية الأصبع أو ثني الركبة أو المفصل. أو كسر الاصبع اذا نجم عنه عاهة دائمة (**ينظر تمييز جزاء رقم ٨٥/٣١ ص ٩٣٩ سنة ١٩٨٥مجموعة المبادئ القانونية المحكمة التمييز في القضايا الجزائية منذ بداية سنة ١٩٨٣ حتى نهاية سنة ١٩٨٧نقابة المحامين)**. فلا يشترط استئصال العضو إذ يكفي أن تشكل الاصابة عاهة دائمة حسب التقارير الطبية المعتمدة ...(**تمييز جزاء رقم ٢٠٠٧/١١١٧ (هيئة خماسية) تاريخ ٢٠٠٧/٩/١٧ منشورات مركز عدالة)**. وفقد المنفعة جزئياً بشكل دائم، كالضعف في قوة الإبصار في احدى العينين وقد يكون بفقد حاسة من الحواس كلياً أو جزئياً كفقد السمع أو النطق أو فقد البصر، فالعجز في الإبصار بنسبة ١٠% يعتبر عاهة دائمة (**ينظر تمييز جزاء رقم ٣٨/٨٣ مجموعة المبادئ القانونية المحكمة التمييز في القضايا الجزائية منذ بداية سنة ١٩٨٣ حتى نهاية سنة ١٩٨٧نقابة المحامين)**. وكذلك قطع جزء من حلمة الأذن (**تمييز جزاء رقم ٢٠١٣/١٨٣٩ تاريخ ٢٠١٤/٣/٢٠ هيئة خماسية – برنامج قسطاس)**. وفقد إحدى القدرات الطبيعية، كالقدرة الجنسية أو القدرة على الإنجاب. وكذلك الإصابة بمرض لا يؤمل شفاؤه، كشلل أحد الاعضاء أو الإصابة بالجنون أو فقد الذاكرة أو التبول اللإرادي. والتشويه الجسيم الحاصل بفعل سكب مادة كاوية على الجسم أو بمادة كيماوية. وكما تعتبر الحروق الشديدة في أحد اعضاء الجسم تشويهاً جسيماً. (**ينظر في هذا الشأن تمييز جزاء رقم ٢٠٠٧/١٣٢٣ تاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٢ هيئة خماسية – برنامج قسطاس)**.

ولم يشترط المشرع نسبة معينة للعاهة الدائمة، فتتحقق، ولو كانت نسبة العجز ضئيلة من مجموع قوى الجسم العامة. وكما لم يشترط المشرع مدة تعطيل نتيجة العاهة الدائمة التي أصابت المجني عليه، فالعبرة هي بحصول العاهة، وأن تكون هذه العاهة دائمة. فإذا أدى الفعل إلى قطع أو استئصال عضو أو بتره... الخ، أو أدى إلى فقد العضو لوظيفته، فتعتبر عاهة دائمة، بصرف النظر عن مدة التعطيل الناجمة عن الإصابة.

وإن الذي يُحدد ما إذا كان قد تخلف عن الإصابة عاهة دائمة من عدمه، وفيما إذا كانت كلية أو جزئية، ونسبة العجز الناجم عنها، هو اللجنة الطبية التابعة للمركز الوطني للطب الشرعي. فتقرير وجود عاهة دائمة من عدمه انما تقرره اللجنة الطبية المختصة وفق احكام المادة ٦/ج من نظام اللجان الطبية رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٧. **(تمييز جزاء رقم ٢٠٠٣/٥٦٧ تاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣١ هيئة خماسية – برنامج قسطاس)**. ويجب على المحكمة قبل اصدار الحكم، أن تحيل المجني عليه إلى اللجنة الطبية اللوائية لفحصه وتقدير فيما اذا تشكلت لديه عاهة دائمة أو لها مظهر العاهة الدائمة وما نسبة تلك العاهة لقواه العامة، بالمعنى المقصود في المادة (٣٣٥) من قانون العقوبات. **(ينظر تمييز جزاء رقم ١٩٩٧/٤٥٥ تاريخ ١٩٩٧/٨/٢١ هيئة خماسية – برنامج قسطاس)**.

ج. علاقة السببية: وهي أن يكون فعل الايذاء، هو الذي أدى إلى حصول النتيجة بتخلف العاهة الدائمة لدى المجني عليه. فيجب أن تكون العاهة الدائمة قد نتجت عن فعل الايذاء الذي ارتكبه الجاني، وأن يرتبط به برابطة السبب بالمسَبب. فإذا انقطعت العلاقة السببية بين الفعل وتلك النتيجة، بأن كانت العاهة الدائمة، ليست ناتجة عن فعل المتهم، فإنه لا يسأل المتهم عنها.

وإذا تضافرت مع فعل الايذاء الصادر عن الجاني، عوامل أخرى، سابقة أو معاصرة أو لاحقة لفعله، كان يجهلها، وساهمت مع فعله في إحداث النتيجة، وكان فعله قد ارتبط بعلاقة سببية مع تلك العوامل، فإنه يسأل عن النتيجة الحاصلة، طبقاً لنظرية تعادل الأسباب التي أخذ بها المشرع الأردني في المادة (٣٤٥) من قانون العقوبات، في جرائم القتل والايذاء المقصودين. كعدم اعتناء المجني عليه بعلاج طبي مفيد، أو لسوء معالجة، أو خطأ طبي لاحق، تخلف لديه عاهة دائمة. ففي هذه الحالة يُعاقب الفاعل طبقاً للمادة (٣٤٥) المذكورة.

وتطبيقاً لذلك قضت محكمة التمييز الموقرة بأن كون سوء المعالجة قد ساهم في احداث العاهة لا يؤثر على وصف الفعل لان الفقه والقضاء قد استقرا على أن المتهم مسؤول عن العاهة المستديمة التي نجمت عن فعله حتى ولو حصل عدم اعتناء من المجني عليه بعلاج طبي حقيقي (**تمييز جزاء ٧٦/٨١ صفحة ٢٠٢ سنة ١٩٧٧- مجموعة المبادئ القانونية المحكمة التمييز في القضايا الجزائية منذ بداية سنة ١٩٥٣ حتى نهاية سنة ١٩٨٢- نقابة المحامين**). وأما إذا انقطعت العلاقة السببية بين فعل الجاني والعوامل الأخرى، فلا محل لمسآءلته عن النتيجة الحاصلة، وإنما يسأل بقدر فعله. كما لو ضرب شخص شخصاً آخر بيده على أذنه، وتبين أن فقدان هذا الأخير لسمعه، كان بسبب مرض كامن لديه، وكان سيحدث أحصلت الضربة أم لا، فلا يسأل الجاني عن جناية إحداث العاهة الدائمة، وانما عن الايذاء فقط، وبحسب مدة التعطيل التي يقدرها الطبيب الشرعي.

٣. الركن المعنوي، فيشترط لقيام هذه الجريمة، باعتبارها من الجرائم القصدية، توّفر القصد الجرمي لدى الفاعل، بعنصريه العلم والإرادة. فيشترط أن يتوّفر لدى الجاني علم بماهية فعله، وأن من شأنه المساس بسلامة جسم المجني عليه وايذائه وتوقع تلك النتيجة أي حصول الأذى. وأن تتجه إرادته إلى ارتكاب هذا الفعل، أي أن يكون مريداً لهذا الفعل. وأن تكون إرادته في اتيان الفعل حرة مدركة. وأن تتجه هذه الإرادة إلى إحداث تلك النتيجة أيضاً. وقد حمّل المشرع الفاعل مسؤولية النتيجة الحاصلة بتخلف العاهة الدائمة نتيجة فعل الايذاء الذي أتاه، سواء أكانت نتيجة مباشرة للفعل، أو غير مباشرة له، كما لو ترتب على فعل الايذاء اصابة تطلبت تداخل جراحي استلزم استئصال عضو للمحافظة على سلامة الجسم ووقايته من ضرر جسيم، كاستئصال الطحال المصاب أو الكلية المصابة. وكما يُسأل الفاعل عن النتيجة الحاصلة بتخلف العاهة الدائمة ولو لم يتوقع حصولها، وهو يتحمل المسؤولية عن النتيجة المحتملة لفعله، طبقاً للقصد المتعدي. وذلك أن المشرع ذكر :" إذا أدى الفعل إلى قطع أو استئصال أو بتر أحد الأطراف أو... عوقب..." فيكفي إذن أن يرتكب الجاني فعل الايذاء الذي تتخلف عنه العاهة الدائمة، باعتبارها نتيجة محتملة لفعله، أو باعتبارها تجاوزت قصده من الايذاء. فطالما اتجهت نيته إلى ارتكاب فعل الإيذاء على المجني عليه وإلحاق الأذى به، فإنه يعتبر مسؤولاً عن النتيجة الحاصلة بتخلف العاهة الدائمة لدى المجني عليه، باعتبارها نتيجة محتملة لفعله، وإن تجاوزت قصده بالإيذاء، وهو النتيجة الأقل جسامة، إلى احداث عاهة دائمة، وهي النتيجة الأشد جسامة، وذلك طبقاً للقصد المتعدي. ومن ناحية أخرى فإذا توّقع الفاعل حصول تلك النتيجة أي تخلف العاهة الدائمة، وإن لم يقصد إحداثها بالذات، ولكنه كان مُريداً لفعله، وقبل بالمخاطرة، فهو يسأل عنها، وذلك تأسيساً على الأخذ بالقصد الاحتمالي طبقاً للمادة (٦٤) من قانون العقوبات. ووأخيراً فإن رضاء المجني عليه (في جريمة احداث العاهة الدائمة) وعلى فرض توفره لا يرفع المسؤولية عن المتهم ولا يعتبر مانعاً من موانع المسؤولية وفقا للقواعد العامة في قانون العقوبات الأردني **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٧/١٣٢٣ تاريخ ٢٠١١/٧/٢٢ برنامج قسطاس)**.

وينبغي التحقق دوماً من نية الجاني من فعله الذي أسفر عن احداث العاهة الدائمة، فإن اتجهت نيته إلى قتل المجني عليه، ولكن أسفر عن فعله تخلف عاهة دائمة، ولم تتحقق الوفاة لسبب خارج عن إرادته، فو يسأل عن جناية الشروع بالقتل، لا عن جناية إحداث العاهة الدائمة. وتطبيقاً لذلك فقد قضت محكمة التمييز الموقرة بأن المتهم قام بتهديد المجني عليها وفكر في الانتقام من المجني عليها واعد مادة الزيت المغلي ورشقه على اماكن قاتلة من جسم المجني عليها مما شكل خطرا على حياة المجني عليها وان الاصابة تعتبر من الدرجات الخطرة على حياة المصابة وان مثل حالة المصابة لو تركت دون علاج فانها تؤدي الى مضاعفات وبالتالي تؤدي الى احداث الوفاة وفق ما جاء بشهادة الطبيب الشرعي ومقدار العاهة، وعليه فان نية القتل كانت مبيتة ومتوافرة لدى المتهم الا ان النتيجة وهي ازهاق روح المجني عليها لم تتحقق بسبب التداخلات الطبية واسعاف المجني عليها وهو امر خارج عن ارادة المتهم وبالتالي فان كافة اركان الجرم المسند للطاعن قد توافرت في الدعوى...(**ينظر قرار تمييز جزاء رقم ٢٠٠٦/٥٣٥ تاريخ ٢٠٠٦/١١/٥ هيئة خماسية- برنامج قسطاس)**.

عقوبة هذه الجناية،

إن العقوبة المقررة لهذه الجناية، بحسب الفقرة المادة (٣٣٥) من قانون العقوبات، هي الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مُدة لا تزيد على عشر سنوات. وطالما لم ينص المشرع على حد أدنى للعقوبة، فإن ذلك يعني أن الحد الأدنى لهذه العقوبة، هو الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مُدة ثلاث سنوات طبقاً للمادة (٢٠) من قانون العقوبات. (**ينظر في ذلك قرار تمييز جزاء رقم ٢٠٠٤/٣٤٤ تاريخ ٢٠٠٤/٦/١ هيئة خماسية، برنامج قسطاس)**. وإذا أخذت المحكمة بالأسباب المخففة التقديرية، فإنه يكون لها أن تخفض العقوبة (أي الحد الأدنى) إلى النصف طبقاً للمادة (٣/٩٩) من قانون العقوبات، أي إلى الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مُدة سنة ونصف، أو إلى

الحبس سنة على الأقل، طبقاً للمادة (٤/٩٩) من قانون العقوبات، على أنه يشترط في هذه الحالة الأخيرة أن لا يكون المحكوم عليه مكرراً بالمعنى القانوني الوارد في المادتين (١٠١ و ١٠٢) من القانون ذاته. وفي هذه الحالة الأخيرة أيضاً، فإنه يمكن للمحكمة أن تأمر في قرار الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة عملاً بالمادة (٥٤ مكررة) من قانون العقوبات وفقاً للأحكام والشروط المنصوص عليها في القانون إذا رأت من أخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التي ارتكب فيها الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود إلى مخالفة القانون ، ويجب أن يبين في الحكم أسباب إيقاف التنفيذ ، ويجوز أن تجعل الإيقاف شاملاً لأية عقوبة تبعية ولجميع الآثار الجنائية الأخرى المترتبة على الحكم. ويجب على المحكمة في هذه الحالة أن تسبب قرارها. ويخضع قرارها لرقابة محكمة التمييز بوصفها محكمة قانون أما إذا اختارت عدم وقف التنفيذ فإنها لا تخضع في ذلك لرقابة محكمة التمييز؛ لأنها تكون قد مارست سلطتها التقديرية، والتي لم يلزمها المشرع بتسبيب قرارها عند ممارستها. **(ينظر في هذا الشان قرار تمييز جزاء رقم ٢٠٠٦/١٢١ تاريخ ٢٠٠٦/٣/١٩- برنامج قسطاس)**

وتُشدد عقوبة هذه الجناية إذا اقترنت بإحدى الحالات المنصوص عليها في المادتين (٣٢٧ و ٣٢٨) من قانون العقوبات. كما لو وقعت مع سبق الإصرار، أو على أحد الأصول، أو وقعت على موظف اثناء تأدية وظيفته أو بسببها، أو وقعت على أكثر من شخص. **(ينظر في هذا الشان قرار تمييز جزاء رقم ٢٠١٣/٣١ تاريخ ٢٠١٣/٤/٤- برنامج قسطاس)**

وإذا تعذر معرفة الفاعل بالذات كما لو حصل الايذاء الذي تخلف عنه العاهة الدائمة في مشاجرة، ولم يتم معرفة الفعل بالذات، فيعاقب الفاعل طبقاً للمادة ٣٣٨ عقوبات وذلك بتخفيض العقوبة الأصلية حتى نصفها.

الاختصاص القضائي بنظر هذه الجناية،

حيث أن العقوبة المقررة لهذه الجناية هي الأشغال الشاقة المؤقتة لا تزيد على عشر سنوات. وحيث أنه لم يرد النص عليها من ضمن اختصاصات محكمة الجنايات الكبرى، فهي من اختصاص محكمة البداية الجزائية المؤلفة بصفتها الجنائية، المؤلفة من قاضيين، طبقاً للمادة (٥/ب/٢) من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم ١٧ لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته.

ومن التطبيقات القضائية في هذا الشأن،

قضت محكمة التمييز الموقرة بأنه يشكل ما قام به المتهم من إقدامه قصداً على سكب مادة حامض الكبريتيك على صدر المجني عليها بهدف ترك اثر دائم على صدرها مما أدى إلى تشويه له مظهراً العاهة الجزئية الدائمة بنسبة عجز ((٤٠%)) من مجموع قواها العامة وتعطيلها عن العمل مدة أربعة أسابيع ، من جانب المتهم بكافة أركان وعناصر التهمة الأولى المسندة إليه وهي جناية إحداث العاهة الدائمة خلافاً لأحكام المادة ((٣٣٥)) عقوبات. **(تمييز جزاء رقم ٢٠٠٧/١٣٢٣ تاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٢ هيئة خماسية – برنامج قسطاس)** وقضت بأن الأفعال التي قارفتها المتهمة ... بعد اتفاقها مع المتهم ... على قيامه بسكب ماء نار على وجه المشتكية ... مقابل دينارين وقيام المتهم ... بناء على تحريض المتهمة ... بالذهاب الى منزل المشتكية وسكب ماء النار على وجهها التي قامت المتهمة ... باعطائها له وبعد اتمام ذلك عاد الى المتهمة ... واخذ الدينارين منها وجدت ان هذه الافعال تشكل اركان وعناصر جناية التحريض على احداث عاهة دائمة خلافا للمادتين ٣٣٥ و ١/٨٠ من قانون العقوبات وجناية التدخل باحداث عاهة دائمة خلافا للمادتين ٣٣٥ و ٢/٨٠/ب من القانون ذاته... **(تمييز جزاء رقم ٢٠١٣/١٦٣٤ تاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٣ هيئة خماسية – برنامج قسطاس).** وقضت بأنه وحيث ان الطبيب الشرعي يذكر أن طبيعة الاصابة قد احدثت قطعا كاملا في الجديلة العصبية في الابط الايمن أدت الى تخلف عاهة دائمة بنسبة ٧٠%... وبالتالي يكون تجريم المتهم بجناية إحداث عاهة دائمة متفقاً والقانون. **(تمييز جزاء رقم ٢٠٠٦/٣٢٧ (هيئة خماسية) تاريخ ٢٠٠٦/٥/٢ منشورات مركز عدالة)** وقضت بأن قيام المتهم بقضم أذن المشتكي بواسطة اسنانه مما أدى الى قطع جزء من حلمة اذنه وشكلت هذه الاصابة للمشتكي عاهة جزئية دائمة ومدة تعطيل اسبوعين وبنسبة عجز ٣٥% من مجموع قواه العامة تشكل هذه الافعال كافة اركان وعناصر جناية الايذاء طبقا للمادة (٣٣٥) من قانون العقوبات **(تمييز جزاء رقم ٢٠١٣/١٨٣٩ تاريخ ٢٠١٤/٣/٢٠ هيئة خماسية – برنامج قسطاس).** وقضت بأنه إذا أثبت تقرير اللجنة الطبية اللوائية أن المجني عليه قد أصيب بعاهة دائمة تمثلت في محدودية بسيطة بفتح الفم نتيجة كسر في اللقمة للفك السفلي للجهة اليسرى مما يشكل عاهة جزئية دائمة مقدارها ٥% من مجموع قواه العامة. فإن الوصف القانوني لفعل المتهم المميز هي جناية احداث عاهة دائمة طبقاً للمادة ٣٣٥ عقوبات. ولا تشترط المادة المذكورة استئصال عضو من الاعضاء إذ يكفي أن تشكل الاصابة عاهة دائمة حسب التقارير الطبية المعتمدة ... **(تمييز جزاء رقم ٢٠٠٧/١١١٧ (هيئة خماسية) تاريخ ٢٠٠٧/٩/١٧ منشورات مركز عدالة).** وقضت بأن

الافعال التي قام بها المتهم والمتمثلة برشق الحجارة تجاه المجني عليه ومن كان برفقته يدل على ان نيته لم تتجه الى ازهاق روحه بل الى ايقاع الضرب والمساس بجسم المجني عليه الذي لم يكن يقصدة بالذات وبالتالي فانها تشكل وبالتطبيق القانوني جرم احداث عاهة دائمة خلافا لاحكام المادة (٣٣٥) من قانون العقوبات... وحيث ان الاصابة التي لحقت بالمجني عليه والتي خلفت لديه عاهة دائمة ناجمة عن سلوك واحد من جانب المتهم فانه يتعين عدم ملاحقة المتهم عن جرم الشروع بالقتل كونه لا يجوز ملاحقة الشخص عن نفس الجرم مرتين،... **(تمييز جزاء رقم ٢٠١١/١٧٥٤ تاريخ ٢٠١٢/١/٢ هيئة خماسية – برنامج قسطاس)**. واعتبرت محكمة الاستئناف، في قرار تأيد تمييزاً، أن اقدام المتهم على ضرب المشتكي بواسطة مفك على وجهه باداة حادة اصابت عينه اليمنى... ونتيجة ذلك احتصل المشتكي على تقرير طبي صادر عن اللجنة الطبية المختصة تضمن فقدان البصر في عينه اليمنى وتخلف عاهة جزئية وتعطيل مدة شهر من تاريخ الاصابة ونسبة العجز ٢٥% من قواه العامة... قررت ادانة المتهم ... بجناية احداث العاهة الدائمة بالاشتراك خلافاً للمادتين ٣٣٥ و٧٦ عقوبات **(تمييز جزاء رقم ٢٠٠٦/٩٢٥ تاريخ ٢٠٠٧/١/٣١ هيئة خماسية – برنامج قسطاس)**. قضت محكمة التمييز الموقرة بأن إذا كان الاعتداء الذي قام به المتهم قد ألحق باصبع المشتكية عاهة دائمة فان ادانته بجناية احداث العاهة متفق واحكام القانون، اما كون تجبير الاصبع قد جرى بصورة خاطئة فان ذلك لا يؤثر في مسؤولية المتهم الجنائية وانما يمكن اعتباره سببا مخففا قانونيا طبقا لنص المادة ٣٤٥ من قانون العقوبات على اساس أن العاهة لم تنتج عن مجرد الاعتداء وانما بانضمام سبب اخر وهو التجبير الخاطئ **(قرارها رقم ١٩٧٢/١٢٧ (هيئة خماسية) المنشور على الصفحة ١٦١٦ من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ ١٩٧٢/١/١)**. وقضت بأنه إستقر إجتهاد محكمة التمييز على أنه إذا وقع فعل الايذاء من قبل المتهم على اكثر من شخص واحد سنداً لنص الماده (٣٢٧/٣) من قانون العقوبات و بدلالة الماده (٣٣٧) من ذات القانون ، فإنه يجب على محكمة الجنايات تشديد العقوبه المحكوم بها وفقاً لأحكام الماده (٣٣٧) من القانون السالف ذكره ... **(تمييز جزاء رقم ٢٠١٣/٣١ تاريخ ٢٠١٣/٤/٤– برنامج قسطاس)**

٣- **<u>جناية الايذاء المفضي إلى الإجهاض (م ٣٣٦ عقوبات)</u>**

نصت المادة (٣٣٦) من قانون العقوبات على أنه:" من تسبب بإحدى وسائل العنف أو الاعتداء المذكورة في المادة (٣٣٣)، بإجهاض حامل وهو على علم بحملها، عوقب بالأشغال الشاقة المؤقتة مُدة لا تزيد على عشر سنوات".

محل هذه الجريمة،

يستفاد من نص المادة (٣٣٦) من قانون العقوبات أن محل جناية الايذاء المفضي إلى الإجهاض هو المرأة الحامل. وبهذا تختلف هذه الجناية عن جناية الإجهاض المنصوص عليها في المواد (٣٢٣) من قانون العقوبات، حيث يكون محل جناية الإجهاض الحمل نفسه أي الجنين المستكن في الرحم. ولكن النتيجة التي تحصل في الحالين واحدة وهي اجهاض المرأة الحامل.

ولم يعرف المشرع الحمل أو الجنين. وإنما ذكر عبارة (بإجهاض حامل)، وهذا يعني أنه لا بد من ثبوت الحمل أولاً. وحيث أن المعروف طبياً أن الحمل يبدأ منذ تلقيح البويضة بالحيوان المنوي، أي حصول الإخصاب، وحتى انفصال هذا الحمل عن الرحم بالولادة. ويصار إلى الاطباء المختصين لتحديد ما إذا كانت المرأة بوقت تعرضها للايذاء حاملاً أم لا. ولذا يكون الايذاء قد أفضى إلى الإجهاض بإنزال الحامل للجنين قبل أوان ولادته. وأما إذا لم يسفر الايذاء عن اجهاض المرأة الحامل، ولحق بها أذىً فقط، فهو ايذاء واقع عليها، يُحدد نوعه بحسب جسامة النتيجة الحاصلة.

أركان هذه الجناية،

يستفاد من المادة (٣٣٥) من قانون العقوبات أن أركان جناية الايذاء المفضي إلى الإجهاض هي :

١. الركن القانوني، وهو يتمثل بوجود نص تجريم على فعل الايذاء بهذه الصورة ، والمعاقبة عليه. وهو ما نصت عليه المادة (٣٣٦) من قانون العقوبات.

٢. الركن المادي ويتكون من:

أ- النشاط الجرمي، وهو الضرب أو الجرح أو اعطاء مادة ضارة أو بأي فعل مؤثر من أفعال الايذاء المنصوص عليها في المادة (٣٣٣) من قانون العقوبات.

ب. النتيجة الجرمية، وهي ما يترتب على فعل الجاني بالايذاء، من مساس بسلامة بجسم المجني عليها، بحيث يفضي إلى اجهاض

المرأة الحامل. أي انزال الجنين أو موته داخل الرحم. وسنأتي لاحقاً على تفاصيل هذا الأمر عند التعرض لجريمة الاجهاض.

ج. علاقة السببية: وهي أن يكون فعل الايذاء هو الذي أفضى إلى حصول النتيجة بإجهاض المرأة الحامل. وارتبط بتلك النتيجة برابطة السبب بالمسبَب. فإن انقطعت هذه العلاقة، فلا محل لمسآءلة الفاعل عن الاجهاض، ويسأل عن الايذاء بحسب درجة جسامته. وتطبيقاً لذلك قضت محكمة التمييز الموقرة بأن عدم توفر علاقة السببية بين فعل الضرب واسقاط الحمل يبرر عدم مسآءلة المشتكى عليها عن جرم الاجهاض وملاحقتها عن فعل الايذاء. **(ينظر تمييز جزاء رقم ١٩٩٦/٦١٧ (هيئة خماسية) تاريخ ١٩٩٦/١١/٧ – منشورات مركز عدالة)**. وكذلك الحال لو أدعت المصابة بأنها اصيبت بحجر في بطنها اثناء الشجار... ولدى عرضها على الطب الشرعي تبين ان سبب الاجهاض هو عدم اكتمال نمو الجنين **(ينظر قرار استئناف رقم ٢٠١٣/٩٣٦٠ تاريخ ٢٠١٣/٧/٣ محكمة استئناف اربد الموقرة – برنامج قسطاس)**.

وإذا تضافرت مع فعل الجاني عوامل أخرى، سابقة أو معاصرة أو لاحقة لفعله، كان يجهلها وساهمت مع فعله في إحداث النتيجة، وكان فعله قد ارتبط بعلاقة سببية مع تلك العوامل، فإنه يسأل عن النتيجة الحاصلة، طبقاً لنظرية تعادل الأسباب التي أخذ بها المشرع الأردني في المادة ٣٤٥ من قانون العقوبات.**(ينظر قرار تمييز جزاء ٢٠١٤/٧١١ تاريخ ٢٠١٤/٦/٢٩ – برنامج قسطاس)**. وأما إذا انقطعت العلاقة السببية بين فعل الجاني والعوامل الأخرى، فلا محل لمسآءلته عن النتيجة الحاصلة، وإنما يسأل بقدر فعله. كما لو قام المتهم بضرب المجني عليها على بطنها قاصداً ايذائها، ثم وبعد أسبوعين أجهضت المجني عليها بسبب تكرار حصول حالات اسقاط الجنين من السابق لأسباب مرضية. **(ينظر في المعنى ذاته قرار تمييز جزاء رقم ٢٠٠٦/٢٧٢ تاريخ ٢٠٠٦/٥/٩ هيئة خماسية، برنامج قسطاس)**.

٣. الركن المعنوي، فيشترط لقيام هذه الجريمة، باعتبارها من الجرائم القصدية، توّفر القصد الجرمي لدى الفاعل، بعنصريه العلم والإرادة. فيشترط أن يتوّفر لدى الجاني علم بماهية فعله وهو فعل الايذاء، وبأن هذا الفعل يقع على امرأة حامل. وأن تنصرف إرادته إلى ارتكاب فعل الايذاء على المرأة الحامل. وأن تكون تلك الإرادة حرة مدركة. وأن تتجه هذه الإرادة إلى إحداث النتيجة بالمساس بسلامة جسم المرأة الحامل. ومتى انصرف قصد الفاعل إلى ارتكاب فعل الايذاء على المراة الحامل مع علمه بحملها، فإن المشرع يحمّله مسؤولية النتيجة الحاصلة بإجهاض المراة الحامل، إن تسبب فعل الايذاء في حصوله. أي أن الجاني، في هذه الحالة، يتحمل المسؤولية عن النتيجة المحتملة لفعله، طبقاً للقصد المتعدي. وذلك أن المشرع ذكر :" من تسبب بإحدى وسائل العنف أو الاعتداء... بإجهاض حامل وهو على علم بحملها، عوقب..." فيكفي إذن أن يرتكب الجاني فعل الايذاء على المرأة الحامل مع علمه بحملها، ليسأل عن جناية الايذاء الذي أفضى إلى الإجهاض، إن حصل، باعتبارها نتيجة محتملة لفعله، وإن تجاوزت قصده بالإيذاء، وهو النتيجة الأقل جسامة، إلى حصول الإجهاض، وهي النتيجة الأشد جسامة، وذلك طبقاً للقصد المتعدي. وأما إذا لم يكن الفاعل يعلم بأن المرأة المجني عليها كانت حاملاً بوقت ارتكابه لفعل الايذاء عليها، فلا يسأل عن جناية الايذاء المفضي إلى الاجهاض، وإنما يسأل عن فعله فقط، وهو الايذاء.

ويختلف القصد في هذه الجناية عن القصد في جناية الإجهاض. إذ أن قصد الجاني في جناية الايذاء المفضي للإجهاض طبقاً للمادة (٣٣٦) من قانون العقوبات، ينصرف إلى الايذاء والمساس بسلامة جسم المرأة الحامل فقط،، ولا ينصرف قصده ابتداءً إلى إحداث الإجهاض. في حين أن القصد في جناية الاجهاض طبقاً للمادة (٣٢٣) من قانون العقوبات، ينصرف منذ البداية إلى إجهاض المرأة الحامل، وعندها سيكون مسؤولاً عن جناية الإجهاض، لا عن جناية الايذاء المفضي للإجهاض. ولذلك إذا كان الجاني مريداً لفعل الايذاء، وتوّقع حصول الإجهاض نتيجة فعل الايذاء، وإن لم يقصد إحداث الإجهاض بالذات، وقبل بالمخاطرة، وحصلت النتيجة المتوقعة منه بالإجهاض فعلاً، فإنه في هذه الحالة، سوف يسأل عن الإجهاض، باعتبار القصد الاحتمالي، الذي ساوه المشرع بالقصد المباشر، طبقاً للمادة (٦٤) من قانون العقوبات. بمعنى أن الجاني، فإنه في هذه الحالة، سوف يسأل عن جناية الإجهاض، وليس عن جناية الايذاء المفضي إلى الإجهاض. وأنه ، وعلى الرغم من اختلاف التأصيل، إلا أن مسؤولية الجاني متساوية في الحالتين، أي جعل الجاني مسؤولاً بالمسؤولية ذاتها سواء اكن الفعل يشكل ايذاءً أفضى إلى الاجهاض طبقاً للمادة (٣٣٦) من قانون العقوبات أو كان ارتكب جناية الاجهاض طبقاً للمادة (١/٣٢٣) من قانون العقوبات فالعقوبة هي ذاتها الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مُدة لا تزيد على عشر سنوات.

وأخيراً فإن رضاء المجني عليها في جناية الايذاء المفضي للإجهاض، لا يرفع المسؤولية عن المتهم ولا يعتبر مانعاً من موانع المسؤولية وفقا للقواعد العامة في قانون العقوبات الأردني **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٧/١٣٢٣ تاريخ ٢٠١١/٧/٢٢ برنامج قسطاس)** بل أن

المشرع عاقب المرأة نفسها إن هي أجهضت نفسها بما استعملته من الوسائل، أو رضيت لغيرها أن يستعمل لها غيرها هذه الوسائل. (م ٣٢١ عقوبات)

عقوبة هذه الجناية،

إن العقوبة المقررة لهذه الجناية، بحسب الفقرة المادة (٣٣٦) من قانون العقوبات، هي الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مُدة لا تزيد على عشر سنوات. وطالما لم ينص المشرع على حد أدنى للعقوبة، فإن ذلك يعني أن الحد الأدنى لهذه العقوبة، هو الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مُدة ثلاث سنوات طبقاً للمادة (٢٠) من قانون العقوبات. (**ينظر في ذلك قرار تمييز جزاء رقم ٢٠٠٤/٣٤٤ تاريخ ٢٠٠٤/٦/١ هيئة خماسية، برنامج قسطاس**). وإذا أخذت المحكمة بالأسباب المخففة التقديرية، فإنه يكون لها أن تخفض العقوبة (أي الحد الأدنى) إلى النصف طبقاً للمادة (٣/٩٩) من قانون العقوبات أي إلى الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مُدة سنة ونصف، أو إلى الحبس سنة على الأقل طبقاً للمادة (٤/٩٩) من قانون العقوبات، شريطة أن لا يكون المحكوم عليه، في هذه الحالة الأخيرة، مكرراً بالمعنى القانوني الوارد في المادة (١٠١ و ١٠٢) من القانون ذاته. وفي هذه الحالة فإنه يمكن أيضاً للمحكمة أن تأمر في قرار الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة عملاً بالمادة (٥٤ مكررة) من قانون العقوبات وفقاً للأحكام والشروط المنصوص عليها في القانون إذا رأت من أخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التي ارتكب فيها الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود إلى مخالفة القانون ، ويجب أن يبين في الحكم أسباب إيقاف التنفيذ ، ويجوز أن تجعل الإيقاف شاملاً لأية عقوبة تبعية ولجميع الآثار الجنائية الأخرى المترتبة على الحكم . ويجب على المحكمة في هذه الحالة أن تسبب قرارها. **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٦/١٢١ المشار إليه سابقاً)**

وإذا أسفر الايذاء عن اجهاض المرأة الحامل، وفي الوقت ذاته ألحق بالمرأة الحامل ذاتها أذىً، فيكون للفعل الجرمي وصفان قانونيان، أي تعدّد معنوي للجرائم، فيذكر الوصفان في الحكم، وتحكم المحكمة بالوصف الأشد. وإن تخلف عن الاصابة بفعل الايذاء إجهاض للمرأة الحامل، وفي الوقت ذاته تخلفت عن الإصابة عاهة دائمة لدى المرأة الحامل نفسها، فيتساوى الوصفان من حيث العقوبة، فيذكرا في الحكم، وتحكم المحكمة بإحدهما.

وإذا تعذر معرفة الفاعل بالذات كما لو حصل الايذاء الذي تخلف عنه الاجهاض في مشاجرة، ولم يتم معرفة الفعل بالذات، فيعاقب الفاعل طبقاً للمادة ٣٣٨ عقوبات وذلك بتخفيض العقوبة الأصلية حتى نصفها.

ولكن يلاحظ بأن المشرع لم يُشدد العقوبة إذا اقترنت هذه الجناية بإحدى الحالات المنصوص عليها في المادتين (٣٢٧ و٣٢٨) من قانون العقوبات. وذلك وفقا لنص المادة (٣٣٧) من القانون ذاته. وبالتالي فلا محل لتشديد العقوبة إذا وقعت هذه الجناية مع سبق الإصرار مثلاً، أو وقعت على موظفة حامل اثناء عملها أو بسببه بما أدى إلى إجهاضها.

الاختصاص القضائي بنظر الجناية،

حيث أن العقوبة المقررة لهذه الجناية هي الأشغال الشاقة المؤقتة لا تزيد على عشر سنوات. وحيث أنه لم يرد النص عليها من ضمن اختصاصات محكمة الجنايات الكبرى، فهي من اختصاص محكمة البداية الجزائية بصفتها الجنائية، المؤلفة من قاضيين، طبقاً للمادة (٥/ب/٢) من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم ١٧ لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته.

ومن التطبيقات القضائية في هذا الشأن،

في قضية اسندت فيها النيابة انه قام بضرب (المجني عليها) بواسطة يده على وجهها وبطنها بسبب بكاء طفلتها مما تسبب في حصول نزيف حاد معها ومما ادى بالنتيجة الى اجهاضها لحملها الذي كانت حاملا به في الشهر الخامس. واصدرت محكمة الجنايات حكماً باعلان براءة المميز ضده عن التهمة المسندة اليه لعدم كفاية الأدلة بحقه. ووتأيد الحكم بقرار محكمة التمييز الموقرة ، والذي تضمن أن الطبيب الشرعي لم يستطع الجزم بتوافر رابطة السببية بين حادث المشاجرة الذي حصل للمشتكية وبين عملية الاجهاض التي اجريت لها في مستشفى البشير... وكانت محكمة استئناف عمان الموقرة قد أوردت بقرارها... ان ما ورد بشهادة الدكتورين ايضا وهما فنيين بان المشتكية كانت تعاني من نزيف غير ظاهر منذ بداية حملها... وانه لا يستطيع اي طبيب ان يحدد سبب النزيف غير الطبيعي وان الدكتور... ذكر ان المشتكية راجعت المستشفى ... وان الاجهاض قد يكون سببه مرضيا وانه لا يستطيع الجزم بين حادثة المشاجرة التي حصلت مع المشتكية قبل عشرة ايام وبين عمليه الاجهاض التي اجريت لها ...(**ينظر في ذلك قرار تمييز جزاء رقم ٢٠٠٦/٢٧٢ تاريخ ٢٠٠٦/٥/٩ هيئة خماسية، وقرار استئناف رقم ٢٠٠٥/١١٤٩ – برنامج قسطاس**). وقضت المحكمة، بحكم تأيد بقرار محكمة التمييز الموقرة، بأنها تجد بان البينة الفنية اثبتت بان المغدورة اميرة حامل بجنين رحمي ذكر كامل النمو وانه كان مصابا

بجرحين طعنيين اصابا الام ونفذا من خلال جدار البطن، فان المحكمة تجد ان افعال المتهم ... باجهاضه للجنين الموصوف اعلاه عند قتله لوالدة الجنين بالسكين وهو يعلم بانها حامل تشكل سائر اركان رعناصر جناية التسبب بالاجهاض خلافا للمادة (٣٣٦) عقوبات المسندة اليه. **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٩/٩٧٣ تاريخ ٢٠٠٩/٨/٩ – برنامج قسطاس)**. وفي حكم قديم لمحكمة التمييز الموقرة (أي قبل صدور قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠)، ذهبت إلى أن قيام المتهم بإستخدام وسائل العنف وذلك لإجهاض المجني عليها وهو على علم بحملها ... يعد الجرم المسند إليه توافرت فيه كافة عناصر الجريمة وفقاً لأحكام المادة (٣٣٠) من قانون العقوبات **(تمييز جزاء طلبات ١٩٥٤/١٠٩ تاريخ ١٩٥٤/١٠/١٩ قسطاس)**.

٤- **<u>جناية الايذاء (الضرب) المفضي إلى الموت (م ٣٣٠ عقوبات)</u>**

نصت المادة ٣٣٠ من قانون العقوبات على أنه :" ١) من ضرب أو جرح أحداً بأداة ليس من شأنها أن تفضي إلى الموت أو أعطاه مواد ضارة ولم يقصد من ذلك قتلاً قط، ولكن المعتدى عليه توفي متأثراً مما وقع عليه، عوقب الفاعل بالأشغال الشاقة مُدة لا تنقص عن سبع سنوات. ٢) ويكون الحد الأدنى للعقوبة إثنتي عشرة سنة إذا وقع الفعل على من لم يُكمل الخامسة عشرة من عمره أو على أنثى مهما بلغ عمرها."

محل هذه الجريمة،

يستفاد من نص المادة (٣٣٠) من قانون العقوبات أن محل جناية الايذاء (الضرب) المفضي إلى الموت هو جسم الإنسان الحي (المجني عليه). فلقيام هذه الجريمة يلزم أن يقع فعل الايذاء من ضرب أو جرح أو اعطاء مادة ضارة أو بأي فعل مؤثر آخر، على جسم المجني عليه.

أركان هذه الجناية،

قد لخصت محكمة محكمة التمييز الموقرة هذه الأركان بقولها بأنه: يستفاد من أحكام المادة (٣٣٠) عقوبات أنه يشترط لتوافر جريمة الضرب المفضي إلى الموت الشروط التالية : ١- الفعل المادي المتمثل بالضرب أو الجرح بأداة ٢- أن يكون الضرب بأداة ليس من شأنها ان تفضي إلى الموت ٣- ألا يقصد الفاعل القتل ٤- أن يكون سبب الموت فعل المتهم وأن تكون الوفاة حصلت عن الفعل الجرمي نفسه مرتبطا ارتباط السبب بالمسبب ... " **مما تضمنه قرار محكمة التمييز الأردنية الموقرة بصفتها الجزائية رقم ٢٠٠٤/٢٣١ (هيئة خماسية) تاريخ ٢٠٠٤/٤/٧ منشورات مركز عدالة .** "

ويستفاد من ذلك، ومن نص المادة (٣٣٠) من قانون العقوبات أن أركان جناية الايذاء (الضرب) المفضي إلى الموت هي :

١. الركن القانوني، وهو يتمثل بوجود نص تجريم على فعل الايذاء بهذه الصورة ، والمعاقبة عليه. وهو ما نصت عليه المادة (٣٣٠) من قانون العقوبات.

٢. الركن المادي ويتكون من:

أ- النشاط الجرمي، وهو الضرب أو الجرح أو اعطاء مادة ضارة أو بأي فعل مؤثر من أفعال الايذاء المنصوص عليها في المادة (٣٣٣) من قانون العقوبات. <u>ويشترط</u> في هذا المجال أن يكون الضرب <u>بأداة ليس من شأنها أن تفضي إلى الموت</u>، أي ليست أداة قاتلة بطبيعتها كالسكين، والسلاح الناري. وكما تشمل المواد القاتلة السم والغاز وما شابه. فهذه الوسائل قاتلة لا ضارة. فإن استخدم الفاعل وسيلة قاتلة بطبيعتها، فلا يكون الفعل من قبيل الضرب المفضي إلى الموت، وإنما يكون قتلاً أو شروعاً فيه. فمن يعطي المجني عليه دماً ملوثاً بفيروس قاتل مثل فيروس الإيدز أو فيروس الإيبولا، فيموت المجني عليه، فإن فعله ذاك تقوم به جريمة القتل، وإن لم يمت لسبب خارج عن إرادة الفاعل ، فتكون جريمة شروع في القتل. وكذلك لو أطلق عليه النار في مقتل أو حمله على استنشاق غاز قاتل أو أية مادة سامة. على أنه، إذا كانت الأداة المستعملة بالضرب غير قاتلة بطبيعتها، ولكن الجاني استعملها بنية القتل، فإن فعله في حالة وفاة المجني عليه يعتبر قتلاً لا ضرباً مفضياً إلى الموت، لانه يتوجب أن لا يقصد قتلاً قط حتى يسأل عن جناية الضرب المفضي إلى الموت، وتطبيقاً لذلك فقد قضت محكمة التمييز الموقرة بأن العصا الخشبية التي استعملها الجاني في ضرب المجني عليه ليست اداة قاتلة بطبيعتها الا انها تعتبر اداة قاتلة باستعمالها لاصابة مكان قاتل من جسم المجني عليه وهو الراس ومن ثم احداث كسور في الجمجمة وتهتك مادة الدماغ ثم الوفاة. وبالتالي فقد تحقق بفعل المميز النية الجرمية واستعمال العصا (الاداة الراضة) بطريقة قاتلة فان فعله يشكل جناية القتل القصد خلافا لاحكام المادة (٣٢٦) من قانون العقوبات وليس جناية الضرب المفضي الى الموت خلافا لاحكام

المادة (٣٣٠) من القانون ذاته كما عرفها القانون....(ينظر في ذلك تمييز جزاء رقم ٢٠١٤/١٠٦٩ تاريخ ٢٠١٤/٧/١٥ هيئة خماسية – برنامج قسطاس). وبالمقابل فقد جاء في حكم لمحكمة الجنايات الكبرى، تأيد من قبل محكمة التمييز الموقرة، بأن المتهمة المميزة ... قد اقدمت على ضرب المغدورة ... قبل وفاتها وعلى مدار خمسة اشهر تقريبا بواسطة يديها وبملعقة خشبية واداة خشبية تستعمل لرق العجين وعصا قشاطة عند ارتكاب المغدورة اي خطا واهمالها في رعاية اطفالها وكذلك دفعها على الارض او الحائط كما هو ثابت من اعتراف المتهمة المميزة لدى المدعي العام والتقرير الطبي المنظم بحق المغدورة والذي يتضمن اصابتها بكدمات متعددة واسعة تشمل مختلف انحاء جسمها منها ما هو قديم وما هو حديث وكسور في الاضلاع وهي لا تشكل خطورة على الحياة وكذلك اصابتها بتهتك بالكبد نتيجة الضرب مما ادى الى الوفاة. ومن حيث التطبيقات القانونية وحيث لم يثبت وجود القصد الجرمي لدى المتهمة المميزة بثينة او النية لازهاق روح المغدورة والتخلص منها اثناء ان قامت بضربها الضربة التي ادت الى تهتك الكبد حيث قامت بالاتصال بزوجها بعد مشاهدتها للمغدورة بحالة اعياء وكذلك قيامها بنقلها الى المستشفى للعلاج وكذلك عدم استعمال المتهمة المميزة لاي اداة عند ضرب المغدورة تعد خطرة او قاتلة بطبيعتها او توفر قصد الضرب في مكان يشكل خطورة على الجسم ويؤدي الى الوفاة مما ينبني عليه ان افعال المتهمة تشكل بالتطبيق القانوني كافة اركان وعناصر تهمة الضرب المفضي الى الموت بالمعنى المقصود بالمادة ٣٣٠ من قانون العقوبات. **(وقد تأيد هذا الحكم بقرار محكمة التمييز الموقرة رقم ٢٠١١/٤٥٦ تاريخ ٢٠١١/٥/١٩هيئة خماسية – برنامج قسطاس)**

وتشمل كلمة (الضرب) هنا كل فعل يقع على جسم الإنسان، ويكون له تأثير ظاهري أو باطني، كجذب الشخص ودفعه على جسم صلب، أو اسقاطه أرضاً، أو ضربه بواسطة عصا أو حجر، أو ضربه بيديه أو برجليه ..." **ينظر في هذا الشأن قرار محكمة التمييز الأردنية الموقرة بصفتها الجزائية رقم ١٩٦٧/٢٥ (هيئة خماسية) المنشور على الصفحة ٦٨٨ من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ ١٩٦٧/١/١ وورد في منشورات مركز عدالة .**" وكما أن الحالات التي أوردها المشرع من الضرب والجرح، هي أمثلة على الايذاء، وبالتالي فإنها تشمل كل اعتداء من شأنه أن يفضي إلى الموت، إذا توافرت شروط الجناية، كما لو تم ترك شخص في البرد القارس لايذائه، فمات.

ب. النتيجة الجرمية، وهي وفاة المجني عليه. فالنتيجة الجرمية في هذه الجناية تمثل أشد نتائج فعل الايذاء جسامة. ويتوجب لقيام هذه الجناية ان تتحقق هذه النتيجة، أي وفاة المجني عليه. فقضت محكمة التمييز الموقرة بأنه يستفاد من المادة ٣٣٠ عقوبات أن المشرع اكتفى لتشكيل جريمة الضرب المفضي للمساس بجسم المجنى عليه أو بصحته دون أن تتصرف نية الفاعل إلى المساس بحق المجنى عليه في الحياة إلا أن الفاعل يسأل عن النتيجة التي حدثت وهي الوفاة ما دامت أن النتيجة مرتبطة بفعله برابطة السببية، بالإضافة إلى أنه يشترط أن تكون الوسيلة المستعملة ليست قاتلة بطبيعتها. **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٧/٢٣٧ تاريخ ٢٠٠٧/٤/٨ هيئة خماسية– منشورات مركز عدالة).**

وأما إذا لم يفض الضرب إلى الموت، ومهما كانت شدة الضرب، أو كانت جسامة الإصابات الناجمة عنه، فهو لا يسأل عن هذه الجناية، وإنما يسأل عن النتيجة الفعلية التي افضى إليها فعله بالايذاء طبقاً لدرجة جسامته. وحيث ان هذه الجناية تتطلب حصول نتيجة معينة وهي وفاة المجني عليه، فهي بذلك تتشابه مع جناية القتل المقصود، ومع جنحة القتل غير المقصود (التسبب بالوفاة)، غير أنها تتميز عنهما من حيث القصد الجرمي، على نحو ما سيرد.

ج. علاقة السببية: وهي أن يكون الفعل هو الذي أدى إلى حصول النتيجة. وبحيث يترتب على فعل الايذاء وفاة المجني عليه. وأن ترتبط الوفاة بالفعل ارتباط السبب بالمسبَب. فيجب أن يكون سبب الموت فعل المتهم، وأن تكون الوفاة حصلت عن الفعل الجرمي نفسه مرتبطا ارتباط السبب بالمسبب ... **(ينظر ما تضمنه قرار محكمة التمييز الأردنية الموقرة بصفتها الجزائية رقم ٢٠٠٤/٢٣١ (هيئة خماسية) تاريخ ٢٠٠٤/٤/٧ منشورات مركز عدالة)** . فإذا انقطعت العلاقة السببية بين فعل الجاني بالايذاء والنتيجة الحاصلة بوفاة المجني عليه، فهو لا يسأل عن تلك النتيجة. فلا يُسأل المتهم عن النتيجة الحاصلة إلا إذا كانت قد ترتبت على فعله. فإن ثبت بأن تلك النتيجة كانت لسبب آخر غير ذلك الفعل، فلا يُسأل إلا بقدر فعله، وهو الايذاء.

وإذا تضافرت مع فعل الجاني عوامل أخرى، سابقة أو معاصرة أو لاحقة لفعله، كان يجهلها وساهمت مع فعله في احداث النتيجة، وكان فعله قد ارتبط بعلاقة سببية مع تلك العوامل، فإنه يسأل عن النتيجة الحاصلة، طبقاً لنظرية تعادل الأسباب التي أخذ بها المشرع الأردني في المادة (٣٤٥) من قانون العقوبات. وقد استقر اجتهاد محكمة التمييز الموقرة على الأخذ بنظرية تعادل الأسباب في جرائم القتل

والايذاء المقصودين. فاشترط أن يكون هناك رابطة سببية بين فعل الجاني وبين الأسباب والعوامل الأخرى التي يجهلها الفاعل والتي أدت إلى الوفاة، وبحيث لا يسأل عن هذه النتيجة متى كان من المؤكد أنها ستحدث حتى لو لم يقع الاعتداء. أي أن كل العوامل المساهمة في احداث النتيجة تكون مسؤولة على قدم المساواة عن النتيجة الحاصلة بالوفاة. **وكان مقتضى ذلك الاجابة على السؤال التالي:** على فرض أن الجاني لم يرتكب فعله هل كانت النتيجة الجرمية ستنزل بالمجني عليه على النحو الحاصل؟ فإذا كان الجواب هو " نعم" فإنه تنتفي علاقة السببية بين فعله والنتيجة الحاصلة ولا يسئل الا عن القدر المتيقن بحقه. وإذا كانت الإجابة هي " لا " فإنه تتوفر علاقة السببية بين فعله والنتيجة الحاصلة ويسئل الجاني عن النتيجة الحاصلة بالوفاة. **(ينظر في هذا الشأن قرار محكمة التمييز الموقرة رقم ٧٢ /٧٥)**

فلو أن الجاني ضرب المجني عليه بعصا واحدث به كسراً في ساقه لم يشكل أية خطورة على حياته، فتّم إسعافه إلى المستشفى، وهناك أصيب بجرثومة أدت إلى تسمّم دمه، أو أصيب بمضاعفات نتيجة مكوثه الطويل بالفراش أدت إلى حصول التهابات وتسمّم في دمه، فمات نتيجة ذلك التسمّم. أو اخطأ الجراح في العملية الجراحية التي أُجريت له، فمات نتيجة ذلك الخطأ. أو غادر المجني عليه المستشفى من تلقاء نفسه خفية، أو رفض العلاج، أو أهمل جروحه، فتفاقمت حالته سوءً ومات. أو كان المجني عليه وقتها في حالة سكر شديد، فوقع أرضاً، ولم يستطع النهوض بسبب شدة سكره، ثم حصلت عاصفة ثلجية وتدنت درجات الحرارة كثيراً، ومما أدى إلى موت المجني عليه بفعل تأثير البرد الشديد. أو لو ضرب الفاعل بيده المجني عليه المتعاطي للكحول والمدمن عليها، مما أدى إلى تدني الوعي لديه، بسبب كونه من المدمنين على تعاطي الكحول، وبعد أن نزل المجني عليه الدرج وسار في الشارع، سقط على الأرض وارتطم رأسه بحافة الطريق وأحدث ذلك نزفاً ادى إلى وفاته. ففي كل هذه الحالات، تتوفر علاقة السببية بين فعل الجاني بالايذاء، والنتيجة الحاصلة بوفاة المجني عليه، وبالتالي يُسأل الجاني عن النتيجة الحاصلة بالوفاة. لإنه

تكون الاجابة على السؤال المذكور وهو: على فرض أن الجاني لم يرتكب فعله بالايذاء على المجني عليه، هل كانت النتيجة الجرمية ستنزل بالمجني عليه على النحو الحاصل؟ هو "لا"، ولذلك فإنه تتوفر علاقة السببية بين فعله والنتيجة الحاصلة ويُسأل الجاني عن النتيجة الحاصلة بالوفاة. وتطبيقاً لذلك أيضاً فقد قضت محكمة التمييز الموقرة بأن إرادة المتهم قد اتجهت إلى إلحاق الأذى بالمغدور فقط وذلك بضربه ودفعه بيده حيث سقط وكسرت عظم الفخذ وانه نتيجة لوجود سبب كامن كان يجهله الفاعل المتهم وهو أمراض القلب والرئتين وان هناك رابطة سببية بين فعل الاعتداء والرقود في المستشفى وحدوث الوفاة بسبب هبوط القلب نتيجة تليف عضلة القلب وتضيق الشرايين التاجية والخثرات الدموية بالرئة . فإن فعل المتهم يشكل جناية الضرب المفضي إلى الموت طبقاً للمادة ٣٣٠ من قانون العقوبات ودلالة المادة ٣٤٥ من ذات القانون . وطبقاً للمادة ٣٤٥ من قانون العقوبات فإنه يحكم على المجرم بتخفيض هذه العقوبة حتى نصفها وإذا ما وجدت أسباب مخففة تقديرية فإنها تستخدم بعد ذلك **(تمييز جزاء رقم ٢٠٠٩/٩٤ تاريخ ٢٠٠٩/٢/٩ ، هيئة خماسية – برنامج قسطاس)** وقضت محكمة الجنايات الكبرى بأن افعال الايذاء على المغدور، وتشليحه ملابسه والتبول وسكب الماء عليه في طقس شديد البرودة ،ومن ثم اقتياده رغماً عنه بسبب حالته التي كان عليها من السُكر الشديد ، وحيث كان لا يقوى على المقاومة ، الى المنطقة الخالية المظلمة ذات التربة الحمراء ، وتركه هناك ، بدون ان يكون المغدور مرتدياً لجاكيته وبلوزته وبنطلونه ، وشماغه ، في طقس شديد البرودة ، وحال كون المغدور ايضاً مربوطاً باحدى يديه بشماغ مربوط بسلك معدني ، من شانه ، وهو في حالة السُكر الشديد التي كان عليها ان يعيق حركة المغدور في ارتداء ملابسه اتقاء للبرد ، بدليل ما ورد بتقرير الكشف من مشاهدة جاكيت لون اسود لم يكن ملبوسا بشكل كامل على الجثة كانت ترتديه يده ، وكان الشماغ لا زال مربوطاً على يده ، وكما شوهدت البلوزة على بعد ثلاثة امتار من الجثة ، فان تلك الافعال قد اراد بها المتهم الاول ... ايذاء المغدور بسبب فعلته بالحضور الى منزله ، وحتى لا يعود ثانية الى منزله ، ولم يقصد بها قتلاً قط. ولكن حدثت وفاة المغدور نتيجة تظافر العوامل المنفصلة المذكورة مع فعل الايذاء والافعال الاخرى المبينة سابقاً التي اتاها المتهم الاول ... على المغدور ... وحيث زادت افعال المتهم الاول ... من تسريع تاثير عاملي البرد الشديد والسكر الشديد على المغدور ومما ادى الى وفاته. ومن ثم فان افعال المتهم الاول ... الثابتة في حقه ، انما تؤلف اركان وعناصر جناية الضرب المفضي للموت طبقا للمادة ٣٣٠ من قانون العقوبات ، وبدلالة المادة ٣٤٥ من ذات القانون ، ومما يقتضي معه تعديل وصف التهمة بحقه على النحو المتقدم وليس كما جاء بإسناد النيابة العامة. **(وقد تأيد هذا الحكم بقرار محكمة التمييز الموقرة رقم ٢٠١٣/١٠٩٩ تاريخ ٢٠١٣/١٠/٨ هيئة خماسية – برنامج قسطاس)**

وأما إذا انقطعت العلاقة السببية بين فعل الجاني والعوامل الأخرى، فلا محل لمسآءلته عن النتيجة الحاصلة، وإنما يسأل بقدر فعله. أي

إذا كانت الإجابة على السؤال المطروح سابقاً وهو: على فرض أن الجاني لم يرتكب فعله، بإطلاق النار أو الضرب، في الحالات المذكورة، هل كانت النتيجة الجرمية بوفاة المجني عليه، ستنزل بالمجني عليه على النحو الحاصل، هي " نعم " فعندها لا تتوفر علاقة السببية . كما لو أن الجاني ضرب المجني عليه بيده على وجهه في مشاجرة الا ان المجني عليه توفي بعد ذلك وتبين ان وفاته كانت لهبوط قلب مفاجئ أو تصلب في الشرايين أو تضخم في عضلة القلب، أو كان مصاباً بانسداد رئوي حاد، وكان كافيا بذاته لاحداث الوفاة التي كانت ستحدث، ولو لم يقع عليه فعل الايذاء أساساً.

٣. الركن المعنوي، إن هذه الجناية هي جريمة قصدية، ولا يتصور حصولها بالخطأ. ولذا فإنه يشترط لقيامها توّفر القصد الجرمي بعنصريه العلم والإرادة. فيشترط أن يتوفر علم لدى الجاني بماهية فعله وهو الايذاء، وبأن هذا الفعل يقع على إنسان حي. وأن من شأن فعله المساس بسلامة جسم المجني عليه. وأن تتجه إراداته إلى ارتكاب هذا الفعل، أي أن يكون مريداً لهذا الفعل، وأن تكون إرادته في اتيان الفعل حرة مدركة، وأن تتجه الارادة إلى إحداث النتيجة أيضاً من المساس بسلامة جسم المجني عليه، ودون ان يقصد بفعله قتلاً قط. فما يميز القصد الجرمي في هذه الجناية، أنه يتجه إلى المساس بسلامة جسم المجني عليه فقط، ولكن يترتب على فعله وفاة المجني عليه، ودون أن يقصد تلك النتيجة إطلاقاً. وبذلك فإن النتيجة في هذه الجريمة تتجاوز قصد الفاعل. ولذا يكون القصد فيها متعدياً؛ لإن قصد الجاني ينصرف إلى تحقيق نتيجة أقل جسامة، وهي الايذاء، في حين تتحقق بفعله نتيجة أشد جسامة وهي الوفاة، فيُسأل عنها. إذ يكون القصد متعدياً إذا كان الفاعل لم يقصد إطلاقاً بفعله الإجرامي، النتيجة الحاصلة فعلاً، ولم يتوّقعها، ولكنها تحصل نتيجة لفعله الإجرامي. كما في هذه الجناية (جناية الضرب المفضي إلى الموت) طبقاً لأحكام المادة (٣٣٠) عقوبات . فإقدام المتهم على الإمساك بشعر المغدور، وهو شعر طويل يصل الى كتفيه... وقيامه بشدّ شعر المغدور بيده بقوة كبيرة إلى الأمام واثناء حركته وسحبه من شعره، ومواصلة شد شعر المغدور إلى الأمام بقوة شديدة، ومن ثم سقوط المغدور أرضاً ... وهي أفعال قصد بها المتهم أصلاً ايذاء المغدور، ودون أن يقصد قتله قط، وحيث أن تلك الأفعال قد أدت حدوث كسر في الفقرة العنقية السابعة مع انفصال بها واذية شديدة للحبل الشوكي، أدخل المغدور على اثرها الى المستشفى ومكث فيه لحين وفاته... تؤلف كافة أركان وعناصر جناية الضرب المفضي إلى الموت المسندة إليه، وطبقاً للمادة (١/٣٣٠) من قانون العقوبات. " **ينظر قرار تمييز جزاء ٢٠١٣/٢١٤٩ تاريخ ٢٠١٤/٢/١٢ برنامج قسطاس** " وكذلك فإن قيام المتهم بضرب المغدور بيده على وجهه ونتيجة ذلك سقط المغدور على الارض واصطدم راس المغدور بالارض... وقام بضرب المغدوز بواسطة رجله على راسه اثناء ان كان المغدور ممددا على الارض بقصد ايذائه، نتج عن ذلك كسور في الجمجمة لدى المغدور، وقد احدثت الضربة نزفا دمويا في اغشية الدماغ الناتجة عن كسور عظام قاعدة الجمجمة الناتجة عن الارتطام بجسم صلب... وقد توفي في المستشفى، هذه الافعال... تشكل بالتطبيق القانوني جناية الضرب المفضي للموت، طبقا لاحكام المادة ١/٣٣٠ من قانون العقوبات... **(قرار تمييز جزاء ٢٠١٣/٢٠٩٠ تاريخ ٢٠١٤/٣/٢٣ هيئة خماسية- برنامج قسطاس)**

وتُعد النية الجرمية وفقاً لأحكام المادة (٦٣) من قانون العقوبات ركيزة أساسية لقيام الجريمة، ويُستدل عليها من الظروف و الملابسات و الأدلة المرافقة لإرتكاب الجريمة ومن الأداة المستعملة في الجريمة وما إذا كانت قاتلة بطبيعتها وموقع الإصابة، فيما إذا شكلت خطورة على حياة المجني عليه أم لا و فقاً لما إستقر عليه إجتهاد محكمة التمييز الموقرة. " **قرار تمييز جزاء رقم ٢٠١٤/١٠٦٩ تاريخ ٢٠١٤/٧/١٥ وقرارها رقم ٢٠١٤/٨٨٨ تاريخ ٢٠١٤/٨/٥ هيئة خماسية – برنامج قسطاس** " ففي جناية الضرب المفضي إلى الموت تجه نية الجاني في جريمة الضرب المفضي إلى الموت إلى ضرب المجني عليه أو جرحه أو المساس بجسمه لكنه لا يقصد من ذلك قتله ومع ذلك يفضي الضرب أو المساس بجسم المجني عليه إلى وفاته: **(قرار تمييز جزاء ٢٠١٥/٢٢٨ تاريخ ٢٠١٥/٤/٥ هيئة خماسية- برنامج قسطاس)**

وإن ما يميز هذه الجناية عن جناية القتل القصد، أن نية الجاني في جناية القتل القصد تتجه إلى إزهاق روح المجني عليه في حين أن نية الفاعل في الحالة في جناية الضرب المفضي إلى الموت تتجه إلى ضرب المجني عليه أو جرحه أو المساس بجسمه لكنه لا يقصد من ذلك قتلا قط ومع ذلك يفضي الضرب أو المساس بجسم المجني عليه إلى وفاته (**ينظر قرار تمييز جزاء رقم ٢٠١٤/١٠٦٩ تاريخ ٢٠١٤/٧/١٥ هيئة خماسية قسطاس**). وتطبيقاً لذلك قضت محكمة التمييز الموقرة بأن نية أي من المتهمين لم تتجه إلى قتل المغدور وازهاق روحه، وانما اتجهت الى ايذائه ويستدل على ذلك من خلال الاداة المستعملة وهي عصا وضربه بها ضربة واحدة على يسار خلفية الراس وعدم وجود كسر في الجمجمة ولا حتى جرح في فروة الراس مما يدل على ان الضربة ليست قوية بالقدر الكافي لذلك

، وكذلك عدم تكرار الضربة وكان باستطاعة اي من المتهمين فعل ذلك ولتفشت المشاجرة وبقي المغدور واقفا في الشارع وبالقرب من منزله الى ان سقط على الارض وتم اسعافه الى المستشفى من قبل الدفاع المدني ، وتبين وفاته للاسباب المشار اليها اعلاه نتيجة الضربة ... فإن أفعال المتهمين تجاه المغدور تشكل سائر أركان وعناصر جناية الضرب المفضي للموت. **(تمييز جزاء رقم ٢٠١٣/٢٠٦٥ تاريخ ٢٠١٤/٣/٢٣ هيئة خماسية- برنامج قسطاس)** ولذلك ففي جنايتي الضرب المفضي للموت والقتل القصد يجب ملاحظة الأداة المستعملة في الضرب وهل هي قاتلة بطبيعتها أم لا، وطبيعة استخدامها، وطريقة استخدامها، ومكان الضرب من جسم المجني عليه وهل هو مكان خطر أو قاتل أم لا، وكيفية الضرب، وهل تم تكراره، وهل كان شديداً أو خفيفاً. **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٤/١٢٠٧ تاريخ ٢٠٠٤/١١/٢٨ هيئة خماسية- برنامج قسطاس)** فالضرب بحذاء أو بعصا أو بحجر يترتب عليه أصلاً مساس بسلامة جسم المجني عليه وصحته، ويدل على أن نيته قد اتجهت لايذاء المجني عليه لا إلى قتله. **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٧/٢٣٧ تاريخ ٢٠٠٧/٤/٨ هيئة خماسية- منشورات مركز عدالة)**. ولكن إذا ضرب الجاني المجني عليه بالحجر على رأسه وهشم جمجمته فإن من شأن ذلك أن يؤدي إلى الوفاة **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٤/١٢٠٧ المشار إليه سابقاً)**. وكذلك استخدام عصا الفاس في الجريمة وان كانت اداة غير قاتلة بطبيعتها الا انها تكون قاتلة بطبيعة استعمالها لتكرار الضربات على انحاء متفرقة من جسمها بما فيها الراس والصدر من الامام والخلف والاطراف والوجه ادت الى كسور بالاضلاع وتجمع دموي في تجويف الصدر وتهتك الجسم أو في أمكان خطرة منه يدل على انصراف نية الجاني الى قتل المجني عليه وازهاق روحه لا الى مجرد ايذائه والمساس بسلامة جسمه **(ينظر في ذلك تمييز جزاء رقم ٢٠١٤/١٣٢٤ تاريخ ٢٠١٤/١١/٥ هيئة خماسية – برنامج قسطاس)**

وإن ما يميز جناية الضرب المفضي الى الموت عن جنحة التسبب بالوفاة (القتل الخطأ) هو أن نية الجاني في جريمة الضرب المفضي للموت تتجه إلى ايذاء المجني عليه أي بفعل مقصود من ضرب المجني عليه بأداة ليس من شأنها أن تفضي للموت، ولا يقصد من ذلك قتلاً قط، ولكن المعتدى عليه توفي متأثراً مما وقع عليه. وأما إذا تسبب الجاني بموت المجني عليه عن إهمال أو قلة احتراز أو عدم مراعاته للقوانين والأنظمة اعتبر ذلك تسبباً بالوفاة بالمعنى المقصود بالمادة ٣٤٣ من القانون ذاته **(ينظر قرار تمييز جزاء رقم ٢٠٠٨/٥٩٢ تاريخ ٢٠٠٨/١٠/٥- برنامج قسطاس)**

الظرف المشدد في هذه الجناية،

إن الظرف المشدد في هذه الجناية، وطبقاً للفقرة الثانية من المادة (٣٣٠) من قانون العقوبات هو ان تقع هذه الجناية على إنسان لم يُكمل الخامسة عشرة من عمره، أو أن تقع على أنثى مهما بلغ عمرها. إذ تشدد العقوبة في هاتين الحالتين على النحو الوارد في الفقرة المذكورة.

عقوبة هذه الجناية،

إن العقوبة المقررة لهذه الجناية، بحسب نص الفقرة الأولى من المادة (٣٣٠) من قانون العقوبات، هي الوضع بالأشغال الشاقة مدة لا تنقص عن سبع سنوات. وعليه يكون الحد الأعلى للعقوبة، هو الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مُدة خمس عشرة سنة طبقاً للمادة (٢٠) من قانون العقوبات. أي تتراوح عقوبة الوضع بالأشغال الشاقة في هذه الحالة ما بين سبع سنوات وخمس عشرة سنة.

ويُشدد الحد الادنى للعقوبة، بحسب نص الفقرة الثانية من المادة ذاتها، إلى الوضع بالأشغال الشاقة مدة إثنتي عشرة سنة إذا وقع الفعل على من لم يُكمل الخامسة عشرة من عمره أو على أنثى مهما بلغ عمرها. وعليه يكون الحد الأعلى للعقوبة، هو الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مُدة خمس عشرة سنة طبقاً للمادة (٢٠) من قانون العقوبات. أي تتراوح عقوبة الوضع بالأشغال الشاقة في هذه الحالة ما بين إثنتي عشرة سنة وخمس عشرة سنة.

وإذا أخذت المحكمة بالأسباب المخففة التقديرية، فإنه يكون لها أن تخفض العقوبة (أي الحد الأدنى) إلى النصف طبقاً للمادة (٣/٩٩) من قانون العقوبات أي إلى الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مُدة ثلاث سنوات ونصف في الحالة الأولى، أو الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مُدة ست سنوات في الحالة الثانية. ولا يمكن تطبيق أحكام الفقرة (٤) من المادة (٩٩) من قانون العقوبات بتخفيض العقوبة إلى الحبس سنة واحدة في هذه الحالة؛ لإنه يتوجب لتطبيق أحكام هذه الفقرة، أن لا يتجاوز حدها الأدنى ثلاث سنوات. وكما لا يمكن تطبيق أحكام المادة (٥٤ مكررة) من قانون العقوبات بخصوص وقف التنفيذ. لإن هذه المادة تشترط لتطبيقها أن يكون الحكم هو السجن أو الحبس مدة لا تزيد على سنة واحدة.

ولكن يلاحظ بأن المشرع لم يُشدد عقوبة هذه الجناية في أي من فقرتيها إذا اقترنت هذه الجناية بإحدى الحالات المنصوص عليها في المادتين (٣٢٧ و ٣٢٨) من قانون العقوبات. وذلك وفقاً لنص المادة (٣٢٧) من القانون ذاته. وبالتالي فلا محل لتشديد العقوبة إذا وقعت هذه الجناية مع سبق الإصرار مثلاً أو على موظفة اثناء عملها أو بسببه.

وإذا تعذر معرفة الفاعل بالذات كما لو حصل الايذاء الذي أفضى إلى الموت في مشاجرة، ولم يتم معرفة الفاعل بالذات، فيعاقب الفاعل طبقاً للمادة (٣٣٨) من قانون العقوبات، وذلك بتخفيض العقوبة الأصلية حتى نصفها. وبعد ذلك يمكن للمحكمة، إذا أخذت بالأسباب المخففة التقديرية، أن تخفض العقوبة، بعد تفعيل أحكام المادة (٣٣٨) من قانون العقوبات إلى النصف، أي يمكن أن تصبح العقوبة النهائية في الحالة الأولى، هي الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مُدة سنة واحدة وتسعة شهور. وتصبح العقوبة النهائية في الحالة الثانية، هي الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مُدة ثلاث سنوات. وفي الحالتين لا يمكن تطبيق الفقرة الرابعة من (٩٩) من قانون العقوبات؛ لأن الحد الأدنى للعقوبتين قبل استخدام الأسباب المخففة التقديرية، يتجاوز ثلاث سنوات. وكما لا يمكن تطبيق أحكام المادة (٥٤ مكررة) من قانون العقوبات بخصوص وقف التنفيذ؛ لإن هذه المادة تشترط لتطبيقها أن يكون الحكم هو السجن أو الحبس مدة لا تزيد على سنة واحدة.

الاختصاص القضائي بنظر الجناية،

تختص محكمة الجنايات الكبرى بنظر هذه الجناية؛ إذ أنها وردت من ضمن الاختصاص النوعي لمحكمة الجنايات الكبرى، بموجب المادة (٤/ أ) من قانون محكمة الجنايات الكبرى رقم ١٩ لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته.

ومن التطبيقات القضائية في هذا الشأن،

قضت محكمة التمييز الموقرة بأنه وبسبب قيام المتهم بالضغط على صدر المغدور بقدمه تارة ويديه تارة أخرى، والضغط بقوة بواسطة العصا على أسفل بطن المغدور أثناء أن كان مستلقياً على ظهره وتكرار هذه الفعله ثلاث مرات مع مشاهدته أن المغدور طفلاً لم يتجاوز الثالثة عشر من عمره وضعيف البنية ولم يمثل المتهم لطلب والد المغدور بمنعه من مواصلة ضرب المغدور كونه قد تأذى وكذلك كان المتهم غير مخول قانوناً بالقيام بمثل هذه الأفعال التي كان يقوم بها. فإن ما قام به المتهم من أفعال مست سلامة جسم المغدور وصحته وأن وفاة المغدور كانت نتيجة فعل المتهم مما يجعل ما قام به من أفعال تشكل جناية الضرب المفضي للموت خلافاً لاحكام المادة ٣٣٠ عقوبات وبدلالة المادة ٦٤ عقوبات. (**ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٧/٢٣٧ تاريخ ٢٠٠٧/٤/٨ هيئة خماسية- منشورات مركز عدالة**). وقضت بأن قيام المتهم بضرب المغدور بيديه على وجهه وراسه وقام بضربه براسه ايضا على راسه حيث سقط المغدور على الارض واغمي عليه وقد حاول المتهم والاخرون ايقاظ المغدور الا انه لم يستيقظ وقاموا بنقله الى منزل ذويه حيث فارق الحياة صباحا ، وان سبب الوفاة النزف الدموي تحت الام الجافية وتحت عنكبوتية الدماغ ... هذه الافعال التي اتاها المتهم ... قد استجمعت كافة اركان وعناصر جناية الضرب المفضي للموت وفق احكام المادة ٣٣٠ عقوبات طالما توافر الفعل المادي من المتهم وهو الضرب وان الضرب ليس بادوات من شانها ان تؤدي للوفاة وليست قاتلة بطبيعتها وهي اليدين ولم يتوافر قصد الفاعل قتل المغدور ، وان الوفاة كانت نتيجة الضرب باليدين على الوجه والراس... ...(**ينظر في ذلك تمييز جزاء رقم ٢٠١٣/١٨٥٦ تاريخ ٢٠١٤/٦/١٧ هيئة خماسية – برنامج قسطاس**). وقضت بأن قيام المتهم بضرب ابنته بواسطة يديه على وجهها وراسها كونه اعتاد ضربها لعدم قدرتها على المشي بقصد مساعدتها على المشي يدل على ان نيته لم تكن متجهة لقتلها انما اتجهت لايذائها بقصد مساعدتها على المشي، وهذه البينة يستدل عليها من الظروف والملابسات المحيطة بالواقعة، من حيث عدم استخدام اية اداة قاتلة بطبيعتها، وقيامه برش الماء على وجهها عندما فقدت الوعي ومحاولة اسعافها، كل ذلك يشكل سائر اركان وعناصر جناية الضرب المفضي للموت بحدود المادة ٣٣٠ عقوبات... ...(**ينظر في ذلك تمييز جزاء رقم ٢٠١٣/١٠٣٨ تاريخ ٢٠١٣/١٢/٢ هيئة خماسية – برنامج قسطاس**).

وفي قضية تتلخص وقائعها في أن المغدور ... هو شخص بسيط ، وكان يعاني من اعاقة حركية في رجله وكذلك كان نطقه ثقيلاً... ، وكان جميع من في السوق يعرفون حالته ويتعاملون معه على ذلك الاساس. وانه وفي عصر يوم ٢٠١٣/٦/٢٩ ، ولدى خروج المغدور ...من المسجد في الشارع المذكور بعد اداء صلاة العصر ، التقى بالمتهم...، فقام المتهم جمعة بعمل حركة بيده وباخراج صوت من فمه بعد وضع يده عليه واخراج الصوت قاصداً المغدور بتلك الحركة ، وكما قال المتهم للمغدور كلمة (عيوكه) لان المغدور كان يعرج ، وان هذه الافعال التي قام بها المتهم تجاه المغدور ، استفزت المغدور واثارت غضبه ، فاخذ بالصراخ على المتهم ، وعندها قام

المتهم جمعة بمسك المغدور ودفعه بقوة بواسطة يديه ، واسقطه على ارضية الشارع ، وهي من البلاط ، و دون ان يقصد المتهم من فعله ذاك ، قتلاً قط ، الا انه ، ونتيجة دفعه للمغدور بقوة ، واسقاطه على اثر تلك الدفعة على ارضية الشارع الصلبة ، وهي من البلاط ، وارتطام راسه بها ، فقد المغدور وعيه ، واصيب بنزيف دماغي تحت غشاء الام الجافية للدماغ في المنطقة الجدارية اليمنى للدماغ بحجم كبير ، حيث تم اسعافه ... ادخل الى غرفة العمليات فوراً ، وكان يعاني من نزيف كبير في الدماغ تحت غشاء الام الجافية لمنطقة الجبهة والجدارية اليمنى ، ودخل بحالة موت دماغي... وتم وضعه على جهاز التنفس الاصطناعي بحالة موت دماغي الى ان توفي... وحيث علل سبب وفاته بالنزيف الدماغي تحت غشاء الام الجافية في منطقة الجبهة الجدارية اليمنى للدماغ بحجم كبير ٣٠٠ سم٣ الناتج عن ارتطام الراس بجسم صلب راض مسطح قد يكون له نتوء او حافة بارزة كالارض مثلاً وكل ذلك اثر الاصابة التي تعرض لها بتاريخ ٢٠١٣/٦/٢٩. وحيث كان ذلك على اثر دفعه من قبل المتهم واسقاطه على ارضية الشارع الصلبة وارتطام راسه بها... وقضت محكمة الجنايات الكبرى، في حكم تأيد بموجب من قبل محكمة التمييز الموقرة، بأن اقدام المتهم ... على مسك المغدور ... ودفعه بقوة بواسطة يديه واسقاطه على ارضية الشارع الصلبة وهي من البلاط ، والتي قصد بها ايذاء المغدور ، و دون ان يقصد من فعله ذاك قتله قط ، الا انه ونتيجة تلك الدفعة وسقوط المغدور على تلك الارضية الصلبة ، وارتطام راسه بها ، ادت الى فقدانه وعيه ، واصابته بنزيف دماغي تحت غشاء الام الجافية للدماغ في المنطقة الجدارية اليمنى للدماغ بحجم كبير ، ودخوله بعد ذلك في حالة موت دماغي ، ومن ثم وفاته لاحقاً ، انما تؤلف كافة اركان وعناصر جناية الضرب المفضي الى الموت المسندة اليه ، وطبقاً للمادة (١/٣٣٠) من قانون العقوبات ، ومن ثم فانه يقتضي تجريمه بهذه الجناية(**ينظر قرار محكمة التمييز الموقرة رقم ٢٠١٤/٢٩٦ تاريخ ٢٠١٤/٤/٣ – برنامج قسطاس**).

وفي قضية أخرى وجدت محكمة الجنايات الكبرى بتطبيق القانون على الوقائع الثابتة... من اقدام المتهم ... على الامساك بشعر المغدور ... ، وهو شعر طويل يصل الى كتفيه ، اثناء ان كان مواجهاً للمغدور ، وقيامه بشدّ شعر المغدور بيده بقوة كبيرة الى الامام واثناء حركته وسحبه من شعره ، ومواصلة شد شعر المغدور الى الامام بقوة شديدة ، ومن ثم سقوط المغدور ارضاً بعد قيام الشاهدين بتخليص المغدور من يدي المتهم ، وهي افعال قصد بها المتهم اصلاً ايذاء المغدور ... ، ودون ان يقصد قتله قط ، وحيث ان تلك الافعال قد ادت حدوث كسر في الفقرة العنقية السابعة مع انفصال بها واذية شديدة للحبل الشوكي ، ادخل المغدور على اثرها الى المستشفى ومكث فيه لحين وفاته نتيجة تلك الاصابة ، والتي نجم عنها القصور الحاد في الجهاز التنفسي الناتج عن متلازمة الشدة التنفسية الناتج عن مضاعفات اذية الحبل الشوكي ، فان تلك الافعال انما تؤلف كافة اركان وعناصر جناية الضرب المفضي الى الموت المسندة اليه ، وطبقاً للمادة (١/٣٣٠) من قانون العقوبات ، ومن ثم فانه يقتضي تجريم المتهم بهذه الجناية. **(وقد تأيد هذا الحكم بموجب قرار محكمة التمييز الموقرة رقم ٢٠١٢/١٤٠٧ تاريخ ٢٠١٣/١١/٢٧ – برنامج قسطاس).**

وبالمقابل فقد قضت محكمة التمييز الموقرة بأن نية أي من المتهمين لم تتجه الى قتل المغدور وازهاق روحه، وانما اتجهت الى ايذائه ويستدل على ذلك من خلال الاداة... اذا كان الحجر ليس قاتلاً بطبيعته فهو قاتل بإصابته مقتلا من جسم الإنسان وبذلك فإن ضرب المميز ضده للمجني عليه بالحجر على رأسه وتهشيم جمجمته من شأنه أن يؤدي إلى الوفاة ، وعليه فقد تحقق في فعل المميز ضده النية الجرمية واستعمال الحجر بطريقة قاتلة وبالتالي فإن فعله يشكل جناية القتل قصدا خلافا للمادة ٣٢٦ من قانون العقوبات وليس جناية الضرب المفضي إلى الموت خلافاً للمادة ٣٣٠ من ذات القانون **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٤/١٢٠٧ تاريخ ٢٠٠٤/١١/٢٨ هيئة خماسية– برنامج قسطاس).**

وأخيراً، فإنه يتبين لنا من دراسة جرائم الايذاء المقصودة، أن بينها، أو بين بعضها، أحكاماً مشتركة أهمها:

١- أنها تشترك جميعاً في السلوك الاجرامي الذي تقوم به، وهو فعل الايذاء بصوره المختلفة باستثناء جناية الايذاء طبقا للمادة (٣٣٤ مكررة) من قانون العقوبات، وإلا أشترطت وقوع فعل الايذاء بواسطة أداة حادة أو بالقاء مادة جارقة أو كاوية أو مشوهة تحديداً.

٢- وكما تشترك في انصراف القصد الجرمي إلى المساس بسلامة بجسم المجني عليه والحاق الأذى به. وتتميز عن بعضها من هذه الناحية، في جسامة ذلك الأذى. وباعتبار أن النتائج فيها قد تكون متعدية القصد. وأشد تلك النتائج جسامة هي وفاة المجني عليه في جناية الايذاء (الضرب) المفضي إلى الموت طبقاً للمادة (٣٣٠) من قانون العقوبات. وحيث أن العقوبة تحدّد بحسب جسامة تلك النتائج.

٣- وتشترك جرائم الايذاء المقصودة المنصوص عليها في المواد (٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥) من قانون العقوبات، من حيث تشديد العقوبة، طبقاً للمادة (٣٣٧) من قانون العقوبات، إذا اقترنت تلك الجرائم بإحدى الحالات المنصوص عليها في المادتين (٣٢٧ و٣٢٨) من القانون ذاته بحيث يزيد عليها من ثلثها إلى نصفها. ويكون التشديد على الحد الأعلى للعقوبة. **(ينظر في ذلك قرار تمييز جزاء رقم ٢٠٠٢/٢٤٠ تاريخ ٢٠٠٢/٤/٣ – برنامج قسطاس). ويلاحظ بأن** المشرع لم يدرج ضمن حكم المادة (٣٣٧) من قانون العقوبات، جنايات الايذاء المفضي إلى الموت، وجناية الايذاء، وجناية الايذاء المفضي إلى الإجهاض، المنصوص عليها في المواد (٣٣٠ و ٣٣٤ مكررة و ٣٣٦) من قانون العقوبات. وبالتالي فلا تشدد العقوبات الواردة في هذه المواد إذا اقترنت بأحد ظروف التشديد الواردة في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات. **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٢/٧٥٤ تاريخ ٢٠٠٢/٨/٢٦ – برنامج قسطاس).**

٤- وكما تشترك جرائم الايذاء المقصودة في الحكم إذا ارتكبت في مشاجرة، وتعذر معرفة الفاعل بالذات، وذلك طبقاً للمادة (٣٣٨) من قانون العقوبات. وذلك بتخفيض العقوبة الأصلية حتى نصفها.

٥- وتشترك هذه الجرائم في أن رضاء المجني عليه فيها، لا يؤثر في قيام الجريمة ومسؤولية الفاعل. فالمشرع لم يأخذ برضاء المجني عليه كمانع من موانع المسؤولية الجزائية وفقا للقواعد العامة في قانون العقوبات الأردني **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٧/١٣٢٣ تاريخ ٢٠١١/٧/٢٢ برنامج قسطاس)**. وكما أنه لا عبرة للدافع على ارتكاب أياً من هذه الجرائم، وذلك سنداً للمادة (٦٧) من قانون العقوبات.

٦- وكما تشترك جرائم الايذاء المقصودة، من الناحية الاجرائية، بأنه لا يتوقف تحريك دعوى الحق العام فيها على اتخاذ المشتكي صفة الادعاء بالحق الشخصي. وبأنها ليست من قبيل الدعاوى المشار إليها في المادة (٥٢) من قانون العقوبات. وبالتالي فهي لا تستلزم لتحريكها اتخاذ المشتكي صفة الادعاء بالحق الشخصي. وكما أنها، باستثناء جنحة الايذاء المنصوص عليها في المادة (٢/٣٣٤) من قانون العقوبات، لا تستلزم لتحريك دعوى الحق العام فيها، تقديم شكوى من المجني عليه أو من يمثله قانوناً. ويترتب على ذلك أنه إذا أسقط المشتكي حقه الشخصي في جرائم الايذاء المقصودة، باستثناء جنحة الايذاء المنصوص عليها في المادة (٢/٣٣٤) من قانون العقوبات، فإنه لا يترتب على ذلك اسقاط دعوى الحق العام. وإن كان من شأن ذلك إمكان الأخذ بالأسباب المخففة التقديرية. وكما أن إسقاط المشتكي لحقه الشخصي عن أحد المتهمين في جرائم الايذاء المقصودة، لا يشمل باقي المتهمين في الدعوى ذاتها. وهذا على خلاف الجرائم التي تشترط لتحريكها اتخاذ صفة الادعاء بالحق الشخصي؛ اذ في هذه الحالة الأخيرة، فإن اسقاط المشتكي لحقه الشخصي يوقف الدعوى وتنفيذ العقوبات المحكوم بها والتي لم تكتسب الدرجة القطعية. وكما أن إسقاط المشتكي حقه الشخصي عن أحد المتهمين أو المحكوم عليهم يشمل الآخرين، وذلك سنداً للمادتين ٥٢ و ٢/٥٣ من قانون العقوبات. **(ينظر في هذا الشأن قرار تمييز جزاء رقم ٢٠٠٦/٨١٩ (هيئة خماسية) تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨ منشورات مركز عدالة)** .

جرائم الايذاء غير المقصود

(صورها، وعقوباتها، والاختصاص القضائي بها، و التطبيقات القضائية عليها)

إن جرائم الايذاء غير المقصود كلها من نوع الجنحة. وقد يتخلف عنها مدة تعطيل، كما قد يتخلف عنها عاهة دائمة.

ولقد عالجت المادة (٣٤٤) من قانون العقوبات، جنح الايذاء غير المقصود. فنصت على ما يلي:

١) إذا لم ينجم عن خطأ المشتكى عليه إلا إيذاء كالذي نصت عليه المادة (٣٣٣) عوقب بالحبس من شهر إلى سنة أو بالغرامة من ثلاثين ديناراً إلى مائة دينار، وإذا كان الايذاء كالذي نصت عليه المادة (٣٣٥) عوقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين أو بغرامة من خمسين ديناراً إلى مائتي دينار.

٢) يعاقب كل ايذاء آخر غير مقصود، بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين ديناراً.

٣) وتُعلق الملاحقة على شكوى المجني عليه إذا لم ينجم عن الإيذاء مَرض أو تعطيل عن العمل لمُدة تتجاوز العشرة أيام.

٤) تسقط دعوى الحق العام والعقوبات المحكوم بها في جنح الايذاء غير المقصود بتنازل الشاكي عن شكواه حتى لو اكتسب الحكم الدرجة القطعية."

وهذه المادة تقرأ مع المادة السابقة عليها (م ٣٤٣ عقوبات) لتحديد مفهوم الخطأ. وإنه وبالرجوع إلى المادة (٣٤٣) من قانون العقوبات، وهي الباحثة في جنحة التسبب بالوفاة، يتبين أن المشرع قد أورد صور الخطأ، وهي الإهمال أو قلة الاحتراز أو عدم مراعاة القوانين والأنظمة، والتي يرى الفقه بأنها واردة على سبيل المثال.

محل الجريمة،

إن محل جريمة الايذاء غير المقصود، كما في جرائم الايذاء المقصود، هو جسم الإنسان الحي.

أركان هذه الجريمة،

١. الركن القانوني، وهو يتمثل بوجود نص تجريم على فعل الإيذاء غير المقصود، والمعاقبة عليه. وهو ما نصت عليه المادة (٣٤٤) من قانون العقوبات.

٢. الركن المادي ويتكون من:

أ- النشاط الجرمي، وهو السلوك الخاطئ الذي يرتكبه الفاعل، ويتمثل هذا السلوك الخاطئ بأحد صور الخطأ التي أوردها المشرع في المادة (٦٤) من قانون العقوبات، وهي:

١) **الإهمال:** ويعني في اللغة التقصير، وفي القانون، يعرف بأنه عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة، أو الإخلال بواجب الحيطة والحذر الذي يتوجب على الشخص اتخاذه حماية لحقوق الغير. وبالتالي فهو يمثل سلوكاً سلبياً. أي يقع الخطأ عن طريق السلوك السلبي. وتطبيقاً لذلك فقد قضت محكمة التمييز الموقرة بأن ترك المتهم بندقيته محشوة بالعتاد قرب أطفال صغار مع علمه بإمكان عبثهم بها يجعله مسؤولاً جزائياً عن جريمة التسبب بايذاء المشتكي على أساس أن الإصابة مرتبطة بإهماله ارتباط السبب بالمسبب **(تمييز جزاء رقم ٧٠/٥٩ ص٥١٠ سنة ١٩٧٠- مجموعة المُبادئ القانونية لمحكمة التمييز في القضايا الجزائية الجزء الأول نقابة المحامين).** وكما أن مجرد ترك السيارة في مكان مزدحم بالناس وشديد الانحدار دون اتخاذ الاحتياطات الضرورية لمنع اندفاعها في هذا المنحدر وعدم التنبيه على الموجودين بلزوم الابتعاد عن السيارة وفي هذا الوضع الخطر ريثما يتم تأمين هذه الاحتياطات، كل هذا يعتبر إهمالاً... ويستلزم المسؤولية **(ينظر تمييز جزاء رقم ٥٤/٣٥ صفحة ٣٥١ سنة ١٩٥٤- مجموعة المبادئ القانونية المشار إليها سابقاً).** وكما يعتبر إهمالاً أن تترك الأم التي ابنائها الصغار بجانب المدفأة المشتعلة فيصاب أحدهم. وأن لا يضع المقاول إشارات تحذيرية من الحفريات التي يقوم بها، فيسقط أحد الناس فيها ويصاب. وكذلك عدم قيام الممرضة باعطاء الدواء للمريض في موعده. وقضي بأن قيام الظنين باعمال الحفر وبعمق من ٤م ٦م على حد الصخر لبناء الغرفتين دون عمل جدار استنادي وعدم توخي الحيطة والحذر او الابتعاد مسافة كافية بالحفر عن اساس الغرفتين فيه ايضا تقصير واهمال وعدم مراعاة للقوانين والانظمة وبالتالي فان عنصر الخطأ بصورة متوفرة في قضيتنا مدار البحث... **(ينظر قرار استئناف رقم ٢٠٠٩/٢٣٣٣٢٧ تاريخ ٢٠١٠/٣/٢٨ محكمة استئناف اربد- برنامج قسطاس)**

٢) **قلة الاحتراز:** وهو في اللغة قلة التوقي والاحتراس. وفي القانون عدم التبصر بالعواقب. وبالتالي فهو يمثل سلوكاً ايجابياً. أي يقع الخطأ عن طريق السلوك الايجابي. والمقصود أن الشخص يأتي الفعل الخطر دون احتراس أو توقي أو تبصر بالعواقب. وقد يأتيه دون انتباه. وتطبيقاً لذلك فقد قضت محكمة التمييز الموقرة بأن خروج الطلقه من المسدس اثناء أن كان المتهم يقوم بتنظيفه ليس إلا من باب الإهمال وقلة الاحتراز لإنه لم يكن يعلم أن المسدس محشو بالعتاد **(تمييز جزاء رقم ٢٠٠٠/٥٩٠ تاريخ ٢٠٠٠/٧/٢٠، هيئة خماسية – برنامج قسطاس).** وقد تصل قلة الاحتراز إلى درجة الرعونة، أي الطيش، فيقوم بالفعل الخطر دون أن يُقدّر عواقبه، كمن يقود سيارة دون أن يعرف كيفية القيادة، ويصيب أحد الناس.

٣) **عدم مراعاة القوانين والأنظمة:** ويعني ذلك عدم التقيد بالقوانين والأنظمة. وذلك يُشكّل جريمة قائمة بذاتها. ولكنها لكي تمثل السلوك الخاطئ في جرائم الايذاء غير المقصود، يتوجب أن تتوفر بينها وبين الضرر الحاصل، رابطة سببية مادية، كمن يقود سيارة بسرعة تجاوز الحد المسموح به، ويدهس أحد الأشخاص. فهو يرتكب جرم مخالفة قانون السير، ولكن يسفر عنها ايذاء، فتكون المخالفة، في هذه الحالة، هي الخطأ، والذي يُشكّل عنصر من عناصر الجريمة غير المقصودة، وهي جريمة الايذاء غير المقصود. وتطبيقاً لذلك قضت محكمة التمييز الموقرة بأنه تعتبر مخالفة عدم إعطاء المحكوم عليه حق المرور للمشاة عنصراً من عناصر جريمة التسبب بإحداث العاهة الدائمة التي أدين بها المذكور وكان يتعين إعلان عدم مسؤوليته عن هذه المخالفة ما دام أنه أدين بالتسبب بإحداث عاهة دائمة. **(تمييز جزاء رقم ٢٠٠٧/٥٥٦ تاريخ ٢٠٠٧/٥/٣، هيئة خماسية – برنامج قسطاس).** وقضت محكمة استئناف عمان

الموقرة بتأييد الحكم القاضي بإعلان عدم مسؤولية الظنين عن جرم تغيير المسرب بحدود المادة ٣٣/٣٨ من قانون السير كونه عنصر من عناصر التسبب بالوفاة (**ينظر استئناف رقم ٢٠١٤/١١١٢٠ تاريخ ٢٠١٤/٧/٢٧ – برنامج قسطاس**).

ب. النتيجة الجرمية، وهي المساس بسلامة جسم المجني عليه بأية صورة من الصور من جروح أو رضوض أو كدمات أو عاهة دائمة. ولا يعتبر إصابة أكثر من شخص بالسلوك الخاطئ الواحد، ظرفاً لتشديد العقوبة، كما ذهب إلى ذلك، المشرع المصري. وكما لا تعتبر تعدداً مادياً للجرائم. فذهبت محكمة التمييز الموقرة إلى القول بأنه إذا قام الظنين بفعل واحد هو صدم السياره التي كان يستقلها المصابين، وترتب عليه نتائج متعدده وهي إصابة جميع من كان يركب بالسياره ، فان الواقعه لا تشكل تعدداً مادياً للجرائم تستوجب تعدداً في العقوبات، وإنما هي نموذج لتعدد الجرائم المعنوي والتي تستوجب عدم تعدد العقوبات، بل تفرض عقوبه واحدة. (**ينظر قرار تمييز جزاء رقم ٢٠٠٣/٤٠٣ تاريخ ٢٠٠٣/٥/٦– برنامج قسطاس**)

ج. علاقة السببية: وهي أن يكون خطأ الفاعل هو الذي أدى إلى حصول النتيجة. وبحيث يترتب على هذا الخطأ ايذاء المجني عليه. وأن ترتبط تلك النتيجة بذلك الخطأ ارتباط السبب بالمسبّب. وتطبيقاً لذلك فقد قضت محكمة التمييز الموقرة بأن ترك المتهم بندقيته محشوة بالعتاد قرب أطفال صغار مع علمه بإمكان عبثهم بها يجعله مسؤولاً جزائياً عن جريمة التسبب بايذاء المشتكي على أساس ان الاصابة مرتبطة بإهماله ارتباط السبب بالمسبب (**تمييز جزاء رقم ٧٠/٥٩ المشار إليه سابقاً**). أما إذا انقطعت العلاقة السببية بين خطأ الفاعل والنتيجة الحاصلة، فهو لا يسأل عن تلك النتيجة. وتطبيقاً لذلك قضت محكمة استئناف عمان بأنه بالرجوع الى وقائع الدعوى نجد ان المستانف ضده لم يكن حاضرا وقت الحادث وقد ورد على لسان المتشكي انه كان يقوم لوحده بطحن العجين على الماكنة وانه عندما توقفت الماكنة عن العمل قام هو بنفسه بمحاولة اصلاحها واخراج العجين منها ثم عملت الماكينة فجاة وتسبب ذلك في ايذاء اصابعه ولم يرد ضمن معطيات هذه الدعوى أن عدم اجراء الصيانة لهذه الماكينات كان السبب في ايذاء المشتكي إذ أنه هو من قام بنفسه في محاولته اصلاحها ... (**ينظر استئناف رقم ٢٠٠٦/٦٤٠٣ تاريخ ٢٠٠٦/١١/١٩ – برنامج قسطاس**).

ولم يُحدّد المشرع الأردني، في مجال السببية، الإتجاه الذي أخذ به في الجرائم غير المقصودة، في حال تضافرت مع فعل الفاعل عوامل أخرى يجهلها وساهمت في إحداث النتيجة. كما فعل بالنسبة لجرائم القتل والايذاء المقصودين (م٣٤٥ عقوبات). وبالتالي ترك ذلك لاجتهاد القضاء. على أن الفقه لا يُفرق في مجال العلاقة السببية بين القصد والخطأ. وعليه، فإنه إذا كان فعل الفاعل ناتج عن الخطأ، فلا يُسأل عن النتيجة الجرمية الحاصلة، إلا إذا كان خطأه هو الذي أفضى إلى تلك النتيجة. فإن تداخل، مع خطأ الفاعل، عامل آخر مستقل، ساهم في إحداث النتيجة، فإنه يسأل عنه الفاعل، متى كان لا يتصور وقوع تلك النتيجة باستبعاد الخطأ المرتكب، متى كانت متوقعة عادة من مثل هذا الخطأ. وهذا ما أكدته محكمة التمييز بقولها أن المعيار في توفر رابطة السببية بين الخطأ والنتيجة يقوم على **عدم تصور وقوع النتيجة باستبعاد الخطأ المرتكب**، ولغايات المسؤولية الجزائية لا فرق بين أن تكون الرابطة السببية مباشرة أو غير مباشرة **عندما تكون العواقب متوقعة** عادة من مثل هذا الخطأ. (**تمييز ٧٥/٨٥ – برنامج قسطاس، ومنشورات مركز عدالة**). وبالتالي فإنه، من ناحية يتوجب أن يتوّفر علاقة سببية بين الخطأ والعامل المستقل، ويمثل ذلك العلاقة المادية بينهما، كما في معيار نظرية تعادل الأسباب، وذلك واضح مما ورد بالقرار من جملة (**عدم تصور وقوع النتيجة باستبعاد الخطأ المرتكب**). فلا يكون العامل اللاحق للفعل الجرمي صالحاً لقطع رابطة السببية إلا إذا لم يكن أثر من آثاره. أي أن يكون مستقلاً وكافياً بذاته، وعلى ذلك، فإن خطأ الجاني أو إهماله هو الذي يهيء الظروف الزمانية والمكانية وغيرها من الظروف المهيئة لإنتاج هذا العامل لآثاره بحيث أن النتيجة ما كانت لتقع لولا سلوك المتهم.(**ينظر الدكتور محمد صبحي نجم المرجع السابق ص ٢٢٣**). وإن قول محكمة التمييز الموقرة بأنه، لغايات المسؤولية الجزائية لا فرق بين أن تكون الرابطة السببية مباشرة أو غير مباشرة عندما تكون العواقب **متوقعة** عادة من مثل هذا الخطأ، يقودنا إلى القول بأن المحكمة الموقرة توجهت للأخذ بنظرية السببية الملائمة أو المناسبة في هذا المجال. ويكون توّقع حصول النتيجة كأثر للخطأ المرتكب، طبقا للمجرى العادي للأمور. وهو يمثل العلاقة المعنوية (**ينظر قرارها السابق وكذلك قرارها رقم ٧٥/٨٧– برنامج قسطاس، ومنشورات مركز عدالة**). وهو ما يتفق مع موقف محكمة النقض المصرية. (**ينظر الدكتور كامل السعيد، والحكم المشار إليه، كتابه المرجع السابق ص ٣٢٣**) وعلى ذلك، فإنه، وإن كان يتوجب لتوّفر رابطة السببية بين الخطأ والنتيجة، علاقة سببية بين الخطأ المرتكب والعامل المستقل المتضافر معه في إحداث النتيجة، إلا أنه يتوجب أيضاً أن يكون ذلك العامل المستقل متوقعاً بحسب المجرى العادي للأمور، ووفق معيار الرجل العادي. وبالتالي، وبمفهوم المخالفة، فإنه إن كان ذلك العامل المستقل، شاذاً غير متوقع وفقاً للمجرى العادي للأمور، فإنه سيقطع علاقة السببية بين الخطأ والنتيجة. ويكون تحديد ذلك في كل حالة على حدا. وتطبيقاً

لذلك فقد قضت محكمة التمييز الموقرة بأن السائق الذي يقف في عرض الشارع لالتقاط راكب معرقلاً حركة المرور يكون في تقديره عادة أن عمله هذا من شأنه أن يؤدي لحوادث اصطدام تودي بحياة المارة والركاب، خاصة إذا ارتبط الحادث بوقائع مادية كان يكون في فجر يوم ماطر تضعف فيه الرؤية وتزداد فيه اخطار السير على الطرق. **(تمييز ٧٥/٨٧ – برنامج قسطاس، ومنشورات مركز عدالة)**. وفي حكم آخر حديث قضت بأن أن فقد السيطرة بسبب الانزلاقات مما ادى إلى أنقلاب الباص ... واصابة مجموعة من افراد ... من ركاب الباص باصابات مختلفة... تشكل جرائم ... والتسبب بالايذاء وفقدان السيطرة الناتج عن الانزلاق خلافاً لأحكام المواد ... و ٣٤٤ من قانون العقوبات و ١٨/٣٩ من قانون السير... **(تمييز جزاء رقم ٢٠١١/٨٦١ هيئة خماسية تاريخ ٢٠١١/٦/٧ منشورات مركز عدالة)**. وعليه فإن حصول ضعف الرؤية في يوم ماطر، وكذلك حصول الانزلاق، من العوامل المألوفة، ولا تقطع علاقة السببية بين خطأ الفاعل والعمل المستقل المتضافر معه في إحداث النتيجة. وكذلك يعتبر قد يعتبر إهمال المجني عليه في علاج نفسه من العوامل المألوفة، وقد يعتبر من العوامل الشاذة إذا تعمد ذلك لتجسيم الإصابة. وكما قد يعتبر الخطأ الطبي من العوامل المألوفة متى كان يسيراً. وقد يعتبر من العوامل الشاذة متى كان جسيماً. فإذا تسبب سائق السيارة في اصابة أحد المارة في عظام الحوض ببعض كدمات وجروح غير قاتلة ولا خطيرة ولكن توفي اثناء عملية التخدير بصدمة عصبية ناجمة عن خطأ طبيب التخدير فإن اصابة المجني عليه هي التي اقتضت التداخل الجراحي وبالتالي فن الوفاة تعتبر نتيجة الإصابة. فهنا اعتبر خطأ طبيب التخدير مألوفاً، ولم يقطع علاقة السببية بين خطأ السائق والنتيجة الحاصلة. ولكان إذا انتحر إنسان بأن تناول سماً اشتراه من صيدلي، حتى لو تبين ان الصيدلي خالف اللوائح، فإنه يقطع علاقة السببية بين هذا الخطأ والنتيجة الحاصلة.(**ينظر في هذا المعنى ما أورده إليه الدكتور رؤوف عبيد وما أشار إليه من أحكام في كتابه السببية ص ١٨٣ وما بعدها)**. واعتبرت محكمة الاستئناف أن ربط الحالب الأيسر مع الأنسجة في عملية استئصال الرحم هو من الحوادث الطبية التي تحدث بالرغم من قيام الطبيب بعمله بكل يقظة وكفاءة. (**ينظر استئناف رقم ٢٠٠٨/٨٢٦٤ تاريخ ٢٠٠٨/٥/١١ محكمة استئناف اربد – برنامج قسطاس)**. وكذلك فإن الشخص يكون مسؤولاً عن النتيجة، ولو كانت الرابطة السببية غير مباشرة بين خطأه والنتيجة، كما لو سلم سيارته إلى شخص آخر، وهو يعرف أنه لا يجيد القيادة، فيدهس هذا الأخير المجني عليه، بسبب عدم تمكنه من السيطرة على القيادة، فيبقى صاحب السيارة، الذي ارتكب الخطأ بتسليم السيارة لشخص يعرف أنه لا يجيد القيادة، مسؤولاً؛ لإن السببية ستبقى متوفرة بين خطأه ذاك والنتيجة الحاصلة، ولو كانت غير مباشرة، ولا تنقطع بخطأ الشخص الآخر؛ باعتبار أنه من المألوف أن الشخص الذي لا يجيد القيادة قد يدهس أحد المارة أو يصطدم بسيارة أخرى. وبالمقابل تنتفي علاقة السببية إذا كان المتهم قد ترك السيارة في الطريق العام تحت حراسة تابع له فقام هذا التابع بدفع السيارة الى الخلف دفعة قتلت انساناً **(ينظر الدكتور كامل السعيد، والحكم المشار إليه، كتابه المرجع السابق ص ٣٢٠)** .

٣. الركن المعنوي، ويتمثل بالخطأ، فقد ذكر المشرع في المادة (٦٤) من قانون العقوبات:" تعد الجريمة مقصودة...، ويكون الخطأ إذا نجم الفعل عن الإهمال أو قلة الاحتراز أو عدم مراعاة القوانين والأنظمة." ويرى الفقه ضرورة توفر عنصر آخر إلى جانب الخطأ لقيام الركن المعنوي في الجرائم غير المقصودة، يمثل العلاقة النفسية، وهو إن الفاعل، وإن اتجهت ارادته إلى ارتكاب الفعل الذي يشكل السلوك الخاطئ، إلا أنه لم يرد النتيجة الجرمية الحاصلة، والتي تقع إما لإنه لم يتوقعها، وكان بإمكانه توقعها، أو كان واجباً عليه أن يتوقعها، وإما لإنه توقعها وحسب، غير محق، أن بإمكانه اجتنابها. وإن المعيار في ذلك معيار الشخص العادي. ووفق المجرى العادي للأمور. ومثال الحالة الأولى، الممرضة التي تخل بواجبها، فتعطي المريض الدواء مرتين بدلاً من مرة واحدة، فيعاني من مضاعفات الجرعة الزائدة. ومثال الحالة الثانية أن يقود شخص سيارته بسرعة في طريق مزدحم، فيتوقع إصابة أحد المارة، ولكنه يعتمد على مهارته في القيادة لتفادي ذلك، أي أنه إما لم يكترث أو أنه احتاط احتياطاً غير كاف. فإذا لم يتوقع الفاعل النتيجة. ولم يكن بالإمكان توقعها طبقا للمجرى العادي للأمور، أو توقعها ولم يكن بالإمكان تفاديها أو درء وقوعها، فلا مجال لقيام جريمة الخطأ. **(ينظر في هذا المعنى الدكتور محمود نجيب حسني، كتابه شرح قانون العقوبات القسم العام، الجزء الأول ص ٥٩١ وما بعدها، والدكتور كامل السعيد كتابه المرجع السابق ص ٣٣١)**. ويمكن أن نضرب مثالاً على ما تقدم بأن شخصاً يقود سيارته في منطقة سكنية، مخالفاً بذلك قانون السير، ولدى مروره من أسفل أحد المنازل، سقط أحد الأطفال عن الشرفة أمام تلك السيارة، فدهسه السائق، وترتب على ذلك اصابة الطفل بأذى. فإنه لن يسأل السائق في هذه الحالة عن إصابة الطفل؛ لإنه لم يرد تلك النتيجة ولا توقعها، ولم يكن بإمكانها توقعها وفق معيار الشخص العادي، أو تفادي حصولها، ويسأل فقط عن مخالفة قانون السير. ولكن لو تصادف أن كان الطفل يلعب بالشارع، وقفز فجأة أمام السيارة المسرعة، فدهسه السائق، وترتب على ذلك إصابة الطفل بأذى. فسوف يسأل السائق عن التسبب بايذاء الطفل،

ومخالفة قانون السير بالسرعة الزائدة؛ لإنه إما أنه توقع أن يتجاوز أحد الأشخاص أمامه في ذلك المكان وتلك الظروف، أو كان بإمكانه توقعها وفق معيار الشخص العادي، أو كان يتوجب عليه أن يتوقعها، ذلك طبقا للمجرى العادي للأمور. وكذلك فإنه سوف يسأل عن تلك النتيجة، لو أنه توقع حصولها، وحسب، غير محق، بأنه سوف يتجنب وقوعها، أو تفاديها، معتمداً على مهارته في القيادة، فوقعت.

جنح الايذاء غير المقصود،

نصت المادة (٣٤٤) من قانون العقوبات على جنح الايذاء غير المقصود التالية:

١) جنحة الايذاء غير المقصود الذي لا تزيد فيه مدة التعطيل على عشرة أيام، طبقاً للمادة (٢،٣/٣٤٤) من قانون العقوبات. وفي هذه الحالة، فإنه تُعلق الملاحقة على شكوى المجني عليه. فإن قدمت الشكوى وثبت ارتكاب المشتكى عليه لهذه الجنحة، فهو يُعاقب طبقاً للمادة (٢/٣٤٤) من قانون العقوبات بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين ديناراً.

٢) جنحة الايذاء غير المقصود الذي تزيد فيه مدة التعطيل على عشرة أيام ولا تتجاوز العشرين يوماً، طبقاً للمادة (٢/٣٤٤) من قانون العقوبات. وفي هذه الحالة يُعاقب المشتكى عليه بالعقوبة ذاتها المقررة للجنحة السابقة، وهي الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين ديناراً. غير أنه، في هذه الحالة، لا تعلق الملاحقة على شكوى المجني عليه.

وفي الحالتين يكون الحد الأدنى لعقوبة الحبس هو أسبوع، ولعقوبة الغرامة هو خمسة دنانير (م ٢١ و ٢٢ عقوبات). وللمحكمة إذا أخذت بالأسباب المخففة التقديرية (فيما خلا حالة التكرار) أن تحول عقوبة هذه الجنحة إلى عقوبة المخالفة (م١٠٠/١ و ٢ عقوبات). وعلى أنه يجب أن يكون القرار المانح للأسباب المخففة التقديرية معللاً تعليلاً وافياً.(م ١٠٠/٣ عقوبات).

٣) جنحة الايذاء غير المقصود الذي تزيد فيه مدة التعطيل على العشرين يوماً، طبقاً للمادة (١/٣٤٤) من قانون العقوبات. وفي هذه الحالة يُعاقب المشتكى عليه بالحبس من شهر إلى سنة أو بالغرامة من ثلاثين ديناراً إلى مائة دينار. ولا تعلق الملاحقة، في هذه الحالة، على شكوى المجني عليه. وللمحكمة إذا أخذت بالأسباب المخففة التقديرية أن تخفض العقوبة إلى حدها الأدنى المبين في المادتين (٢١ و ٢٢) من قانون العقوبات على الأقل، أي تخفيض العقوبة إلى الحبس مدة اسبوع، أو إلى الغرامة خمسة دنانير. وكما أن لها (فيما خلا حالة التكرار) أن تحول عقوبة هذه الجنحة إلى عقوبة المخالفة (م١٠٠/١ و ٢ عقوبات). وعلى أنه يجب أن يكون القرار المانح للأسباب المخففة التقديرية معللاً تعليلاً وافياً.(م ١٠٠/٣ عقوبات). وإن الذي يحدد مدة التعطيل في الحالات كلها هو الطبيب الشرعي.

٤) جنحة الايذاء غير المقصود الذي ينجم عنه عاهة دائمة، طبقاً للمادة (١/٣٤٤) من قانون العقوبات. وفي هذه الحالة يُعاقب المشتكى عليه بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين أو بغرامة من خمسين ديناراً إلى مائتي دينار. ولا تعلق الملاحقة، في هذه الحالة، على شكوى المجني عليه. وللمحكمة إذا أخذت بالأسباب المخففة التقديرية أن تخفض العقوبة إلى حدها الأدنى المبين في المادتين (٢١ و ٢٢) من قانون العقوبات على الأقل، أي تخفيض العقوبة إلى الحبس مدة اسبوع، أو إلى الغرامة خمسة دنانير. وكما أن لها (فيما خلا حالة التكرار) أن تحول عقوبة هذه الجنحة إلى عقوبة المخالفة (م١٠٠/١ و ٢ عقوبات). وعلى أنه يجب أن يكون القرار المانح للأسباب المخففة التقديرية معللاً تعليلاً وافياً.(م ١٠٠/٣ عقوبات).

وإذا تنازل المشتكي عن شكواه، أي أسقط حقه الشخصي عن المشتكى عليه في أية جنحة من جنح الايذاء المنصوص عليها في المادة (٣٤٤) من قانون العقوبات، وبصرف النظر عن مدة التعطيل، أو تخلف عاهة دائمة من عدمه، فإنه يترتب على ذلك، أن تسقط دعوى الحق العام والعقوبات المحكوم بها، حتى لو اكتسب الحكم الدرجة القطعية. فإذا كان التنازل قبل صدور الحكم القطعي في الدعوى فإنه تسقط دعوى الحق العام عن المشتكى عليه. وإذا كان التنازل قد وقع بعد أن اكتسب الحكم الدرجة القطعية فتسقط العقوبات المحكوم بها عليه، وذلك طبقاً لأحكام الفقرة (٤) من المادة ذاتها. وهي مادة أضافها المشرع في قانون العقوبات المعدل رقم ٨ لسنة ٢٠١١. وبالتالي فإنه لا يتوجب لإسقاط الدعوى أو العقوبة، في هذه الجنح، في حال حصول التنازل من قبل المشتكي عن المشتكى عليه، انتظار حصول المشتكي على تقرير طبي نهائي باصابته وبمدة التعطيل أو بتخلف عاهة دائمة من عدمه، طالما أن مفعول التنازل يشمل جميع هذه الجنح. ومن ثم فلا أهمية، بعد حصول التنازل، لورود التقرير الطبي النهائي؛ لإنه مهما كانت نتيجته سوف تسقط الدعوى أو العقوبة المحكوم بها. وتطبيقاً لذلك فقد قضت محكمة التمييز الموقرة بأن قيام المشتكي بالتنازل عن حقه الشخصي في جنح الايذاء الغير مقصود يسقط دعوى الحق العام والعقوبات المحكوم بها على الجاني، حتى لو لم يتم حصول المشتكي على تقرير طبي نهائي أو إكتسب الحكم الدرجة القطعية، عملاً باحكام المادة (٤/٣٤٤) من قانون العقوبات **(ينظر قرار تمييز جزاء رقم ٢٠١١/١٢١٣ تاريخ**

٢٠١١/٨/٢١ وتمييز جزاء رقم ٢٠١١/١٢٠٢ تاريخ ٢٠١١/٨/١٠ – برنامج قسطاس). وكما قضت محكمة استئناف اربد الموقرة بأن الاجتهاد القضائي قد استقر في العديد من قراراته ان تنازل الشاكي عن شكواه في جنح الايذاء غير المقصود يسقط دعوى الحق العام والعقوبات المحكوم بها حتى لو اكتسب الحكم الدرجة القطعية سندا لاحكام المادة ٤/٣٤٤ من قانون العقوبات... (**قرار استئناف اربد رقم ٢٠١٤/١٧٥٦٠ تاريخ ٢٠١٤/١١/٣٠ – برنامج قسطاس**)

وبخصوص ما ورد في المادة (٢٧) من قانون السير رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٨ والتي نصت على أنه:" على الرغم مما ورد في المادة (٣٤٣) من قانون العقوبات، إذا تسبب السائق بوفاة إنسان أو إحداث عاهة دائمة له يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى ثلاث سنوات أو بغرامة من (١٠٠٠) ألف دينار الى (٢٠٠٠) الفي دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين وعلى المحكمة وقف العمل برخصة القيادة مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد على سنتين. " فإنه يترتب على ذلك ان هذه المادة وباعتبارها نصاً خاصاً يقدم على النص العام الوارد في المادة (٣٤٤) من قانون العقوبات. ومن ثم فإنه في حالة أن تسبب السائق، بسبب مخالفته لأحكام قانون السير، بإحداث عاهة دائمة لإنسان، فتكون المادة (٢٧) من قانون السير، لا المادة (٣٤٤) من قانون العقوبات، هي الواجبة التطبيق عليه من حيث العقوبة، وهي الحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات أو بغرامة من (١٠٠٠) ألف دينار الى (٢٠٠٠) الفي دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين. وبالتالي ستكون محكمة البداية بصفتها الجزائية، لا محكمة الصلح ، هي المختصة بنظر الدعوى، في هذه الحالة. وتطبيقاً لذلك قضت محكمة الاستئناف الموقرة بأنه وبالرجوع لنص المادة ٢٧ من قانون السير رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٨ وهي الواجبة التطبيق... وعليه فان حصول المصاب على عاهة دائمة مقدارها ١٥ من مجموع قواه العامة من قبل اللجنة الطبية اللوائية وفرض عقوبة عليه ضمن الحد المنصوص عليه بالمادة اعلاه يكون موافقا للقانون. (**ينظر استئناف رقم ٢٠٠٩/٢٠٣٥٩ تاريخ ٢٠٠٩/١٠/٢٨ محكمة استئناف اربد واستئناف رقم ٢٠١٤/١٣٧٦ تاريخ ٢٠١٤/١٠/٨ محكمة استئناف معان– برنامج قسطاس**)

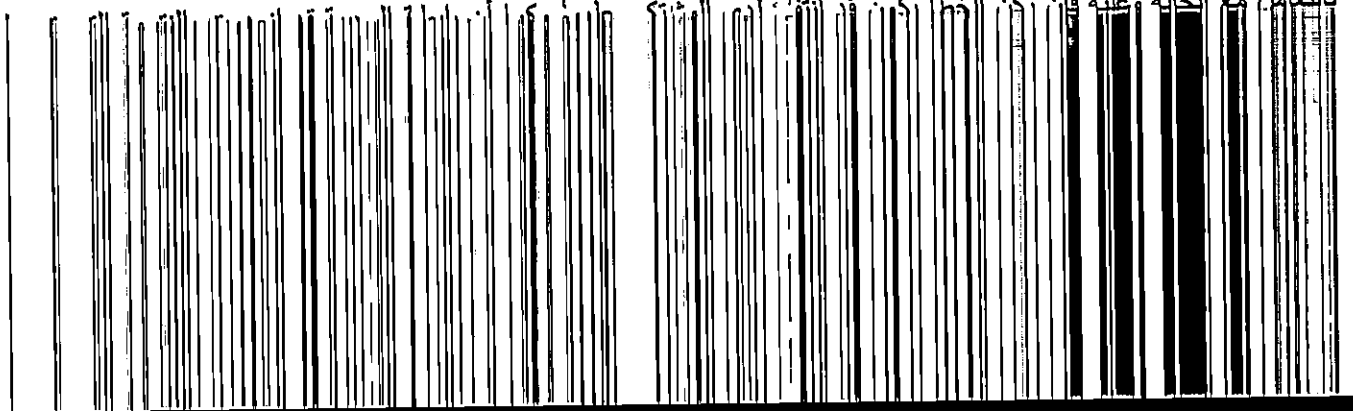
ويتضح مما تقدم بأنه يشترط لتطبيق المادة (٢٧) من قانون السير، أن تكون العاهة الدائمة التي لحقت بالمجني عليه متخلفة عن إصابته التي وقعت نتيجة خطأ الفاعل بمخالفته لقانون السير. فإن كان الخطأ ناتج عن غير ذلك، كما لو كان ناتجاً عن مخالفة قانون آخر، أو نتيجة إهمال أو قلة احتراز، فلا تطبق عليه أحكام المادة (٢٧) من قانون السير، وإنما تطبق عليه أحكام المادة (٣٤٤) من قانون العقوبات. وكما أنه، إذا تنازل الشاكي، الذي تخلفت لديه عاهة دائمة جراء اصابته الناجمة عن مخالفة المشتكى عليه لأحكام المادة (٢٧) من قانون السير، عن شكواه، فإنه يطبق بحقه حكم المادة (٤/٣٤٤) من قانون العقوبات، أي أن ذلك التنازل يؤدي إلى اسقاط دعوى الحق العام عنه أو اسقاط العقوبة المحكوم بها عليه، ولو اكتسب الحكم الدرجة القطعية. وتطبيقاً لذلك قضت محكمة الاستئناف الموقرة بأن ما ورد في المادة ٢٧ من قانون السير هي تشديد لبعض الافعال المرتكبة والمعاقب عليها وفق حكم المادتين ٣٤٣ و٣٤٤ من قانون العقوبات وهو الواجب التطبيق في انزال العقوبة وتحديدها على الفاعل لانه قانون خاص على قانون العقوبات فقط في حالة تحديد العقوبة لكنه غير معني بموضوع اسقاط المجني عليه لحقه الشخصي وان تشديده للعقوبة وجعلها من اختصاص محكمة البداية بالصفة الجزائية لا يخرج هذا الفعل من نطاق تطبيق حكم المادة ٤/٣٤٤ من قانون العقوبات. (**ينظر قرار استئناف رقم ٢٠١٢/٤٣٦٧٠ تاريخ ٢٠١٢/١٢/١٩، وقرار استئناف رقم ٢٠١٢/٤٣٦٥٨ تاريخ ٢٠١٢/١٢/٣٠، محكمة استئناف عمان– برنامج قسطاس**). وإذا تقرر اسقاط دعوى الحق العام بسبب التنازل وهناك مخالفة سير تحكم المحكمة بالعقوبة المقررة لها (**ينظر قرار استئناف ٢٠١٤/١٥٥٧٣ تاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٢ – برنامج قسطاس**).

الاختصاص القضائي بنظر هذه الجنح،

إنه، وبالنظر إلى العقوبات التي قررها المشرع لهذه لجرائم في المادة (٣٤٤) من قانون العقوبات، والتي تتجاوز أشدها الحبس مدة من ثلاثة أشهر إلى سنتين أو الغرامة من خمسين ديناراً إلى مائتي دينار. فإنه ينعقد الاختصاص بنظرها لمحكمة الصلح بصفتها الجزائية، وذلك سنداً لنص المادة (٤/ج) من قانون محاكم الصلح (**تمييز جزاء رقم ٢٠١٣/١٨٣٩ تاريخ ٢٠١٤/٣/٢٠، هيئة خماسية– برنامج قسطاس**). وتنعقد محكمة الصلح من قاض منفرد طبقاً للمادة (٣/ب) من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم ١٧ لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته. على أنه إذا كانت العاهة الدائمة قد تخلفت عن إصابة بسبب مخالفة قانون السير، فإنه، وطبقاً للمادة ٢٧ من قانون السير والتي حددت العقوبة بالحبس من ثلاثة أشهر الى ثلاث سنوات أو بغرامة من (١٠٠٠) ألف دينار الى (٢٠٠٠) الفي دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين، فإنه يكون الاختصاص في هذه الحالة، لمحكمة البداية بصفتها الجزائية، لا محكمة الصلح.

ومن التطبيقات القضائية في هذا الشأن،

قضت محكمة التمييز الموقرة بأن انطلاق الرصاصة من المسدس بعد ان انزل المتهم مسدسه الى الاسفل واثناء ذلك خرجت الرصاصة بالخطا اصابت المجني عليهما ... مما ينبني على ذلك عدم توافر شروط المادة (٦٤) عقوبات على هذه الحالة المعروضة. وبالوقت ذاته ان الافعال التي اتاها المتهم تشكل بالتطبيق القانوني سائر اركان وعناصر جنحة التسبب بالايذاء طبقا لاحكام المادة (١/٣٤٤) عقوبات... **(تمييز جزاء رقم ٢٠١٤/٢٢٥٢ تاريخ ٢٠١٥/٤/٦- برنامج قسطاس)**. وقضت بأنه وفي الحالة المعروضة فانه لم يرد من الادلة والبينات المقدمة ما يثبت بان المتهم كانت نيته تتجه الى قتل المجني عليه و/او ايذائه و/او حتى اطلاق النار عليه من المسدس الذي كان بحوزته وان انطلاق العيار الناري من المسدس الذي كان يعبث به المتهم خلال مزاحه مع المجني عليه وهما صديقين وكانا يتمازحان بالمسدس اثناء وجودهما سويا في السيارة وبرفقتهما صديق ثالث لهما... وهو عيار ناري واحد فقط ولو كانت نية القتل لدى المتهم متوافرة لكان قام باطلاق عيارات نارية اخرى وكان باستطاعته ذلك يضاف الى ذلك ان المتهم قام وعلى الفور باسعاف المجني عليه بعد اصابته بالعيار الناري الى المستشفى... يضاف الى ذلك ان المتهم والمجني عليه صديقين ولا توجد بينهما خلافات و/او مشاكل سابقة... ولم تحصل هناك مشادة كلامية بين الطرفين سبقت الحادث مما ينبني على ذلك ان الافعال التي اتاها المتهم تشكل بالتطبيق القانوني سائر اركان وعناصر جنحة الايذاء غير المقصود وفقا لاحكام المادة ١/٣٤٤ وليس جناية الشروع بالقتل... **(تمييز جزاء رقم ٢٠١٤/١٠٣٧ تاريخ ٢٠١٥/٣/١١ هيئة خماسية – برنامج قسطاس)**. وقضت محكمة الجنايات الكبرى بحكم تأيد من قبل محكمة التمييز الموقرة بأن قفز المجني عليه من السيارة واصابته بخدوش ورضوض الموصوفة بالتقرير الطبي فان المجني عليه قام بهذا الفعل نتيجة قيام المتهم بالتحرش به جنسيا وان هذا الفعل لا يشكل جنحة الايذاء خلافا لاحكام المادة ٣٣٤ عقوبات وانما يشكل جنحة التسبب بالايذاء خلافا لاحكام المادة ٣٤٤ عقوبات مما يستوجب تعديل وصف التهمة حسب الوصف اعلاه **(تمييز جزاء رقم ٢٠١٣/٢٠٦٧ تاريخ ٢٠١٤/٢/٥ هيئة خماسية – برنامج قسطاس)**..وقضت محكمة استئناف اربد الموقرة بأن الخطأ كما عرفه فقهاء الجزاء بأنه لا يتخذ الفاعل في سلوكه الاحتياط الكافي الذي يجيب على الشخص الحريص المتبصر اتخاذه لمنع ما عسى أن يترتب على سلوكه من نتائج ضاره بالغير. وحيث أن واجب المشتكى عليها المستانفه أخذ الحيطة والحذر بوضع المواسير بشكل آمن حتى لا تحدث ضررا للغير إذ أنه كان باستطاعتها توقع حدوث ضرر للمواسير الواقفة ولما لم تفعل ذلك فإنه وحسب أحكام المادة ٣٤٤ من قانون العقوبات يتوجب مساءلتها الجرم المسند اليها... **(ينظر قرار استئناف رقم ٢٠٠٨/١٧٠٦٥ تاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٢– برنامج قسطاس)**. وقضت بأن المادة ٣٤٤ من قانون العقوبات قد اشترط اركان معينة لقيام جريمة التسبب بالايذاء لملاحقة الفاعل جزائيا وهي: ١ الخطا ٢ علاقة السببية ٣ النتيجة اي لا بد من نشاط جرمي سبق بنائه يتمثل بالمساس بجسم المجني عليه ورابطة السببية وكذلك النتيجة النهائية الى خطا الجاني ومسائلته عنها وحيث ان الخطا الطبي هو الذي يرتكبه الطبيب اثناء مزاولته مهنته اخلالا بموجب بذل العناية ويتجلى في كل مرة لا يقوم فيها الطبيب بعمله بانتباه وحذر ولا يراع فيها الاصول العلمية المستقرة مع الاخذ بعين الاعتبار كل الظروف الاستثنائية في الزمان والمكان وعدم الأخذ بالضرورة بنتيجة عمله دائما والتي قد تقترن احياناً بالفشل نتيجة للمخاطر المحتملة التي تكشف معظم الاعمال الطبية وهو بالنتيجة كل خطا يرتكبه الطبيب اثناء مزاولته لفنه اذا كان السبب في الاضرار بمريضة. وحيث أنه ثبت لمحكمتنا من خلال تقرير الخبرة الفني الذي تم من قبل المحكمة أن الاجراء الذي قام به المشتكى عليهم من حيث تشخيص الحالة الطارئة واجراء العملية القيصرية هو اجراء صحيح وقد تمت الولادة بصورة صحيحة كما أن اعادة فتح البطن مرة ثانية من اجراء ايقاف النزيف واستئصال الرحم هو اجراء صحيح لانقاذ حياة المريضة وأن عملية ربط الحالب هو من الحوادث الطبية التي تحدث بالرغم من قيام الطبيب بعمله بكل يقظة وكفاءة وان استدراك المشتكى عليهم لربط الحالب واعادة ربطه بالمثانة قد ازال الضرر واعادة الامور الى نصابها هو من الحوادث الطبية والتي تحدث بالرغم من قيام الطبيب بعمله بكل يقظة وكفاءة بالتعامل مع الحالة وعليه فان كان الخطأ [illegible]



ومن التطبيقات القضائية في هذا الشأن،

قضت محكمة التمييز الموقرة بأن انطلاق الرصاصة من المسدس بعد أن انزل المتهم مسدسه الى الاسفل واثناء ذلك خرجت الرصاصة بالخطا اصابت المجني عليهما ... مما ينبني على ذلك عدم توافر شروط المادة (٦٤) عقوبات على هذه الحالة المعروضة. وبالوقت ذاته ان الافعال التي اتاها المتهم تشكل بالتطبيق القانوني سائر اركان وعناصر جنحة التسبب بالايذاء طبقا لاحكام المادة (١/٣٤٤) عقوبات... **(تمييز جزاء رقم ٢٠١٤/٢٢٥٢ تاريخ ٢٠١٥/٤/٦- برنامج قسطاس)**. وقضت بأنه وفي الحالة المعروضة فانه لم يرد من الادلة والبينات المقدمة ما يثبت بان المتهم كانت نيته تتجه الى قتل المجني عليه و/او ايذائه و/او حتى اطلاق النار عليه من المسدس الذي كان بحوزته وان انطلاق العيار الناري من المسدس الذي كان يعبث به المتهم خلال مزاحه مع المجني عليه وهما صديقين وكانا يتمازحان بالمسدس اثناء وجودهما سويا في السيارة وبرفقتهما صديق ثالث لهما... وهو عيار ناري واحد فقط ولو كانت نية القتل لدى المتهم متوافرة لكان قام باطلاق عيارات نارية اخرى وكان باستطاعته ذلك يضاف الى ذلك ان المتهم قام وعلى الفور باسعاف المجني عليه بعد اصابته بالعيار الناري الى المستشفى... يضاف الى ذلك ان المتهم والمجني عليه صديقين ولا توجد بينهما خلافات و/او مشاكل سابقة... ولم تحصل هناك مشادة كلامية بين الطرفين سبقت الحادث مما ينبني على ذلك ان الافعال التي اتاها المتهم تشكل بالتطبيق القانوني سائر اركان وعناصر جنحة الايذاء غير المقصود وفقا لاحكام المادة ١/٣٤٤ وليس جناية الشروع بالقتل... **(تمييز جزاء رقم ٢٠١٤/١٠٣٧ تاريخ ٢٠١٥/٣/١١ هيئة خماسية – برنامج قسطاس)**. وقضت محكمة الجنايات الكبرى بحكم تأيد من قبل محكمة التمييز الموقرة بأن قفز المجني عليه من السيارة واصابته بخدوش ورضوض الموصوفة بالتقرير الطبي فان المجني عليه قام بهذا الفعل نتيجة قيام المتهم بالتحرش به جنسيا وان هذا الفعل لا يشكل جنحة الايذاء خلافا لاحكام المادة ٣٣٤ عقوبات وانما يشكل جنحة التسبب بالايذاء خلافا لاحكام المادة ٣٤٤ عقوبات مما يستوجب تعديل وصف التهمة حسب الوصف اعلاه **(تمييز جزاء رقم ٢٠١٣/٢٠٦٧ تاريخ ٢٠١٤/٢/٥ هيئة خماسية – برنامج قسطاس)**..وقضت محكمة استئناف اربد الموقرة بأن الخطأ كما عرفه فقهاء الجزاء بأنه لا يتخذ الفاعل في سلوكه الاحتياط الكافي الذي يجيب على الشخص الحريص المتبصر اتخاذه لمنع ما عسى أن يترتب على سلوكه من نتائج ضاره بالغير. وحيث أن واجب المشتكى عليها المستانفه أخذ الحيطة والحذر بوضع المواسير بشكل آمن حتى لا تحدث ضررا للغير إذ أنه كان باستطاعتها توقع حدوث ضرر للمواسير الواقفة ولما لم تفعل ذلك فإنه وحسب أحكام المادة ٣٤٤ من قانون العقوبات يتوجب مساءلتها الجرم المسند اليها... **(ينظر قرار استئناف رقم ٢٠٠٨/١٧٠٦٥ تاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٢– برنامج قسطاس)**. وقضت بأن المادة ٣٤٤ من قانون العقوبات قد اشترط اركان معينة لقيام جريمة التسبب بالايذاء لملاحقة الفاعل جزائيا وهي: ١ الخطا ٢ علاقة السببية ٣ النتيجة اي لا بد من نشاط جرمي سبق بنائه يتمثل بالمساس بجسم المجني عليه ورابطة السببية وكذلك النتيجة النهائية الى خطا الجاني ومسائلته عنها وحيث ان الخطا الطبي هو الذي يرتكبه الطبيب اثناء مزاولته مهنته اخلالا بموجب بذل العناية ويتجلى في كل مرة لا يقوم فيها الطبيب بعمله بانتباه وحذر ولا يراع فيها الاصول العلمية المستقرة مع الاخذ بعين الاعتبار كل الظروف الاستثنائية في الزمان والمكان وعدم الأخذ بالضرورة بنتيجة عمله دائما والتي قد تقترن احياناً بالفشل نتيجة للمخاطر المحتملة التي تكشف معظم الاعمال الطبية وهو بالنتيجة كل خطا يرتكبه الطبيب اثناء مزاولته لفنه اذا كان السبب في الاضرار بمريضة. وحيث أنه ثبت لمحكمتنا من خلال تقرير الخبرة الفني الذي تم من قبل المحكمة أن الاجراء الذي قام به المشتكى عليهم من حيث تشخيص الحالة الطارئة واجراء العملية القيصرية هو اجراء صحيح وقد تمت الولادة بصورة صحيحة كما أن اعادة فتح البطن مرة ثانية من اجراء ايقاف النزيف واستئصال الرحم هو اجراء صحيح لانقاذ حياة المريضة وأن عملية ربط الحالب هو من الحوادث الطبية التي تحدث بالرغم من قيام الطبيب بعمله بكل يقظة وكفاءة وان استدراك المشتكى عليهم لربط الحالب واعادة ربطه بالمثانة قد ازال الضرر واعادة الامور الى نصابها هو من الحوادث الطبية والتي تحدث بالرغم من قيام الطبيب بعمله بكل يقظة وكفاءة بالتعامل مع الحالة وعليه فإن ركن الخطأ يكون قد انتفى لدى المشتكى عليهم وكما أن رابطة السببية قد انعدمت بالنتيجة التي توصل اليها المشتكى عليهم وان عناصر واركان جريمة التسبب بالايذاء قد انتفت وان فعلهم لا يشكل جرما ولا يستوجب عقابا ويتعين عدم مسؤوليتهم. **(ينظر قرار استئناف رقم ٢٠٠٨/٨٢٦٤ تاريخ ٢٠٠٨/٥/١١– برنامج قسطاس)**. وقضت بأن المادة ٤/٣٤٤ عقوبات توجب على المحكمة اسقاط دعوى الحق العام عن المشتكى عليه في جنح الايذاء غير المقصود بتنازل الشاكي عن شكواه . فان دعوة المشتكين لغايات اعادة معاينتهم على ضوء ما هو وارد بالتقارير الطبيه الاوليه يكون غير منتج وفيه اطالة لامد التقاضي دون داع **(ينظر قرار استئناف رقم ٢٠١٥/٤٩٥١ تاريخ ٢٠١٥/٣/٢٩– برنامج قسطاس)**. وقضت محكمة استئناف عمان الموقرة بأنه

وباستعراض تقرير الخبرة المعد من قبل ثلاثة اطباء ذوي اختصاص فقد توصلوا الى الخلاصة التالية: وحيث ان المسؤولية الطبية بين الطبيب والمريض على بذل العناية وعدم الاهمال وليس الشفاء فاننا نرى ان الطبيبة قد بذلت الجهد والعناية اللازمين ولا يبدو لنا من خلال الملف الطبي ما يشير الى حدوث اهمال **(ينظر قرار استئناف رقم ٢٠٠٧/٦٢٦١ تاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢- برنامج قسطاس).**

(ثانياً)

جرائم القتل.

تشمل جرائم القتل، القتل المقصود، والقتل غير المقصود.

جرائم القتل المقصود.

وفي مجال جرائم القتل المقصود، هناك جناية القتل بصورتها البسيطة، أي التي لا تقترن بأي ظرف مشدد. وهناك جنايات القتل بصورها المشددة، وهي التي تقترن بظروف مشددة.

جناية القتل القصد، بصورتها البسيطة (م ٣٢٦ عقوبات) أركانها وعناصرها، والعقوبة المقررة لها، والاختصاص القضائي بها، والتطبيقات القضائية عليها.

تعريف القتل،

القتل في اللغة يعني: القضاء على الحياة. ولم يُعرف المشرع القتل، ولكنه أورد صوره. وهو يعرف فقهاً، بأنه: اعتداء على حياة الغير تترتب عليه وفاته. أو هو إزهاق روح الإنسان الحي. وقضت محكمة التمييز الموقرة بأنه تشكل الأفعال المادية التي أقدم عليها المتهم وهي خنق المغدور بكلتا يديه والجلوس على صدره والضغط على عنقه حتى فارق الحياة، إزهاق روح إنسان حي قصداً خلافاً لأحكام المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات **(تمييز جزاء رقم ٢٠٠٧/٣٨ تاريخ ٢٠٠٧/٣/١١، وتمييز جزاء رقم ٢٠٠٢/٧٤٤ تاريخ ٢٠٠٢/٩/١٧- برنامج قسطاس. وينظر في التعريف المعجم الوجيز- مجمع اللغة العربية ص٤٩٠، والدكتور محمود نجيب حسني كتابه شرح قانون العقوبات القسم الخاص ص ٣٢٠، والدكتور محمد نجم الجرائم الواقعة على الأشخاص ص ١٢).**

محل جريمة القتل،

لقد نصت المادة (٣٢٦) من قانون العقوبات المعدل رقم ٨ لسنة ٢٠١١ على أنه: "من قتلَ إنساناً قصداً عوقب بالأشغال الشاقة عشرين سنة".

فمحل جريمة القتل هو الإنسان الحي. وعنصر الحياة، هو عنصر مفترض لقيام هذه الجريمة. فالقتل يمثل اعتداء على حق الإنسان في الحياة. وهذا يستدعي تحديد لحظة بداية الحياة، ولحظة نهايتها. وفي هذا الشأن فقد نصت المادة (٣٠) من القانون المدني على أنه:" ١) تبدأ شخصية الإنسان بتمام ولادته حياً وتنتهي بوفاته ٢) ويعين القانون حقوق الحمل المستكن". فحياة الإنسان تنحصر بين لحظة ولادته ولحظة وفاته. فطالما لم تتم الولادة أو خروج الجنين من بطن أمه حياً، فلا يُعد ذلك الجنين، إنساناً، لغايات تطبيق الأحكام الخاصة بجريمة القتل. وبحيث يكون الاعتداء عليه من جرائم الإجهاض. وهذا أمر مقرر منذ وقت طويل **(ينظر مثلاً قرار محكمة التمييز الموقرة رقم ١٩٥٦/١٥٥ ص ١٥٥ سنة ١٩٥٦- مجموعة المبادئ القانونية المشار اليها سابقاً وبرنامج قسطاس).** وكذلك لا تقع جريمة القتل على الإنسان بعد وفاته، أي على جثته. ويعتبر الإنسان أنه في حالة وفاة متى توقف قلبه وتنفسه تماماً، توقفاً لا رجعة فيه، وبتقرير الاطباء لذلك. وكذلك يعتبر الإنسان أنه في حالة وفاة إذا تعطل دماغه عن العمل تعطلاً نهائياً لا رجعة فيه، ولو كان قلبه لا يزال يعمل بفعل الأجهزة الإصطناعية. وقد قرر مجلس الافتاء الأردني الموقر بأنه يعتبر شرعاً أن الشخص قد مات وتترتب جميع الأحكام المقررة شرعاً للوفاة عند ذلك إذا تبينت فيه إحدى العلامتين الآتيتين:

١- إذا توقف قلبُه وتنفسُه توقفاً تاماً، وحكم الاطباء بأن هذا التوقف لا رجعة فيه.

٢- إذا تعطلت جميع وظائف دماغه تعطلاً نهائياً، وأخذ دماغه في التحلل، وحكم الاطباء المختصون الخبراء بأن هذا التعطل لا رجعة فيه، ولا عبرة حينئذ بكون أعضاء الميت كالقلب لا يزال يعمل عملاً آلياً بفعل أجهزة الانعاش المركبة. وفي هذه الحالة يسوغ رفع أجهزة الانعاش المركبة على الشخص، ولا يحكم الاطباء بالموت في هذه الحالة إلا بعد الاستيثاق والتأكد من الأمور التالية:

١- توافر جميع شروط تشخيص موت الدماغ ٢- استبعاد الأسباب الاخرى للغيبوبة ٣- غياب جميع منعكسات جذع الدماغ ٤- القيام بجميع الفحوصات اللازمة طبياً لاثبات وقف التنفس ٥- السكون الكهربائي في تخطيط الدماغ ٦- إجراء أي فحوص طبية لازمة للتأكد

من موت الدماغ ٧- أن تتم هذه الفحوص في مستشفى مؤهل، تتوافر فيه الامكانات اللازمة لهذه الفحوص. وقد اشترط أن يتم الحكم بموت الدماغ من لجنة طبية مختصة، لا يقل عدد اعضائها عن ثلاثة. واشترط أن تقوم اللجنة بإعادة الفحوصات السابقة بعد فترة كافية من الفحوص الأولى، يقررها الاطباء المختصون للتأكد من إثبات جميع الشروط المذكورة آنفاً. وأنه تعتبر ساعة توقيع اللجنة الطبية المختصة المذكورة هي ساعة وفاة الشخص في حق الأمور التي ترتبط بتاريخ الوفاة. **(ينظر قرار مجلس الإفتاء الأردني رقم ١١ تاريخ ١٩٨٨/٦/٢٢ المنشور بموقع دار الافتاء العام www.aliftaa.jo انترنت)**. وكما يستخدم مصطلح " الموت الدماغي " من قبل الطب الشرعي، وفي الأحكام. فمثلا ود بقرار لمحكمة الجنايات الكبرى، والمؤيد من قبل محكمة التمييز الموقرة، بأن (المغدور) توفي متأثراً بإصاباته وتبين بنتيجة تشريح الجثة أن سبب الوفاة هو الموت الدماغي والتسمم الدموي نتيجة الإصابة بمقذوف ناري... **(تمييز جزاء رقم ٢٠١٥/١٦٥ تاريخ ٢٠١٥/٤/٢٨- برنامج قسطاس)**.

وإن القول بأن محل جريمة القتل هو الإنسان يعني أنه، إذا كان محل الجريمة حيواناً أليفاً، فلا تكون جريمة قتل. وقد تُشكّل جرماً آخر قد يكون من جرائم الأموال، أو التعدي على الحيوانات الأليفة الواردة في المادة (٤٥٢) من قانون العقوبات.

ومتى كان المجني عليه إنساناً حياً، فتتحقق بقتله جريمة القتل، ولو كان مريضاً بمرض خطير لا يرجى شفاؤه. أو كان على وشك الموت أو النزاع الأخير. أو كان يعاني آلاماً مبرحة أو كان لتخليصه من تلك الآلام. وإن المشرع يحمي حق الإنسان في حياته بشكل مطلق، ويساوي في ذلك بين الناس جميعاً، وبصرف النظر عن أي اعتبارات من حيث الجنس أو العرق أو درجة أهمية الشخص في المجتمع أو غير ذلك.

وحيث أن المشرع نص في المادة (٣٢٦) على القتل بقوله : من قتل إنساناً..." فإن ذلك يعني أن القتل هو اعتداء على حياة الغير، وهو المجني عليه. وبالتالي فلا يُعد قتلاً، قيام الشخص بقتل نفسه، وإنما يُعد انتحاراً. وهو فعل غير مُجرّم بذاته في القانون، وإنما انحصر التجريم في فعل الحمل أو المساعدة على الانتحار، بموجب المادة (٣٣٩) من قانون العقوبات، كما سيرد لاحقاً.

أركان جريمة القتل القصد،

إن أركان جريمة القتل القصد هي:

١. الركن القانوني، وهو يتمثل بوجود نص تجريم على فعل القتل، والمعاقبة عليه. وهو ما نصت عليه المادة (٣٢٦ وما بعدها) من قانون العقوبات.

٢. الركن المادي ويتكون من:

أ- **السلوك (النشاط) الإجرامي**، وهو فعل الاعتداء على الحياة، والذي من شأنه إحداث وفاة المجني عليه. ويكون ذلك بأي فعل يصلح لتحقيق الوفاة. ولم يشترط المشرع في المادة (٣٢٦) من قانون العقوبات، وسيلة معينة للقتل. وبالتالي فقد ساوى بين جميع الوسائل التي قد يستعملها الجاني في القتل، متى كان من شأنها إحداث الوفاة، سواء أكانت قاتلة بطبيعتها كالأسلحة النارية والمواد المفرقعة، والأدوات الجارحة كالسكين والموس والخنجر أو الحربة وشرشور الموز والشبرية والمفك، وكذلك السم. أو بطبيعة استخدامها كالعصا والحجر أو اليد، أو بظروف استخدامها، كاستخدام كعصا رفيعة تستخدم لقتل طفل صغير أو مريض يحتضر. أو اللجوء إلى الحرق أو الاغراق أو الصعق بالكهرباء، أو غيرها من الوسائل. **(ينظر في هذا الشأن قرارات تمييز جزاء أرقام ١٩٩٤/٢٢٨ تاريخ ١٩٩٤/٨/٨ و ٢٠٠١/٢٢٩٨ تاريخ ٢٠١٢/٣/٧ و ٢٠١٢/١٧٤٥ تاريخ ٢٠١٣/١/٢٤ ، و٢٠١٤/٢٨٠ تاريخ ٢٠١٤/٤/٢٣، و ٢٠١٤/١٢٦ تاريخ ٢٠١٤/٤/١٣، و ٢٠١٣/١٣١٩ تاريخ ٢٠١٣/٩/١٠، ٢٠١٤/١٢٠٧ تاريخ ٢٠١٤/١١/٢٨- هيئات خماسية – برنامج قسطاس)**. وكما أن المشرع الأردني لم يفرق بين الوسائل المادية والوسائل المعنوية. فكما قد تكون وسيلة القتل مادية، قد تكون معنوية، أي بنشاط ذو أثر نفسي، إذ أن له مقدرة على إحداث الوفاة، كإحداث الخوف الشديد لدى المجني عليه وترويعه بالتهديد والوعيد، مما يؤدي إلى إنفعالات نفسية تؤدي إلى حصول صدمة عصبية تُحدث الوفاة. غير أن المشكلة تكمن في صعوبة اثبات العلاقة السببية بينه وبين النتيجة الحاصلة.

وكما قد يقوم السلوك الإجرامي بفعل إيجابي كإطلاق النار أو الضرب بأداة حادة أو الخنق باليد، يقوم بسلوك سلبي بطريق الترك، وذلك بالإحجام عن فعل إيجابي واجب، كامتناع الأم عن إرضاع وليدها فيموت جوعاً، وامتناع الممرضة عن اعطاء الدواء للمريض بقصد قتله، فيموت.

ويستوي في نظر المشرع أن يقع القتل من قبل الجاني مباشرة، أو أن يكون فاعلاً معنوياً، بأن ينفذ القتل بواسطة شخص آخر حسن النية أو شخص غير أهل للمسؤولية الجزائية كمجنون أو طفل صغير. وتطبيقاً لذلك فقد قضت محكمة التمييز الموقرة بأنه إذا كان مرتكب هذا الفعل التنفيذي فاقداً الادراك والارادة كما لو كان طفلاً أو معتوهاً لا اختيار له فإن الأمر عندئذ لا يدخل في نطاق نظرية التدخل التبعي فتنعدم تقابل الارادتين وانما يعتبر الشخص الذي جهز العمل في مثل هذه الحالة فاعلاً للجريمة بمفرده لإنه قد توصل لارتكابها بانسان هو في حكم الآلة تماماً **(تمييز جزاء رقم ١٩٥٣/٣ هيئة خماسية المنشور على الصفحة ٢١٢ من مجلة نقابة المحامين بتاريخ ١٩٥٤/١/١ – برنامج قسطاس)**. وكما لا يشترط أن يقوم الجاني بالمساس بالمجني عليه لتحقيق القتل، بل قد يستطيع فعل ذلك، دون الحاجة إلى المساس المباشر بالمجني عليه، كما لو وضع له سماً في طعامه، أو حفر له حفرة عميقة في الطريق فوقع فيها ومات.

ب. النتيجة الجرمية، وهي وفاة المجني عليه. وعلى التحديد الذي مر سابقاً. ولا يشترط وقوعها فور ارتكاب فعل القتل، وإنما قد تتراخي تلك النتيجة زمناً، كالقتل بالسم البطيء. على أنه، في هذه الحالة الأخيرة، تعتبر الجريمة قد وقعت بوقت ارتكاب الفعل لا بوقت تحقيق النتيجة. فتكون الجريمة تامة إذا تمت أفعال تنفيذها دون النظر إلى وقت حصول النتيجة طبقا للمادة (٣) من قانون العقوبات.

ويمكن اثبات الوفاة بكافة طرق الاثبات، وخاصة في حالة عدم العثور علي الجثة أساساً؛ إذ ليس شرطاً العثور على جثة المجني عليه لاثبات وفاته. وللمحكمة أن تأخذ باعتراف المتهم إذا ما رأت أنه قد توّفرت فيه كافة شروط الاعتراف الصحيح، وقنعت به، طبقاً للمادة (١٥٩) من قانون أصول المحاكمات الجزائية، وطبقاً لسلطة المحكمة في تقدير الأدلة طبقاً للمادة (١٤٧) من القانون ذاته. ولكن عادة ما يتم إثبات الوفاة، ووقتها، وسببها، وكثير من ملابساتها، بواسطة الطب الشرعي. وقد نصت المادة (٤٠) من قانون أصول المحاكمات الجزائية على أن يستعين المدعي العام بطبيب أو أكثر لتنظيم تقرير بأسباب الوفاة وبحالة جثة الميت إذا مات قتلاً أو بأسباب مجهولة باعثة على الشبهة. وذهبت محكمة التمييز الموقرة إلى أنه في جميع الأحوال فلا بد من أن يتم تحديد سبب الوفاة سواءً أكانت الوفاة ناجمة عن اعتداء قصدي أم نتيجة الخطأ أو الإهمال وقلة الاحتراز أو حتى الانتحار **(وأشارت إلى الأحكام التمييزية أرقام ٢٠٠٨/٧١٦ تاريخ ٢٠٠٨/٤/٧ و ٢٠٠٩/٢٩٩ تاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٦ و ٢٠٠٨/٨٠٣ تاريخ ٢٠٠٨/٦/١٦ وذلك بقرارها رقم ٢٠٠٩/١٩٠٠ تاريخ ٢٠١٠/٣/٢٤ – برنامج قسطاس)**. وقضت بأن تقرير الطب الشرعي المنظم من الدكتور... أثبتت أن الوفاة حصلت بالخنق أي بالضغط باليدين على الرقبة وهذا يؤكد صحة اعتراف المتهم أمام المدعي العام... كذلك أثبت الطب الشرعي أن الوفاة حصلت حوالي الساعة الخامسة صباحاً وهذا يتطابق مع اعتراف المتهم ... **(تمييز جزاء رقم ٢٠٠٨/١٥٩٠ تاريخ ٢٠٠٩/١/٤ – برنامج قسطاس)**.

الشروع في جريمة القتل القصد،

قد يبدأ الجاني في جريمة القتل القصد، بتنفيذ أفعال السلوك الإجرامي، ولكن، ولأسباب خارجة عن إرادته، تتوقف تلك الأفعال، ولا يتمكن من استكمالها. وقد يستنفذ تلك الأفعال، ومع ذلك، تخيب النتيجة التي أرادها، ولا تتحقق. وتُعرف الحالة الأولى بالشروع الناقص أو الجريمة الموقوفة (م ٦٨ عقوبات). وتعرف الثانية بالشروع التام أو الجريمة الخائبة (م ٧٠ عقوبات). ويتعلق الشروع الناقص بالفعل، في حين يتعلق الشروع التام بالنتيجة. وفي الحالين، فإن الشروع في جناية القتل مُعاقب عليه طبقاً للمادتين (٦٨ و٧٠) من قانون العقوبات. وهي جريمة قصدية، يجب أن يتجه فيها قصد الفاعل إلى ارتكاب الجريمة، وليس إلى مجرد الشروع فيها فقط.

وإن معيار التمييز بين الشروع الناقص، والشروع التام، في الجريمة، هو في اشتراط القانون تمام الأفعال المكوّنة للجريمة في الشروع التام، وعدم تمامها في الشروع الناقص. " **قرار تمييز رقم ٢٠١٣/٢٠١٦ تاريخ ٢٠١٤/٢/٩ برنامج قسطاس**". وعلى أنه لا يُعتبر شروعاً في جريمة مجرد العزم على ارتكابها، ولا الأعمال التحضيرية، طبقاً للمادة (٦٩) من قانون العقوبات.

ويتطلب الشروع الناقص في جريمة القتل القصد، البدء في تنفيذ فعل من الأفعال الظاهرة المؤدية إلى ارتكابها، وإن لم يكن ذلك الفعل، سابقاً مباشرة على الفعل المكون للسلوك الإجرامي. وعليه فإنه يتوّجب علينا أن نحدّد أولاً الفعل الجرمي الذي يُشكّل عنصر السلوك في هذه الجريمة، كفعل إطلاق النار، أو الطعن بالأداة الحادة، أو وضع السم في الطعام أو الشراب. وهكذا. ثم بعد ذلك، نبحث في ذلك الفعل، فيما إذا كان يُعدّ فعلاً مؤدياً إلى تحقيق فعل القتل، ولو لم يكن ذلك الفعل، سابقاً مباشرة على فعل القتل، وهو فعل اطلاق النار، أي فعل الضغط على الزناد، كإشهار السلاح وتصويبه على المجني عليه. فمن يصوّب سلاحه الناري بإتجاه المجني عليه لقتله بإطلاق

الرصاص عليه، أو يضع إصبعه على زند السلاح، إلا أنه لم يتمكن من الضغط على الزند، بسبب الإمساك بيده من قبل شخص آخر، يكون في الحالتين في مرحلة الشروع الناقص في القتل. وحتى وإن لم يكن فعل إشهار السلاح أو تصويبه بإتجاه المجني عليه، هو الفعل السابق مباشرة على فعل إطلاق النار، حيث توجد مرحلة أخرى قبل فعل الإطلاق، وهي وضع الإصبع على الزند. ومع ذلك يُعدّ شروعاً ناقصاً في القتل؛ لإنه من الأفعال الظاهرة المؤدية إلى ارتكاب فعل القتل. فاعتبر شروعاً ناقصاً في القتل قيام المتهم بالتوجه لمنزل والده حاملاً الشبرية... وهو بحالة غضب... ومن ثم قيامه بمخاطبة والده قائلاً (بدي اضربك بالشبرية) ومحاولة ضربه بها، وأنه لا يعني اكتفاء المتهم بالتهديد بالشبرية بل يدل على اتجاه نية المتهم لقتل والده التقدم لضرب والده بها الا انه لم يتمكن من اتمام الافعال المكونة لجريمة القتل حيث لم يتمكن من الوصول للمجني عليه ... لوجود الشاهد ... الذي امسك بالمتهم واخرجه من الغرفة... **(ينظر قرار تمييز جزاء رقم ٢٠١١/١٩٢١ تاريخ ٢٠١٢/١/٢٤)**.

ويجب أن يدّل العمل المبدوء بتنفيذه على اتجاه نية فاعله إلى ارتكاب جريمة القتل دلالة أكيدة غير قابلة للتأويل. فذهبت محكمة التمييز الموقرة إلى أن العمل التنفيذي الذي يبدأ به الشروع بالقتل هو العمل الذي يدل بذاته ومجرداً مما يلابسه من الظروف على اتجاه نية الجاني لارتكاب جريمة بعينها أي العمل الذي يكون غير قابل للتاويل في دلالته على الاتجاه لجريمة معينة . وبما أن الفعل الذي أتاه المميز وهو صدم أعلى صندوق سيارة المشتكية فلا يمكن اعتباره غيز قابل للتاويل في دلالته على نية قتل الشاكي... (**ينظر تمييز جزاء رقم ١٩٨٦/٢١٦ تاريخ ١٩٨٧/١/٩ – برنامج قسطاس)**.

وإذا عدل الفاعل عن إتمام الأفعال الاجرائية للفعل الإجرامي، أي عدل في مرحلة الشروع الناقص، فلا يُعاقب إلا على الفعل أو الأفعال التي اقترفها إذا كانت تُشكّل في حد ذاتها جريمة. تماماً كما في الأعمال التحضيرية، وطبقا للمادة (٦٩) من قانون العقوبات. كمن أراد قتل المجني عليه، فأشهر سلاحه الناري غير المرخص قانوناً وصوّبه عليه؛ ولكنه قبل أن يضغط على زند السلاح لإطلاق النار، تراجع بوازع من ضميره وعدل عن نيته بطوعه واختياره، فهو لا يُسأل عن الشروع الناقص، ولكن يُسأل عن جنحة حمل وحيازة سلاح ناري بدون ترخيص. وأما إذا لم يكن العدول في مرحلة الشروع الناقص اختيارياً، وإنما لسبب خارج عن إرادة الفاعل، فلا يستفيد الفاعل من هذا العدول. ويبقى الشروع الناقص مُجرّماً، كمن أشهر السلاح على غريمه وصوبه عليه، بنية قتله، وقبل ان يضغط على الزناد، تصادف مرور أشخاص في المكان وخشي أن يشاهدوه، فعدل عن اتمام التنفيذ في ذلك الوقت.

ويتطلب الشروع التام في جريمة القتل القصد، استنفاذ كافة الأفعال اللازمة لإتمام الجريمة. ولكن مع ذلك، لا تحصل تلك النتيجة بوفاة المجني عليه، وذلك لحيلولة أسباب مانعة، لا دخل لإرادة فاعلها فيها، وطبقاً للمادة (٧٠) من قانون العقوبات.

ولذا، ولغايات تحديد الشروع التام، يتوجب تحديد النتيجة الجرمية في كل جريمة على حدا. وفي جريمة القتل القصد، فإن النتيجة هي وفاة المجني عليه. فإذا لم تتحقق هذه النتيجة، وعلى الرغم من اتيان الفاعل كافة الأفعال اللازمة لحصولها، لأسباب خارجة عن إرادته، فنكون أمام جناية شروع تام فيها. وتطبيقا لذلك فقد قضت محكمة التمييز الموقرة بأن الأفعال التي قارفها المتهم ... والمتمثلة بطعنه المجني عليه ... بأداة حادة بظهره طعنة واحدة وبصدره طعنة أخرى وتبين أن إحدى الطعنات أصابت المجني عليه بصدره ونفذت إلى التجويف الصدري مما أدى الى استنشاق هوائي وتجمع دموي في الجانب البلوري الأيسر من الرئة وشكلت الإصابة خطورة على الحياة لولا العناية الإلهية أولاً والتداخل الجراحي ثانياً تشكل بالوصف القانوني جناية الشروع التام بالقتل بحدود المادتين (٣٢٦ و٧٠) من قانون العقوبات... " **قرار تمييز جزاء رقم ٢٠١٤/٣٠١ تاريخ ٢٠١٤/٤/٢٢ برنامج قسطاس** " وبالمثل فإنه إذا أطلق الفاعل النار من مسدسه باتجاه المجني عليه الذي يريد قتله، الا أنه، ولعدم دقته في التصويب، أو لتحرّك المجني عليه من مكانه باستمرار، أو لعدم وفاة المجني عليه رغم إصابته بالعيار الناري بسبب إسعافه، أو بسبب إصابته في مكان غير خطر. وكذلك لو وضع الفاعل يده وضغط بقوة على فم المجني عليه لخنقه، إلا أن المجني عليه تمكّن من الإفلات منه. فإنه في كل هذه الحالات يُشكّل فعله، شروعاً تاماً في القتل؛ إذ أن الفاعل هنا، قد استنفذ كافة أفعال السلوك الإجرامي، لإحداث وفاة المجني عليه، التي يريدها، ومع ذلك لم تتحقق تلك النتيجة التي أرادها، لأسباب خارجة عن إرادته. وإذا عدل الفاعل في مرحلة الشروع التام، أي بعد أن استنفذ الفاعل كافة الأفعال اللازمة لحصول الجريمة. فقام بعمل بطوعه وبإرادته الحرة، لإحباط نتائج تلك الأفعال، وحال بذلك دون تحقق النتيجة الجرمية، التي كانت ستترتب على أفعاله تلك لو لم يعدل. كمن يضع السم في طعام المجني عليه بقصد قتله. ثم ؛ وبعد أن تناول المجني عليه ذلك الطعام وبدأ يشعر بالألم، قام الفاعل بإعطاء المجني عليه الترياق الشافي من ذلك السم. أو كمن يلقي بالمجني عليه في البحر لكي يموت

غرقاً، ثم يبادر إلى انقاذه. فإن الفاعل في هذه الحالة، يستفيد فقط من تخفيض العقوبة المقررة للجريمة التامة حتى الثلثين. وبالتالي يمكن معاقبته بثلث العقوبة المقررة. وذلك طبقاً للمادة (٣/٧٠) عقوبات. وإذا لم يكن العدول في هذه المرحلة اختيارياً، أي لا إرادي من الفاعل، فلا أثر لهذا العدول على العقوبة في جريمة الشروع. ولا يستفيد الفاعل من عدوله. كمن يطلق عياراً نارياً على شخص فيخطئه، ولا يعاود الكرة، رغم أنه كان باستطاعته تكرار فعل الإطلاق. وذلك لإن الشروع التام في القتل كان قد تحقق فعلاً بعد إطلاقه العيار الناري الأول. وبالتالي فإذا انتهت مرحلة الشروع التام، فلا محل للعدول. وتطبيقاً لذلك فقد قضت محكمة التمييز الموقرة بأن قول محكمة الجنايات الكبرى بأن المتهم أحمد وضع فوهة الكلاشنكوف على رأس المشتكي وبدلاً من أن يطلق النار عليه قام بضربه على رأسه بالكلاشنكوف وقولها بأنه لم يمنع أحد المتهمين من متابعة إطلاق العيارات النارية باتجاه المشتكي فإن هذا غير كافٍ لأن عدول المتهمين من تلقاء أنفسهم عن الاستمرار في جريمتهم بعد قيامهم بالأفعال المادية لإتمام هذه الجريمة لا يعفيهم من المسؤولية مما قاموا به لأن ما قاموا به كافٍ لتحقيق النتيجة التي كانوا ينوون تحقيقها . وأشارت الى تمييز جزاء رقم ((٢٠٠٦/١٠٨٠، ٢٠٠٦/٧٢٤، ٢٠٠٥/١٤٢١ هيئة عامة،٢٠٠٤/٣٩٥ هيئة عامة)) (**ينظر قرارها تمييز جزاء رقم ٢٠٠٧/٦٦٨ تاريخ ٢٠٠٧/٨/٦برنامج قسطاس**).

وينبغي في هذا المقام ان نشير إلى ما يسمى "بالجريمة المستحيلة" والتي لا يكون فيها، من الممكن أصلاً وقوع الجريمة. كأن ينعدم محل الجريمة، كما لو تم توجيه فعل القتل إلى إنسان ميت. أو أن تكون وسيلة القتل غير صالحة لتحقيقه. كمن يستخدم مادة غير سامة أصلاً لتسميم المجني عليه. على أنه إذا كانت تلك الوسيلة أصلاً صالحة لتحقيق الجريمة، فيظل الفاعل مسؤولاً عن الشروع التام فيها، ولو لم تتم لسبب يتعلق بالوسيلة أو بمعرفة الفاعل بكيفية إستعمالها، كمن يضع كمية غير كافية من السم في طعام المجني عليه لقتله، فلا يتحقق القتل بسب ضآءلة المادة السامة.

ج. علاقة السببية، وهي العنصر الثالث من عناصر الركن المادي في جريمة القتل القصد. وهي لغة تعني السبب. وهو الحبل، وهو كل شيء يتوّصل به إلى غيره. وإصطلاحاً هي ربط السبب بالمسبَب. أو العلة بالمعلول. وهي قانوناً: الصلة بين السلوك الإجرامي (فعلاً أو امتناعاً) والنتيجة الإجرامية، بإسناد النتيجة المُعاقب عليها إلى السلوك الإجرامي نفسه. ومن ثم فلا يُسئل الفاعل عن النتيجة الحاصلة بالوفاة، إلا إذا كانت قد ترّتبت على سلوكه الإجرامي. فإن ثبت بأن تلك النتيجة كانت لسبب أخر غير ذلك السلوك، فلا يُسأل الفاعل إلا بقدر فعله.

ولا يثير تحديد العلاقة السببية بين الفعل الإجرامي والنتيجة الإجرامية في جريمة القتل القصد، أية صعوبة، إذا كان هناك فعل جرمي واحد أدى مباشرة إلى إحداث الوفاة. كإطلاق الجاني عياراً نارياً على المجني عليه، ووفاة المجني عليه نتيجة اصابته بذلك العيار.

ولكن الصعوبة تثور عندما تتضافر، مع الفعل الإجرامي، عوامل أخرى، سابقة (كامنة) أو معاصرة أو لاحقة لـــه (مضافة)، وتكون مستقلة أو منفصلة عنه، ويجهلها الفاعل، وتشترك معه أو تساهم أو تسارع في إحداث النتيجة الإجرامية. كما لو قام الفاعل بإطلاق النار على المجني عليه بقصد قتله، فأصابه في مكان غير خطر من جسمه كقدمه أو ساقه، أو طعنه بسكين في بطنه طعنة لم تنفذ إلى التجويف البطني ولم تُشكّل خطورة على حياته، فتّم إسعافه إلى المستشفى، وهناك أصيب بجرثومة أدت إلى تسمّم دمه، أو أصيب بمضاعفات نتيجة مكوثه الطويل بالفراش أدت إلى حصول التهابات وتسمّم في دمه، فمات نتيجة ذلك التسمّم. أو اخطأ الجراح في العملية الجراحية التي أُجريت له، فمات نتيجة ذلك الخطأ. أو غادر المجني عليه المستشفى من تلقاء نفسه خفية، أو رفض العلاج، أو أهمل جروحه، فتفاقمت حالته سوءً ومات. وبالمثل لو أن عدواً له تصادف وجوده واستغل اصابته السابقة، فبادر إلى الضغط على عنقه، فمات نتيجة الخنق.

وبالمقابل إذا تبين بأن المجني عليه كان قبل ارتكاب الفعل الإجرامي عليه، مريضاً بمرض كامن كمرض مزمن في القلب مثل تصلب الشرايين أو تضخم القلب أو ضعف عضلته، أو بإنسداد رئوي حاد. وكان ذلك المرض بحد ذاته كافياً لإحداث وفاته، وبحيث أن وفاته كانت ستحدث، حتى لو لم يتم ارتكاب الفعل الإجرامي عليه كإطلاق النار وإصابته في مكان غير خطر من جسمه كقدمه أو ساقه.

فهل تبقى العلاقة السببية قائمة بين السلوك الإجرامي والنتيجة الإجرامية في هذه الحالات أم تنقطع؟

لقد قيلت نظريات عديدة في هذا الشأن من قبل الفقه، وأوردتها محكمة التمييز الموقرة في العديد من أحكامها، وأهم هذه النظريات:-

١. نظرية السببية المباشرة. ومفادها أن لا يسأل الجاني عن النتيجة التي حصلت إلا إذا كانت متصلة اتصالاً مباشراً بفعله. أو بعبارة أخرى يجب ان تكون النتيجة قد حدثت من فعل الجاني .

٢. نظرية السببية المناسبة أو الملائمة. ومفادها أن يسأل الجاني عن النتائج المحتملة أو المألوفة لفعله، أي التي تحصل بحسب المجرى العادي للأمور. ويعتبر فعل الجاني سبباً مناسباً أو ملائماً للنتيجة التي حصلت إذا كان كافياً بذاته في حصولها، ما دامت ظروف الحال تنبئ بأنه قد توقعها، وبصرف النظر عن العوامل الأجنبية التي تكون قد توسطت بين فعله والنتيجة النهائية سواء كانت سابقة لفعله أو معاصرة أو لاحقة طالما كانت تلك العوامل مألوفة كمرض المجني عليه. أما إن إذا كانت شاذة، كحريق المستشفى، فتنقطع العلاقة السببية.

٣. نظرية تعادل الأسباب. ومفادها أن جميع العوامل تتضافر في إحداث نتيجة ما ينبغي أن تُعدّ متعادلة ومسؤولة، وبالتالي على قدم المساواة عن حدوثها. فكل منها يُعدّ شرطاً لحدوثها ، أي أن الجاني يسأل طبقاً لهذه النظرية عن النتيجة النهائية لاعتدائه متى كان هذا الاعتداء هو السبب المحرك لعوامل أخرى مهما كانت شاذة غير متوقعة ولا يسأل عن هذه النتيجة متى كان من المؤكد أنها ستحدث حتى لو لم يقع الاعتداء .

وقد حسم المشرع الأردني في المادة (٣٤٥) من قانون العقوبات، مسألة السببية في جرائم القتل والايذاء المقصودين، فأبقى علاقة السببية قائمة بين فعل الجاني والنتيجة الجرمية الحاصلة بوفاة المجني عليه أو ايذائه، حتى لو تداخلت عوامل أخرى مستقلة في حدوث تلك النتيجة، وطالما توفرت علاقة السببية بين سلوك الجاني والعوامل الأخرى. وبحيث تنقطع تلك العلاقة السببية إذا كانت العوامل الأخرى مستقلة تماماً عن فعل الجاني، وكانت كافية بذاتها لإحداث النتيجة. وعندها لا تقوم مسؤولية الجاني إلا بحدود فعله. **وكما استقر اجتهاد محكمة التمييز الموقرة** على الأخذ بنظرية تعادل الأسباب في جرائم القتل والايذاء المقصودين. فاشترطت أن يكون هناك رابطة سببية بين فعل الجاني وبين الأسباب والعوامل الأخرى التي يجهلها الفاعل والتي أدت إلى الوفاة، وبحيث لا يسأل عن هذه النتيجة متى كان من المؤكد أنها ستحدث حتى لو لم يقع الاعتداء. أي أن كل العوامل المساهمة في احداث النتيجة تكون مسؤولة على قدم المساواة عن النتيجة الحاصلة بالوفاة. **وكان مقتضى ذلك الاجابة على السؤال التالي:** على فرض أن الجاني لم يرتكب فعله هل كانت النتيجة الجرمية ستنزل بالمجني عليه على النحو الحاصل؟ فإذا كان الجواب هو " نعم" فإنه تنتفي علاقة السببية بين فعله والنتيجة الحاصلة ولا يسئل الا عن القدر المتيقن بحقه. وإذا كانت الإجابة هي " لا " فإنه تتوفر علاقة السببية بين فعله والنتيجة الحاصلة ويُسأل الجاني عن النتيجة الحاصلة بالوفاة. وبالتالي فإن فعل الجاني، وفق هذه النظرية، هو الذي يحرّك العوامل الأخرى المستقلة للتدّخل في احداث النتيجة.

وعليه فإنه، وفي الأمثلة المضروبة سابقاً،

فإنه إذا قام الفاعل بإطلاق النار على المجني عليه بقصد قتله، فأصابه في مكان غير خطر من جسمه كقدمه أو ساقه، أو طعنه بسكين في بطنه طعنة لم تنفذ إلى التجويف البطني ولم تُشكّل خطورة على حياته، فتّم إسعافه إلى المستشفى وهناك أصيب بجرثومة أدت إلى تسمّم دمه ومن ثم وفاته. أو حصل حريق في المستشفى وقضى فيه. أو اخطأ الجراح في عمله فمات نتيجة ذلك الخطأ. أو غادر المصاب المستشفى خفية أو رفض العلاج فتفاقمت حالته سوءً ومات. فإنه في كل هذه الحالات تكون الرابطة السببية متوافرة بين فعل الجاني بإطلاق النار على المجني عليه، والعامل الأجنبي المستقل الذي يجهله، وهو إصابة المجني عليه بالجرثومة وتسممّه في المستشفى، أو خطأ الطبيب المعالج، أو إهمال المجني عليه؛ وذلك أنه لولا فعل الجاني بإطلاق النار على المجني عليه، في كل هذه الحالات، أو ضربه، لما تحركت العوامل الأخرى المستقلة والتي يجهلها الجاني، على ذلك النحو الذي تحركت عليه، وبالتالي ما كانت ستحصل تلك النتيجة بوفاة المجني عليه. وبالتالي فإن الإجابة على السؤال المطروح سابقاً وهو: على فرض أن الجاني لم يرتكب فعله، بإطلاق النار، في الحالات المذكورة، هل كانت النتيجة الجرمية بوفاة المجني عليه، ستنزل بالمجني عليه على النحو الحاصل؟ فإن الجواب هنا هو " لا " ولذلك تتوفر علاقة السببية في الحالات المذكورة بين فعل الجاني بإطلاق النار المجني عليه أو ضربه، في الحالات المذكورة، والنتيجة الجرمية الحاصلة بوفاة المجني عليه على النحو الحاصل. ومن ثم يُسأل الجاني عن جريمة القتل القصد التي ارتكبها، ولكن بدلالة المادة ٣٤٥ عقوبات، والتي تقضي بتخفيض العقوبة المقررة قانوناً حتى نصفها؛ ذلك أن تداخل تلك العوامل لا يؤثر في وصف الجريمة، وإنما يؤثر فقط في مقدار العقوبة فقط. **(ينظر العديد من قرارت محكمة التمييز الموقرة في هذا الموضوع ومنها(قرارها رقم ٢٠١١/١٥٢٧ تاريخ ٢٠١١/١١/٣، وقرارها رقم ٢٠٠٩/٩٤ تاريخ ٢٠٠٩/٢/٩، وقرارها رقم ٢٠٠٨/٨٠٣ تاريخ ٢٠٠٨/٦/١٦، وقرارها رقم ٢٠٠٧/٥٤٧ تاريخ ٢٠٠٧/٦/٤ ، وقرارها رقم رقم ٢٠٠٥/٩٢تاريخ ٢٠٠٥/٢/١٥، وقرارها رقم ٢٠٠٤/٣٣٠ تاريخ ٢٠٠٤/٤/١٩ ، وقرارها رقم ٢٠٠٤/١٨٤ تاريخ ٢٠٠٤/٦/٧ ، و ٢٠٠٤/٥١٦ تاريخ ٢٠٠٤/٦/٣٠، و**

٢٠٠٥/٩٨٥ تاريخ ٢٠٠٥/١٠/٢، منشورات مركز عدالة)

وفي هذا المجال فإنه ينبغي دوماً التثبت بأن فعل الجاني قد حرّك العامل المستقل الآخر لإحداث النتيجة لتتوفر علاقة السببية بين فعل الجاني وهذا العامل الأجنبي. فمثلاً إذا كانت الضربة التي وجهها المتهم الى المجني عليه هي التي حركت لدى المجني عليه حالة التشنج التي كانت كامنة لديه ويعاني منها ومما أدى إلى سقوطه على الأرض ووفاته فتطبق المادة ٣٤٥ وواما اذا ان فعل الجاني هو الذي احدث التشنج والسقوط **(ينظر في هذا المفهوم تمييز جزاء رقم ٢٠٠٥/٩٢ تاريخ ٢٠١٥/٢/١٥ ٢٠١٤/٨/٥- برنامج قسطاس).**

وكما أن ذلك ينطبق في جرائم الامتناع أو الجرائم الإيجابية بطريق الترك. فيتوجب توافر علاقة السببية بين الامتناع أو الترك وبين النتيجة الحاصلة. كامتناع الأم عن إرضاع وليدها بقصد وفاته، ووفاته. وإذا تضافر عامل اجنبي مستقل ساهم في احداث الوفاة، كما لو كان الرضيع مصاباً بالتهاب رئوي سارع في احداث الوفاة لنقص مناعة الرضيع، تتوفر علاقة السببية بين الامتناع والنتيجة وتطبق المادة ٣٤٥ عقوبات.

وأما في الحالات المتبقية وهي، إذا تبين، في الأمثلة المضروبة، بأن المجني عليه الذي تم إطلاق النار عليه، أو ضربه، كان من السابق مريضاً بمرض مزمن في القلب كانسداد الشرايين أو ضعف عضلة القلب وتضخمها، ومات بنوبة قلبية أو بهبوط قلب مفاجئ، نتيجة انسداد الشرايين أو لإنسداد رئوي حاد، وبحيث أن تلك العوامل كانت كافية بذاتها لإحداث الوفاة، وأن الوفاة كانت ستحدث حتماً حتى لو لم يتم إطلاق النار على المجني عليه واصابته في مكان غير خطر، ففي هذه الحالات تنتفي علاقة السببية بين فعل الجاني بإطلاق النار المجني عليه أو ضربه، في الحالات المذكورة، والنتيجة الجرمية الحاصلة بوفاة المجني عليه. وبالتالي فإن الإجابة على السؤال المطروح سابقاً وهو: على فرض أن الجاني لم يرتكب فعله، بإطلاق النار أو الضرب، في الحالات المذكورة، هل كانت النتيجة الجرمية بوفاة المجني عليه، ستنزل بالمجني عليه على النحو الحاصل؟ فإن الجواب هنا هو " نعم " ولذلك لا تتوفر علاقة السببية في الحالات المذكورة، بين فعل الجاني بإطلاق النار المجني عليه أو ضربه، والنتيجة الجرمية الحاصلة بوفاة المجني عليه. ولا يسئل الجاني إلا بحدود فعله من الشروع بالقتل أو الايذاء. ولا تطبق عليه المادة ٣٤٥ عقوبات.

وتطبيقاً لذلك فقد ذهبت محكمة التمييز الموقرة إلى أن فعل الاعتداء بالضرب الذي وقع على المغدور لم يكن له أي أثر على حدوث وفاته وأنه ليس هناك أي رابطة سببية بين فعل الضرب والوفاة وبأن الوفاة كانت ستحدث سواء وقع الاعتداء على المغدور بالضرب أم لم يقع وبالتالي فإن المتهمين يسألون عن الضرب المؤدي الى الايذاء فقط. وكانت الواقعة تتلخص في أن المغدور أصيب بإصابات بسيطة نتج عنها سحجات وكدمة خفيفة حيث وقع هلى الارض مغشياً عليه وتم اسعافه الى المستشفى حيث تبين أنه قد فارق الحياة. ولدى تشريح الجثة تبين وجود آثار هذه السحجات والكدمة على الجثة وعلل الطبيب الشرعي سبب الوفاة بقصور وظيفة القلب نتيجة تليف عضلة القلب والصمام الاصطناعي الابهري وتضيق الشرايين التاجية وأن لدى المغدور علامات مرضية مزمنة في القلب وقررت لجنة الاطباء الشرعيين ان الاصابات الرضية لم تساهم ولم تساعد أو تتسبب في إحداث الوفاة وأن الوفاة ناجمة عن المرض المزمن بالقلب. **(تمييز جزاء رقم ٢٠٠٩/٢٩٩ تاريخ ٢٠٠٩/٤/٦ – برنامج قسطاس).**

٣. الركن المعنوي، وهو القصد الجرمي، أو النية الجرمية، وهي إرادة ارتكاب الجريمة على ما عرفها القانون (م ٦٣ عقوبات). والقصد الجرمي بهذا المفهوم العام يقوم على عنصرين وهما العلم والإرادة.

١- **العلم**، أي أن يعلم الجاني بعناصر جريمة القتل التي يُقدم عليها، وذلك بأن يعلم بماهية فعل القتل الذي يُقدم عليه، وبموضوعه بأنه يقع على إنسان، وأن يعلم بخطورة فعله، وبأن من شأن فعله أن يؤدي إلى وفاة المجني عليه. كمن يطلق النار من مسدسه، وهو سلاح قاتل بطبيعته، بإتجاه صدر المجني عليه أو رأسه، ويتمكّن من إصابته ويرديه قتيلاً. فإذا انتفى العلم لدى الجاني بماهية فعل القتل أو بموضوعه أو بخطورته انتفى القصد، ويكون الخطأ إن توفرت شروطه. وعلى ذلك فالطبيب الذي يعمل مشرطه في جسم المجني عليه، ظناً منه بأنه يقوم بتشريح جثة، فيتضح أن الشخص لا زال على قيد الحياة، فإذا مات ذلك الشخص نتيجة ما أحدثه الطبيب به من جروح ، فلا يسأل الطبيب عن جريمة قتل مقصودة، وإنما عن جريمة غير مقصودة بسبب خطأه المتمثل بإهماله وقلة احترازه. وبالمثل لو أن شخصاً أقدم على دفن إنسان ظناً منه بأنه ميت، فيتضح أنه كان حياً وفي غيبوبة، ويثبت بأن وفاته كانت نتجة الدفن ذاته. أو كأن يظن أن فعله ليس خطراً، وليس من شأنه أن يُحدث وفاة المجني عليه، كمن يقوم بمعاينة مسدسه ليتأكد من وجود عيار ناري

بداخله من عدمه، فينطلق العيار الناري ويصيب شخصاً فيتسبب بموته، لجهله بوجود عيار ناري داخل المسدس. وكذلك الصيدلي الذي يزود المريض بمادة سامة ظناً منه بأنها دواء ليشفيه، فيتناولها المجني عليه ويموت. فلا يسأل عن جريمة قتل مقصودة، وإنما عن جريمة غير مقصودة بسبب خطأه المتمثل بإهماله وقلة احترازه.

ويختلف انتفاء العلم عن الجهل بالقانون، إذ لا يعتبر جهل القانون عذراً لمن يرتكب أي جرم (م ٨٥ عقوبات). وافتراض العلم بالقانون لا يقبل اثبات العكس. ولذا يفترض دوماً علم الفاعل بالقانون الذي يُجرّم فعله.

حكم الغلط في جريمة القتل،

قد يقع الجاني في غلط من الجاني في جريمة القتل، فإن تعلق هذا الغلط بمحل القتل، بأنه إنسان، وأنه حي، أو وقع في غلط في الفعل الجرمي ذاته، فإنه ينفي القصد؛ لإنه مساوٍ تماماً لانتفاء العلم. وكما في الأمثلة السابقة.

وأما الغلط فيما عدا ذلك، فلا أهمية له؛ لإن المشرع يحمي حقّ الإنسان في الحياة، حماية عامة مجردة، فمتى كان الجاني يعلم بأن محل الجريمة إنسان حي، فلا عبرة بعد ذلك لصفاته وشخصيته. ولذلك فإن الغلط في شخص المجني عليه أو في شخصيته، لا ينفي توّفر قصد القتل لدى الجاني. وهذا ما كرسته المادة (٦٦) من قانون العقوبات بقولها:" إذا وقعت الجريمة على غير الشخص المقصود بها عوقب الفاعل كما لو كان اقترف الفعل بحق من كان يقصده". وكذلك فلا عبرة بكون المجني عليه شخصاً محدداً أو غير محدد.

وتفترض حالة الغلط في شخص المجني عليه، وجود شخصين أمام الجاني، يريد قتل أحدهما تحديداً، إلا أنه يصيب الآخر فيقتله. لخطأ في توجيه فعل القتل، أي أنه يُخطئ الهدف. وفي هذه الحالة تتحقق جريمتان، جريمة الشروع في قتل الشخص الأول، الذي اتجهت نية الجاني إلى قتله، وجريمة قتل الشخص الثاني الذي وقعت عليه بالفعل. وتطبيقاً لذلك فقد ذهبت محكمة التمييز الموقرة إلى أن ما أقدم عليه المتهم من أفعال بملاحقة شقيقته س. لقتلها وقيامه بإطلاق النار عليها بعد أن خطط لذلك وبعد تروٍ وتأنٍ فإن ذلك يشكل جناية القتل العمد بحدود المادة ٣/٣٢٨ من قانون العقوبات ولو أنه اخطأ الهدف وأصاب والدته سيما وأن المادة ٦٦ من قانون العقوبات تقضي بأنه إذا وقعت الجريمة على غير الشخص المقصود عوقب الفاعل كما لو كان اقترف الفعل بحق من كان يقصد ... وحيث وجدت محكمة الجنايات الكبرى من البينة المقدمة بالدعوى أن نية المتهم قد اتجهت لقتل شقيقته س. وأنه قام بملاحقتها لتحقيق هذا الهدف وأن فعله هذا يشكل كافة أركان وعناصر جريمة الشروع بالقتل بحدود المادتين ٣٢٨/ ١ و ٧٠ من قانون العقوبات . **(تمييز جزاء رقم ١٩٩٨/٨٠٨ تاريخ ١٩٩٨/٧/٢٣ – برنامج قسطاس).**

وتفترض حالة الغلط في شخصية المجني عليه، وجود شخص واحد فقط أمام الجاني، إلا أن الجاني يخطئ في شخصيته، كمن يريد قتل (أ) فيقتل (ب) عوضاً عنه، لغلط في شخصيته بأن ظنه (أ). فتُعد الجريمة واقعة ومقصودة. ولا ينتفي القصد؛ لإنه غلط لم ينصب على عنصر من عناصر الجريمة، وإنما هو غلط في أمر عرضي، ولإن المشرع يحمي الحق في الحياة مجرداً بصرف النظر عن شخصية الشخص المجني عليه. وفي هذه الحالة تتحقق جريمة واحدة فقط؛ لإن الشخص المنوي قتله أصلا لا يكون موجوداً وقت ارتكاب الجريمة.

وكذلك لا عبرة بكون المجني عليه شخصاً محدداً عند ارتكابه فعل القتل عليه، بأن يكون ذلك المجني عليه هو (أ) أو (ب) أو (ج) ، أو أن يكون المجني عليه شخصاً غير محدد، أي، أي شخص، لا على التعيين، كمن يطلق النار على جمهرة من الناس فيقتل أحدهم. فتُعد الجريمة واقعة ومقصودة.

٢– الإرادة، أي أن تتجه إرادة الجاني إلى ارتكاب فعل القتل، وإلى تحقيق النتيجة بإزهاق روح المجني عليه كأثر لفعله، وتوّقع العلاقة السببية بين فعله النتيجة، وقبولها، إرادةً مدركة يتوّفر فيها حرية الاختيار. ومن ثم فإن عناصر هذه الإرادة هي:

أ) إرادة الفعل: أي أن تتجه إرادة الجاني إلى إرتكاب فعل القتل من إطلاق النار أو الطعن بالسكين، أو دس السم، أو الضغط على العنق، أو لف حبل حول العنق. فإذا لم تتوّفر إرادة هذا الفعل لدى الجاني، فلا يقوم القصد الجرمي. كأن يأتي الفعل تحت تأثير التنويم المغناطيسي، أو بفعل قوة قاهرة، كأمواج عاتية تدفعه فيسقط على طفل صغير فيقتله؛ إذ أنه، في هذه الحالات، لا يقوم القصد الجرمي لإنعدام إرادة الفعل. وتستلزم إرادة الفعل علم الجاني بخطورة فعله، بأن من شأنه إحداث الوفاة، على نحو ما تقدم. على أن إرادة ذلك

الفعل أو الامتناع هي إرادة مفترضة دوماً، ولكنها قرينة غير قاطعة الدلالة. فيُفترض أن لا يصدر الفعل أو الإمتناع عن الشخص إلا بإرادته، ولكن إذا أدعى الجاني غير ذلك، فله أن يثبت ذلك بكافة طرق الاثبات.

ب) إرادة النتيجة، أي أن تتجه إرادة الجاني إلى إحداث وفاة المجني عليه،(أي نية إزهاق الروح). وهذه النية (أي نية إزهاق الروح) هي جوهر القصد الجرمي في جريمة القتل القصد. وبدونها لا يتوفر القصد الجرمي، حتى ولو حصلت النتيجة بوفاة المجني عليه. فإن لم تكن إرادة الفاعل قد اتجهت إلى تحقيق تلك النتيجة، ولكنها وقعت، فلا يسأل الفاعل إلا عن الجريمة غير المقصودة، إذا توفرت عناصر الخطأ. وتطبيقاً لذلك فقد قضت محكمة التمييز الموقرة بأنه إن لم تتجه نية الفاعل إلى القتل فلا يسأل عن جريمة القتل القصد وإنما عن جريمة القتل غير المقصود إذا نجم عن الخطأ. وقضت بأن المعيار الفاصل بالتمييز بين جريمة القتل القصد وجنحة التسبب بالوفاة، أن نية الجاني تتجه في الحالة الأولى إلى إزهاق روح المجني عليه، في حين أن الوفاة في الحالة الثانية تنجم عن الاهمال وقلة الاحتراز أو عدم مراعاة القوانين والانظمة **(تمييز جزاء رقم ٢٠١٤/١٥٨٠ تاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٨ قسطاس)**. ويشترط أن تكون إرادة ارتكاب الفعل أو الإمتناع عن الفعل، حرة مُدركة.

وإن إرادة النتيجة الجرمية في جريمة القتل القصد، تتطلب أن يعلم الجاني بأن فعله ينصب على إنسان حي، وأن يتوّقع حصول النتيجة بوفاة المجني عليه كأثر لفعله. وإن هذا التوّقع يتخذ إحدى صورتين، وهما: القصد المباشر، والقصد الاحتمالي.

ويكون القصد مباشراً، بأن يأتي الفاعل الفعل الإجرامي لتحقيق النتيجة الجرمية المُحددة، ويتوّقع حصولها، كأثر حتمي ولازم لفعله. أي أنه في القصد المباشر، تتجه إرادة الفاعل إلى ارتكاب الفعل وتحقيق النتيجة. كأن يطلق النار على المجني عليه لإزهاق روحه فيقتله. أما في القصد الاحتمالي، فتتجه إرادته إلى ارتكاب الفعل مع توّقع النتيجة: كأثر لفعله، ويقبل بالمخاطرة، إذ يمضي، مع ذلك، قدماً في تنفيذ فعله. أي يكون القصد احتمالياً، إذا تجاوزت النتيجة الحاصلة قصد الفاعل، ولكنه توّقع حصولها، وقبل بالمخاطرة. (م ٦٤ عقوبات). وقد أخذت محكمة التمييز الموقرة بتعريف القصد الاحتمالي بأنه : نية ثانوية غير مؤكدة تختلج بها نفس الجاني الذي يتوقع أن يتعدى فعله الغرض المنوي عليه بالذات إلى غرض آخر لم ينوه من قبل أصلا فيمضي مع ذلك في تنفيذ الفعل فيصيب به الغرض غير المقصود... **(مما تضمنه قرار محكمة التمييز الأردنية بصفتها الجزائية رقم ٢٠٠٤/١٠٩٣ (هيئة خماسية) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٥ منشورات مركز عدالة)** .

وقد حدّدت محكمة التمييز الموقرة، **الضابط العملي** لتوّفر القصد الاحتمالي من عدمه، والذي يكمن في **الجواب على السؤال التالي:** هل كان الجاني عند ارتكاب فعلته المقصودة بالذات مريداً لتنفيذها ولو تعدى فعله غرضه إلى الأمر الإجرامي الأخر الذي وقع فعلاً ولو لم يكن مقصوداً له في الأصل، أم لا. فإن كان الجواب نعم، فهناك يتحقق وجود القصد الاحتمالي. أما إذا كان الجواب لا، فهنالك لا يكون في الأمر سوى الخطأ. **(ينظر قرار تمييز جزاء رقم ٢٠٠٦/٤٥٨ هيئة خماسية تاريخ ٢٠٠٥/٦/٢٣ منشورات مركز عدالة وكذلك قرار تمييز جزاء رقم ١٩٩٧/٥٥٤ تاريخ ١٩٩٧/١١/٣ برنامج قسطاس).**

ومن الأمثلة على الحالات التي يتوّفر فيها القصد الاحتمالي، ما قضت محكمة التمييز الموقرة من أنه إذا لم تتجه نية المتهمين إلى قتل الراعي المغدور إنما اتجهت إلى منعه من الكلام إلا أن الراعي المغدور توفي نتيجة لأفعالهم المتمثلة بإغلاق مجاري التنفس والضغط على العنق وقد تجاوزت النية الجرمية قصد المتهمين ذلك أن المتهمين قد توقعوا حصول وفاة الراعي بعد اغلاق أنفه وفمه بواسطة الربط عليهما والضغط على العنق إلا أنهم قبلوا بالمخاطرة وعليه فإن المتهمين الثلاث مسؤولون عن القصد الاحتمالي المساوي للقصد الأصلي على مقتضى المادة ٦٤ من قانون العقوبات...**(قرارها رقم ٢٠٠٦/٤٥٨ هيئة خماسية تاريخ ٢٠٠٥/٦/٢٣ منشورات مركز عدالة)** وما قضت به من أنه وحيث أن المتهم قد أراد فعلته وهي طعن شقيقه المغدور بالحربة (الخنجر) في فخذه بحيث غارت مسافة ١٢ سم محدثة تمزقاً في العضلات والاوعية الدموية متوقعاً من فعل الطعن هذا أن يتجاوز الايذاء الى قطع الشرايين والأوردة ومن ثم الوفاة الا أنه لم يأبه لتلك النتيجة المتوقعة ومضى في تنفيذ فعله الاجرامي وعليه فإن اركان القصدج الاحتمالي تغدور متوفرة في جالة المتهم لتوافر رابطة السببية بين الفعل والنتيجة وبالتالي يكون مسؤولاً عن القتل القصد ويكون فعله متفقاً وأحكام المادة ٣٢٦ عقوبات ودلالة المادة ٦٤ من ذات القانون **(تمييز جزاء رقم ١٩٩٧/٥٥٤ تاريخ ١٩٩٧/١١/٣- برنامج قسطاس).**

ويُعد القصد الأحتمالي موازياً للقصد الأصلي (المباشر) من حيث أثره. وبناءً عليه إذا اقترف الفاعل فعلاً ما وتوقع أن يتجاوز هذا الفعل النتيجة التي إبتغاها ، وقبل بالمخاطرة ، يُعتبر وكأنه إرتكب، هذا الجرم عن قصد سنداً لنص المادة (٦٤) من قانون العقوبات **(تمييز جزاء رقم ٢٠١٥/٣٣٠ تاريخ ٢٠١٥/٤/١٥ قسطاس).**

على أن فكرة سبق الإصرار تقوم على توافر القصد الجرمي المباشر ابتداء بمعنى ثبوت أن الفاعل كان قد ارتكب أفعاله الجرمية وهو مريداً لتحقيق نتيجة لازمة لأفعاله، ولا يمكن انطباق فكرة سبق الإصرار على القصد الاحتمالي والذي تحدث النتيجة منه كأمر محتمل الحدوث، وأن الجاني يقبل بها في خلجات صدره ويرحب بها، وإن لم يكن مريداً لها بشكل مباشر، فالقصد الاحتمالي في جوهره وليد ساعته، ولا يسبقه تخطيط مسبق، وعليه فلا وجود لسبق الاصرار في القصد الاحتمالي **(ينظر قرار تمييز جزاء رقم ٢٠١٥/٣٣٠ تاريخ ٢٠١٥/٤/١٥ – برنامج قسطاس).**

ويختلف القصد الاحتمالي عن الخطأ. فالسلوك الخاطئ قوامه الخطأ من الإهمال أو قلة الاحتراز أو عدم مراعاة القوانين والأنظمة. وفي حالة الخطأ، فإن الفاعل يريد الفعل فقط ولا يريد النتيجة. وقضت محكمة التمييز الموقرة بأن ما يميز جرائم القتل القصد والتسبب بالوفاة عن بعضها أن نية الفاعل تتجه في الحالة الأولى إلى إزهاق روح المجني عليه (في حالة القصد المباشر) أو أن النتيجة الجرمية الناشئة عن الفعل تجاوزت قصد الفاعل إذا كان قد توّقع حصولها فقبل بالمخاطرة (في حالة القصد الاحتمالي). في حين أن الوفاة في الحالة الثانية تنجم عن الاهمال وقلة الاحتراز أو عدم مراعاة القوانين والأنظمة... **(قرار محكمة التمييز رقم ٢٠٠٩/١١٣ هيئة خماسية تاريخ ٢٠٠٩/٢/٥ منشورات مركز عدالة وتمييز جزاء رقم ٢٠١٢/٢٤٤٧ تاريخ ٢٠١٢/٥/١٤ برنامج قسطاس).** وتطبيقاً لذلك فقد قضت محكمة التمييز الموقرة بأنه وحيث نجد من ظروف الدعوى أن المميز ضده عندما قام بمد المسدس باتجاه المغدوره ... فإنه لم يكن ينوي قتلها وإنما كان لغايات قراءة مكان صنعه من قبلها بناء على طلبها ولكنه ولعدم أخذه الحيطه والحذر ونتيجة لإهماله وقلة احترازه خرجت الطلقة التي كانت معبأة بطاحونة المسدس اثناء مد يده باتجاهها حيث إصابتها الطلقة في رقبتها وأدت بالنتيجة إلى وفاتها. وحيث نجد أن نية المميز ضده لم تتجه إلى قتل المغدورة ولكن ذلك حصل نتيجة بسبب إهماله وقلة احترازه فانه يسأل فقط عن جنحة القتل الخطأ طبقاً للمادة ٣٤٣ من قانون العقوبات **(تمييز جزاء رقم ٢٠٠٠/١١٦٥ تاريخ ٢٠٠٠/١/٢٤ – برنامج قسطاس).**

وتُعد نية إزهاق روح المجني عليه في جريمة القتل القصد، عنصر خاص، لا بد من إثباته بصورة مستقلة. وهو أن نية الفاعل إزهاق روح المجني عليه **(ينظر تمييز جزاء رقم ١٩٩٩/٩٨٦ تاريخ ٢٠٠٠/٤/٢٧ – برنامج قسطاس).** ولذا تُعتبر نية إزهاق روح المجني عليه نية خاصة أو قصداً خاصاً في جريمة القتل القصد. على أن بعض الفقه لا يشير إلى نية إزهاق روح المجني عليه، كنية خاصة، في جريمة القتل. ويميل البعض إلى أنها لا تُعد نية خاصة؛ لإنها ليست خارجة عن ماديات جريمة القتل ذاتها، والتي يتطلب القصد الجرمي فيها عموماً اتجاه إرادة الجاني إلى قتل المجني عليه وإزهاق روحه، أو إحداث الوفاة، باعتبارها النتيجة التي تتجه إليها الإرادة، وليس كما في جريمة السرقة مثلاً التي تتطلب قصداً خاصاً، وهو نية التملك، فلا يكفي أن يأخذ الشخص مال غيره دون علمه ورضاه، لقيام السرقة، بل يجب أن يثبت أن أخذه للمال كان بنية تملكه؛ لإنه قد يثبت أن أخذه لهذا المال كان بنية استعماله وإعادته. وهكذا أُعتبر أن نية ازهاق روح المجني عليه في جريمة القتل القصد، هي نية عامة؛ لإنها ليست خارجة عن ماديات الجريمة ذاتها، وأنها ليست نية خاصة. **(ينظر في هذا الدكتور محمد صبحي نجم و الدكتور عبد الرحمن توفيق مولفهما الجرائم الواقعة على الاشخاص في قانون العقوبات الأردني ص ٣٩ و ٤٠ وكذلك الدكتور محمود نجيب حسني كتابه المرجع السابق ص ٣٥٠ والدكتور كامل السعيد كتابه المرجع السابق ص ٦٧).**

على أن ما يتطلبه المشرع لقيام الجريمة، هو إرادة تحقيق النتيجة، لا تحقيق النتيجة ذاتها. أي أن الجريمة تظل قائمة، ولو لم تتحقق النتيجة التي أرادها الفاعل، طالما أن قصده قد اتجه إلى تحقيقها (م ٦٥ عقوبات). وغاية ما في الأمر أنه إذا تخلفت النتيجة الجرمية تبقى الجريمة في مرحلة الشروع، طبقاً لأحكام الشروع التام بالجريمة.

ومفهوم النتيجة التي تتجه إليها الإرادة، هو الغرض من ارتكاب الجريمة. وهي بذلك تختلف عن الغاية من ارتكاب الجريمة. فغرض الجاني من جريمة القتل، هو قتل المجني عليه. أما غايته، فقد تكون الإنتقام أو الأخذ الثأر أو غير ذلك، مما يندرج في مفهوم الدافع أي الباعث على ارتكاب الجريمة، باعتبارها غايته القصوى، التي يسعى إليها بتحقيق غرضه. والأصل أن المشرع يعوّل على الغرض الذي توّخاه الفاعل (النتيجة)، دون الغاية (الدافع) التي دفعته لإرتكاب الفعل. فالدافع أو الباعث على ارتكاب الجريمة، لا يكون عنصراً من عناصرها إلا في الأحوال التي عيّنها القانون طبقاً للمادة (٦٧) من قانون العقوبات. ولذلك فإن الدافع أو الباعث، ليس عنصراً في جريمة القتل القصد. وقد قضت محكمة التمييز الموقرة بأنه إذا اعتمدت المحكمة في إثبات القتل العمد على الدافع للقتل هو الأخذ بالثأر فإن الدافع لا يعتبر عنصراً من عناصر التجريم إلا في الأحوال التي يعينها القانون ولم يحدد القانون على أن الأخذ بالثأر على أنه من

الدوافع التي تشكل أحد عناصر التجريم... **(قرار محكمة التمييز رقم ٢٠٠٩/٦٦٨ (هيئة خماسية) تاريخ ٢٠٠٩/٧/١٦ منشورات مركز عدالة)**. على أنه ينبغي الإشارة في هذا الصدد، إلى الحالتين اللتين نصت عليهما المادة (١/٣٢٧) والمادة (٢/٣٢٨) من قانون العقوبات، عندما يرتكب الجاني جناية القتل القصد تمهيداً لجنحة او جناية أو تسهيلاً أو تنفيذاً ... الخ، لأي منهما. إذ أن علة تشديد العقوبة في هاتين الحالتين، إنما يرجع إلى الدافع أو الباعث على ارتكاب القتل، فيكون الدافع على ارتكاب الجريمة في الحالتين التمهيد أو التسهيل للجريمة الأخرى أو تنفيذها...، إلا أن المشرع اعتبر ارتكاب القتل في هاتين الحالتين لتلك الغاية، ظرفاً مشدداً. **(ينظر في هذا الشأن تفاصيل قرار تمييز جزاء رقم ٢٠٠١/٨٨٦ تاريخ ٢٠٠١/١٢/٢٣ قسطاس)**.

ج) توقع علاقة السببية بين الفعل والنتيجة. أي أن يتوقع الفاعل حصول النتيجة بوفاة المجنيّ عليه، كأثر لفعله الإجرامي، فمن يطعن شخصاً بأداة حادة في صدره بقصد قتله وإزهاق روحه، فهو يتوقع أن يصيب بفعله مكاناً خطراً ويعد مقتلاً من جسم المجني عليه كقلبه أو رئته. وأن من شأن ذلك أن يحدث الوفاة. على أن الغلط في توقع علاقة السببية بين الفعل الذي أتاه الجاني، والنتيجة الحاصلة فعلاً بفعله، لا ينفي القصد؛ وذلك لإن جوهر القصد الجرمي في جريمة القتل ينصرف إلى تحقيق النتيجة الجرمية (أي إحداث وفاة المجني عليه أو بعبارة أخرى إزهاق روحه)، ولا يشترط أن تحدث تلك النتيجة، كما توقعها الجاني تماماً، أو ضمن تسلسل سببي معين. فتظل العلاقة السببية قائمة بين فعله والنتيجة ألتي أحدثها، ولو حصلت بطريقة تخالف توقعه، من حيث الوسيلة أو التسلسل السببي لها. فإذا اطلق النار على شخص فأصابه، ووقع المجني عليه على الأرض جراء اصابته بالعيار الناري، فارتطم رأسه بالأرض، وأحدث ذلك نزفاً، ومات المجني عليه بسبب ذلك النزف، فإنه يُسأل الجاني عن النتيجة الحاصلة بوفاة المجني عليه، ولو كان سبب الوفاة الارتطام بالأرض، لا إصابته بالعيار الناري؛

إثبات القصد الجرمي،

تُعد النية الجرمية، وفقاً لأحكام المادة (٦٣) من قانون العقوبات ركيزة أساسية لقيام الجريمة، ويُستدل عليها من الظروف والملابسات و الأدلة المرافقة لإرتكاب الجريمة، ومن الأداة المستعملة في الجريمة، وما إذا كانت قاتلة بطبيعتها وموقع الإصابة، فيما إذا شكلت خطورة على حياة المجني عليه أم لا، وذلك وفقاً لما إستقر عليه إجتهاد محكمة التمييز. **(ينظر في هذا الشأن قرار تمييز جزاء رقم ٢٠١٤/٣٦٣ تاريخ ٢٠١٤/٧/١٣ وقرارها ٢٠١١/٢١٦٦ تاريخ ٢٠١١/١/١٢ والعديد غيرها- برنامج قسطاس)**. وقد قضت محكمة التمييز الموقرة أيضاً بأنه إذا وجه المميز سلاح الكلاشنكوف إلى المغدور وسحب أقسامه وضغط على الزناد وأطلق طلقة أصابت المغدور في رأسه محدثة تفتت في عظام الجمجمة وتهتك في المادة الدماغية وفقدان جزء منها وحصول الوفاة مما يدلّ دلالة واضحة أن نية المميز اتجهت إلى قتل المغدور باستعماله سلاحاً قاتلاً وتوجيهه إلى رأس المغدور فان فعله يشكل سائر أركان جناية القتل القصد بحدود المادة ٣٢٦ عقوبات...**(تمييز جزاء رقم ٢٠٠٦/١٣٣٣ تاريخ ٢٠٠٧/١/١٦ – برنامج قسطاس)**. وقضت بأنه يستدل على النية الجرمية من توافر القصد الخاص، وهو إتجاه نية الفاعل لإزهاق روح المغدور. وإن ما يُميز جريمة الشروع بالقتل عن جنحة الايذاء ، النية الجرمية، ففي الحالة الأولى تتجه النية إلى إزهاق روح المجني عليه إلا أن النتيجة تخلفت لسبب خارج عن إرادته واتجاهها في الحالة الثانية إلى مجرد الإيذاء فقط والمساس بسلامة جسم المعتدى عليه **(ينظر تمييز جزاء رقم٢٠١٣/١٤٧٩ تاريخ ٢٠١٣/١٢/٢- برنامج قسطاس)**. والنية الجرمية عنصر خاص في جرائم القتل والشروع فيه، ولا بد من اثباتها بصورة مستقلة، وهو أن نية الفاعل إزهاق روح المجني عليه **(تمييز جزاء رقم ١٩٩٩/٩٨٦ تاريخ ٢٠٠٠/٤/٢٧- برنامج قسطاس)**.

العقوبة المقررة لجناية القتل بصورتها البسيطة،

إن العقوبة المقررة لهذه الجناية، بحسب المادة (٣٢٦) من قانون العقوبات، هي الوضع بالأشغال الشاقة مدة عشرين سنة. وهي عقوبة ذات حد واحد فقط.

وإذا أخذت المحكمة بالأسباب المخففة التقديرية، فإنه يكون للمحكمة أن تخفض هذه العقوبة إلى النصف، طبقاً للمادة (٣/٩٩) من قانون العقوبات، أي إلى الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مُدة عشر سنوات.

وأما في حالة الشروع الناقص في هذه الجناية، فتكون العقوبة، وطبقاً للمادة (٢/٦٨) من قانون العقوبات، هي أن يُحط من العقوبة الأصلية المقررة قانوناً لجناية القتل القصد، من النصف إلى الثلثين. فتصبح العقوبة في هذه الحالة، الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مُدة عشر سنوات، إذا حطت المحكمة (أي خفضت) نصف العقوبة الأصلية. أو الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مُدة ست سنوات وثمانية

شهور، إذا حطت المحكمة (أي خفضت) ثلثي العقوبة الأصلية.

وإذا أخذت المحكمة بالأسباب المخففة التقديرية، في حالة الشروع الناقص، فإنه يكون للمحكمة أن تخفض هذه العقوبة إلى النصف، طبقاً للمادة (٣/٩٩) من قانون العقوبات، أي إما إلى الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مُدة خمس سنوات في الحالة الأولى. أو إلى الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مُدة ثلاث سنوات وأربعة أشهر في الحالة الثانية.

وأما في حالة الشروع التام في هذه الجناية، فتكون العقوبة، وطبقاً للمادة (٢/٧٠) من قانون العقوبات، هي أن يُحط من العقوبة الأصلية المقررة قانوناً لجناية القتل القصد، من الثلث إلى النصف. فتصبح العقوبة في هذه الحالة، هي الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مُدة ثلاث عشرة سنة وأربعة أشهر، إذا حطت المحكمة (أي خفضت) ثلث العقوبة الأصلية. أو الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مُدة عشر سنوات، إذا حطت المحكمة (أي خفضت) نصف العقوبة الأصلية.

وإذا أخذت المحكمة بالأسباب المخففة التقديرية، في حالة الشروع التام، فإنه يكون للمحكمة أن تخفض هذه العقوبة إلى النصف، طبقاً للمادة (٣/٩٩) من قانون العقوبات، أي إما إلى الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مُدة ست سنوات وثمانية شهور في الحالة الأولى. أو إلى الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مُدة خمس سنوات في الحالة الثانية.

وفي كل هذه الأحوال لا يمكن تطبيق الفقرة الرابعة من (٩٩) من قانون العقوبات. وكما لا يمكن تطبيق أحكام المادة (٥٤ مكررة) من قانون العقوبات بخصوص وقف التنفيذ، لما سبق بيانه.

الاختصاص القضائي بنظر الجناية،

تختص محكمة الجنايات الكبرى بنظر هذه الجناية؛ إذ أنها وردت من ضمن الاختصاص النوعي لمحكمة الجنايات الكبرى، بموجب المادة (٤/ أ) من قانون محكمة الجنايات الكبرى رقم ١٩ لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته.

ومن التطبيقات القضائية في هذا الشأن،

قضت محكمة التمييز الموقرة بأن فعل المتهم المتمثل بإقدامه على وضع يده على وجه ابنته الطفلة الرضيعة البالغة أقل من خمسة أشهر بما فيه فتحتي الأنف والفم والضغط عليهما لمدة عشر دقائق... وهي التي كانت مصابة أصلاً بالتهاب رئوي فيروسي، فحصلت الوفاة بسبب ذلك الالتهاب الذي ساعد وسارع في إحداث الوفاة نتيجة الضغط على فتحتي الأنف والفم، والذي كان سببا مستقلاً ويجهله المتهم، والذي سببت مضاعفاته هبوطاً في جهازها التنفسي، وتوافرت الرابطة السببية بين الفعل وذلك السبب الآخر وهو الالتهاب الرئوي الفيروسي في احداث الوفاة. يشكل بالتطبيق القانوني سائر أركان وعناصر جناية القتل القصد بحدود المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات وبدلالة المادة ٣٤٥ من القانون ذاته...(**ينظر قرار محكمة التمييز الموقرة جزاء رقم ٢٠١٤/٧١٦ تاريخ ٢٠١/٥/٢٩**) وقضت بأنه وحيث أن الطبيب الشرعي قد علل سبب الوفاة بالصدمة الدموية النزفية نتيجة الإصابة بمقذوف ناري فتكون مسؤولية المتهم ... قد قامت وبأن الوفاة ناجمة عن فعله وحده وليس من داع لإجراء خبرة بعد أن يقول الخبير الطبيب الشرعي كلمته وبهذا فإنه لا تطبق في هذه القضية المادتين ٣٤٥ و ٣٣٥ عقوبات (**ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٩/١٩٠٠ المشار اليه سابقاً**). وكذلك قضت محكمة التمييز بأنه إذا كانت المميز ضدها بعد أن وضعت مولودها المجني عليه ووجدت أنه مشوه الخلقة فقامت بطعنه بالسكين، إلا أن الإصابات التي أصيب بها الطفل كانت جروحاً سطحية ليس من شأنها أن تؤدي إلى وفاته وإنما الوفاة نجمت عن نقص في نمو المراكز الرئيسية الموجودة في دماغه وعلى الأخص مركز التنفس فإن فعل المميز ضدها هو شروع في قتل ما دام ان هذا الفعل لم يكن له أي دور في حصول الوفاة. وكذلك لو أن المتهم أثناء مشاجرة قام بضرب المجني عليه بتبضبة يده على وجهه، وبعدها أصيب المجني عليه بنوبة قلبية فمات، وكان سبب وفاته هو النوبة القلبية، والتي كانت بذاتها كافية لإحداث الوفاة، ولم يكن هناك أي دور للضربة التي تعرّض لها في حصول تلك النوبة. (**تمييز جزاء رقم ٧٢ /٧٥**) وقضت أيضاً بأنه وحيث أنّ تقرير الطب الشرعي وشهادة أحد منظميه عليه ... جزمت بأنه لا يوجد أي رابطة سببية بين فعل المطعون المتهم... وبين الأسباب الأخرى التي يجهلها والتي أدت إلى وفاة المتوفى ... وهي سقوطه في حمام منزله وحصول نزيف شرياني في قاع الجمجمة وقاع الدماغ ، وأنه من المؤكد أنّ هذا السبب كان السبب الوحيد لحدوث الوفاة وأنّ الوفاة ستحدث نتيجة لذلك حتى ولو لم يقع فعل المطعون ضده وينبني على ذلك أنّ المطعون ضده لا يسأل عن الوفاة وإنما يسأل فقط عما يشكل فعله من جرائم . وحيث أنّ محكمة الجنايات الكبرى ذهبت في قرارها هذا المذهب وسألت المطعون ضده عما شكل فعله من جرائم حيث عدلت التهمة المسندة إليه من جناية القتل القصد بحدود المادة (326)عقوبات إلى جنحة الإيذاء طبقاً للمادة (٣٣٤) عقوبات ومعاقبته عن هذه الجنحة فإنّه حكماً واقع في محله ومتفقاً وأحكام القانون. حيث تلخصت وقائع هذه القضية

بأن المتهم كان قد ألقى على المغدور بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٢٩ ماسورة حديد لم ينشأ عنها كسور في الجمجمة أو العنق او نزف دموي. وأنها تسببت فقط في سحجة على رقبته تحت الاذن اليسرى وجدت يوم وفاته بعد مرور عشرة أيام حين الكشف عليه شافية وأنها لم تكن سبباً لوفاته. وأثبتت البينة أيضاً أن المتوفى ... وجدته والدته بعد عشرة أيام من حادثة رمي المطعون ضده ماسورة الحديد عليه، ساقطاً في حمام منزله، وأنه بعد إسعافه تبين أنه توفي، وقد علل الاطباء الشرعيين في تقريرهم جازمين أن سبب الوفاة كان النزف الدموي لأحد الشرايين في قاع الجمجمة وقاع الدماغ والذي تبين أنه حديث معضى عليه فترة لا تزيد على (٢٤) ساعة وأن مثل هذا النزف يؤدي إلى الوفاة ولا يوجد في حيثياته أسباب أخرى من الممكن أن تؤدي إلى الوفاة **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٦/١٥٥٨ تاريخ ٢٠٠٧/٣/١٣ – برنامج قسطاس)**. وقضت بأن فكرة سبق الإصرار تقوم على توافر القصد الجرمي المباشر ابتداء بمعنى ثبوت ان الفاعل كان قد ارتكب افعاله الجرمية وهو مريدا لتحقيق نتيجة لازمة لافعاله، ولا يمكن انطباق فكرة سبق الإصرار على القصد الاحتمالي والذي تحدث النتيجة منه كأمر محتمل الحدوث وأن الجاني يقبل بها في خلجات صدره ويرحب بها وإن لم يكن مريداً لها بشكل مباشر، فالقصد الاحتمالي في جوهره وليد ساعته ولا يسبقه تخطيط مسبق وعليه فلا وجود لسبق الاصرار في القصد الاحتمالي الامر الذي يقتضي تعديل وصف الجرم المسند للمتهم ايمن من جرم القتل العمد وفقا للمادة (١/٣٢٨) من قانون العقوبات الى جناية القتل القصد وفقا للمادة (٣٢٦) من القانون ذاته وبدلالة المادة (٦٤) من القانون ذاته. وفي ذلك نجد ان النيابة العامة اسندت للمتهمين احمد وزياد وابراهيم جناية التدخل بالقتل العمد وفقا للمادتين (١/٣٢٨ و٢/٨٠) من قانون العقوبات ومحكمة الجنايات الكبرى وبعد ان خلصت الى استبعاد القصد المباشر من افعال المتهم ايمن سالف الاشارة اليه وخلصت الى انطباق فكرة القصد الاحتمالي على تلك الافعال وبالايضاح الذي اوضحته حول ماهية القصد الاحتمالي فان التدخل لا يكون متصورا في افعال المتهم ايمن ولا يمكن ان يكون متصورا ان المتهمين احمد وزياد وابراهيم قد ساعدوا المتهم ايمن في تلك الافعال والتي مبناها نتيجة محتملة تدور في خلد الجاني وحده ودون مساعدة من اي طرف كان علاوة على ذلك ان اي من المتهمين لم يكن بالقرب من المتهم ايمن او المغدور عدي لحظة دهسه مما ينبني عليه اعلان عدم مسؤوليتهم عن جناية التدخل المسندة اليهم. <u>وتتلخص وقائع هذه القضية</u> في أن عداوة تكونت فيما بين المغدور عدي والمتهم ايمن في الليلة ذاتها التي وقع بها الحادث موضوع القضية وذلك لقيام المغدور عدي بالتشاجر مع المتهم احمد وضربه وان المتهم ايمن قد خرج من منزله في تلك الليلة للبحث عن المغدور عدي بنية التشاجر معه وبالفعل التقاه وحصل بينهما تدافع بالايدي على اثرها هرب المغدور باتجاه منزله، الا ان المتهم ايمن لم يتركه وشانه بل قام بالركوب بمركبته وسار بها مسرعا باتجاه المغدور عدي حيث اقترب منه بشكل كبير جدا مما حدا بالمغدوز الى ضرب زجاج سيارته بواسطة عصا لابعاده عنه، وفي هذه الاثناء قام المتهم ايمن بالانحراف بسيارته باتجاه المغدور غير ابه بوجوده بالقرب من سيارته الامر الذي ادى الى صدمه وسقوطه تحت مركبة المتهم ايمن وصعود اطارات المركبة فوق راس المغدور مما ادى الى وفاته، ومحكمتنا بذلك لا تجد ان قصدا مباشرا قد توافر في افعال المتهم ايمن تجاه المغدور عدي وانما كان قصدا احتماليا ذلك أن المتهم ايمن وعلى الرغم من علمه وتوقعه عند اقترابه بشكل خطير وعلى سرعة متوسطة من المغدور عدي امكانية دهسه بواسطة مركبته، الا انه قبل بهذه المخاطرة مع توقعه لحدوث النتيجة وترحيبه بها للعداوة التي نشات بينه وبين المغدور في تلك الليلة وحدثت النتيجة المتوقعة وهي صدم المغدور ودهسه باطارات تلك المركبة، وبالتالي فان القصد الاحتمالي قد توافر بشكل لا ريب فيه في افعال المتهم ايمن ويسأل بذلك عن أفعاله كما لو أنها لو كانت بقصد مباشر. **(تمييز جزاء رقم ٢٠١٥/٣٣٠ تاريخ ٢٠١٥/٤/١٥ – برنامج قسطاس)**

<u>جنايات القتل القصد المقترن بظروف التشديد.</u>

نصت المادة (٣٢٧) من قانون العقوبات على أنه :" يُعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة على القتل قصداً إذا ارتكب: ١) تمهيداً لجنحة أو تسهيلاً أو تنفيذاً لها أو تسهيلاً لفرار المُحرضين على تلك الجنحة أو فاعليها أو المُتدخلين فيها، أو للحيلولة بينهم وبين العقاب. ٢) على موظف في اثناء مُمارسته وظيفته أو من أجل ما أجراه بحكم الوظيفة. ٣) على أكثر من شخص. ٤) مع تعذيب المقتول بشراسة قبل قتله."

ونصت المادة (٣٢٨) من قانون العقوبات على أنه :" يُعاقب بالإعدام على القتل قصداً إذا ارتكب: ١) مع سبق الإصرار، ويقال له (القتل العمد). ٢) تمهيداً لجناية أو تسهيلاً أو تنفيذاً لها أو تسهيلاً لفرار المُحرضين على تلك الجنحة أو فاعليها أو المُتدخلين فيها، أو للحيلولة بينهم وبين العقاب. ٣) إذا ارتكبه المجرم على أحد أصوله. "

ويتضح من هذين النصين بأن المشرع نص على أسباب أو ظروف، من شأنها: إذا اقترنت بجناية القتل القصد، أن تُشدد العقوبة المقررة لها. وبحيث تصبح العقوبة طبقاً للمادة (٣٢٧) من قانون العقوبات، هي الوضع بالأشغال الشاقة المؤبدة. وتصبح العقوبة طبقاً للمادة (٣٢٨) من القانون ذاته، هي الإعدام. ولتطبيق أي من هذين النصين، فإنه يشترط أولاً ثبوت ارتكاب جناية القتل القصد. وثانياً أن تقترن بأحد الظروف المُشددة المنصوص عليها في المادتين المذكورتين.

وإن الأسباب أو الظروف المُشددة المنصوص عليها في المادتين المذكورتين، من شأنه تغيير الوصف القانوني للجريمة. وإن بعض هذه الظروف مادي، يتعلق بماديات الجريمة، أي بعناصر الركن المادي للجريمة، كتعذيب المقتول بشراسة قبل قتله (م ٤/٣٢٨ عقوبات). وكما قد يكون الظرف المشدد بذاته جريمة ولكن يغدو ظرفاً مشدداً عندما يكون غاية لجناية القتل، كالقتل الذي يقترن بجناية أو جنحة، فتغدو الجناية أو الجنحة التي اقترن القتل بها، ظرفاً مشدداً للعقاب على جريمة القتل (م ١/٣٢٧ و ٢/٣٢٨ عقوبات). أو تتعلق بشخص المجني عليه، كالقتل الواقع على الموظف العام اثناء تأدية وظيفته أو بسبب ما أجراه بحكم الوظيفة (م ٢/٣٢٧ عقوبات). أو بتعدد المجني عليهم (م ٣/٣٢٧ عقوبات). وإن هذه الظروف المُشددة المادية تسري على فاعل الجريمة، وعلى جميع المساهمين فيها، شريطة علمهم بها. فإن لم يعلم به أحد المساهمين، فهو لا يُسأل عنه. وكذلك إذا وقع في غلط من أحد المساهمين في الظرف المشدد، فلا يكون مسؤولاً عن هذا الظرف (م ٢/٨٦ عقوبات). وإن بعض الظروف المُشددة شخصي، أي يتعلق بشخص الجاني كظرف سبق الإصرار في القتل (م ١/٣٢٨ عقوبات). وظرف البنوة في القتل (قتل الإبن لإبيه أو الحفيد لجده م ٣/٣٢٨ عقوبات). ولا يسري أثره إلا على من توفر فيه، دون غيره من المساهمين في الجريمة، إلا إذا كان من شأن الظرف المُشدد الشخصي أن يُسبّب أو يُسهّل ارتكاب الجريمة، شريطة العلم بها، وطبقاً للمبدأ العام المُقرر في المادة (٧٩) من قانون العقوبات. **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٩/٢٠٤٦ تاريخ ٢٠١٠/٣/٨ برنامج قسطاس).**

(أولاً) جنايات القتل القصد المقترن بظروف التشديد المنصوص عليها في المادة (٣٢٧) من قانون العقوبات، والعقوبة المقررة لها، والاختصاص القضائي بها، والتطبيقات القضائية عليها.

١- جناية القتل القصد المقترن بارتكاب جنحة (م ١/٣٢٧ عقوبات).

إذا اقترن القتل المقصود بارتكاب جنحة، فيُعد ذلك ظرفاً مشدداً للعقوبة المُقررة لجناية القتل القصد، وعلى النحو الوارد في المادة (١/٣٢٧) من قانون العقوبات. وعلة التشديد هي ما تنطوي عليه شخصية مرتكب القتل من خطورة إجرامية واستهتار؛ فهو يرتكب جناية القتل لتنفيذ جريمة أخرى أقل خطورة، تكون من نوع الجنحة.

شروط تشديد العقوبة،

يشترط لتطبيق نص المادة (١/٣٢٧) من قانون العقوبات ما يلي:

١) أن يرتكب الجاني جناية القتل القصد بأركانها وعناصرها، وطبقاً للقواعد العامة في جريمة القتل. فنبحث أولاً في قيام جناية القتل من عدمها. على أنه لا يشترط لتطبيق نص المادة (١/٣٢٧) من قانون العقوبات، أن تقع جناية القتل تامة، بل ينطبق النص، ولو بقيت جريمة القتل القصد في مرحلة الشروع، سواء أكان ذلك الشروع ناقصاً أو تاماً. وعندها تكون الجريمة هي جناية الشروع الناقص أو الشروع التام بالقتل القصد المقترنة بالظرف المُشدد، وطبقاً لأحكام المادتين (١/٣٢٧ و٦٨ أو ١/٣٢٧ و٧٠) من قانون العقوبات، ويُعاقب الجاني بالعقوبة المقررة لجناية الشروع، وطبقاً للمادتين المذكورتين. فلو شرع الجاني في قتل المجني عليه، بهدف ارتكاب السرقة من محله، بأن طعنه بسكين وأصابه بإصابات شكلت خطورة على حياته، وذلك حتى يتمكن من تنفيذ السرقة من محل المجني عليه، وقيامه بالسرقة فعلاً، يشكل جناية الشروع في القتل تمهيداً وتنفيذاً لجنحة السرقة. **(ينظر قرار تمييز جزاء رقم ٢٠١٢/١٣٦٩ تاريخ ٢٠١٣/٢/٢٤ - برنامج قسطاس).**

وإذا لم تتحقق جريمة القتل بأركانها وعناصرها أو الشروع فيها، فلا محل لتطبيق نص المادة (١/٣٢٧) المذكورة، وتُطبق القواعد العامة على الواقعة. كما لو أن الجاني، وبعد أن أتمّ ارتكاب الجنحة، ضرب المجني عليه ضرباً مفضياً إلى الموت بأن دفعه فسقط وارتطم رأسه بالأرض، فأصيب بنزف في دماغه أدى إلى وفاته. أو تسبب بوفاته. كما لو دهس المجني عليه بعد ارتكاب السرقة ومحاولته الفرار وذلك بسبب رجوعه الى الخلف دون انتباه. فعندها سوف يسأل الجاني عن فعله بالسرقة، وعن فعله بالضرب المفضي إلى الموت، أو التسبب بالوفاة، وطبقاً للقواعد العامة في تعدّد الجرائم وتعدّد العقوبات.

٢) أن يرتكب الجاني الجريمة الأخرى، والتي تقترن بالقتل، والتي تكون من نوع الجنحة تحديداً، وليس المخالفة. وأما إذا كانت الجريمة الأخرى من نوع الجناية، فسينطبق عليها نص قانوني آخر، وهو نص المادة (٢/٣٢٨) من قانون العقوبات. وتعتبر الجريمة الأخرى جنحة متى وقعت تامة أو بقيت في مرحلة الشروع الناقص أو التام. على أنه يثور الخلاف في الفقه، بشأن فيما إذا كان يمكن تطبيق نص المادة (١/٣٢٧) من قانون العقوبات، إذا كان ما قام الجاني، هو مجرد عمل تحضيري في الجنحة، ومثال ذلك أن يقتل الجاني المجني عليه بهدف سرقة أمواله، إلا أنه، وبعد أن قتل المجني عليه اضطر للهروب، بسبب حضور أحد الاشخاص، وقبل أن يبدأ الجاني بتنفيذ أي فعل من الأفعال الظاهرة المؤدية إلى جنحة السرقة؟ فبعضهم أيدّ الإتجاه القائل بلزوم وقوع الجنحة تامة أو على الأقل الشروع فيها. في حين ذهب البعض الآخر إلى أنه يكفي لتشديد العقوبة، في هذه الحالة، أن يكون القتل قد ارتكب تمهيداً للجنحة المقصودة. **(ينظر الاراء المختلفة المراجع السابقة د. محمود نجيب حسني كتابه المرجع السابق ص ٣٨٧، د. كامل السعيد ص ٩٠ ، د. محمد نجم ود. عبد الرحمن توفيق ص ٧٤)**. وإنه وبالرجوع إلى نص المادة (١/٣٢٧) من قانون العقوبات، فإن المشرع لم يشترط، لتطبيق النص، أن يتم فعلاً ارتكاب الجنحة أو الشروع فيها، بل أن الظاهر من النص، أنه يكفي مجرد التمهيد أو التسهيل للجنحة، حيث ذكر" ... تمهيداً أو تسهيلاً ... لها". وحيث أنه يدخل في مفهوم التمهيد أو التسهيل، التحضير للجنحة أو التهيئة لها أو غير ذلك، وكلها تسبق مرحلة البدء بالتنفيذ أي تسبق مرحلة الشروع، وتُعد من الأعمال التحضيرية. وعليه فيكفي أن يقوم الجاني بارتكاب جناية القتل القصد على المجني عليه بهدف ارتكاب الجنحة، ولو كان ما قام به يدخل من ضمن الأعمال التحضيرية أو التمهيدية للجنحة. ويعزز ذلك القول بأن المشرع إنما شدّد العقوبة في هذه الحالة، في جوهر الأمر، بالنظر إلى الدافع إلى ارتكاب الجريمة، وإن اعتبر اقتران القتل بارتكاب الجنحة، ظرف مشدد **(ينظر في هذا المفهوم تمييز جزاء رقم ٢٠٠١/٨٨٦ تاريخ ٢٠٠١/١٢/٢٣ – برنامج قسطاس)**. فينطبق نص التشديد، لو قام الخادم بقتل مخدومه أو شرع في قتله ليقوم بارتكاب السرقة من مال مخدومه، وينطبق نص التشديد أيضاً ولو لم يتمكن الجاني من البدء بتنفيذ أي فعل من أفعال السرقة بسبب القاء القبض عليه قبل ذلك. فارتكاب الجنحة ذاتها هو الغاية القصوى التي يتوخاها الجاني من القتل، وبذلك يكون ارتكاب الجنحة بمثابة الدافع أو الباعث على ارتكاب القتل، إلا أن المشرع وكما تقدم، نظر إلى القتل ذاته، في هذه الحالة، فاعتبر اقترانه بارتكاب تلك الجنحة، ظرفاً مشدداً لعقوبة جناية القتل. كارتكاب جناية القتل للفرار والحيلولة دون العقاب عن جنحة السرقة، أو عن جنحة التسبب بالوفاة، أو لمنع كشف المجني عليه لجنحة الزنا التي ارتكبها الجاني **(ينظر في هذا المفهوم تمييز جزاء رقم ٢٠٠١/٨٨٦)**.

ويتوجب لتطبيق نص المادة (١/٣٢٧) من قانون العقوبات، أن تكون الجريمة الأخرى (الجنحة) مستقلة، في قيامها، بأركانها وعناصرها وظروفها المعتبرة قانوناً، لكي تُعد ظرفاً مشدداً للعقاب، عن جناية القتل القصد. فعندما ترتكب جناية القتل القصد تمهيداً لارتكاب جنحة السرقة من قبل الخادم لمخدومه، يتوجب أن تكون جنحة السرقة مستقلة في قيامها، بأركانها وعناصرها، عن جناية القتل ولا تشترك معها في العنصر المكون للركن المادي فيها. فإذا كان فعل

القتل ذاته، هو العامل المشترك المكوّن لكلا الجريمتين، جناية القتل والجريمة الأخرى التي يرتكب القتل لأجلها، وهو ما قد يحصل في جريمة السرقة، إذا وقعت بالعنف، فلا يجوز اعتبار فعل القتل عنصراً أو ظرفاً مشدداً لجريمة السرقة؛ لإنه يعتبر الفعل المكون لجريمة القتل. فإذا نظرنا إلى جريمة السرقة المرتكبة من قبل الجاني، ليلاً، على المجني عليه، فهي تُشكّل أركان وعناصر جنحة السرقة طبقاً للمادة (١/٤٠٦/ أ) من قانون العقوبات. ولكن لو أن هذا الجاني قام بقتل المجني عليه تمهيداً للسرقة أو تنفيذاً لها أو للحيلولة بينه وبين العقاب، فإنه في هذه الحالة، يرتكب جناية القتل المقترن بجنحة السرقة المنصوص عليها في المادة (١/٤٠٦/أ) المذكورة. ولا يعتبر أنه ارتكب جناية القتل المقترن بجناية السرقة المنصوص عليها في المادة (٢/٤٠١) من قانون العقوبات؛ وذلك لإنه لا يجوز اعتبار العنف (وهو فعل القتل)، والذي هو مكوّن لجناية القتل القصد، عنصراً في السرقة أيضاً. ولا يجوز أن نعتبر العنف (فعل القتل) ظرفاً مشدداً في جريمة السرقة التي ارتكبها الجاني؛ لأننا عند ذلك نكون كررنا اعتبار نفس الفعل ظرفاً مشدداً مرتين في واقعة واحدة. وبالتالي يتوجب استبعاد العنف (فعل القتل) من جريمة السرقة، وفي تلك الحالة ينظر إلى السرقة بمعزل عن ظرف العنف، أي تُجرد السرقة من ذلك الظرف، لإنه اعتبر عنصراً في جناية القتل، وعندها ستكون السرقة من نوع الجنحة. وسينطبق نص المادة (١/٣٢٧)، لا نص المادة (٢/٣٢٨) من قانون العقوبات..**(ينظر ما تضمنه قرار تمييز جزاء رقم ٢٠٠٣/٣٩٤ تاريخ ٢٠٠٤/٢/٢٥ – قسطاس)**.

وقد استقر اجتهاد محكمة التمييز الموقرة على أنه إذا كانت الجريمة المقترنة بالقتل قد اعتبرت جناية لظرف مشدد فيها وكان هذا الظرف المشدد هو بعينه فعل القتل (الأفعال المادية المكونة لجريمة القتل) فإنه يجب والحالة هذه استبعاد الظرف المشدد من هذه

الجناية المقترنة بالقتل بحيث تبقى الأفعال الجرمية المقترفة والمقترنة بالقتل من نوع الجنحة إذا توافرت باقي الشروط. وعليه فإن المشرع حينما غلظ عقوبة القتل في المادة ٢/٣٢٨ من قانون العقوبات إنما أراد بداهة أن تكون الجناية الأخرى المقترنة بالقتل مكونة من فعل مستقل عن فعل القتل بمعنى أن لا تكون الجناية الأخرى المشتركة مع جناية القتل مشتركة مع جناية القتل في أي عنصر من عناصرها ولا في أي ظرف من ظروفها المعتبرة قانوناً عاملاً مشدداً للعقاب. **(لطفاً ينظر قرار محكمة التمييز الموقرة – هيئة عامة– رقم ٢٠٠٢/٦٤٠ تاريخ ٢٠٠٢/٧/١٥ برنامج قسطاس)**. وحيث أن الجنحة هي غاية القتل. فإذا اعتبرنا أن فعل القتل عنصراً فيها، فإنه سيعاقب الفاعل عن الفعل الواحد مرتين خلافاً لما تقضي به المادة (١/٥٨) من قانون العقوبات. **(ينظر في هذا المعنى تمييز جزاء رقم٢٠١٤/٦٤٠ المشار إليه سابقاً)**. وقضت محكمة التمييز الموقرة أيضاً بأن فعل القتل هو العامل المشترك بين الجريمتين وهو الركن المكون لجريمة القتل كما أنه المكون لركن العنف في السرقة المنصوص عليها في المادة ١/٤٠١ عقوبات ولذا فلا يعقل أن يدخل في الحساب مرتين مرة في القتل وأخرى في السرقة ولذا فإن العدالة تقتضي عند تحديد مسؤولية الجاني تجريد السرقة من هذا الظرف وإلا عاقبنا على الفعل الواحد مرتين خلافاً لما تقضي به القواعد العامة من حيث أنه لا يجوز أن يعاقب على الفعل الواحد مرتين (م ١/٥٨ عقوبات)... كان عليها تجريد السرقة من هذا الركن، وتطبيق المادة ١/٣٢٧ عقوبات؛ لإن السرقة إذا جردت من ركن العنف أو الإكراه (والقتل أبرز صورها)، صارت جنحة... **(تمييز جزاء رقم ١٩٩٦/٦٠٧ تاريخ ١٩٩٦/٢/١٢– برنامج قسطاس)**.

وإذا كان فعل القتل ذاته المرتكب من الجاني له وصفان قانونيان، كما لو ارتكب الجاني جناية القتل القصد مع سبق الإصرار وتمهيداً لارتكاب الجنحة، فإنه ذلك يعتبر من قبيل التعدد المعنوي للجرائم، باعتبار أن الفعل المادي الذي أقدم عليه المتهم هو فعل جرمي واحد ينطبق عليه عدة أوصاف قانونية. وطبقاً للمادة (١/٥٧) عقوبات. ومن ثم يتوجب في هذه الحالة ذكر الوصفان في الحكم والحكم بعقوبة الوصف الأشد. **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١٤/٩٦٨ تاريخ ٢٠١٤/١٢/٣ برنامج قسطاس)**.

٣) توّفر علاقة السببية بين جناية القتل القصد المرتكبة، والجنحة، وبحيث يكون ارتكاب القتل القصد، أو الشروع فيه، قد وقع تمهيداً لجنحة أو تسهيلاً أو تنفيذاً لها أو تسهيلاً لفرار المُحرضين على تلك الجنحة أو فاعليها أو المُتدخلين فيها، أو للحيلولة بينهم وبين العقاب. وبعبارة أخرى، فإن القتل هو الوسيلة لارتكاب الجنحة. **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٨/١٨٢٦ تاريخ ٢٠٠٩/٢/٣– برنامج قسطاس)** كمن يقتل حارس ليسرق من المنزل، أو يقتل رجل الشرطة الذي طارده بعد ارتكاب السرقة، وتطبيقاً لذلك أيضاً إقدام المتهم على خنق المغدور وإن الدافع لفعله هذا هو أن المجني عليه شاهد المتهم عندما كان يمارس الجنس مع (أ) وتهديده لهما بفضح أمرهما فما كان منه إلا أن القى المغدور أرضاً وخنقه للحيلولة بينه وبين العقاب على جرم الزنا. **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠١/٨٨٦ المشار إليه سابقاً)**. فلا تنطبق المادة (١/٣٢٧) من قانون العقوبات على القتل القصد إلا إذا ارتكب تمهيداً لجنحة. **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١٤/١٣٣٠ تاريخ ٢٠١٤/١١/٣٠ قسطاس)**. على أنه لا يشترط أن يكون مرتكب القتل هو نفسه مرتكب الجنحة. فقد يقدم الجاني على قتل المجني عليه لتمكين مرتكب جنحة السرقة من الفرار بعد ارتكابه السرقة.

ولكن لا ينطبق نص المادة (١/٣٢٧) من قانون العقوبات، إذا لم يكن القتل بقصد ارتكاب الجنحة، ولو وقعت الجنحة فعلاً، وذلك بأن طرأت للجاني، فكرة السرقة من المجني عليه، بعد قتله. أو إذا كانت الجنحة هي التي ارتكبت تمهيداً للقتل أو تسهيلاً له أو للحيلولة دون العقاب على تلك الجنحة، كما لو قام الجاني بشراء مسدس غير مرخص ليرتكب القتل به. أو سرق سيارة بعد القتل ليهرب بها.

وإذا انتفى ظرف التشديد، فإن التشديد نفسه ينتفي. ويُعاقب الفاعل عندها عن جناية القتل القصد وفق أحكام المادة (٣٢٦) من قانون العقوبات. وكما يُعاقب عن الجنحة المرتكبة طبقاً للنص القانوني الذي ينطبق عليها، وطبقاً للقواعد العامة في تعدد الجرائم وتعدد العقوبات طبقاً للمادة (٧٢) من قانون العقوبات. وتطبيقاً لذلك فقد قضت محكمة التمييز الموقرة بأنه يستفاد من المادة ١/٣٢٧ من قانون العقوبات أن المشرع افترض أن القتل هو وسيلة ارتكاب الجريمة الأخرى أي أن تكون غاية القاتل عند القتل التمكن من ارتكاب الجريمة الأخرى أو تسهيلها والتمهيد لها أو أن يكون الغرض من القتل تسهيل فرار المساهمين أو المتدخلين في الجريمة الأخرى أو الحيلولة بينهم وبين العقاب ويجب أن تكون هناك علاقة سببية بين القتل والجرم الآخر وإذا انتفت علاقة السببية فإن ظرف التشديد ينتفي، أما إذا لم يتحقق سوى ارتباط زمني أو مكاني بين القتل والجنحة الأخرى فلا مجال لتشديد العقوبة وإنما تكون كل من الجريمتين قائمة بذاتها ومستقلة عن الأخرى ولا تعرض من أجلها لعقوبة مشددة واحدة وإنما تطبق عليها القواعد المتعلقة بتعدد الجرائم والعقوبات وتنفذ العقوبة الأشد . وحيث أن المتهمين وبعد قتل المغدور فكرا بالسرقة حيث أقدما على فتح الصندوق وتمكنا من سرقة بعض

الأغراض وأن فكرة السرقة تولدت لديهما بعد واقعة القتل بمعنى أن واقعة القتل مستقلة عن واقعة السرقة وبالتالي لم تكن الأفعال الصادرة عن المتهمين بقتل المغدور قد وقعت تمهيداً لارتكاب جنحة السرقة أو تسهيلاً أو تنفيذاً لها أو تسهيلاً لفرار فاعلها أو للحيلولة بينهم وبين العقاب كما تقضي بذلك المادة ١/٣٢٧ من قانون العقوبات. وبذلك تكون جريمة السرقة مستقلة عن جريمة القتل **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٥/١١٣٣ تاريخ ٢٠١٥/١/١٩- برنامج قسطاس)**. وفي هذه الحالة تقضي المحكمة بعدم مسؤولية الجاني عن جنحة السرقة، إذا أسندت بصورة مستقلة؛ كونها تُعد عنصراً في جناية القتل المقترن بتلك الجنحة وطبقاً للمادة (١/٣٢٧) من قانون العقوبات. وتطبيقاً لذلك قضت محكمة التمييز الموقرة بأن شروع المتهمة في قتل المجني عليه بقصد سرقة الذهب الموجود في المحل إلا أنها لم تتمكن من إتمام مبتغاها سرقة موجودات المحل من الذهب لسبب خارج عن إرادتها وهو صراخ المجني عليه واستغاثته بجيرانه وحضور جاره الشاهد ... وآخرين، حيث تم إلقاء القبض عليها من قبلهم ودعوة الشرطة بالتطبيق القانوني جنحة الشروع بالسرقة بحدود المادتين (٤٠٦ و٧٠) من قانون العقوبات وهذه الجنحة تعتبر ظرفاً مشدداً لجريمة الشروع بالقتل بحدود المادة (٣٢٧) من قانون العقوبات، أي أنها عنصراً من عناصر هذه الجناية مما يقتضي إعلان عدم مسؤوليتها عنها كونها أسندت إليها بصورة مستقلة... **(ينظر قرار تمييز جزاء رقم ٢٠١٠/٦٨٥ تاريخ ٢٠١٠/١٠/٥ – برنامج قسطاس)**.

ومن التطبيقات القضائية في هذا الشأن،

ما قضت به محكمة التمييز الموقرة من أن ما قام به المتهم الطاعن من أفعال تمثلت باقدامه قدامه على الدخول ليلاً إلى منزل المجني عليه ... بقصد سرقة دفتر شيكات وذلك من خلال باب المطبخ الذي كان مفتوحاً ومن ثم الدخول إلى غرفة نوم المجني عليه الذي ينام لوحده بالغرفة واثناء ذلك شعر المجني عليه بدخول المتهم إلى الغرفة وحاول النهوض إلا أن المتهم قام بوضع يده على فمه وحصل بينهما عراك أدى إلى سقوط المتهم على الأرض عند ذلك أقدم المتهم على طعن المجني عليه أربع طعنات في البطن والصدر بسكين كان يخفيها في ملابسه أدت إلى وفاته... وقام المتهم بأخذ مسدس وهاتف خلوي ومفاتيح سيارة المجني عليه وغادر المنزل بسيارة المجني عليه. هذه الأفعال تشكل بالتطبيق القانوني كافة أركان وعناصر جناية القتل القصد تمهيداً لجنحة السرقة خلافاً للمادة (١/٣٢٧) من قانون العقوبات **(تمييز جزاء رقم ٢٠١١/١٨٨٥ تاريخ ٢٠١١/١٢/١٣- برنامج قسطاس)**. وفي قضية أخرى تتلخص وقائعها بأنه بينما كان المتهم (ن) يمارس الجنس مع المدعوة (أ) ممارسة الازواج بين الاحراش مر عنهما المغدور (م) وشاهدهما وهما يمارسان الجنس وهددهما باخبار اهليهما والناس جميعا عندها وخوفا من الفضيحة قام المتهم (ن) بخنق المغدور بعد ان القاه ارضا وبقي يخنق به الى أن هيء له انه فارق الحياة ثم قام ... بنقل المغدور بواسطة البكب الذي يقوده من منطقة ... الى منطقة ... وهي ذات اشجار كثيفة وهناك قام المتهم بربط خيط نايلون متين على رقبة المغدور وقام بشده من طرفيه وبقي يشد الى ان فارق المغدور الحياة وبعدها قام المتهم بربط طرف الخيط بحزام يعود اليه وقام بربط الحزام في أعلى جزع الشجرة وذلك لايهام الناس ان العملية انتحار وقد تم اكتشاف الجثة. وقد اعترف المتهم (ن) لدى المدعي العام بانه هو الذي اقدم على خنق المغدور وان الدافع لفعله هذا هو ان المجني عليه شاهد المتهم عندما كان يمارس الجنس مع (أ) وتهديده لهما بفضح امرهما فما كان منه الا ان القى المغدور ارضا وخنقه للحيلولة بينه وبين العقاب على جرم الزنا. قضت محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة بتجريم المتهم (ن) بجناية القتل خلافا للمادة ١/٣٢٧ من قانون العقوبات. والحكم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة. وتأيد الحكم بقرار محكمة التمييز الموقرة رقم **(٢٠٠١/٨٨٦ تاريخ ٢٠٠١/١٢/٢٣ قسطاس)**. وفي قضية تتلخص وقائعها بأن المتهم شاهد المغدورة والبالغة من العمر ٧٥ عاماً تقوم برعى أغناماً لها حيث كانت تقف بالقرب من إحدى برك الماء الموجوده في المنطقه ولدى محاولة المتهم جمع الأغنام من أجل سرقتها قامت المغدورة بمنعه إلا أن المتهم قام بدفعها مما أدى إلى وقوعها في بركة الماء وقام المتهم بجمع الأغنام وقام بأخذها وترك المغدورة تغرق في البركة... وجدت محكمة التمييز الموقرة بأن الأفعال التي قارفها المتهم المتمثلة بدفع المغدورة عيدة في بركة الماء وتركها تصارع الموت حتى فارقت الحياة من أجل سرقة أغنامها مما أدى إلى قتلها وإزهاق روحها. هذه الأفعال الصادرة عن المتهم تشكل جناية القتل خلافاً لأحكام المادة ١/٣٢٧ من قانون العقوبات **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١١/٩١٣ تاريخ ٢٠١١/٧/١٩- وقرار محكمة الجنايات الكبرى رقم ٢٠٠٨/٩٩٨ تاريخ ٢٠١١/٣/٢١- منشورات مركز عدالة و برنامج قسطاس)**. وحيث أن الأفعال التي قام بها المتهم والمتمثلة بسرقة أغنام المغدورة اثناء أن كانت ترعى بها في إحدى الحقول يشكل جنحة السرقة ٤٠٨ ع.

٢- جناية القتل القصد الواقع على موظف (م ٢/٣٢٧ عقوبات).

أي إذا اقترن القتل المقصود بوقوعه على موظف عام في اثناء مُمارسته وظيفته أو من أجل ما أجراه بحكم الوظيفة، فيُعد ذلك ظرفاً مشدداً للعقوبة المُقررة لجناية القتل القصد، وعلى النحو الوارد في المادة (١/٣٢٧) من قانون العقوبات. وعلة التشديد هي حماية الموظف العام، واحترام الوظيفة العامة وسلطان الدولة.

شروط تشديد العقوبة،

يشترط لتطبيق نص المادة (٢/٣٢٧) من قانون العقوبات ما يلي:

١) أن يرتكب الجاني جناية القتل القصد بأركانها وعناصرها وعلى النحو المبين سابقاً. سواء أكانت جريمة تامة، أو شروعاً ناقصاً أو تاماً فيها. فإذا لم تتحقق جريمة القتل القصد بأركانها وعناصرها (بما في ذلك الشروع فيها)، وعلى النحو المبين سابقاً، فلا محل لتطبيق نص المادة (٢/٣٢٧) من قانون العقوبات، وإنما تطبق الأحكام العامة. **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١٣/٣٧٧ تاريخ ٢٠١٣/٤/٣ وقرار محكمة الجنايات الكبرى رقم ٢٠١٣/٨٢٤- برنامج قسطاس).** ويجب أن تتجه نية الجاني إلى قتل الموظف العام، فإن لم تتجه إلى ذلك، فلا يسأل عن هذه الجناية، وإنما يسأل عن الأفعال التي ارتكبها. وتطبيقاً لذلك قضت محكمة التمييز الموقرة بأنه إذا لم تتجه نية المتهم إلى قتل أي فرد من أفراد البحث الجنائي وإنما اتجهت إلى إرهابهم وإجبارهم على مغادرة المكان حتى يتمكن من الهرب واستظهرت المحكمة هذه النية من خلال ظروف الدعوى وملابساتها... فإن قيام محكمة الجنايات الكبرى بتعديل وصف التهمة من جناية الشروع بالقتل بحدود المادتين (٣/٢/٣٢٧ و٧٠) من قانون العقوبات إلى جنحة مقاومة موظف عام بالعنف والتهديد بإشهار السلاح بحدود المادة ٢/١٨٧ من قانون العقوبات يتوافق مع الواقع والقانون **(تمييز جزاء رقم ٢٠٠٩/٨٩٦ تاريخ ٢٠٠٩/٧/١٣ برنامج قسطاس).** وكما أنه إذا وقع القتل على الموظف العام خطأً، فلا ينطبق نص (٢/٣٢٧) من قانون العقوبات.

٢) أن تُرتكب جناية القتل القصد على موظف عام في اثناء مُمارسته وظيفته أو من أجل ما أجراه بحكم الوظيفة.

ويتضمن هذا الشرط أمران، وهما:

أ) أن يكون القتل واقعاً على موظف عام.

لم يورد المشرع، ضمن التعريفات العامة في المادة الثانية من قانون العقوبات، تعريفاً عاماً للموظف العام ينطبق على الجرائم كافة. ولكنه أورد تعريفاً له في الباب الثالث من الكتاب الثاني من قانون العقوبات، وهو المختص في الجرائم التي تقع على الإدارة العامة. حيث نصت المادة (١٦٩) من قانون العقوبات الموظف العام بقولها: "يُعد موظفاً عاماً بالمعنى المقصود في هذا الباب كل موظف عمومي في السلك الإداري أو القضائي، وكل ضابط من ضباط السلطة المدنية أو العسكرية أو فرد من أفرادها، وكل عامل أو مستخدم في الدولة أو في إدارة عامة" **(وينظر كذلك قرار تمييز جزاء رقم ٢٠٠٤/٦٧٦ تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢١- برنامج قطاس).** ولذلك يتوجب، في تعريف الموظف العام، الرجوع إلى القانون الإداري. وحيث نجد بأن المادة الثانية من نظام الخدمة المدنية رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٣، والساري بتاريخ ٢٠١٤/١/١، قد عرفت الموظف بأنه: الشخص المعين بقرار من المرجع المختص، في وظيفه مدرجة في جدول تشكيلات الوظائف الصادر بمقتضى قانون الموازنة العامة أو موازنة إحدى الدوائر والموظف المعين بموجب عقد، ولا يشمل الشخص الذي يتقاضى أجراً يومياً" . ونصت المادة الثالثة منه على أنه:" على الرغم مما ورد في أي نظام آخر، تسري أحكام هذا النظام على موظفي الدوائر المدرجة وظائفهم ودرجاتهم ورواتبهم في جدول تشكيلات الوظائف الصادر بمقتضى قانون الموازنة العامة أو قانون موازنات الوحدات الحكومية أو موازنة أي من الدوائر الأخرى". وعرفت محكمة العدل العليا الموظف العام بقولها:" ان الموظف العام حسب التعريف السائد في الفقه الإداري هو الذي يعهد اليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام، وينسحب هذا التعريف على موظفي المؤسسات العامة. **(قرارها رقم ١٩٨٨/٨٨ عدل عليا، تاريخ ١٩٨٩/٣/٧- برنامج قسطاس).** وإن هذا التعريف ينسحب على موظفي المرافق التي تديرها الدولة ممثلة في سلطاتها الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية كما انه ينسحب أيضاً على موظفي المؤسسات العامة الإدارية والمؤسسات المعتبرة من أشخاص القانون العام. (قرارها رقم ١٩٨٣/١٨٢). وفي هذا الاتجاه ذهبت محكمة التمييز الموقرة بقولها عرفت المادة الثالثة من نظام الخدمة المدنية كلمة الموظف بانها كل شخص يعين بقرار من المرجع المختص في وظيفة مدرجة في نظام تشكيلات الوظائف الصادر بمقتضى قانون الميزانية العامة او ميزانية احدى المؤسسات والسلطات المشار اليها في الفقرة (ب) من المادة المذكورة **(تمييز جزاء رقم ١٩٩٠/٤٨٨ تاريخ ١٩٩٠/٥/٣١ – برنامج قسطاس).**

وعليه فكل من قام بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام موظفاً عاماً. ومن ذلك اعتبرت موظفي المؤسسات العامة موظفين عموميين (**ينظر قرارها رقم ٢٠١٠/١٩٩ عدل عليا – برنامج قسطاس**). وكذلك موظفي الجامعات الرسمية (قرارها رقم ٢٠٠٩/١٣٨). واعتبرت سلطة الكهرباء والمنظمة التعاونية مؤسسات عامة (**ينظر على التوالي قراريها رقمي ١٩٨١/٨١ و ١٩٧٥/١٠٩ عدل عليا – برنامج قسطاس**). وكما قررت بأن كون الشخص مرتبط بعقد استخدام لا يخرجه من صفة الموظف العام (قرارها رقم ١٩٧٩/١٧). ولا يشترط، أن يكون الموظف العام ممن يمارسون سلطة عامة، ولا فرق بين ان يكون موظفاً في جهاز إداري أو عسكري. ويعتبر الاطباء والممرضون في المستشفيات العامة التابعة لوزارة الصحة، والمعلمون في المدارس الحكومية، موظفيين عموميين. وعليه فإن مفهوم الموظف العام، لغايات تطبيق أحكام المادة (٢/٣٢٧) من قانون العقوبات، هو مفهوم واسع. وبحيث يشمل كل الموظف العمومي في السلك الإداري أو القضائي، سواء في السلطة المدنية أو العسكرية، وكل عامل أو مستخدم في الدولة أو في إدارة عامة. والشخص المعين بقرار من المرجع المختص، في وظيفه مدرجة في جدول تشكيلات الوظائف الصادر بمقتضى قانون الموازنة العامة أو موازنة إحدى الدوائر والموظف المعين بموجب عقد. والشخص الذي يعهد اليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام، وينسحب هذا التعريف على موظفي المؤسسات العامة. وكما ينسحب على من يكون في حكم الموظف العام ممن يعتبره المشرع كذلك بنص خاص في القانون، كالمحامي، إذ أن المادة (٦/٤٠) من قانون نقابة المحامين رقم ١١ لسنة ١٩٧٢، وتعديلاته، قد عاقبت كل من يعتدي على محام اثناء تأدية أعمال مهنته أو بسبب تأديته لها بالعقوبة المقررة على من يعتدي على قاضٍ اثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديته لها. ولكن لا يعتبر الشخص الذي قرر المشرع اعتباره بحكم الموظف العام، في جرائم معينة، كوكيل التفليسة في جرائم الاختلاس، موظفاً عاماً، لغايات تطبيق أحكام المادة (٢/٣٢٧) من قانون العقوبات. إذ يقتصر اعتباره كذلك في نطاق الجزيمة المنصوص عليها فقط.

ب) أن يكون القتل الواقع على الموظف العام اثناء تأديته لوظيفته أو بسبب تأديته لها.

أي أن ذلك يشمل أحدى حالتين أو كلتيهما:

١- أن يقع القتل على الموظف العام اثناء تأديته لوظيفته. ٢- أو أن يقع القتل على الموظف العام بسبب ما أجراه بحكم وظيفته. فإن وقع القتل على الموظف خارج نطاق تأدية عمله (أي كان في بيته بعد انتهاء دوامه مثلاً)، ولسبب لا يتعلق بما أجراه بحكم وظيفته (أي لسبب شخصي مثلاً)، فإنه لا تنطبق أحكام المادة (٢/٣٢٧) من قانون العقوبات على الواقعة، وإنما يطبق عليها القواعد العامة في جريمة القتل.

ففي الحالة الأولى، يكفي أن يكون الموظف العام، حينما وقع القتل القصد عليه، على رأس عمله، أي يقوم بالخدمة العامة ويؤدي عملاً من أعمال وظيفته، وبصرف النظر عن المكان الذي كان يؤدي فيه ذلك الموظف ذلك العمل، سواء أكان داخل مقر معين، أو في أي مكان آخر، فقد يكون رجل الشرطة المجني عليه يؤدي عمله في الشارع كشرطي المرور، أو يكون المجني عليه طبيباً أو ممرضاً يؤدي عمله في المستشفى الحكومي. أو كان موظفاً في دائرة الأراضي يقوم بتخمين منزل أو قطعة أرض في الموقع. ولا عبرة في هذه الحالة، إن وقع القتل بسبب ما أجراه الموظف المجني عليه بحكم عمله، أو وقع لسبب شخصي لا علاقة لوظيفته به، طالما أنه وقع عليه في اثناء أن كان على رأس عمله (**ينظر تمييز جزاء هيئة عامة رقم ٢٠١٤/٦٥ تاريخ ٢٠١٤/٦/٢٤- برنامج قسطاس**). وقضت محكمة التمييز الموقرة بأن فعل المتهم... المتمثل بطعن المجني عليه الملازم ... بواسطة أداة حادة من منطقة الصدر من الجهة اليمنى... وإن الاصابة شكلت خطورة على حياة المصاب. هذه الأفعال المتقدمة تشكل جناية الشروع بالقتل بحدود المادتين (٢/٣٢٧ و٧٠) من قانون العقوبات لإن المجني عليه كان في وظيفته الرسمية في داخل مخيم الزعتري حينما وقع الاعتداء عليه (**ينظر في ذلك تمييز جزاء رقم ٢٠١٤/٣٧١ تاريخ ٢٠١٤/٤/١٣- برنامج قسطاس**). فإن لم يكن الموظف العام على رأس عمله بوقت قتله، كما لو كان في طريقه إلى العمل أو عائداً من العمل بعد انتهاء وقت العمل، أو كان يتواجد في مكان العمل، خارج الوظيفة العامة، أو كان في إجازة، أو حضر خلال زيارته إلى مقر العمل لزيارة زملائه، وكان القتل قد وقع عليه لسبب لا علاقة لوظيفته به. ففي هذه الحالة، لا تنطبق أحكام المادة (٢/٣٢٧) من قانون العقوبات (**ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٧/٦٦٧ تاريخ ٢٠٠٧/٧/٤- برنامج قسطاس**).

وفي الحالة الثانية، يكفي أن يكون وقوع القتل على الموظف العام، بسبب ما أجراه بحكم وظيفته، وبحيث لولاه لما أقدم الجاني على قتله. فيكون ذلك العمل هو الدافع إلى قتله. أما إذا لم يكن القتل قد وقع لذلك السبب، وإنما لسبب شخصي، أو لا علاقة له بما أجراه

بحكم وظيفته، وكان القتل قد وقع خارج تأديته لوظيفته، فلا تنطبق أحكام المادة (٢/٣٢٧) من قانون العقوبات. وتطبيقاً لذلك قضت محكمة التمييز الموقرة بأن المتهم وبعد مطاردته ... وهروبه عاد مرة اخرى إلى مكان تواجد أفراد الشرطة وكان يحمل بيديه سكين متوجها باتجاه الشاهد الوكيل ...حيث أشهر الوكيل... سلاحه باتجاه المتهم وطلب اليه التراجع إلا أنه لم يمتثل وتابع سيره باتجاه الوكيل ... وبأنه حاول طعن الوكيل ... بها بهاتين السكينتين حيث عاجله الوكيل باطلاق النار عليه حيث أصابه في رجله وحال بينه وبين اتمام جريمته... وعليه فإن فعل المتهم والحالة هذه يشكل سائر أركان وعناصر جناية الشروع الناقص بالقتل على موظف طبقاً للمادتين ٣٢٧ /٢ و٦٨ من قانون العقوبات...**(ينظر في ذلك تمييز جزاء رقم ٢٠١٠/١١٣ تاريخ ٢٠١٠/٤/١٥- برنامج قسطاس).**

ويرى الفقه أن المجني عليه يظل يُعد موظفاً عاماً، إذا كان يمارس أعمال الوظيفة العامة من الناحية الفعلية، وبصرف النظر عن وقوع خطأ في اجراءات تعيينه، أو لو كان تعيينه باطلاً. وهو ما يتفق مع الحكمة من تشديد العقوبة حماية للموظف العام وللوظيفة العامة. وأنه لا يفقد الموظف العام صفته تلك، ولو تعسف في استعمال سلطته الوظيفية، أو خرج على حدود اختصاصه؛ لإنه يظل العمل منبتقاً عن الوظيفة ذاتها. ولكن إذا قام الموظف العام اثناء تأديته لوظيفته، بعمل لا يتعلق بتأدية لوظيفته، وغير منبثق عنها، أو فيه مخالفة صارخة لمقتضيات وظيفته، كما لو قام بضرب أحد المراجعين، أو من باب أولى، لو كان عمله غير مشروع، كما لو قام بتزوير سند ملكية أرض فقام صاحب الأرض بقتله، فإنه يفقد صفة الموظف في هذه الحالات، ولا يعتبر أن قتله قد وقع بسبب ما أجراه بحكم وظيفته؛ ذلك أنه، وإن كان الأصل أن الموظف العام لا يفقد صفته كموظف، من الناحية الإدارية، إلا بالطرق المنصوص عليها في الأنظمة الإدارية، فإنه يمكن أن يفقد هذه الصفة، فيما يخص تطبيق أحكام المادة (٢/٣٢٧) من قانون العقوبات.وعندها لا يُشدد العقاب على من قام بقتله بسبب ذلك. وبالجهة المقابلة، فإن كان قتل الموظف العام، قد تم بسبب عمله غير المشروع، أو عمله الذي خرج به على مقتضيات وظيفته على نحو صارخ، فإنه في هذه الحالة، لا يمكن اعتبار أن ذلك العمل كان بحكم الوظيفة، أو من مقتضياتها. وبالتالي لا محل لتطبيق ظرف التشديد في هذه الحالة؛ ويتفق ذلك مع العلة من تشديد العقاب، وهي حماية الموظف العام والوظيفة العامة، إذ أنه، في هذه الحالة، تنتفي الحماية عن ذلك الموظف**(ينظر في هذا الشأن د. كامل السعيد المرجع السابق ص ١٠٧- ١١١)**.وأكثر من ذلك فقد اعتبرت محكمة التمييز الموقرة أن عمل الموظف يكون غير مشروع، إذا كان مخالفاً للقانون. وأن انعدام المشروعية يُخرج العمل عن الصفة الوظيفية **(ينظر قرار تمييز جزاء رقم ١٩٩٧/٦٩٧ تاريخ ١٩٩٧/١٢/٢٢ – قسطاس).**

ومن التطبيقات القضائية في هذا الشأن،

ما قضت به محكمة التمييز الموقرة من أن إقدام المتهم... على إطلاق عدة مقذوفات نارية من المسدس الذي كان بحوزته على المجني عليه المغدور... اثناء ممارسة العمل داخل مديرية الأمن العام وفي داخل المكتب الذي يعملان فيه وإصابة المغدور... وأودت بحياته فإن هذه الأفعال تُشكل بالتطبيق القانوني جناية القتل القصد بالمعنى الوارد في المادة (٢/٣٢٧) من قانون العقوبات **(تمييز جزاء هيئة عامة رقم٢٠١٤/٦٥٠ تاريخ ٢٠١٤/٦/٢٤- برنامج قسطاس).** وفي حكم آخر أن المتهم واثناء فراره قام باشهار سلاح ناري مسدس وأخرج يده من شباك البكب وأطلق عدة عيارات نارية باتجاه أفراد القوة الأمنية وأدى ذلك إلى إصابة الوكيل احمد بقدمه اليمنى بعيار ناري وإصابة عين الرقيب عيد بطلق ناري مرتد من الأرض إصابة بسيطة وعليه فان أفعاله هذه المتمثلة بتعريض حياة افراد القوة الأمنية للخطر اثناء قيامهم بواجبهم الرسمي تشكل وبالتطبيق القانوني كافة أركان وعناصر جناية الشروع بالقتل خلافاً لأحكام المادتين ٢/٣٢٧و٣ و٧٠ عقوبات **(تمييز جزاء رقم ٢٠١٤/١٨١٢ تاريخ ٢٠١٥/٢/١٦ وقرار محكمة الجنايات الكبرى رقم ٢٠١٤/٥٤٩ قسطاس).** وقد قضت محكمة الجنايات الكبرى بتعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية الشروع بالقتل بحدود المادتين (٢/٣٢٧ و٧٠) عقوبات إلى جنحة مقاومة الموظفين بحدود المادة (٢/١٨٧) عقوبات... معللة ذلك بأن هدف المتهم كان الفرار. وأنه لم يحاول المتهم إسقاط الوكيل تحت المركبة مباشرة ودهسه بل كان ينعطف يميناً وشمالاً ولذلك فإن القدر المتيقن في استنباط النية في ظل هذه الظروف هو أن المتهم اتجهت نيته لايذاء الوكيل وإبعاده عن طريقه وليس قتله. وقد أيدت محكمة التمييز الموقرة القرار. ومما جاء بقرارها: لا نجد أن هناك فعل اجرامي آخر قد وقع فعلاً (وهو القتل) وأنه لا تجاوز للنتيجة الجرمية الناشئة عن فعل المتهم وبالتالي فإنه لا مجال لتطبيق أحكام المادة (٦٤) من قانون العقوبات **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١٣/٣٧٧ تاريخ ٢٠١٣/٤/٣، وقرار محكمة الجنايات الكبرى رقم ٢٠١٣/٨٢٤- برنامج قسطاس).** وجاء في حكم لمحكمة التمييز الموقرة من أنه يتبين أنه بتاريخ.. قامت مجموعة من مرتب شعبة أمن واستطلاع التابعة... بقيادة العقيد ... وعضوية النقيب ... وآخرين بمداهمة منزل يستاجره (م) وهو سوري الجنسية... للبحث عن أشخاص سوريين يترددون على المنزل دخلوا البلاد بطريقة غير شرعية واثناء عملية تفتيش المنزل طلبت

المجموعة من المتواجدين في المنزل الوقوف ورفع أيديهم للأعلى وتسليم أنفسهم فاستجابوا باستثناء المميز (ع) الذي حاول الهرب وقفز عن السور فلحق به النقيب (ي) فأطلق عليه المميز طلقة توفي على اثرها كما أطلق طلقة أخرى لم تصب أحداً وقد تم القبض على المميز... وقد نشأت الوفاة نتيجة إصابة المجني عليه بعيار ناري... وحيث أن هذه الوقائع تشكل جرم القتل قصداً وتنطبق وأحكام المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات ولا تنطبق وأحكام المادة ٢/٣٢٧ من نفس القانون لإن عنصر التشديد المنصوص عليه في المادة ٢/٣٢٧ غير متوفر فالمادة ٢/٣٢٧ تشترط أن يقع القتل على موظف اثناء ممارسته وظيفته أو من أجل ما أجراه بحكم الوظيفة ويقتضي ذلك أن يكون النشاط الذي يمارسه الموظف مشروعاً فإذا كان مخالفاً للقانون فإنه يتسم بعدم المشروعية وانعدام المشروعية يخرج العمل عن الصفة الوظيفية. وجاء في الحكم بان شروط التفتيش غير متوفرة وأن التفتيش الذي قامت به شعبة أمن واستطلاع ... كان في منتصف الليل، ولم تكن هذه الشعبة مصحوبة بالمختار أو بأي شهود ولم تكن مصحوبة بمذكرة عن المدعي العام... مما يخرج أعمال هذه الشعبة عن مقتضيات الوظيفة **(تمييز جزاء رقم١٩٩٧/٦٩٧ تاريخ ١٩٩٧/١٢/٢٢- برنامج قسطاس).**

٣- جناية القتل القصد الواقع على أكثر من شخص (م ٣/٣٢٧ عقوبات).

إذا وقع القتل المقصود على أكثر من شخص، فيُعد ذلك ظرفاً مشدداً للعقوبة المُقررة لجناية القتل القصد، وعلى النحو الوارد في المادة (٣/٣٢٧) من قانون العقوبات. وعلة التشديد هي جسامة النتيجة الاجرامية الناجمة عن جناية القتل. واستهتار الجاني وما تنطوي عليه شخصيته من خطورة على المجتمع في إزهاق الأنفس. **(ينظر قرار محكمة التمييز الموقرة الهيئة العامة رقم ٢٠٠٥/٧٥١ تاريخ ٢٠٠٥/٧/٢١ منشورات مركز عدالة).**

شروط تشديد العقوبة،

يشترط لتطبيق نص المادة (٣/٣٢٧) من قانون العقوبات ما يلي:

١) أن يرتكب الجاني جناية القتل القصد بأركانها وعناصرها وعلى النحو المبين سابقاً. سواء أكانت جريمة تامة، أو شروعاً ناقصاً أو تاماً فيها. فإذا لم تتحقق جريمة القتل القصد بأركانها وعناصرها (بما في ذلك الشروع فيها)، وعلى النحو المبين سابقاً، فلا محل لتطبيق نص المادة (٣/٣٢٧) من قانون العقوبات، وإنما تطبق الأحكام العامة.

ويشترط أن يقع القتل المقصود على أكثر من شخص واحد، أي أن يتعدد المجني عليهم. **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١٣/٣٧٧ تاريخ ٢٠١٣/٤/٣ وقرار محكمة الجنايات الكبرى رقم ٢٠١٣/٨٢٤- برنامج قسطاس، وقرار تمييز،الهيئة العامة رقم ٢٠٠٥/٧٥١ تاريخ ٢٠٠٥/٧/٢١ منشورات مركز عدالة).** ويتطلب ذلك أن تتجه نية الجاني ابتداءً، إلى قتل أكثر من شخص بفعله. فإن لم تتجه نيته إلى ذلك، فلا يسأل عن جناية القتل بهذا الظرف المشدد، وإنما يسأل عن الأفعال التي ارتكبها طبقاً للقواعد العامة في تعدّد الجرائم والعقوبات، كما في حالة الغلط في الشخص (م ٦٦ عقوبات). ويشمل ذلك أيضاً حالة تعدّد النتائج المترتبة على الفعل الجرمي الواحد، كما لو أراد قتل المجني عليه بإطلاق عيار ناري عليه، فأخطأه وأصاب شخصاً ماراً بجواره، فمات على اثر ذلك. أو أصابت الطلقة المجني عليه نفسه فقتله، ثم نفذت الطلقة من المجني عليه إلى شخص آخر وأصابته. فيترتب على ذلك تعدّد معنوي للجرائم؛ باعتبار أنه ترّتب على فعله وصفان قانونيان، وهما: الشروع القتل والقتل في الحالة الاولى، والقتل والشروع بالقتل في الحالة الثانية. وعندها يذكر الوصفان في الحكم ويُعاقب الفاعل بالعقوبة المقررة للوصف الأشد طبقاً للمادة (١/٥٧) من قانون العقوبات؛ باعتبار ان النتيجتين في كلتا الحالتين نجمتا عن فعل جرمي واحد، ولكن الجاني لم يكن ابتداء يقصد قتل أكثر من شخص. في حين أنه في الحالة التي نصت عليها المادة (٣/٣٢٧)، فإن الفاعل يقصد بفعله الواحد ابتداءً، قتل أكثر من شخص. ويترتب على فعله الجرمي الواحد تعدّد المجني عليهم. ولا ينفي ذلك إن قام الجاني، في هذه الحالة الأخيرة، بإطلاق النار على أكثر من شخص قاصداً قتلهم، وأصاب شخصاً غير مقصود أصلاً بفعله، أي وقع غلط منه في الشخص، وطالما أن الفعل الأصلي كان واقعاً على اكثر من شخص **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١٥/٢٩٦ تاريخ ٢٠١٥/٤/٢- برنامج قسطاس).** وقضت محكمة التمييز الموقرة بأن إقدام المتهم على إطلاق عيارات نارية من سلاح رشاش كلاشنكوف باتجاه المجني عليهما (ع) و (ص) وإصابتهما بهذه العيارات وإصابة المجني عليه (عبد...) الذي كان يقف بالصدفة أمام محله بحيث أدت هذه الإصابات إلى وفاة المجني عليهما (ع) و (ص) وإيذاء المجني عليه (عبد...) يُشكل بالتطبيق القانوني جناية القتل القصد الواقع على أكثر من شخص خلافاً لاحكام المادة (٣/٣٢٧) من قانون العقوبات على اعتبار أن نية المتهم قد اتجهت الى قتل المجني عليهم...**(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١٥/١٢٤٥ تاريخ ٢٠١٢/٨/١٥- مركز عدالة و قسطاس).**

٢) ويتوجب، لتطبيق نص المادة (٣/٣٢٧) من قانون العقوبات، أن يرتكب الجاني فعل قتل واحد، أي أن يقوم بعمل مادي في فترة زمنيه واحد، ويقصد به، قتل أكثر من شخص. ففي حال اتجهت نية المتهم إلى قتل إكثر من شخص فإن فعله يُشكل جناية الشروع بالقتل خلافاً لأحكام المادة (٣/٣٢٧) من قانون العقوبات. **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١١/٢٤٨٤ تاريخ ٢٠١٢/٤/١٠ – برنامج قسطاس وقرار الهيئة العامة رقم ٢٠٠٥/٧٥١ المشار إليه سابقاً)**. كأن يقوم الجاني بالقاء قنبلة على مجموعة أشخاص بقصد قتلهم، فيقتل اثنين منهم أو أكثر، أو يقتل أحدهم ويصيب آخر، أو يقتل أحدهم ولا يتمكن من إصابة الآخرين. أو أن يقوم الجاني بوضع المجني عليهما في صندوق واحد، ويلقي بهما في البحر ليموتا غرقاً. وقضت محكمة التمييز الموقرة بأنه إذا وضع المتهم مادة سامة وقاتلة بطبيعتها وهي اللانيت ودسها للمغدورين في زجاجة المشروبات الروحية يتبادلاها عن طريق الفم والمعدة فإن يستدل عن ذلك على أن نيته قد اتجهت إلى قتل المغدورين وإزهاق روحهما معاً، وبالتطبيق القانوني فإن أفعال المتهم تلك تشكل كافة أركان وعناصر جناية القتل القصد المقترن بالظرف المشدد كونه وقع على أكثر من شخص بحدود المادة ٣/٣٢٧ من قانون العقوبات **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١٠/٤٣٩ تاريخ ٢٠١٠/٦/١٠ – برنامج قسطاس)**. وكذلك لو قام الجاني بإطلاق النار على المجني عليهم من سلاح أوتوماتيكي (رشاش آلي) على شكل صلية، فقتل أحدهم واصاب الآخر أو قتلهما معاً. **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١٢/١٦٣٥ تاريخ ٢٠١٢/١١/٢٨ – برنامج قسطاس)**.

وكما قد جرت أحكام محكمة التمييز الموقرة على اعتبار إطلاق عدة طلقات من مسدس على أكثر من شخص، في وقت واحد، بقصد قتلهم، يُعد فعلاً واحداً، ولو أن اطلاق النار من المسدس يعني خروج الطلقات طلقة طلقة أو خلف بعضها. فلو وجه الجاني فعل إطلاق النار على أحد المجني عليهم، ثم وجهه على آخر، وهكذا. فإن ذلك يعتبر فعل جرمي واحد، وطالما حصل في الواقعة ذاتها، وفي الزمان ذاته، وبشكل معاصر، دون أن تنفصل عن بعضها، فإطلاق عدة عيارات نارية بإتجاه أكثر من شخص بقصد قتلهم شروع بالقتل بحدود المادتين (٣/٣٢٧ و٧٠) من قانون العقوبات. **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١٣/٦٣٣ تاريخ ٢٠١٣/١٠/١ – برنامج قسطاس)**. وقد قضت محكمة التمييز الموقرة بأن إقدام المتهم على إطلاق عدة عيارات نارية من مسدس باتجاه المجني عليهم.. وبصورة عشوائية وإصابة المجني عليه (و) بعيار ناري في منطقة الصدر يشكل بالتطبيق القانوني جناية الشروع التام بالقتل القصد الواقع على أكثر من شخص طبقا للمادتين ٣/٣٢٧ و٧٠ من قانون العقوبات**(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١١/٢١٦٦ تاريخ ٢٠١٢/١/١٢ برنامج قسطاس)**

أما إذا ارتكب الجاني فعلين مستقلين لقتل شخصين، ولو كان هناك تعاصراً زمنياً بين الفعلين، كما لو قام الجاني بإطلاق النار على مجني عليه فقتله، ثم قام بعد ذلك بإطلاق النار على مجني عليه آخر فقتله. فلا محل لتطبيق نص المادة (٣/٣٢٧) من قانون العقوبات، طالما أنه لم يوجه فعله ابتداءً لقتل اكثر من شخص. ونكون أمام جريمتي قتل، أي تعدّد مادي للجرائم، ويُحكم وفق مقتضيات المادة (٧٢) من قانون العقوبات. وقد قضت محكمة التمييز الموقرة بأنه تبين من البينات بأن المميز ضده أقدم أولاً على إطلاق عيار ناري على شقيقه المغدور(م) فأرداه قتيلاً وبعد ذلك وعندما هجم عليه إبنه المغدور (ر) ليخلص المسدس من يد والده المتهم قام بإطلاق عيارين ناريين عليه، وحيث أن ارتكاب القتل قصداً على أكثر من شخص والذي يشكل ظرفاً مشدداً وفقا للمادة ٣/٣٢٧ عقوبات يكون في حالة وقوع فعل جرمي واحد وليس في حالة التعدّد المادي للجرائم وفقا للمادة ٧٢ من ذات القانون والتي يكون فيها كل جرم مستقل ومنفصل عن الآخر بأركانه ، مما نرى معه باعتبارنا محكمة موضوع بأن فعل المميز ضده ينطبق وأحكام المادة ٣٢٦ عقوبات مكرر مرتين (**ينظر تمييز جزاء ٩٦/٤٣٤ تاريخ ٩٦/٧/٢٥ – منشورات مركز عدالة و برنامج قسطاس)**.

وفي حالة قيام أكثر من شخص بارتكاب الفعل الجرمي المكون لجناية القتل القصد على أكثر من شخص، أو إذا ارتكب كل منهم الفعل ذاته على أكثر من شخص، كما لو قام شخصان بالقاء شخصين بعد تربيطهما في البحر ليموتا غرقاً، أو قام كل منهما بإطلاق النار من سلاحه الناري على المجني عليهم المتعددين، فإن فعلهما يُشكل بالنسبة لكل واحد منهما، جناية القتل أو الشروع فيه الواقع على أكثر من شخص، وطبقاً لأحكام المادة (٣/٣٢٧) من قانون العقوبات؛ ذلك أن المشرع لم يتطلب لتحقق هذه الجناية وحدة الفاعل. وقد قضت محكمة التمييز الموقرة بهيئتها العامة، بأنه إذا إشترك شخصان بقتل شخصين فأكثر فإن الوصف الجرمي لفعلهما يُشكل نموذج جرم القتل القصد خلافاً لأحكام المادة ٣/٣٢٧ من قانون العقوبات وبأن القانون الأردني لا يشترط وحده الفاعل **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٥/٧٥١ تاريخ ٢٠٠٥/٧/٢١، وتمييز رقم ٢٠٠٦/٦٨ تاريخ ٢٠٠٦/٤/٣، وتمييز رقم ٢٠٠٠/٩٨٨ تاريخ ٢٠٠١/٤/٣ هيئات عامة، برنامج قسطاس، ومنشورات مركز عدالة)**. وجاء في حيثيات القرار أنه وحيث أن المتهمين قاما بإطلاق النار في وقت واحد على المغدورين الثلاثة من المسدسين اللذين كانا بحوزتهما وأدى ذلك إلى قتل المغدورين الثلاثة.وبمعنى أدق فإن كلاً من المتهمين

قد إشترك في قتل كل واحد من المغدورين الثلاثة وبالتالي نكون أمام جناية قتل قصد وقعت على أكثر من شخص طبقاً لمقتضيات المادة ٣/٣٢٧ من قانون العقوبات... وبأن القانون الأردني لا يشترط وحدة الفاعل

وإذا تعذر معرفة الفاعل، في حالة تعدّد الفاعلين، في جناية القتل الواقع على أكثر من شخص، فإنه تطبق بحقهم أحكام المادة (٣٣٨) من قانون العقوبات. وتطبيقاً لذلك فقد قضت محكمة التمييز الموقرة بأن إقدام المتهمين (ع) و (إ) و (ج) ..على إطلاق عيارات نارية من مسدسات كانت بحوزتهم بإتجاه منزل المشتكية (ن) وإصابة كل من المجني عليهم... الموجودين داخل المنزل يشكل بالتطبيق القانوني جناية الشروع بالقتل بالاشتراك خلافا للمواد (٣/٣٢٧و ٧٠ و٧٦) من قانون العقوبات وبدلالة المادة (٣٣٨) من القانون ذاته على اعتبار أن المتهمين أطلقوا النار على عدة أشخاص كانوا موجودين في منزل المشتكية.. وأصابوا المصابين المذكورين دون أن يُعرف مَن من المتهمين أصاب المجني عليهم وأن نيتهم كانت تتجه إلى قتل المجنى عليهم ومن كان في منزل المشتكية.. **(تمييز جزاء رقم ٢٠١١/٢٤٨٤ تاريخ ٢٠١٢/٤/١٠ برنامج قسطاس).**

وقد اعتبرت محكمة التمييز الموقرة أنه إذا نجم عن الفعل الجرمي بالقتل، وفاة أحد المجني عليهم، وعدم وفاة الآخر، فإن الشروع في قتل أحد المجني عليهما، يُعد عنصراً في جناية القتل الواقع على أكثر من شخص، فتُعد جناية واحدة، وهي جناية القتل الواقع على أكثر من شخص**(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١٥/١٢٤٥ تاريخ ٢٠١٢/٨/١٥ – منشورات مركز عدالة وبرنامج قسطاس).** وكما قضت بأنه وبتطبيق القانون على الواقعة الجرمية موضوع الدعوى فان اقدام المتهم (خ) على اطلاق عدة عيارات نارية من مسدس باتجاه المجني عليهم (...) و (...) وبصورة عشوائية وإصابة المجني عليه (...) بعيار ناري في منطقة الصدر يشكل بالتطبيق القانوني جناية الشروع التام بالقتل القصد الواقع على أكثر من شخص طبقاً للمادتين ٣/٣٢٧ و٧٠ من قانون العقوبات على اعتبار أن نية المتهم خالد قد اتجهت إلى قتل المجني عليهم..**(تمييز جزاء رقم ٢٠١١/٢١٦٦ تاريخ ٢٠١٢/١/١٢ برنامج قسطاس).** وذهبت بعض الأحكام إلى اعتبار الفعل في هذه الحالة، يُشكل الجنايتين معا أي جناية القتل الواقع على اكثر من شخص بحدود المادة (٣/٣٢٧) من قانون العقوبات بالنسبة للمقتولين، وجناية الشروع بالقتل الواقع على أكثر من شخص بحدود المادتين (٣/٣٢٧و٧٠) من قانون العقوبات بالنسبة للمصابين أو الذين لم يتم إصابتهم بالفعل الجرمي..**(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١٢/١٦٣٥ تاريخ ٢٠١٢/١١/٢٨ – برنامج قسطاس).** وذهبت أحكام أخرى إلى أنها تشكل جناية واحدة، وهي جناية القتل الواقع على أكثر من شخص والشروع فيه وطبقاً لأحكام المواد (٣/٣٢٧و ٣/٣٢٧ و٧٠) من قانون العقوبات.. **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١٤/٤٨٥ تاريخ ٢٠١٤/٦/١١ وقرار محكمة الجنايات الكبرى رقم ٢٠١٢/٨٤ تاريخ ٢٠١٤/٢/١٩ – برنامج قسطاس).**

ويتساوى القصد الاحتمالي في هذه الجناية مع القصد المباشر، أي لو أراد الجاني الفعل الجرمي المكون للجريمة، وتوقع حصول النتيجة بإصابة أكثر من شخص بفعله الجرمي ووفاتهم، ورغم ذلك، قبل بالمخاطرة، ومضى في فعله، وحصلت تلك النتيجة بالفعل، ولو لم تكن مقصودة بذاتها، فإنه يُسأل عنها كما في حالة القصد المباشر. **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١٢/١٣٩٤ تاريخ ٢٠١٢/٨/٢٣ منشورات مركز عدالة وبرنامج قسطاس).**

ومن التطبيقات القضائية في هذا الشأن،

قضت محكمة التمييز الموقرة بأن إقدام المتهم .. على إطلاق عيارين ناريين من مسدس كان يحمله بإتجاه الأشخاص الموجودين في منطقة السكة المقابلة لمنزله وإصابة أحد العيارين المجني عليه (م) في عينه اليمنى يشكل بالتطبيق القانوني كافة أركان وعناصر جناية الشروع بالقتل خلافا للمادتين (٣/٣٢٧ و٧٠) من قانون العقوبات على اعتبار أن نية المتهم قد اتجهت إلى قتل المجني عليهم (م) و(ب) و(أ) و (أ)... **(ينظر تمييز رقم ٢٠١١/١٨٧١ تاريخ ٢٠١١/١٢/١٣ – برنامج قسطاس).** وجاء بقرار الهيئة العامة لمحكمة التمييز الموقرة أنه يستفاد من المادة ٣/٣٢٧ من قانون العقوبات أن المشرع قد شدد العقوبة على من يقتل أكثر من شخص وذلك نظراً لجسامة النتائج الجرمية ولخطورة المجرم على المجتمع في إزهاق الأنفس . وأنه يشترط لتحقيق الظرف المشدد هذا ١- أن يكون فاعل الجريمة + الجاني / قد اتجهت نيته إلى قتل أكثر من شخص وأن يقوم بعمل مادي في فترة زمنيه واحدة ٢- أن يقع القتل المقصود بحيث يكون المقتول (المجني عليه) أكثر من شخص واحد. وحيث أن المتهمين قاما بإطلاق النار في وقت واحد على المغدورين الثلاثة من المسدسين اللذين كانا بحوزتهما وأدى ذلك إلى قتل المغدورين الثلاثة . وبمعنى أدق فإن كلاً من المتهمين قد إشترك في قتل كل واحد من المغدورين الثلاثة وبالتالي نكون أمام جناية قتل قصد وقعت على أكثر من شخص طبقاً لمقتضيات المادة ٣/٣٢٧ من قانون

العقوبات وقد حسمت محكمة التمييز بهيئاتها العامة ذلك بقرارها في قرارها رقم ٢٠٠٠/٩٨٨ تاريخ ٢٠٠١/٤/٣- [فإذا إشترك شخصان بقتل شخصين فأكثر فإن الوصف الجرمي لفعلهما يشكل نموذج الجرم القتل المتعدد خلافاً لأحكام المادة ٣/٣٢٧ من قانون العقوبات وبأن القانون الأردني لا يشترط وحده الفاعل **(ينظر تمييز جزاء ٢٠٠٥/٧٥١ تاريخ ٢٠٠٥/٧/٢١ هيئة عامة. وينظر كذلك قرار الهيئة العامة رقم ٢٠٠٦/٦٨ تاريخ ٢٠٠٦/٤/٣ منشورات مركز وتمييز رقم ٢٠٠٠/٩٨٨ تاريخ ٢٠٠١/٤/٣ هيئة عامة قسطاس منشورات مركز عدالة)**. وقضت محكمة التمييز الموقرة بأن جناية الشروع بالقتل الواقع على أكثر من شخص خلافاً للمادتين ٣/٣٢٧ و ٧٠ من قانون العقوبات الواقعة على المجني عليهما.. و .. تعتبر عنصراً من عناصر جناية القتل القصد الواقع على أكثر من شخص خلافاً للمادة ٣/٣٢٧ من قانون العقوبات وبدلالة المادة ٣٣٨ من القانون ذاته التي جُرم وأُدين بهما المتهمان وظرفا مشدداً بها كون المجني عليهما ... كانا مع المجني عليهما ... عندما اطلق المتهمان ... النار عليهم حيث اصابا المجني عليهما (أ) و(ع) في حين لم يصيبا المجني عليهما (س) و (ع) وعلى اعتبار أن فعل المتهمين هو فعل واحد تعددت نتائجه **(تمييز جزاء رقم ٢٠١٢/٢٠٣٢ تاريخ ٢٠١٢/١١/١٢ منشورات مركز عدالة وبرنامج قسطاس)**.وقضت بأن الأفعال وبالوصف المتقدم تدل دلالة اكيدة على أن نية المتهم (ع) اتجهت إلى ازهاق روح المغدور (ع) والمجني عليه (ف) بدليل استعماله سلاح ناري كلاشنكوف وهو قاتل بطبيعته واستخدامه وإطلاق صلية من الرشاش بإتجاههما عن قرب ومكان الإصابة التي لحقت بالمغدور (ع) وأدت إلى وفاته وعدم تمكنه من قتل المجني عليه (ف) لسبب خارج عن إرادته وهو عدم تمكنه من إصابته بمكان قاتل وبما يجعلها تقع تحت الوصف القانوني المنصوص عليه في المادة (٣/٣٢٧و ٣/٣٢٧ و٧٠) من قانون العقوبات..**(تمييز جزاء رقم٢٠١٤/٤٨٥تاريخ ٢٠١٤/٦/١١ وقرار محكمة الجنايات الكبرى رقم ٢٠١٢/٨٤ تاريخ ٢٠١٤/٢/١٩ – برنامج قسطاس)**. وقضت بأن قيام المتهم / المميز ضده ... بإطلاق العيارات النارية بوساطة البندقية التي كانت بحوزته من نوع (م/١٦) اثناء المشاجرة التي حصلت واصابته للمغدورين ...اللذين توفيا متأثرين بالإصابات التي لحقت بهما وإصابته للمجني عليهما ... بإصابات شكلت خطورة على حياتهما وكذلك اطلاق العيارات النارية باتجاه المشتكين ... من السلاح ذاته وعدم اصابة اي منهم لاسباب خارجة عن ارادته تشكل هذه الافعال سائر اركان وعناصر جناية القتل الواقع على اكثر من شخص بحدود المادة (٣/٣٢٧) من قانون العقوبات بالنسبة للمغدورين ... وجناية الشروع بالقتل الواقع على اكثر من شخص بحدود المادتين (٣/٣٢٧و٧٠)....**(تمييز جزاء رقم ٢٠١٢/١٦٣٥ تاريخ ٢٠١٢/١١/٢٨ – برنامج قسطاس)**. وقضت بأن المتهم (المميز) يعتبر مريداً لتنفيذ فعله وهي اطلاق العيارات النارية بداية من أسلحة مختلفة ومن ثم باستخدام بندقية الخرطوش داخل حفلة العرس الموجود فيها عشرات الناس والفرقة الموسيقية وقيامه بالإطلاق بيد واحدة وكان السلاح بشكل مائل وفوهته باتجاه الفرقة الموسيقية وقد تعدى فعله إلى غرض إجرامي آخر وهو اصابة المغدورين مجد فايز وعلي صلاح والمجني عليه محمد مجدلاوي والذي لم يكن مقصوداً وبالتالي فانه يسأل عن القصد الاحتمالي ويكون مسؤولاً عن جناية القتل الواقع على أكثر من شخص وفقاً للمادة ٣/٣٢٧ من قانون العقوبات وبدلالة المادة (٦٤) من القانون ذاته **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١٢/١٣٩٤ تاريخ ٢٠١٢/٨/٢٣ منشورات مركز عدالة وبرنامج قسطاس)**.

٤- جناية القتل مع تعذيب المقتول بشراسة قبل قتله (م ٤/٣٢٧ عقوبات).

إذا وقع القتل المقصود على المجني عليه، وتبين أنه كان قد قام بتعذيب المقتول بشراسة قبل قتله، فيُعد ذلك ظرفاً مشدداً للعقوبة المُقررة لجناية القتل القصد، وعلى النحو الوارد في المادة (٤/٣٢٧) من قانون العقوبات. وعلة التشديد هي القسوة التي يتّصف بها الجاني وعدم مبالاته بألم المجني عليه ومعاناته، وما يُنزله به من الإذلال والهوان، بما يعكس شخصية الجاني الإجرامية الخطيرة التي ينبغي ردعها .

ويشترط لتطبيق نص المادة (٤/٣٢٧) من قانون العقوبات ما يلي:

١) أن يقوم الجاني بتعذيب المجني عليه بشراسه قبل قتله. أي لا بدّ من أن يقوم الجاني بأعمال تعذيب على المجني عليه. وأن تتّصف تلك الأعمال بالشراسة. وأن تقع على المجني عليه قبل قتله، أي حال حياته.

والتعذيب لغةً، هو إيقاع العذاب. وعذّب أي عاقب ونكّل به. ونكّل به أي يعاقبه بما يروّع. فالتعذيب مصطلح عام يُستعمل لوصف أي عمل يُنزل آلامًا جسدية أو نفسية بإنسان ما. والشرس في اللغة هو سيِّءُ الخُلُقِ ، صَعْبُ المِرَاسِ، خشن المعاملة، سيِّئ الطبع، فظّ القلب. **(ينظر في هذا الشأن المعجم الوجيز ص ٤١١ والمعجم المعاني الجامع وويكيبيديا – انترنت)**. ولم يحدد المشرع أعمال التعذيب. وبالتالي فهي تشمل كل عمل يتّسم بالقسوة، يقوم الجاني بإيقاعه بالمجني عليه من شأنه أن يُعدّ تعذيباً. ويستخلص منه ما

تتسم به شخصية الجاني من الشراسة.. وينصرف ذلك إلى استخدام الوسائل والأساليب الوحشيه التي من شأنها الحاق القدر الأكبر من الإيلام والإذلال والهوان بالمجني عليه قبل قتله من قبل الجاني سواء أكانت وسيله ماديه أو معنوية.... **(قرار محكمة الجنايات الكبرى رقم ٢٠٠٨/٣١٢ تاريخ ٢٠١٢/٦/٢٨، والمؤيد بقرار محكمة التمييز الموقرة رقم ٢٠١٢/١٥٩١ تاريخ ٢٠١٢/١٢/٤ – برنامج قسطاس)**. وتقدير ذلك يكون متروك لقضاة الموضوع. ومن أمثلة أعمال التعذيب، حرق اجزاء من جسم المجني عليه، وطعنه العديد من الطعنات في أماكن غير قاتلة من جسمه وبهدف إحداث أكبر قدر من الألم لديه. أو ضربه على رأسه بالحجارة ضربات متعددة، أو نزع الأظافر أو الجر بالحبال (السحل) أو سحق العظم، وغيرها.

ويشترط أن تتم أعمال التعذيب بشراسة على المجني عليه حال حياته وقبل قتله، وهو ما يكون قد عرّض المجني عليه للعذاب والآلام المبرحة قبل موته، وبما يُعلّل تشديد العقوبة. فإن وقعت أعمال التعذيب على المجني عليه بعد قتله، فلا يتحقق ظرف التشديد. وإنما يُعد ذلك من قبيل التمثيل بجثة المجني عليه والذي يُعد انتهاكاً لحرمة الميت وهي جنحة مُعاقب عليها (م ٢٧٧ عقوبات). وكما لا تُعد أعمال التعذيب التي ترتكب على المجني عليه، سبباً مشدداً للعقوبة، إذا ارتكبت بدون توّفر قصد القتل. أي في حال ما إذا انصرف القصد منها إلى مجرد تعذيب المجني عليه بايذائه، فإنه، في هذه الحالة، إن مات المجني عليه فهي تُعد من جريمة ايذاء مفضي إلى الموت طبقاً للمادة (٣٣٠) من قانون العقوبات. وإن لم يمت فهي تُعد جريمة ايذاء يُحدد نوعه بحسب جسامة الإصابة. وفي هذه الحالة الأخيرة (أي الايذاء)، فإن التعذيب يُعد ظرفاً مشدداً لعقوبة الايذاء، طبقاً للمادة (٣٣٧) من قانون العقوبات.

٢) أن يرتكب الجاني جناية القتل القصد بأركانها وعناصرها، وعلى النحو المبين سابقاً. سواء أكانت جريمة تامة، أو شروعاً ناقصاً أو تاماً فيها. فإذا لم تتحقق جريمة القتل القصد بأركانها وعناصرها (بما في ذلك الشروع فيها)، فلا محل لتطبيق نص المادة (٤/٣٢٧) من قانون العقوبات، وإنما تطبق الأحكام العامة. فيشترط أن يقع القتل المقصود على المجني عليه بعد تعذيبه بشراسة. أي أن يتوّفر قصد القتل لدى الجاني قبل قيامه بتعذيب المجني عليه؛ فيقوم بتعذيبه بشراسة قبل أن يقتله. إذ يُفهم من نص المادة (٤/٣٢٧) المذكورة أنه يتوجب أن لا تكون أعمال التعذيب، هي ذاتها، وسيلة القتل. بمعنى أن لا يكون قصد الجاني منها إحداث القتل بواسطتها، فإن كانت هي ذاتها وسيلة القتل، وقصد الجاني بها قتل المجني عليه، لا تعذيبه، كما لو قام الجاني بإشعال النار في المجني عليه حياً، ليموت حرقاً، أو دفنه حياً ليموت خنقاً؛ فلا يُعد ذلك ظرفاً مشدداً للعقوبة طبقاً لهذه المادة؛ لإن المقصود في هذه المادة، أن تكون أعمال التعذيب مستقلة عن فعل القتل، وأن تكون غايتها، أي قصد الجاني منها، إنزال العذاب بالمجني عليه قبل قتله. وقد قضت محكمة التمييز الموقرة بأن المستفاد من هذا النص أنه تُشدد عقوبة القتل إلى الأشغال المؤبدة إذا تم تعذيب المقتول بشراسة قبل قتله أي أنه يشترط أن يكون التعذيب سابق على واقعة القتل **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٩/٦٥٨ تاريخ ٢٠٠٩/٦/١٤– برنامج قسطاس)**.

ومن التطبيقات القضائية في هذا الشأن،

قضت به محكمة التمييز الموقرة من أن ما قامت به المتهمة من أفعال خنق المجني عليها بكلتا يديها وضرب رأسها في أرضية الغرفة وطعنها في السكين من الأفعال المادية التي أدت إلى وفاة المغدورة والقصد فيها قتلها ولم تكن وسائل تعذيب سابقة على القتل الأمر الذي ينبني عليه أنه لا محل لتطبيق نص المادة (٣٢٧) عقوبات على أفعال المتهمة **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٩/٦٥٨ تاريخ ٢٠٠٩/٦/١٤– برنامج قسطاس)**. وقضت به بأنه يُطبق نص المادة (٤/٣٢٧) من قانون العقوبات على القتل القصد، حال عذب المغدور بشراسة قبل قتله.إن الافعال التي قارفها المتهم والمتمثلة بقيامه بطعن المغدور عدة طعنات في انحاء متفرقة من جسمه وضربه بعدة حجارة على رأسه مما أدى الى وفاته وتوجه نية المتهم إلى إحداث الوفاة وتحقق نيته الجرمية واستخدامه لوسائل وطرق وحشية وقسوة بالغة وإمعان في تعذيب المغدور قبل إزهاق روحه التي تدلل على تجرده من المشاعر الإنسانية وتأصل حالة الإجرام في نفسه إنما تشكل وبالوصف القانوني جريمة القتل بحدود المادة (٤/٣٢٧) من قانون العقوبات. وكانت محكمة الجنايات الكبرى قد ذهبت في قرارها إلى أن الثابت من اعتراف المتهم أنه أقدم على طعن المغدور العديد من الطعنات في صدره وقام بنحره وجز رقبته وضربه بحجاره كبيرة على رأسه كلها تنم عن أفعال وحشيه بربريه تدل على عدم إنسانية الجاني وتوصف بحق الجاني بشراسة وكذلك الحال نرى أن هذا الظرف المشدد متحقق أيضاً حتى عند اصحاب الرأي الاول الذين يستلزموا أن تكون ضروب التعذيب بشراسه مستقله عن أفعال القتل، بمعنى أن لا تكون مميته بحد ذاتها، فالثابت للمحكمة من اعتراف المتهم لدى المدعي العام أنه أقدم على طعن المغدور العديد من طعنات غير القاتله إذ ثابت من التقرير الطبي "الصفه التشريحيه" مبرز ن/١ وجود جرح طعني راض بطول ٤ سم على وحشي

الحاجب الأيمن للمغدور ووجود جرح طعني بطول ٥ر١سم على أعلى أيمن الجبهه للمغدور وجرحان طعنيان على أعلى قفوية رأس المغدور ووجود جرح طعني قطعي على أعلى وحشية محجر العين اليسرى وجرح على أعلى وحشي الوجنه اليسرى وكسور في حجر العين وكسور في عظام الفك العلوي والأسنان العلويه الأمامية. وهذه الجروح التي أقدم عليها المتهم لم تكن سبب الوفاة مما يجعل المتهم إقدامه على إحداث هذه الجروح بهذه الطريقة الوحشية التي ينطبق عليها وصف التعذيب بشراسه قبل القتل المقصود... ويعترف المتهم... على نحو ما ورد على لسانه بقوله ((... وكان المجني عليه يتألم امامي وحاول الصراخ الا انه لم يستطع من شدة الضربات من جهه وشاهدته يتعذب وصممت على تعذيبه زيادة كوني كنت حاقد عليه كونه قام بالسب على والدتي...))..**(تمييز جزاء رقم ٢٠١٢/١٥٩١ تاريخ ٢٠١٢/١٢/٤،وينظر قرار محكمة الجنايات الكبرى رقم ٢٠٠٨/٣١٢ تاريخ ٢٠١٢/٦/٢٨ برنامج قسطاس).**

<u>عقوبة الجنايات المنصوص عليها في المادة (٣٢٧) من قانون العقوبات،</u>

إن العقوبة المقررة للجنايات المنصوص عليها في المادة (٣٢٧) بفقراتها الأربع، من قانون العقوبات، هي واحدة، فإذا ارتكب الجاني أياً منها، فإنه يُعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة. وإذا أخذت المحكمة بالأسباب المخففة التقديرية، فلها عملاً بالمادة (٢/٩٩) من قانون العقوبات، **<u>إبدال</u>** العقوبة المقررة قانوناً (الأشغال الشاقة المؤبدة)، بالأشغال الشاقة المؤقتة مُدة لا تقل عن ثماني سنوات.

وفي حالة الشروع في ارتكاب أياً من الجنايات المذكورة، فإنه، إن كان الشروع ناقصاً، يُعاقب وفق أحكام المادة (١/٦٨) من قانون العقوبات، بالوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات على الأقل. وإذا كان الشروع تاماً، فيُعاقب وفق أحكام المادة (١/٧٠) من القانون ذاته، بالوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مُدة من سبع سنوات إلى عشرين سنة. وإذا أخذت المحكمة بالأسباب المخففة التقديرية، في حالة الشروع، فلها أن تخفض العقوبة المحكوم بها إلى النصف عملاً بأحكام المادة (٣/٩٩) من قانون العقوبات؛ كون العقوبة، في حالتي الشروع، من نوع العقوبات الجنائية المؤقتة، فتصبح العقوبة، هي الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مُدة سنتين ونصف على الأقل في حالة الشروع الناقص. والوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مُدة ثلاث سنوات ونصف على الأقل في حالة الشروع التام. وفي جميع الأحوال، لا يمكن تطبيق أحكام الفقرة (٤) من المادة (٩٩) من قانون العقوبات؛ لإن العقوبة المقررة أصلاً قبل التخفيض، أكثر من ثلاث سنوات. ولا يمكن تطبيق أحكام المادة (٥٤ مكررة) من قانون العقوبات بخصوص وقف التنفيذ؛ لإن العقوبة، في الحالتين، ستبقى أكثر من الحبس سنة واحدة، وكما تم بيانه سابقاً.

وإذا اجتمع ظرفان مشددان أو أكثر في فعل القتل المقصود كما لو شرع الجاني في قتل موظفين أو أكثر، فيُذكر الوصفان ويحكم بالعقوبة ذاتها كونها واحدة. فيكون ما أقدم عليه المتهم من أفعال تشكل سائر أركان وعناصر جناية الشروع بالقتل وفق أحكام المادتين (١/٣٢٧و٢ و٧٠) من قانون العقوبات **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٨/١٨٢٦ تاريخ ٢٠٠٩/٢/٣- برنامج قسطاس).**

<u>الاختصاص القضائي بنظر الجنايات المنصوص عليها في المادة (٣٢٧) من قانون العقوبات،</u>

تختص محكمة الجنايات الكبرى بنظر هذه الجناية في أي من فقراتها الأربع؛ إذ أنها وردت من ضمن الاختصاص النوعي لها بموجب المادة (٤/ أ) من قانون محكمة الجنايات الكبرى رقم ١٩ لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته. **(ينظر قرار محكمة التمييز الموقرة رقم ٢٠٠٤/١٠٣٧ (هيئة عامة) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٣١- منشورات مركز عدالة).**

<u>(ثانياً) جنايات القتل القصد المقترن بظروف التشديد</u> المنصوص عليها في المادة (٣٢٨) من قانون العقوبات، والعقوبة المقررة لها، والاختصاص القضائي بها، والتطبيقات القضائية عليها.

١- جناية القتل القصد مع سبق الإصرار- العمد (م١/٣٢٨ عقوبات).

إذا وقع القتل المقصود على المجني عليه، واقترن ذلك بظرف سبق الإصرار، عُد ذلك ظرفاً مشدداً للعقوبة المُقررة لجناية القتل القصد، وعلى النحو الوارد في المادة (١/٣٢٨) من قانون العقوبات. **<u>وعلة التشديد</u>** هي إصرار الجاني على القتل بعد أخذ الوقت الكافي للتفكير والتدبر، دون أن يحمله ذلك على التراجع.

شروط تشديد العقوبة،

يشترط لتطبيق نص المادة (١/٣٢٨) من قانون العقوبات ما يلي:

لقد نصت المادة (١/٣٢٨) من قانون العقوبات على أنه:" يُعاقب بالإعدام على القتل قصداً: ١) إذا ارتكب مع سبق الإصرار ، ويُقال له (القتل العمد). ومن ثم فإنه يشترط لقيام جناية القتل القصد مع سبق الإصرار (العمد) ما يلي : -

١) أن يرتكب الجاني جناية القتل القصد بأركانها وعناصرها، وعلى النحو المبين سابقاً. سواء أكانت جريمة تامة، أو شروعاً ناقصاً أو تاماً فيها، وعلى النحو المبين سابقاً.

٢) أن يقترن القتل القصد بظرف سبق الإصرار.

وقد عرفت المادة (٣٢٩) سبق الإصرار بقولها:" الإصرار السابق هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جنحة أو جناية يكون غرض المصر منها إيذاء شخص مُعين أو أي شخص غير مُعين وجد أو صادفه ولو كان ذلك القصد معلقاً على حدوث أمر أو موقوفاً على شرط ." وعليه فإن سبق الإصرار، وكما استقر اجتهاد الفقه او القضاء، يتكون من عنصرين وهما: أ) العنصر الزمني ب) العنصر النفسي.

وأما العنصر الزمني، فيُمثل القصد المُصمم عليه قبل الفعل لإرتكاب الجناية القتل، أي التصميم السابق. ويقتضي ذلك مرور فترة من الزمن تمضي بين عزم الجاني على ارتكاب الجريمة وبين تنفيذها، تسمح له بالتفكير فيما عزم عليه، والتدّبر في عواقبه، وترتيب وسائله، والاستقرار على الفكرة، قبل الإقدام على تنفيذ ما انتواه. **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١٠/٥٦٥، هيئة خماسية، تاريخ ٢٠١٠/٩/١، منشورات مركز عدالة)**. وأن سبق الإصرار يتوافر قانوناً متى ثبت التروي الكافي لدى المتهم في الجريمة قبل إقدامه على مقارفتها بصرف النظر عن مقدار الوقت الذي حصل فيه هذا التروي، فليست العبرة بمضي الزمن لذاته بين التصميم وتنفيذ الجريمة طال أو قصر، بل العبرة بما يقع في ذلك الزمن من التفكير والتدّبر. **(ينظر في ذلك الموسوعة الجنائية – جندي عبد الملك ، الجزء الخامس ، ص ٧٢٤ وما بعدها)**. وعليه فإن مرور المدة الزمنية ليس شرطاً مطلوباً لذاته، بل هو قرينة دالة على الهدوء في التفكير والروية. وهذه المدة تختلف من حالة لأخرى، ولا يمكن تحديدها، فهي تختلف باختلاف الأشخاص والظروف، ويعود تقديرها لقاضي الموضوع **(ينظر قرار تمييز رقم ٢٠١٢/٨٣٥، هيئة خماسية، تاريخ ٢٠١٢/٧/١٠، منشورات مركز عدالة)**. وعليه فإذا كانت الفترة الزمنية غير كافية لاستقرار الفكرة الجرمية في نفس المتهم، فإن هذا الأمر يقود إلى القول بأن النيّة للقتل تكون آنية وبنت لحظتها... ومن ثم تكون جريمة القتل جناية قتل عن قصد، وليس جناية قتل مع سبق الإصرار **(ينظر قرار الهيئة العامة، تمييز جزاء رقم ٢٠٠٠/٢١٢ تاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢ – برنامج قسطاس)**. وقد قضت محكمة التمييز الموقرة بأن عنصر الوقت الكافي غير متوفر حيث قام المتهم (ي) بارتكاب جريمة القتل بعد حوالي عشر دقائق من تعرضه للإيذاء، أي أنه كان في حالة انفعال دون توفر الهدوء والاستقرار النفسي... **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٩/١٠٤ تاريخ ٢٠٠٩/٣/١١– برنامج قسطاس)**. وكذلك ذكرت في قرار آخر أن المحكمة قد ذهبت ... إلى عدم توافر أركان عناصر جريمة العمد ودللت على ذلك بما ورد في إفادة المتهم الشرطية وأمام المدعي العام والمحكمة بأنه عزم على ارتكاب الجريمة مساء يوم ٢٠٠٥/١٢/٢٠ وكانت المدة بين عزمه على ارتكاب جريمته وبين تنفيذها لا تتجاوز الساعة مما يدل على عدم مضي فترة زمنية كافية بين عزم المتهم على ارتكاب الجريمة وبين تنفيذها... وعليه فإن قتله للمغدور ... يعد قتلاً مقصوداً وفقاً للمادة ((٣٢٦)) من قانون العقوبات ولا يعد قتلاً مع سبق الإصرار وفقاً لأحكام المادة ((١/٣٢٨)) من قانون العقوبات **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٨/١٥٥٨ تاريخ ٢٠٠٩/٢/٥ – قسطاس)**. وبالمقابل اعتبرت أن الفترة الزمنية اللازمة والسابقة قد بلغت اربع وعشرين ساعة وهي كافية لإن يُعمل المتهم تفكيره ويتدبر عواقب ما هو مقبلع عليه ويقبل بالنتائج المترتبة على فعله... **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٠/١٧٧، هيئة عامة، تاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٢، منشورات مركز عدالة)**. وكما قضت أنّ المتهم الأول (س) قد بدأت الفكرة الجرمية لديه قبل شهرين من تنفيذ الجريمة ... وبالنسبة للمتهمين الآخرين .. فقد تولدت لديهما فكرة القتل قبل ثلاثة أيام من تنفيذها وذلك بالاشتراك مع المتهم (س) في إطلاق الرصاص على منزل ذوي المغدور وكذلك قيامهما بإعداد الأدوات اللازمة لتنفيذ الجريمة ... ومن ثم قيامهما بالاشتراك مع المتهم (س) بالذهاب إلى مكان سكن المغدور والترصد له وتعقبه... حيث تمكنوا من الإيقاع بالمغدور وطعنه بالأدوات الحادة بما يزيد على أربعين طعنة في أماكن خطرة وقاتلة من جسمه كل ذلك يدل دلالة قاطعة على توافر ركن العمد...**(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٦/٧٢٠ تاريخ ٢٠٠٦/٧/٣١ – برنامج قسطاس)**. وورد بقرار آخر أن محكمة الجنايات الكبرى دللت على توافر عنصر سبق الإصرار في جانب المتهم.. بذكرها أن المتهم كان قد اشترى المسدس قبل اقتراف جريمته بعشرة أيام من حادث القتل وقد اشتراه لهذه الغاية لحقده على المغدورة..**(ينظر قرار تمييز جزاء رقم ٢٠٠٨/٨٠٠ تاريخ ٢٠٠٨/٦/٢٦– برنامج قسطاس)**.

وأما العنصر النفسي، فيتمثل بتفكير الجاني في الجريمة قبل ارتكابها، بهدوء بال وروية (وقتاً كافياً) يُملي خلاله فكره فيما عزم عليه، ويتدّبر عواقبه، على نحو يسمح له بترديد النظر بين الإقدام على ما انتوى أو الإحجام عنه، ثم التصميم على ارتكابها، وإعداد وسائلها، ثم تنفيذها. وحيث أن هدوء البال والروية مطلوب عند التفكير في الجريمة وعقد العزم على ارتكابها وتدبر وسائلها، لا عند تنفيذها.

(ينظر تمييز جزاء، هيئة عامة، رقم ٢٠٠١/١١٦٤: عدالة، وتمييز جزاء رقم ٢٠١٠/٥٦٥ هيئة خماسية تاريخ ٢٠١٠/٩/١).

وإن استخلاص توّفر ظرف سبق الإصرار واثباته، هو مسألة موضوعية، فسبق الإصرار في حقيقته حالة ذهنية تنشأ في نفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة، وإنما تستخلص من وقائع خارجية تتوصل إليها المحكمة من ظروف الدعوى وعناصرها طالما أن موجب تلك الظروف لا يتنافى عقلاً مع هذا الاستخلاص. وحيث أن تقدير الظروف التي تنبئ بتوافر عنصر سبق الإصرار هي من مسائل الموضوع يعود إلى محكمة الموضوع الفصل بشأنها ولمحكمة التمييز صلاحية باعتبارها محكمة موضوع الرقابة على كفاية الأسباب الواقعية وكذلك الرقابة على صحة اقتناع المحكمة من حيث مصادر الإقناع ومنطقيته **(تمييز جزاء، هيئة عامة، رقم ١٦٧٧/ ٢٠٠٩ تاريخ ٢٠١٠/١/١٤،عدالة، و٢٠٠٨/٨٠٠ تاريخ ٢٠٠٨/٨/٢٦- قسطاس)**. وقد استقر اجتهاد محكمة التمييز على أن القتل العمد يتميز عن غيره من جرائم التعدي على النفس بركنيه المادي والمعنوي تتمثل بتفكير المحكوم عليه بالجرم ثم التصميم على ارتكابه وتهيئة أسباب ذلك واختيار الوقت الملائم ثم هدوء البال واستقراره ثم التنفيذ. و مقتضى ذلك استثبات كل عنصر من تلك العناصر بدليل مؤيد ومتساند مع بقية أدلة العناصر الأخرى ليستدل من تساندها واجتماعها وقوع القتل بطريق العمد كون العمد في ركنه المعنوي أمر داخلي يضمره الجاني في نفسه فلا يستطاع استخلاصه إلا بما يتكشف عن قصد الجاني و يجب على المحكمة أن تستظهره و تؤيده بالأدلة ومنطقيته **(تمييز جزاء رقم ٢٠١٥/٣٣٠ تاريخ ٢٠١٥/٤/١٥- قسطاس)**. ومن تلك المظاهر الخارجية أو القرائن على توّفر سبق الإصرار لدى الجاني، التخطيط للجريمة، ومنها مراقبة المجني عليه وتعقبه. فمتابعة المتهم للمغدور وهو سائر في الشارع والتي تتصف بمظاهر التصرف الهادىء تكفي للتدليل على الاصرار المسبق والقصد المصمم عليه قبل القتل **(تمييز جزاء رقم ١٩٨٩/٨١ تاريخ ١٩٨٩/٦/٨ - قسطاس)**. وكذلك التفكير في ارتكاب الجريمة لفترة زمنية طويلة، وترصد المجني عليه**(تمييز جزاء رقم ٢٠٠٦/٧٢٠ تاريخ ٢٠٠٦/٧/٣١- قسطاس)**. والبحث عن المجني عليه وتقصي عنوانه **(تمييز جزاء رقم ١٩٩٨/٦٤٧ تاريخ ١٩٩٨/١١/١٠-قسطاس)**. واستدراج المجني عليه إلى منطقة معينة **(تمييز جزاء رقم ٢٠٠٧/٧٤٤ تاريخ ٢٠٠٧/٧/٤- قسطاس)**. وإعداد السلاح وتجهيزه، فإن إعداد المتهم سلاحه من صباح يوم الحادث ليطلق النار على المجني عليه وانتحاله صفة صديق المجني عليه ليتوصل اليه يدل دلالة قاطعة على سبق الاصرار **(تمييز جزاء رقم ١٩٨٠/١٥٥ قسطاس)**. وكما قد يثبت من اعتراف المتهم ذاته، أو مما صدر عنه من أقوال تفصح عن نيته السابقة على ارتكاب الجريمة والتخطيط لها. ومن ذلك اعتراف المميز بأنه فكر في قتل المجني عليه ورتّب له وتدّبر عواقبه وهو هادئ البال بقصد الأخذ بالثار. وهذه الظروف تُشكل عنصر سبق الإصرار.. **(ينظر تمييز جزاء رقم ١٩٩٦/١٢٥ تاريخ ١٩٩٦/١١/٢٧ قسطاس)**.

وأما بالنسبة للأخذ بالثأر، فإن المشرع، وكما ذهبت محكمة التمييز الموقرة، بهيئتها العامة، لم يعتبره من الدوافع التي تشكل أحد عناصر التجريم في جناية القتل العمد **(تمييز جزاء رقم ٢٠٠٩/١٦٧٧ تاريخ ٢٠٠٩/١/١٤، منشورات مركز عدالة)**. وذهبت أيضاً إلى أنه إذا اعتبرت المحكمة على أن الأخذ بالثأر يعتبر قرينة على إثبات عنصر سبق الإصرار فإن القرينة لا ترقى لمرتبة الدليل ما لم تؤيد بقرائن أو أدلة أخرى **(ينظر قرار تمييز جزاء رقم ٢٠٠٩/٦٦٨ تاريخ ٢٠٠٩/٧/١٦ - قسطاس)**. ولكن إذا ثبت بأن الجاني قد فكر في قتل المجني عليه ورتّب له وتدّبر عواقبه وهو هادئ البال يقصد الأخذ بالثأر فإن هذه الظروف تُشكل عنصر سبق الإصرار **(ينظر تمييز جزاء رقم ١٩٩٦/١٢٥ تاريخ ١٩٩٦/١١/١٧- قسطاس)**. وكما أنه، وبالنسبة لدافع الانتقام، فلا يصلح بذاته لاثبات توّفر سبق الإصرار. ولكن لا يمنع ذلك من أخذه بالاعتبار إذا توفرت أدلة أو قرائن أخرى على توّفر هذا الظرف. فالاستدلال على انتفاء سبق الإصرار من وجود مشاعر الانتقام لدى الجاني، إنما هو استدلال فاسد ومعكوس، كما تقول محكمة التمييز الموقرة، وذلك أن مشاعر الانتقام والأحقاد هي عادةً وسيلة صالحة للاستدلال على توافر سبق الإصرار وليس العكس طالما وأن مثل هذه المشاعر تسبق الفعل حسب مقتضيات المنطق السليم... وأنه لا تخلو حادثة من باعث على الانتقام أو سبب يثير النقمة في نفس القاتل ويدفعه لارتكاب القتل **(ينظر تمييز جزاء رقم ١٩٨٤/١٩٦ قسطاس)**. وبالمقابل فهناك من القرائن ما ينفي توّفر سبق الإصرار لدى الجاني، ومن ذلك أن تكون الجريمة آنية وبنت لحظتها، كما لو حصل القتل على اثر حصول مشاجرة وقتية. **(تمييز جزاء رقم ٢٠٠٧/٣٠٥ تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٢- قسطاس)**. وعدم إحضار الجاني لأداة قاتلة. **(تمييز جزاء رقم ٢٠١١/٦ تاريخ ٢٠١١/٤/١٧- قسطاس)**.

ويتحقق ظرف سبق الإصرار، ولو كان غير مُحدد، أي ولو لم يكن موجهاً نحو مجني عليه معين بالذات. فسبق الإصرار في حقيقته هو قصد موصوف، يضاف إلى القصد الجرمي فيجعله مشدداً **(ينظر د. محمود نجيب حسني المرجع السابق ص ٣٦٢)**. فقد ينصرف التصميم السابق إلى قتل شخص من أسرة ما أو عشيرة ما دون تحديد. أو يوجه إلى قتل أي شخص يتم مصادفته من الناس. وقد يحدث

ذلك من باب الغلط في الشخص أو الشخصية، كأن يطلق الجاني النار على المجني عليه الذي صمّم على قتله، فيخطئه، ويصيب شخصاً بجواره، أو يقتل شخصاً ظنه المجني عليه. وكما يتحقق سبق الإصرار، ولو كان معلقاً على شرط، أو على حدوث أمر، كأن يصمّم الجاني على قتل مدينه إذا لم يرد له دينه. أو إذا بدر من شريكه سلوك معين، أو إذا شتمه أو حقّره. وقد عبّر المشرع عن ذلك صراحة بقوله" الإصرار السابق هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جنحة أو جناية يكون غرض المصر منها إيذاء شخص مُعين أو أي شخص غير مُعين وجده أو صادفه ولو كان ذلك القصد معلقاً على حدوث أمر أو موقوفاً على شرط" (م ٣٢٩ عقوبات).

على أن فكرة سبق الإصرار تقوم على توافر القصد الجرمي المباشر ابتداءً. بمعنى ثبوت أن الفاعل كان قد ارتكب أفعاله الجرمية وهو مريدٌ لتحقيق نتيجة لازمة لأفعاله، ولا يمكن انطباق فكرة سبق الإصرار على القصد الاحتمالي والذي تحدث النتيجة منه كأمر محتمل الحدوث، وأن الجاني يقبل بها في خلجات صدره ويرحب بها، وإن لم يكن مريداً لها بشكل مباشر، فالقصد الاحتمالي في جوهره وليد ساعته، ولا يسبقه تخطيط مسبق، وعليه فلا وجود لسبق الإصرار في القصد الاحتمالي **(ينظر قرار تمييز جزاء رقم ٢٠١٥/٣٣٠ تاريخ ٢٠١٥/٤/١٥ – برنامج قسطاس).**

وأخيراً فإنه إذا ثبت بأن المتهم، كان بوقت ارتكابه لجناية القتل، مصاباً بمرض عقلي (نفسي) يُفقده القدرة على الإدراك والتمييز، لكُنه أفعاله، فإنه لا يمكن له التفكير السليم وتدبّر الأمر بروية؛ لعدم توفّر العقل السليم لديه. ولذلك فإن المرض العقلي (النفسي) من شأنه أن ينفي توفّر سبق الإصرار لدى الجاني. **(ينظر تمييز جزاء رقم ١٩٩٧/٦٧١ تاريخ ١٩٩٧/١٢/٤ برنامج قسطاس).**

ومن التطبيقات القضائية في هذا الشأن،

ما قضت به محكمة التمييز الموقرة من أنه إذا اقترن فعل قتل المغدور (أ) بظرف مشدد وهو سبق الإصرار وفقاً لمقتضيات المادة ٣٢٩ من قانون العقوبات وتوافرت في فعل المتهمين الثلاث أهم عناصر سبق الإصرار وهو التفكير الهادئ المستتير والفترة الزمنية اللازمة لاستقرار هذا التفكير في ذهن الجناة ذلك أنّ المتهم الأول (س) قد بدأت الفكرة الجرمية لديه قبل شهرين من تنفيذ الجريمة... وبالنسبة للمتهمين الآخرين... فقد تولدت لديهما فكرة القتل قبل ثلاثة أيام من تنفيذها وذلك بالاشتراك مع المتهم (س) في إطلاق الرصاص على منزل ذوي المغدور وكذلك قيامهما بإعداد الأدوات اللازمة لتنفيذ الجريمة وهي الأدوات الجارحة والأسلحة النارية ومن ثم قيامهما بالاشتراك مع المتهم (س) بالذهاب إلى مكان سكن المغدور والترصد له وتعقبه بحيث ذهبوا أولاً إلى المنجرة العائدة لشقيق المغدور ومن ثم إلى مكان سكنه ولما رأوه خارجاً من المنزل وعرف أنهم قد شاهدوه هرب منهم والتجأ إلى أحد البيوت المجاورة إلاّ أنهم لم يراعوا حرمة لهذا البيت واقتحموا البيت وهم يحملون كامل أسلحة وأدوات الاعتداء حيث تمكنوا من الإيقاع بالمغدور وطعنه بالأدوات الحادة بما يزيد على أربعين طعنة في أماكن خطرة وقاتلة من جسمه كل ذلك يدل دلالة قاطعة على توافر ركن العمد ((سبق الإصرار)) بحق المتهمين الثلاثة...**(تمييز جزاء رقم ٢٠٠٦/٧٢٠ تاريخ ٢٠٠٦/٧/٣١– قسطاس).** قضت بأن الأفعال التي أقدم عليها المتهم تجاه المغدورة والمتمثلة في بحثه عن عنوانها وشرائه للشبرية وهي أداة قاتلة بطبيعتها وذهابه إلى بيت المغدور وتظاهره لها بان والده مريض حتى استجابت له واصطحبها الى منزل ذويه وما أن وصلا إلى باب المنزل حتى هجم عليها من الخلف وامسك برقبتها وأخذ يطعنها بالشبرية في بطنها وأماكن متفرقة من جسمها... وأن هذه الأفعال قد استجمعت كافة عناصر واركان جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار... **(تمييز جزاء رقم ١٩٩٨/٦٤٧ تاريخ ١٩٩٨/١١/١٠– قسطاس).** وجاء بحكم محكمة الجنايات الكبرى، تأيد تمييزاً، أن إقدام المتهم على استدراج المجني عليه إلى منزله ومن ثم الإقدام على إذابة السم في العصير المقدم للمجني عليه بعد أن انصرفت نيته لقتل المجني عليه ورتب لهذا الأمر وتدبر الوسائل واستنفذ الفترة الكافية للتفكير الهادئ في هذا الأمر والإحاطة بعواقبه إلا أنه أصر على القيام به تمهيداً لغاية في نفسه. ثم القيام بتقديم العصير للمجني عليه بعد أن دس به مادة السم القاتل ((اللانيت)) الذي قام المجني عليه بشرب نصف كمية العصير حيث لم تتحقق النتيجة بسبب عدم قيام المجني عليه بشرب كامل الكمية– الذي أدى إلى تناوله السم بكمية لا تؤدي إلى الموت– أي أن هذه الأفعال شكلت جرم الشروع التام بالقتل العمد خلافاً لأحكام المادتين (٣٢٨و٧٠) من قانون العقوبات..(**تمييز جزاء رقم ٢٠١٢/١٧٤٥ تاريخ ٢٠١٣/١/٢٤ قسطاس).** وقضت محكمة التمييز الموقرة بأن الفترة الزمنية التي بدأ فيها المتهم بالتفكير بالاعتداء على المغدور منذ بدايتها وحتى بدءه في التنفيذ وقتل المغدور لم تتجاوز العشرين دقيقة وهي فترة زمنية غير كافية لاستقرار الفكرة الجرمية في نفس المتهم الأمر الذي يقود الى القول أن هذه النيّة للقتل كانت آنية وبنت لحظتها...**(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٠/٢١٢،هيئة عامة، تاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢– قسطاس).** وقضت بأنه... لم يثبت لمحكمتنا أن المتهمين كانوا قد خططوا لقتل المغدورة أو أنهم صمموا على ذلك بدليل أنهم استخدموا أيديهم وأرجلهم بضارب المجني عليها ولم يجهزوا أية أداة قاتلة كالسكين أو

المسدس لتحقيق هذا الأمر بحيث يكون ارتكابهم لفعلتهم وليدة ساعتها. (تمييز جزاء رقم٢٠١١/٦تاريخ ٢٠١١/٤/١٧- قسطاس).

٢- جناية القتل المقترن بارتكاب جناية (م٢/٣٢٨ عقوبات).

إذا اقترن القتل المقصود بارتكاب جناية، فيُعد ذلك ظرفاً مشدداً للعقوبة المُقررة لجناية القتل القصد، وعلى النحو الوارد في المادة (٢/٣٢٨) من قانون العقوبات. وعلة التشديد هي ما تنطوي عليه شخصية مرتكب القتل من خطورة إجرامية.

ويشترط لتطبيق نص المادة (٢/٣٢٨) من قانون العقوبات، أن يرتكب الجاني جناية القتل القصد، وأن يرتكب الجناية الأخرى، وأن تتوّفر علاقة سببية بين القتل القصد والجناية الأخرى، وبحيث يكون القتل قد ارتكب تمهيداً للجناية الأخرى أو تسهيلاً أو تنفيذاً لها أو للحيلولة بين الجاني والعقاب. وعلى النحو الذي جرى بيانه بخصوص الشروط الواجب توّفرها لتطبيق نص المادة (١/٣٢٧) من قانون العقوبات الجنحة. ولكن ما يختلف، هو أنه لتطبيق المادة (٢/٣٢٨) من قانون العقوبات، يجب أن تكون الجريمة المقترنة بالقتل القصد، من نوع الجناية كالسرقة بالعنف (م ٤٠١ عقوبات)، أو الاغتصاب (م ٢٩٢ عقوبات)، أو هتك العرض (م ٢٩٦ عقوبات). وكما أن العقوبة في هذه الحالة تكون الإعدام. ومنعاً للتكرار نحيل إلى ما سبق ذكره بخصوص جناية القتل المقترن بجنحة.

ومن التطبيقات القانونية في هذا الشأن،

ما قضت به محكمة التمييز الموقرة من أنه تعتبر جناية السرقة خلافاً لأحكام المادة ١/٤٠١ من قانون العقوبات عنصراً من عناصر التشديد في جناية القتل خلافاً لأحكام المادة ٣٢٨ من قانون العقوبات **(تمييز رقم ٢٠٠١/١٥٦٧ ،هيئة عامة، تاريخ ٢٠٠١/٧/٣١ –عدالة).** وفي هذه الواقعة قام المتهمون جميعاً بالهجوم على المغدور وضربه وبطحه على الأرض تربيطه وأخذوا نقوده منه بالقوة وقاموا بالضغط على رقبته وإغلاق فمه إلى أن فارق الحياة، ... وتقاسموا المبلغ الذي سرقوه فيما بينهم ... طبقت محكمة الجنايات الكبرى القانون على الوقائع التي خلصت اليها وتوصلت إلى نتيجة مؤداها أن أفعال المتهمين تشكل جناية القتل بالإشتراك طبقاً لأحكام المادتين ٢/٣٢٨ و ٧٦ من قانون العقوبات باعتبار أن جناية القتل التي ارتكبوها كانت للإفلات من جناية السرقة خلافا للمادة ١/٤٠١ من قانون العقوبات وبناء على ذلك قررت...٣- ... تجريم المتهمين ... بجناية القتل بالإشتراك خلافاً للمادتين ٢/٣٢٨ و ٧٦ عقوبات. ٤- اعلان عدم مسؤولية المتهمين ... من جناية السرقة لإنها عنصر من عناصر جريمة القتل..). ومن المُقرر في قضاء محكمة التمييز الموقرة بأن المادة (٢/٣٢٨) من قانون العقوبات لا تنطبق على القتل القصد إلا اذا ارتكبت تمهيداً لجناية تتوفر فيها عناصر وأركان مستقلة عن عناصر وأركان جناية القتل **(تمييز جزاء رقم ٢٠١٤/٢٠٢٧ تاريخ ٢٠١٥/٢/٢٦ –برنامج قسطاس).** وقد قضت أيضاً بأنه إذا قام الطاعن بأفعال مادية المتمثلة باستدراج المجنى عليه المغدور (م) بالحضور إلى منطقة المنيشير بعد أن أوهمه بأن يريد أن يبيعه ٥٠٠ كغم من النحاس وهو يعلم من خلال الاتصال الهاتفي بأن شخصاً آخر سيحضر مع المجني عليه (م) وقيامه بعد أن التقى بهما بأخذهما إلى منطقة مقطوعة وخالية من السكان وإقدامه على قتل المجني عليهما (م) و (س) وذلك بإطلاق عدة عيارات نارية عليهما هذه الأفعال تدل دلالة أكيده بأن نية المتهم الطاعن قد اتجهت إلى قتل المغدور (م) وبأن هذه البينة كانت مبيتة وقد عزم عليها لعلة اعتقاده أن المغدور قد نصب عليه ورفض أن يدفع له ثمن كمية النحاس التي سبق للمغدور أن اشتراها من المتهم والبالغة (١٢٠) ديناراً . وليس أدلّ على ذلك من تجهيزه لسلاح بندقية ج/٣ وإخفائها تحت الفلدة والكذب المتعمد وأن لديه كمية (٥٠٠) كغم من النحاس يود بيعها بمبلغ (١٠٠٠) دينار وهو ما حمل المغدور (م) على الحضور ومعه المغدور (س) ، وبمجرد وصولهما قام بإدخالهما في ارض خلاء ليلاً ولما استوثق من عدم إحضار المغدور (م) لمبلغ الدين قام بإطلاق الرصاص عليه وقتله ثم قام عقب ذلك بقتل المغدور (س) بإطلاق الرصاص عليه وقتله للحيلولة بينه وبين العقاب عن قتل المغدور (م) . وبالتالي فإن التكييف القانوني لجناية قتل المغدور محمد تنطبق وأحكام المادة ١/٣٢٨ من قانون العقوبات وبالنسبة للمغدور سالم تنطبق والمادة ٢/٣٢٨ من قانون العقوبات **(تمييز جزاء رقم ٢٠٠٧/٧٤٤ تاريخ ٢٠٠٧/٧/٤ – برنامج قسطاس).**

٣- جناية القتل الواقع على أحد الأصول (م٣/٣٢٨ عقوبات).

إذا ارتكب الجاني القتل المقصود على أحد أصوله، فيُعد ذلك ظرفاً مشدداً للعقوبة المُقررة لجناية القتل القصد، وعلى النحو الوارد في المادة (٢/٣٢٨) من قانون العقوبات. وعلة التشديد هي ما تنطوي عليه شخصية مرتكب القتل من خطورة إجرامية، ولإن هذه الجريمة تنافي الطبيعة البشرية وتنم عن جحود الجاني وتنكره لأقوى رابطة انسانية.

شروط تشديد العقوبة،

يشترط لتطبيق نص المادة (٣/٣٢٨) من قانون العقوبات ما يلي:

١) أن يرتكب الجاني جناية القتل القصد بأركانها وعناصرها، وعلى النحو المبين سابقاً. سواء أكانت جريمة تامة، أو شروعاً ناقصاً أو تاماً فيها.

٢) أن يقع القتل القصد على أصل للجاني.

والأصل يشمل الأب وما علا (الجد لأب والجدة لأب وأبويهما وهكذا...)، والأم وما علت (الجد لأم والجدة لأم وأبويهما وهكذا...). ومثال ذلك أن يقتل الإبن أباه أو أمه، أو أن يقتل الحفيد جده أو جدته سواء لإبيه أو لإمه. وقضت محكمة التمييز الموقرة بأن أفعال المتهم المتمثلة بقتل المجني عليه (والده)، تُشكل جناية القتل العمد خلافاً لأحكام المادة (٣/٣٢٨) من قانون العقوبات **(تمييز جزاء رقم ١٩٩٦/٤٩٩ تاريخ ١٩٩٦/٩/٧ – قسطاس).**

وإن الصلة بين الفرع وأصله، تُسمى بالقرابة المباشرة. وقد نصت المادة (٣٥/أ) من القانون المدني على أن:" القرابة المباشرة هي الصلة ما بين الأصول والفروع". ولا يشمل التشديد لهذا السبب، الأخوة والأخوات أو الأزواج أو أي من الأقارب الآخرين. وإن اثبات البنوة أو نفيها، هو أصلاً، من اختصاص المحاكم الشرعية. وفي هذا الشأن، فقد نصت المادة (١٥٧) من قانون الأحوال الشخصية رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٠ على أنه أ- يثبت نسب المولود لأمه بالولاة ب- لا يثبت نسب المولود لأبيه إلا :-١- بفراش الزوجية أو ٢- بالإقرار أو ٣- بالبينة أو ٤- بالوسائل العلمية القطعية مع اقترانها بفراش الزوجية... كما بينت المواد اللاحقة الأحكام الخاصة بالنسب، ومن ذلك أنه لا يثبت النسب بالتبني، ولو كان الولد المتبنى مجهول النسب (م ١٦٢ أحوال شخصية). وقد جعلت المادة (٣٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية للأحكام الصادرة عن محاكم الأحوال الشخصية في حدود اختصاصها قوة الشيء المقضي به أمام المحاكم الجزائية في المسائل التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجزائية. على أن هناك رأي في الفقه، يرى بأن للمحكمة الجزائية، أن تفصل في مسألة القرابة المباشرة بين الجاني والمجني عليه، باعتبارها واقعة مطروحة أمامها، يقوم عليها ظرف تشديد، وأن لها إثبات هذه الواقعة بجميع طرق الإثبات. ويرى أنه إذا كان الجاني إبن غير شرعي للأب المجني عليه، فإنه إذا ثبت نسبه إلى المجني عليه سواء بالإقرار أو بإحدى الطرق التي نص عليها قانون الأحوال الشخصية، فإن مقتضى ذلك تطبيق نص المادة (٣/٣٢٨) من قانون العقوبات بحقه إن قتل أباه. وإن لم يثبت فلا ينطبق عليه النص؛ لان احكام الشرع الاسلامي لا تشبه الاصل غير الشرعي بالاصل الشرعي. وبالنسبة للأم فإن ثبتت ولادتها للجاني فهي أصل له، فإن قتلها تُشدد العقوبة عليه، ولو كان إبن غير شرعي. وأما الإبن من السفاح (والمقصود هنا هو زنا المحارم فقط) فيستحيل الإقرار بهم، ولهذا فلا ينطبق عليهم نص المادة (٣/٣٢٨) المذكورة **(ينظر د. كامل السعيد المرجع السابق ص ١٤٢- ١٤٦ ود. محمد صبحي نجم كتابه الجرائم الواقعة على الأشخاص ص ٥٠).** وعموماً فإن عبء اثبات هذا الظرف المُشدد (ما لم يكن هناك دفع في مسألة النسب)، يكون على عاتق النيابة العامة؛ لإن من شأنه تشديد العقوبة على الجاني، ويكون للجاني نفيه.

وإذا ارتكب الجاني جناية القتل قصداً على أحد أصوله، وعلى شخص آخر، ليس من أصوله، بفعل قتل واحد، كما لو أضرم النار فيهما معاً أو أطلق عليهما الرصاص في الوقت ذاته، فسيكون للفعل الواحد وصفان قانونيان، أي تعدّد معنوي للجرائم، وطبقاً للمادة (٥٧) من قانون العقوبات. أما إن قتلهما بفعلين مستقلين، فيكون تعدّد مادي للجرائم، وطبقاً للمادة (٧٢) من القانون ذاته. وقد اكتفى المشرع في جناية القتل على أحد الأصول، بتوافر القصد لتحقق الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢/٣٢٨ من قانون العقوبات**(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١٣/١٣٠٩ تاريخ ٢٠١٣/٩/١٢ قسطاس).** على أنه إن توفر ظرف سبق الإصرار في فعله الوقاع على أصل له، كان هناك ظرفان مشددان (م ١/٣٢٨ و ٣عقوبات)، وتقضي المحكمة بالعقوبة المقررة فيالمادة المذكورة؛ كونها واحدة في الحالتين.

ويشترط دوماً لتطبيق نص المادة (٣/٣٢٨) من قانون العقوبات، أن يتجه قصد الجاني إلى قتل أحد أصوله. ويعني ذلك أن القصد في هذه الجريمة، يتوجب أن يكون مُحدداً دوماً بشخص معين، وهو أحد أصول الجاني، وأن ينصرف إلى إزهاق روح هذا الأصل تحديداً. ويقتضي ذلك لزوم أن يعلم الجاني، بأن فعل القتل الذي يقوم به، يقع على أصل له. فإن انتفى علمه بهذا الظرف لجهل أو لغلط وقع فيه، فلا محل لتشديد العقوبة عليه. ومثال ذلك حالة الغلط في الشخص أو في الشخصية (م ٦٦ عقوبات)، كأن يطلق الجاني النار في الظلام على شخص ما، ظناً منه بأنه عدوه، فإذا به أحد أصوله. أو أن يطلق النار على عدوه فيخطئه ويصيب أحد أصوله، ففي الحالتين، سوف يسأل الجاني عن أفعاله بوصف القصد طبقاً للمادة (٦٦) من قانون العقوبات، ويكون تعدداً معنوياً للجرائم، ولكن بدون

الظرف المُشدد (م ٨٦ عقوبات). وأما إذا حصل العكس، بأن أراد الجاني قتل أحد أصوله، فأخطأه، وأصاب شخصاً آخر وقتله، فهو سوف يُسأل عن أفعاله بوصف القصد طبقاً للمادة (٦٦) من قانون العقوبات، ويكون تعدداً معنوياً للجرائم، ويسأل عن الظرف المُشدد بالنسبة للشروع في قتل أصله، في حين أن سوف يُسأل عن القتل القصد بدون الظرف المُشدد بالنسبة للمجني عليه الذي قتله. وإذا كان الغلط في الشخصية، كأن يطلق الجاني النار في الظلام على شخص ظناً منه بأنه أحد أصوله عدوه، فإذا به شخص آخر، فسوف يُسأل فقط عن جريمة واحدة، وهي القتل القصد على الشخص الذي قتله، وكان يظنه أصله، وبدون الظرف المُشدد؛ لإنه في هذا الفرض، لن يكون الأصل موجوداً.

وإذا اتجهت إرادة لجاني إلى ايذاء أصله المجني عليه، دون أن يقصد قتله قط، ولكنه مات نتيجة ذلك الايذاء، فإن فعله، في هذه الحالة، يُشكل جناية الضرب المفضي إلى الموت، وطبقاً للمادة (٣٣٧) من قانون العقوبات، وبدون الظرف المُشدد. وكما أنه، في هذه الحالة، لن تُشدد العقوبة عليه؛ لإن نص المادة (٣٣٧) من قانون العقوبات، لا يشمل جناية الضرب المفضي إلى الموت، إذا توافرت إحدى الحالات المنصوص عليها في المادتين (٣٢٧ و ٣٢٨) من قانون العقوبات.

ومن التطبيقات القانونية في هذا الشأن،

ما قضت به محكمة التمييز الموقرة من أنه إذا وجدت محكمة الجنايات الكبرى أنّ الأفعال التي أقدم عليها المتهم تدل دلالة أكيدة وواضحة بأن نية المتهم قد اتجهت إلى قتل المغدور وإزهاق روحه بدليل استخدامه السلاح الناري الذي كان بحوزته وأصابته للمغدور في مكان قاتل، وحيث أنّ النقاش الذي كان يحصل بين المتهم ووالده المغدور حول دراسته وحصوله على نتائج سيئة بالمدرسة وانصرافه إلى الخروج ليلاً وتقريع والده له أوجد عند المتهم حب الانتقام من والده، واتجهت نيته إلى التخلص منه فأقدم على إحضار آلة القتل وهي مسدس سرقه من درج طاولة والد صديقه وجلس في العريشة ينتظر قدوم والده حتى حضر وافتعل النقاش مع والده المغدور وعندها أطلق طلقة نارية أصابت والده في مقتل ، فان هذه الأفعال التي أقدم عليها المتهم تشكل بالتطبيق القانوني جناية القتل العمد خلافاً لأحكام المادة 3 /328من قانون العقوبات **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٣/٨١١ تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٤ قسطاس)**. وقضت بأن أفعال المتهم المتمثلة بقتل المجني عليه االذي هو من أحد أصوله، تُشكل جناية القتل القصد خلافاً لأحكام المادة (٣٢٨/٣) من قانون العقوبات و يعاقب المتهم بالإعدام (**تمييز جزاء رقم ٢٠١٣/١٣٠٩ تاريخ ٢٠١٣/٩/١٢ قسطاس)**.

عقوبة الجنايات المنصوص عليها في المادة (٣٢٨) من قانون العقوبات،

إن العقوبة المقررة للجنايات المنصوص عليها في المادة (٣٢٨) من قانون العقوبات، هي عقوبة واحدة، فإذا ارتكب الجاني أياً من هذه الجنايات، فإنه يُعاقب بالإعدام. وإذا أخذت المحكمة بالأسباب المخففة التقديرية، فلها، عملاً بالمادة (١/٩٩) من قانون العقوبات، أن تحكم **بدلاً** من تلك العقوبة، بالأشغال الشاقة المؤبدة أو بالأشغال الشاقة المؤقتة مُدة من عشر سنين إلى عشرين سنة.

وفي حالة الشروع في ارتكاب أياً من تلك الجنايات، فإنه، إن كان الشروع ناقصاً، فتطبق أحكام المادة (١/٦٨) من قانون العقوبات، فيُعاقب الجاني بالوضع بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة من سبع سنوات إلى عشرين سنة. وإذا كان الشروع تاماً، فتطبق أحكام المادة (١/٧٠) من قانون العقوبات، فيُعاقب الجاني بالوضع بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة مُدة من عشر سنوات إلى عشرين سنة. وإذا أخذت المحكمة بالأسباب المخففة التقديرية، فإنه لها، في حالتي الشروع، أن تحكم بدلاً من عقوبة الوضع بالأشغال الشاقة المؤبدة، بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تقل عن ثماني سنوات، وذلك عملاً بالمادة (٢/٩٩) من قانون العقوبات. وأما إذا كانت العقوبة التي حكمت بها المحكمة هي الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة، فيكون لها أن تخفض نصف تلك العقوبة حسب المدة المحكوم بها، وذلك عملاً بالمادة المذكورة. ففي حالة الشروع الناقص، إذا حكمت المحكمة بالحد الأدنى أي الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة سبع سنوات، فلها تخفيضها إلى النصف، أي إلى الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مُدة ثلاث سنوات ونصف. وفي حالة الشروع التام إذا حكمت المحكمة بالحد الأدنى أي الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة عشر سنوات، فلها تخفيضها إلى النصف، أي إلى الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مُدة خمس سنوات، وهكذا.

وإذا تعذر معرفة الفاعل بالذات، كما لو حصل القتل القصد المقترن بأحد ظروف التشديد المنصوص عليها في المادة (٣٢٨) من قانون العقوبات، في مشاجرة، ولم يتم معرفة الفاعل بالذات، فيُعاقب الجاني في هذه الحالة، طبقاً للمادة (٣٣٨) من قانون العقوبات، وذلك بالوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمُدة خمس عشرة سنة. وبعد ذلك يمكن للمحكمة، إذا أخذت بالأسباب المخففة التقديرية، أن تخفض العقوبة، بعد تفعيل أحكام المادة (٣/٩٩) من قانون العقوبات إلى النصف، بحيث تصبح العقوبة في هذه الحالة، هي الوضع بالأشغال

الشاقة المؤقتة مُدة سبع سنوات ونصف.

ولا يمكن، في كل الأحوال المتقدمة، تطبيق أحكام الفقرة (٤) من المادة (٦٩) من قانون العقوبات أو أحكام المادة (٥٤ مكررة) منه، بخصوص وقف التنفيذ، لما سبق بيانه من أسباب.

وإذا اجتمع في فعل القتل المقصود الواحد، ظرفان مشددان أو أكثر من الظروف المُشددة المنصوص عليها في المادة (٣٢٨) من قانون العقوبات، كما لو أقدم الجاني على قتل والده مع سبق الإصرار، فيحكم بالعقوبة ذاتها كونها واحدة. وأما إذا ارتكب فعلي قتل كل منهما بظرف مُشدد، كقتل أحد المجني عليهما عن سبق إصرار، وقتل الآخر بالحيلولة بينه وبين العقاب عن قتل الأول، فيُعد ذلك تعدّداً مادياً للجرائم، وتطبق فيه أحكام المادة (٧٢) من القانون ذاته **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٧/٧٤٤ تاريخ ٢٠٠٧/٧/٤- قسطاس)**. وإذا اجتمع في فعل القتل المقصود الواحد، ظرفان مشددان أو أكثر، وكان أحدها من الظروف المُشددة في المادة (٣٢٨) من قانون العقوبات، والآخر من تلك الواردة في المادة (٣٢٧) منه، كما في القتل مع سبق الإصرار الواقع على موظف عام أثناء تأدية وظيفته، فنكون أمام تعدّد معنوي للجرائم، وتطبق العقوبة الأشد.

الاختصاص القضائي بنظر الجنايات المنصوص عليها في المادة (٣٢٨) من قانون العقوبات،

تختص محكمة الجنايات الكبرى بنظر هذه الجناية في أي من فقراتها الثلاث؛ إذ أنها وردت من ضمن الاختصاص النوعي لمحكمة الجنايات الكبرى، بموجب المادة (٤/ أ) من قانون محكمة الجنايات الكبرى رقم ١٩ لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته. **(ينظر قرار محكمة التمييز الموقرة رقم ٢٠٠٤/١٠٣٧ (هيئة عامة) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٣١- منشورات مركز عدالة).**

جنايات القتل القصد المقترن بعذر مخفف

إن الأعذار المُخففة في القانون، نوعان: عامة، وخاصة. وأما العامة فهي تشمل الجرائم بصفة عامة، ومنها جناية القتل القصد، وتتمثل بالعذر المُخفف المنصوص عليه في المادة (٩٨) من قانون العقوبات، الخاص بارتكاب الجريمة تحت سورة الغضب (الاستفزاز). وأما الأعذار المُخففة الخاصة فهي التي ينحصر نطاقها في جرائم محدّدة نص عليها المشرع صراحة دون غيرها. ومنها، فيما يخص جناية القتل المقصود، العذر المُخفف المقرر في المادة (٣٣١) من قانون العقوبات، المتعلق بقتل الأم لوليدها الذي لم يتجاوز السنة من عمره. والعذر المُخفف المقرر في المادة (٣٣٢) من القانون ذاته، المتعلق بقتل الأم لوليدها من السفاح عقب ولادته اتقاءً للعار. والعذر المُخفف المقرر في المادة (١/٣٤٠و ٢ عقوبات) والمتعلق بقتل الزوج أو الزوجة للآخر، حال تلبسه بالزنا. ولا رابط ما بين هذين النوعين من الأعذار المخففة؛ حيث أن لكل عذر فيهما أحكامه وشروطه **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١١/٩٥ تاريخ ٢٠١١/٣/٢٤- برنامج قسطاس)**. وكما أنه، واستكمالاً لدراسة جناية القتل القصد، لا بد من التطرق إلى جريمة المساعدة على الانتحار. ولحالات ينبغي تطبيقها على جناية القتل المقصود تحديداً، وتشمل حالة القتل أثناء مشاجرة مع تعذّر معرفة الفاعل (م ٣٣٨ عقوبات). وحالة الدفاع الشرعي في جرائم القتل (م٣٤١ و ٣٤٢ عقوبات). وأما بالنسبة لحالة القتل الناجم عن تعدّد الأسباب (م٣٤٥ عقوبات)، فقد سبق التعرض لها ضمن الحديث عن جناية القتل المقصود البسيط، فنحيل إليها منعاً للتكرار).

١- **جناية القتل القصد المقترن بالعذر المُخفف** المنصوص عليه في المادة (٩٨) من قانون العقوبات، الخاص بارتكاب الجريمة تحت سورة الغضب (الاستفزاز).

نصت المادة (٩٨) من قانون العقوبات على أنه:" يستفيد من العذر المخفف فاعل الجريمة الذي أقدم عليها بسورة غضب شديد ناتج عن عمل غير محق وعلى جانب من الخطورة أتاه المجني عليه "ومن ثم فإنه يشترط لتطبيق هذا العذر، واستفادة الجاني منه، شروط عديدة، أوردتها محكمة التمييز الموقرة في الكثير من أحكامها. وهذه الشروط هي:

أولاً: أن يأتي المجني عليه عملاً مادياً، غير محق. فلا تعتبر الأقوال كالذم والقح والتحقير، مهما بلغ تأثيرها أو مهما كانت جارحة، عملاً مادياً يقوم بها الاستفزاز المطلوب في المادة (٩٨) المذكورة؛ ويجب أن يكون العمل المادي الذي يأتيه المجني عليه غير محق، أي غير مشروع. وغير مُبرر؛ إذ لا يجوز الاستناد إلى عذر سورة الغضب للبدء بالاعتداء أو ضد من كان في حالة دفاع شرعي.

ثانياً: أن يقع العمل غير المحق على الجاني. فلا يجوز الاستناد إلى عذر سورة الغضب للاعتداء على شخص غير الجاني قصداً. على أنه إذا كان الفعل موجهاً ضد الجاني فأصاب غيره، فيظل أثر العذر قائماً.

ثالثاً: أن يكون ذلك العمل على جانب من الخطورة. ولغايات تطبيق هذا العذر، لا يعتبر مجرد رمي حجر على الجاني، أو البصق

عليه ، أو رشقه بالماء، أو القاء حذاء عليه، أو جرحه بسكين في ذراعه، وما شابه ، أعمالاً على جانب كبير من الخطورة تبرر له القيام بارتكاب الجريمة.

رابعاً: أن يثير ذلك العمل غضباً شديداً لدى الجاني. وبحيث يؤثر عليه تأثيراً عنيفاً وفعلياً، يفقده في تلك اللحظة شعوره وتمالك نفسه أو رباطة جأشه، بحيث لا يعود قادر على السيطرة عليها. وأن تقع الجريمة قبل زوال مفعول ذلك الغضب. وبحيث ينتابه ذلك الغضب عند ارتكابه الجريمة. ويجب ألا تمر فترة طويلة للتخفيف من سورة الغضب. **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١٠/١٨٧١ تاريخ ٢٠١١/٣/١، ورقم ٢٠٠٩/١٨٤٤ تاريخ ٢٠١٠/٨/٢٥، منشورات مركز عدالة).**

وإذا توافرت شروط تطبيق العذر المُخفف، فإنه، يتوجب على القاضي إعماله. وأنه، استناداً لنص المادة (٩٧) من قانون العقوبات، يتوّجب تخفيف العقوبة المقررة قانوناً، على النحو المبين في هذه المادة. ويكون من شأن الأخذ بالعذر المُخفف، تغيير الوصف القانوني للجريمة من جناية إلى جنحة. فمثلاً في جناية القتل العمد، فإنه، وعند توفر العذر المُخفف؛ فإنه تقضي المحكمة بإدانة المتهم بجنحة القتل المقترن بالعذر المخفف، وليس تجريمه بجناية القتل العمد.

ومن تطبيقات هذا العذر أنه إذا كان ما قام به المغدور من أفعال غير محقة وعلى جانب من الخطورة تمثلت بإشهار المسدس الذي بحوزته على زوجة المتهم وتهديده لها بالمسدس. قيامه بإطلاق العيارات النارية باتجاه المتهم رغم توسلات المتهم له بعدم قيامه بذلك. إصابة المتهم بأحد العيارات النارية في مؤخرته. هذه الأفعال أثارت غضباً شديداً لدى المتهم أوقعته تحت سورة الغضب الشديد فأقدم دون أي ترتيب مسبق أو تفكير هادئ على ضرب المجني عليه بواسطة حجر البناء على رأسه بقوة مما يترتب على ذلك أن شروط المادة (٩٨) عقوبات متوافرة بحق المتهم."**(تمييز جزاء رقم ٢٠١١/٩٩٢ تاريخ ٢٠١١/٧/١٢، منشورات مركز عدالة)**. وكما أن ضبط المغدورة من قبل زوجها بفراش غير مشروع حيث كانت بظروف تدل دلالة أكيدة على أن فعل الزنا قد أرتكب أو سيرتكب وفرار المدعو (ع) من بيت الزوجية وهو عار من الملابس من الأعلى على رؤوس الاشهاد وفرار المغدورة أيضاً وتجمع الناس وانتشار الفضيحة كالنار بالهشيم ، فإن أفعال المغدورة وهي أفعال مادية وعلى درجة من الخطورة وقعت على المتهم (شقيقها) وباقي أفراد عائلته حيث الحقت بهم العار والفضيحة مما وضع المتهم رغماً عنه بحالة من الغضب الشديد أفقدته رشده وامتلاكه زمام نفسه نتيجة تلك الأفعال غير المحقة وقام بارتكاب جريمته فوراً وبفارق زمني ما بين انقضاح امر المغدورة والشاهد عاطف وبين ارتكاب الجريمة اقل من نصف ساعة أي قبل زوال تاثير الغضب العارم الذي اجتاحه. وأن المتهم يستفيد من العذر المخفف المنصوص عليه بالمادة (٩٨) عقوبات...**(وقد أيدت محكمة التمييز الموقرة القرار ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١٣/١٣٥٢ تاريخ ٢٠١٤/١/١٦، وقرار محكمة الجنايات الكبرى رقم ٢٠١٣/٥٢١ تاريخ ٢٠١٣/٦/٣ – قسطاس)**. وبالمقابل فإن قيام المغدور بضرب المتهم بيده بوكس بعد ان قام المتهم بسبه، لا يشكل عملاً غير محق على جانب من الخطورة يثير غضبا شديدا لدى المتهم يجعله يقدم على اخراج الموس وطعن المجني عليه طعنة قاتلة **(ينظر قرار تمييز جزاء رقم ٢٠٠٦/٤٣٥ تاريخ ٢٠٠٦/٥/٩ منشورات مركز عدالة)** . وكما لا يحقق الصراخ على المتهم وضربه بالطربيزه الخشبية، التي لم تصبه وبالامكان تلافي ما حدث دون استعمال السلاح القاتل بطبيعته وخاصة تواجد أشخاص آخرين في مكان الحادث، العذر القانوني المخفف فيما قام به المميز ضده من فعل. " **تمييز جزاء رقم ٢٠٠٣/١٤٧٩ (هيئة عامة) تاريخ ٢٠٠٤/٥/٩ ،مركز عدالة)**. وأن قذف المغدورة للمتهم بحجر... ليست على جانب من الخطورة يثير غضباً شديداً..." وأن دفع المجني عليه للجاني وضربه كفاً وسقوطه على أرضاً لا يبرر للمميز ضده طعنه بموس في ظهره... وبأن مجرد رمي حذاء (حفاية أو شبشب) عليه، لا يُعد عملاً غير محق على جانب من الخطورة... **(قرارات تمييز جزاء على التوالي أرقام ٢٠١١/٨٦٧ تاريخ ٢٠١١/٧/٢٠، و ٢٠٠٠/٨٢٣ تاريخ ٢٠٠٠/٩/٢٨، منشورات مركز عدالة، و٢٠١٣/١٧٧– قسطاس)**.

١– جناية قتل الأم لوليدها الذي لم يتجاوز السنة من عمره (م ٣٣١ عقوبات).

نصت المادة (٣٣١) من قانون العقوبات علي أنه:" إذا تسببت امرأة بفعل أو ترك مقصود في قتل وليدها الذي لم يتجاوز السنة من عمره على صورة تستلزم الحكم عليها بالإعدام، ولكن المحكمة اقتنعت بأنها حينما تسببت في الوفاة لم تكن قد استعادت وعيها تماماً من تأثير ولادة الولد أو بسبب الرضاعة الناجم عن ولادته، تُبدل عقوبة الإعدام بالاعتقال مُدة لا تنقص عن خمس سنوات".

وعليه، فيشترط لتطبيق نص المادة (٣٣١) من قانون العقوبات، ما يلي:-

أولاً: وقوع جناية القتل القصد بأركانها وعناصرها، وطبقاً للقواعد العامة في جريمة القتل. فنبحث أولاً في قيام جناية القتل من عدمها. فالمشرع استخدم عبارة "قتل وليدها". على أنه، وطبقا للقواعد العامة، لا يشترط لتطبيق نص المادة (٣٣١) من قانون العقوبات، أن تقع جناية القتل تامة، بل ينطبق النص، ولو بقيت جريمة القتل القصد في مرحلة الشروع، سواء أكان ذلك الشروع ناقصاً أو تاماً. على أنه، في الفرض المتصور، طبقاً للنص المذكور، يتوجب أن يقع القتل مع سبق الإصرار أو أن يقترن بجناية أخرى(م ١/٣٢٨ و ٢ عقوبات). وهو ما يستلزم الحكم بالإعدام. ويرى الفقه أن ذلك ينصرف إلى حالات القتل غير المشدد أيضاً(**ينظر د. كامل السعيد المرجع السابق ص ١٥٩**). ولا فرق في أن يكون القتل بفعل إيجابي أو بفعل سلبي بالترك المقصود. كأن تخنق الأم وليدها أو أن تمتنع عن إرضاعه بقصد قتله، فيموت جوعاً. أو أن تتركه في العراء عُرضة للموت فيموت فعلاً (**ينظر تمييز جزاء رقم١٩٩٨/٧٨٦ تاريخ ١٩٩٩/٢/٢٨ عدالة وقسطاس**).

ثانياً: أن يكون الجاني هو الأم لا أحد غيرها، وأن يكون المجني عليه هو وليدها، وأن لا يكون ذلك الوليد قد تجاوز، بوقت قتله، السنة الواحدة من عمره. وأن ينصرف قصد الأم إلى قتل وليدها، وفقاً للقواعد العامة في القصد الجرمي. وينطبق النص على الأم، سواء أكانت فاعلة أصلية أم مُحرضة أو مُتدخلة في الجريمة. ولا يستفيد من هذا العذر، أي شخص آخر يشترك في ارتكاب هذه الجريمة؛ كالأب أو القابلة أو الطبيب؛ لإنه عذر شخصي شخصي، ولا يمتد أثره إلى المساهمين الآخرين في الجريمة، سواء أكانوا مساهمين أصليين أو تبعيين، بما يُفهم من نص المادة (٧٩) من قانون العقوبات.

ثالثاً: أن يثبت بأنه، في وقت إرتكاب الجريمة، لم تكن الأم (القاتلة أو المحرضة أو المُتدخلة في قتل وليدها)، قد استعادت وعيها تماماً من تأثير ولادة الولد، أو بسبب الرضاعة الناجم عن ولادته. وهذا الشرط هو العلة من تخفيف العقوبة على الأم.

عقوبة هذه الجناية،

بحسب نص المادة (٣٣١) المذكورة فإنه، تُبدل عقوبة الإعدام بالاعتقال مُدة لا تنقص عن خمس سنوات. وحيث لم يُحدد المشرع الحد الأعلى للاعتقال في هذه الحالة، فيكون الحد الأعلى للاعتقال، وطبقاً للمادة (٢٠) من قانون العقوبات، هو الاعتقال لمدة خمس عشرة سنة. أي تكون العقوبة هي الاعتقال من خمس سنوات إلى خمس عشرة سنة. ويرى الفقه (**المرجع السابق**) أن العقوبة هي ذاتها في حال كون الأم فاعلة أو شريكة أو مُحرضة أو مُتدخلة؛ لإن تطبيق القواعد العامة في العقوبة، سيؤدي الى أن تكون عقوبتها في حال كونها مُحرضة أو متدخلة، أشد من عقوبتها الأصلية ويُقاس على ذلك حالة الشروع للأسباب ذاتها.

وإذا أخذت المحكمة بالأسباب المخففة التقديرية، فإنه، في جميع الأحوال، للمحكمة أن تخفض العقوبة المحكوم بها إلى النصف عملاً بأحكام المادة (٣/٩٩) من قانون العقوبات؛ لإن العقوبة، هي من نوع العقوبات الجنائية المؤقتة. فيمكن تخفيض العقوبة الى الوضع بالأشغال الشاقة مُدة سنتين ونصف. ولا يمكن تطبيق أحكام الفقرة (٤) من المادة (٩٩) من قانون العقوبات؛ لإن العقوبة المقررة أصلاً قبل التخفيض، أكثر من ثلاث سنوات، وكما أنه لا يمكن تطبيق أحكام المادة (٥٤ مكررة) من قانون العقوبات بخصوص وقف التنفيذ؛ لإن العقوبة، في الحالتين، ستبقى أكثر من الحبس سنة واحدة، وكما تم بيانه سابقاً.

الاختصاص القضائي بنظر هذه الجناية،

حيث أن العقوبة المقررة لهذه الجناية هي الاعتقال المؤقت الذي لا تزيد مدته على خمس عشرة سنة. وحيث أنه لم يرد النص عليها من ضمن الاختصاص النوعي لمحكمة الجنايات الكبرى، طبقاً للمادة (٤) من قانون محكمة الجنايات الكبرى رقم ١٩ لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته. فهي تكون في اختصاص محكمة البداية الجزائية بصفتها الجنائية، المؤلفة من قاضيين، طبقاً للمادة (٥/ب/٢) من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم ١٧ لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته. (**ينظر تمييز جزاء رقم ١٩٧٩/١٥٨ عدالة وبرنامج قسطاس**).

٢- جناية قتل الأم لوليدها من السفاح، عقب ولادته، إتقاءً للعار (م ٣٣٢ عقوبات).

نصت المادة (٣٣٢) من قانون العقوبات على أنه:" تُعاقب بالاعتقال مُدة لا تنقص عن خمس سنوات، الوالدة التي تسببت " إتقاءً للعار" بفعل أو ترك مقصود في موت وليدها من السفاح عقب ولادته".

وعليه، فإنه يشترط لتطبيق نص المادة (٣٣٢) من قانون العقوبات، ما يلي:-

أولاً: وقوع جناية القتل القصد بأركانها وعناصرها، وطبقاً للقواعد العامة في جريمة القتل. فنبحث أولاً في قيام جناية القتل من عدمها. فالمشرع استخدم عبارة "قتل وليدها". على أنه، وطبقا للقواعد العامة، لا يشترط لتطبيق نص المادة (٣٣٢) من قانون العقوبات، أن تقع

جناية القتل تامة، بل ينطبق النص، ولو بقيت جريمة القتل القصد في مرحلة الشروع، سواء أكان ذلك الشروع ناقصاً أو تاماً. ولا فرق في أن يكون القتل بفعل إيجابي أو بفعل سلبي بالترك المتصود. كأن تخنق الأم وليدها أو أن تمتنع عن ارضاعه بقصد قتله، فيموت جوعاً. أو أن تتركه في العراء عرضة للموت فيموت فعلاً (ينشر تمييز جزاء رقم١٩٩٨/٧٨٦ تاريخ ١٩٩٩/٢/٢٨ عدالة وقسطاس).

ثانياً: أن يكون الجاني هو الأم لا أحد غيرها، وأن يكون المجني عليه هو وليدها. وأن ينصرف قصد الأم إلى قتل وليدها، وفقاً للقواعد العامة في القصد الجرمي. وينطبق النص على الأم، سواء أكانت فاعلة أصلية أم مُحرضة أو مُتدخلة في الجريمة. ولا يستفيد من هذا العذر، أي شخص آخر يشترك في ارتكاب هذه الجريمة؛ كالأب أو القابلة أو الطبيب ؛ لإنه عذر مُخف شخصي، ولا يمتد أثره إلى المساهمين الآخرين في الجريمة، سواء أكانوا مساهمين أصليين أو تبعيين، بما يُفهم من نص المادة (٧٩) من قانون العقوبات.

وذلك عملاً بأحكام المادة (٧٩) من قانون العقوبات.

ثالثاً: أن تكون الأم (الجاني) قد حملت بالمجني عليه الوليد، سفاحاً. ومعنى السفاح في المعجم الوسيط إقامة علاقة غير شرعية مع المرأة، وسافحها مسافحة وسفاحاً: أقام معها من غير زواج صحيح علاقة غير شرعية ويقال بينهما سفاح. فيجب أن يكون الوليد ثمرة علاقة جنسية غير مشروعة. وهو ليس محصوراً في الزنا الواقع بين الأقارب والأصهار والمحارم أو من يخضعون لسلطة الجاني الشرعية، بل أن المشرع قصد بالسفاح في المادة (٣٣٢) من قانون العقوبات، الزنا بمفهومه الواسع، وهو اقامة علاقة غير شرعية بدون زواج صحيح برضاء الطرفين بين رجل وإمرأة أدى إلى حمل المرأة بوليد غير شرعي **(وهو التعريف الذي أخذت به محكمة التمييز الموقرة- ينظر قرارها رقم ٢٠٠٩/٢٠٩٧ تاريخ ٢٠١٠/٢/١ برنامج قسطاس).**

رابعاً: أن ترتكب الأم (الجاني) القتل القصد على وليدها المجني عليه، عقب ولادته. أي أن يكون الوليد المجني عليه حديث الولادة. ولم يُحدد المشرع زمناً معيناً يعتبر فيه الوليد حديث الولادة. ولكن بالتأكيد أنه يتحصر في فترة قصيرة بعد الوضع مباشرة أو بعد ذلك بفترة قصيرة، وبما يتحقق معه العلة من التخفيف، حيث تلجأ الأم الى قتل وليدها من السفاح، تلافيا للفضيحة واتقاء للعار، والذي قد يلحقها علم الناس بأمر ذلك الوليد، وهو ما يكون عادة بعد فترة قصيرة من الولادة، فإن مضت فترة زمنية طويلة وعلم الناس بأمر الوليد، انتفت العلة من التخفيف، وعندها لا ينطبق نص المادة (٣٣٢) من قانون العقوبات على الأم. وهذه المسألة هي مسألة موضوعية تترك لتقدير قضاة الموضوع.

خامساً: أن يكون دافع الأم لقتل الوليد هو اتقاء العار. فاتقار العار، هو عنصر من عناصر التجريم في هذه الجريمة، وهو أيضاً العلة لتخفيف العقوبة. فإن لم يكن دافع الأم إلى قتل الوليد، اتقاء العار تحديداً، فلا محل لتطبيق نص المادة (٣٣٢) من قانون العقوبات. وقد قضت محكمة التمييز الموقرة بأن الحكم بتجريم المميزة بجناية قتل مولود ابنتها الذي حملته سفاحاً قصداً لغاية اتقاء الفضيحة ومعاقبتها بالأشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة عملاً بالمادة ٣٢٦ من قانون العقوبات ومن ثم تخفيض العقوبة الى سبع سنوات ونصف لوجود أسباب مخففة تقديرية بحقها عملاً بالمادة ٩٩ من نفس القانون يكون متفقاً واحكام القانون. **(تمييز جزاء رقم ١٩٨٥/٨٧ برنامج قسطاس).**

عقوبة هذه الجناية،

إذا العقوبة المقررة لهذه الجناية هي الاعتقال مُدة لا تنقص عن خمس سنوات. وحيث لم يُحدد المشرع الحد الأعلى للاعتقال في هذه الحالة، فيكون الحد الأعلى للاعتقال، وطبقاً للمادة (٢٠) من قانون العقوبات، هو الاعتقال لمدة خمس عشرة سنة. أي تكون العقوبة هي الاعتقال من خمس سنوات إلى خمس عشرة سنة.

وإذا أخذت المحكمة بالأسباب المخففة التقديرية، فلها أن تخفض العقوبة المحكوم بها إلى النصف عملاً بأحكام المادة (٣/٩٩) من قانون العقوبات؛ لإن العقوبة، هي من نوع العقوبات الجنائية المؤقتة. فيمكن تخفيضها إلى الوضع بالأشغال الشاقة مُدة سنتين ونصف. ولا يمكن تطبيق أحكام الفقرة (٤) من المادة (٩٩) من قانون العقوبات؛ ولا أحكام المادة (٥٤ مكررة) منه، لما تم بيانه سابقاً.

<u>الاختصاص القضائي بنظر هذه الجناية:</u>

حيث أن العقوبة المقررة لهذه الجناية هي الاعتقال المؤقت الذي لا تزيد مدته على خمس عشرة سنة. وحيث أنه لم يرد النص عليها من ضمن الاختصاص النوعي لمحكمة الجنايات الكبرى، طبقاً للمادة (٤) من قانون محكمة الجنايات الكبرى رقم ١٩ لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته. فهي تكون في اختصاص محكمة البداية الجزائية بصفتها الجنائية، المؤلفة من قاضيين، طبقاً للمادة (٥/ب/٢) من قانون

تشكيل المحاكم النظامية رقم ١٧ لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته. (ينظر قرار محكمة التمييز الموقرة رقم ١٩٧٩/١٥٨ **منشورات مركز عدالة وبرنامج قسطاس**).

ومن التطبيقات القضائية في هذا الشأن،

ما قضت به محكمة التمييز الموقرة من أنه جاء معنى السفاح في المعجم الوسيط إقامة علاقة غير شرعية مع المرأة ، وسافحها مسافحة وسفاحاً: أقام معها من غير زواج صحيح علاقة غير شرعية ويقال بينهما سفاح. والمتهمة في هذه القضية كانت قد أقامت مع المدعو ... علاقة غير شرعية وأنجبت من هذه العلاقة الطفلة التي وضعتها في ساحة قريبة منهم وتوفيت. ولذلك فإن كلمة سفاح الواردة في المادة ٣٣٢ عقوبات تنطبق عليها. وحيث أنها (أي المتهمة) قامت بما قامت به تجاه مولودتها كان اتقاءً للعار فإن ما توصلت إليه محكمة الجنايات الكبرى بتعديلها وصف التهمة المسندة للمتهمة من جناية القتل قصداً خلافاً لأحكام المادة ٣٢٦ عقوبات إلى الجناية الواردة في المادة ٣٣٢ عقوبات جاء موافقاً للبينة المقدمة في الدعوى وللأصول والقانون...(**تمييز جزاء رقم ٢٠٠٧/١٢٥٤ تاريخ ٢٠٠٧/١١/٤ عدالة، وبرنامج قسطاس**). وقضت بأنه إذا كانت البينة المقدمة في الدعوى ، وهي اعتراف المميزة ، والبينة الفنية ، قد اثبتت انها قد ولدت مولودة استمرت حية لفترة من الزمن، وأنها تركتها في العراء معرضة للموت. وأنها ماتت فعلاً، وأن فعلها كان اتقاء العار، كون المولودة كانت غير شرعية، فيكون ما قامت به المميزة من أفعال منطبقاً مع نص المادة ٣٣٢ من قانون العقوبات (**تمييز جزاء رقم ١٩٩٨/٧٨٦ تاريخ ١٩٩٩/٢/٢٨ عدالة، وقسطاس**). وقضت بأن أفعال المتهم المتمثلة بإنجاب طفلة من علاقة غير شرعية ومن ثم وضعها في مكان ما دون ربط الحبل السري مما أدى إلى وفاتها، تشكل جريمة قتل الأم وليدها إتقاء للعار، وفقاً لنص المادة (٣٣٢) من قانون العقوبات (**تمييز جزاء رقم ٢٠١١/١٠٤٣ تاريخ ٢٠١١/٩/٤، عدالة وبرنامج قسطاس**).

٤- <u>العذر المُخفف المُقرر في المادة (٣٤٠) من قانون العقوبات</u>:

لقد تضمنت المادة (٣٤٠) من قانون العقوبات، حالتين، يتوفر فيهما العذر المُخفف، وهما:

الحالة الأولى،

وهي التي نصت عليها <u>الفقرة الأولى</u> من المادة (٣٤٠) من قانون العقوبات بقولها:" يستفيد من العذر المُخفف من فوجئ بزوجته أو إحدى أصوله أو فروعه أو أخواته حال تلبسها بجريمة الزنا أو في فراش غير مشروع فقتلها في الحال أو قتل من يزني بها أو قتلهما معاً أو اعتدى على أحدهما أو كليهما اعتداءً أفضى إلى جرح أو إيذاء أو عاهة دائمة أو موت".

ويتضح من هذا النص، بأنه يشترط لإنطباق العذر المُخفف المنصوص عليه في هذه <u>الفقرة الأولى</u>، ما يلي:-

أولاً: <u>وقوع جناية قتل مقصود</u> بأركانها وعناصرها، تامةً كانت، أو شروعاً فيها، كما تقدم بيانه.

ثانياً: <u>أن تتوفر في الجاني، بالنسبة للمرأة المجني عليها، صفة الزوج، أو القريب</u> المنصوص عليه في الفقرة المذكورة، لا أحد غيرهم. وتتحقق صفة الزوج بالزوجية القائمة، ويشمل ذلك فترة الطلاق الرجعي. أما إن كان قد وقع طلاق بائن بين الجاني وزوجته المجني عليها بوقت ارتكاب الجريمة، فلا يستفيد الجاني من هذا العذر المُخفف. ويُرجع في ذلك إلى أحكام قانون الأحوال الشخصية. ومنها أنه لا يُعد الخاطب، زوجاً. وأما القريب، فهو بالنسبة للمجني عليها، أحد أصولها أو فروعها أو أخوانها (ويشمل الشقيق من باب أولى). ولا يشمل النص إبنة الأخت أو إبنة الأخ. ولا العمة والخالة. ولا والدة الزوجة وجدتها؛ فالمشرع لم يستعمل كلمة (محارمه) في النص. وهذا العذر المُخفف شخصي، فلا يستفيد منه إلا من توفر فيه، وهو الزوج أو القريب المذكور، أكان فاعلاً للجريمة أو مُحرضاً عليها أو مُتدخلاً فيها، ولا يسري أثره على غيره من المساهمين في الجريمة، بما يُفهم من نص المادة (٧٩) من قانون العقوبات.

ثالثاً: <u>أن ترتكب المرأة (الزوجة أو القريبة من المذكورات سابقاً) جريمة الزنا، أو الفراش غير المشروع</u>. وأن يُشاهد الجاني (الزوج أو القريب من المذكورين سابقاً) تلك المرأة (الزوجة أو القريبة)، حال تلبسها بجريمة الزنا، أو حال وجودها في فراش غير مشروع.

والزنا هو الاتصال الجنسي الكامل غير المشروع، بين المجني عليها وشريكها. ويتحقق بالوطئ الطبيعي غير المشروع. وأما التلبس، فيعني أن يُشاهِد الزوج أو القريب (من المذكورين أعلاه)،واقعة الزنا التي ترتكبها الزوجة أو القريبة (من المذكورات أعلاه)، حال وقوعها، أي حال الاتصال الجنسي. وقد حدّد المشرع في المادة (٢٨٣) من قانون العقوبات، الأدلة التي تقبل لإثبات جريمة الزنا، ومنها ضبط الزاني والزانية في حال التلبس بالفعل. وقد ذهب بعض الفقه إلى أن التلبس بجريمة الزنا يشمل أيضاً، كل وضع لا يدع مجالاً للشك في وقوع الزنا، أو أنه في طريقه إلى الوقوع. وقد يختلط بمفهوم التلبس بالجريمة الوارد في المادة (٢٨) من قانون الأصول الجزائية، بمشاهدة

الجرم حال ارتكابه أو عند الانتهاء من ارتكابه. ولذلك اعتبرت محكمة الاستئناف الموقرة أن وجود الظنين ليلاً داخل المنزل مع الظنينة لوحدهما وضبطه حافي القدمين وفي ظروف مريبة تشكل حالة التلبس... وأنه لا يشترط في حالة التلبس مشاهدة الجرم حال ارتكابه بل يكفي أن يُشاهد حال الانتهاء منه...**(ينظر قرار رقم٢٠١٢/٦٩٢٦ تاريخ ٢٠١٢/٥/٩ استئناف اربد – قسطاس)**. ومن الأمثلة التي يوردها الفقه من أحكام القضاء المصري، وجود المتهم مختفياً تحت السرير وكان خالعاً حذاءه وكانت الزوجة لا يسترها شيء سوى جلابية النوم. ووجود الزوجة وعشيقها بغير سراويل وقد وضعت ملابسهما فوق بعضها البعض **(ينظر د. كامل السعيد المرجع السابق ص ١٨٤ و ١٨٥ ود. محمد صبحي نجم المرجع السابق ص ١٠٢ و ١٠٣)**. في حين أن هناك رأي يتمسك بالمدلول الضيق للتلبس في جريمة الزنا، وهو مُشاهدة الفعل حال وقوعه، فقضت محكمة الاستئناف الموقرة بلزوم مشاهدة واقعة الزنا حال وقوعها بمعنى مشاهدة حالة المواقعة بين الزاني والزانية بحيث لم يُعد هناك مجال للقول بأن الفعل لم يرتكب وهو الأمر الذي دلل عليه الشرع الإسلامي بالقول الرشاء في البئر والمرود بالمكحلة **(قرارها رقم ٢٠١٣/٢٧٢٢٤ تاريخ ٢٠١٣/٩/١٢– قسطاس)**. وفي هذا الشأن ذهبت محكمة التمييز الموقرة إلى أنه يشترط لتطبيق العذر المُخفف أن يفاجئ الفاعل زوجته في حالة التلبس بالزنا مع شخص آخر. واعتبرت أنه إن فاجأ المتهم زوجته وهي تعد القهوة للمجني عليه الذي كان مختبأ في مطبخ منزله فإن شروط المادة ١/٣٤٠ عقوبات لا تنطبق وظرف القتل المرتكب من قبله **(تمييز جزاء رقم ١٩٨٩/٧٩ تاريخ ١٩٨٩/٥/٢٨، عدالة)**. وكما لا تنطبق، حال مشاهدة رجل غريب يخرج من ناحية الشقة **(تمييز جزاء رقم٢٠١٠/١١٦٣ تاريخ ٢٠١٠/٩/٢ قسطاس)**. وفي قرار لمحكمة الجنايات الكبرى، توصلت إلى أن ما قام به المتهم من أفعال مادية... اتجاه المغدور... والتي تمثلت باقدامه ولدى مشاهدته المغدور مع زوجته... في غرفة النوم في منزله وكانا في حالة عناق وعلى الفور قام بسحب اقسام البندقية التي كانت بحوزته وأطلق عليه عدة اعيرة نارية اصابته في جسمه حيث أرداه قتيلاً... انما تشكل سائر أركان وعناصر جنحة القتل القصد المقترن بالعذر المُخفف طبقا للمادتين ٣٢٦ و٩٨ عقوبات..**(وتأيد بقرار محكمة التمييز الموقرة رقم ٢٠٠٨/٢٨١ تاريخ ٢٠٠٨/٣/٣٠ – قسطاس)**. وكما اعتبرت أن الفعل الذي أتته المجني عليها المتمثل بوجود الظنين.. في منزل الزوجية وخروجه من المنزل يرتدي شورت وكانت هي داخل المنزل ترتدي شورت أحمر وفانلة، عملاً على جانب من الخطورة وعملاً غير محق... واعتبرت أن فعل القتل (الذي قام به المتهم) في حالة سورة غضب شديد بالمعنى المقصود في المادة ٩٨ من قانون العقوبات..**(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٨/٥٨٦ تاريخ ٢٠٠٨/٥/١– قسطاس)**. وبالتالي فإن المحكمة لم تعتبر ذلك من قبيل التلبس بالزنا؛ وإلا لكانت طبقت العذر المُخفف المنصوص عليه في المادة (٣٤١) من قانون العقوبات. الأمر الذي يُفهم منه، أنه يلزم، لتطبيق الفقرة الأولى من المادة (٣٤٠) من قانون العقوبات، أن يَضبط الزوج زوجته حال تلبسها بالزنا بالمفهوم الضيق للتلبس. ويُعزز ذلك، أن المشرع اعتبر ضبط الزوجة في فراش غير مشروع في الفقرة ذاتها مساوياً لحالة التلبس بالزنا من حيث استفادته من العذر المُخفف. فإذا فوجئ الزوج بزوجته أو فوجئ القريب (من المذكورين سابقاً) بالمجني عليها حال وجودها في فراش غير مشروع، فقتلها أو قتل شريكها أو قتلهما كليهما، فإنه يستفيد من العذر المُخفف في هذه الفقرة، وإن لم تكن هناك حالة تلبس بالزنا. ومفهوم الفراش غير المشروع في المادة المذكورة، يعني توسعاً من المشرع في شمول الجاني بالعذر المُخفف. فيكفي في هذه الحالة، أن يتم ضبط المجني عليها وشريكها في فراش غير مشروع. وهو أي مكان يصلح لإقامة علاقة جنسية سواء في فراش أو سرير في المنزل، أو على أريكة، أو ما يفترش على الأرض، أو كرسي سيارة، وما شابه. على أن يتم ضبطهما بوضع يجعل المجني عليها كعشيقة لشريكها، وبما تقوم معه في ذهن الجاني فكرة حصول علاقة جنسية بينهما، أو ارتكابهما الفاحشة، أو عمل جنسي، وسواء أكان ذلك العمل هو زنا أو مداعبة جنسية. على أنه لا رابط بين العذر المُخفف الخاص المنصوص عليه في المادة (٣٤٠) من قانون العقوبات، والعذر المُخفف العام المنصوص عليه في المادة (٩٨) منه، من حيث شروط تطبيق كل منهما. فلا يمنع عدم انطباق شروط المادة (٣٤٠) المذكورة، من تطبيق أحكام المادة (٩٨) عقوبات حال توفر شروطها، باعتبار أن المادة (٣٤٠) المذكورة، تمثل حالة خاصة نص عليها القانون **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١١/٩٥ تاريخ ٢٠١١/٣/٢٤– وتمييز جزاء رقم ٢٠١٠/٧٢١ تاريخ ٢٠١٠/١٠/١٩ – برنامج قسطاس)**.

رابعاً: حصول المفاجأة للزوج أو القريب، وحصول القتل في الحال. فقد نص المشرع على أن يُفاجَئ الزوج أو القريب بالمجني عليها حال تلبسها بالزنا مع شريكها، أي أن تحصل المفاجأة للزوج أو القريب، وليس للمجني عليها وشريكها. وهو ما يُبرر تخفيف العقوبة عليه، بحيث يُقدم على فعله بالقتل تحت تأثير تلك المفاجأة. ولا يُغير من ذلك، أن يكون هناك شك سابق لدى الزوج أو القريب في حصول الزنا؛ لإن التأكد من ذلك، أي مشاهدة الحقيقة، هي التي تُحدث المفاجأة لديه، لا مجرد الشك. أما إذا كان من السابق متيقناً من حصول الزنا، فهو لن يفاجأ حال مشاهدته وقوعه،وعندها لن يستفيد من العذر المُخفف**(ينظر المراجع السابقة المشار إليها في هذا الخصوص)**.

وكما يشترط، للإستفادة من هذا العذر، أن يرتكب الجاني (من المذكورين أعلاه) القتل على المجني عليها (من المذكورات أعلاه) أو على شريكها أو على كليهما، في الحال، أي فور مشاهدته للمجني عليها وشريكها حال التلبس بالزنا، أو في فراش غير مشروع. وقد ذكر المشرع (في الحال)، ويعني ذلك أن يقع القتل في اللحظة الزمنية نفسها التي تحدث فيها تلك المشاهدة. فالمادة (٣٤٠) من قانون العقوبات، اشترطت لتطبيق العذر القانوني المُخفف، أن يتم القتل بالحال، وأن يكون هناك حالة تلبس في الزنا أو في فراش غير مشروع **(تمييز جزاء رقم ٢٠١١/١٠٦٩ تاريخ ٢٠١١/١١/٢ – قسطاس)**. وإن هذا التعاصر الزمني بين المشاهدة وارتكاب القتل من قبل الجاني، يُبرر تخفيف العقوبة؛ لإن الجاني (الزوج أو القريب) وقتها، يكون تحت تأثير ثورة النفس التي تنتابه من تلك جراء المشاهدة والمفاجأة. وتستمر تلك الفترة الزمنية لوقت قصير، كما لو قام الجاني بإحضار سلاح القتل من غرفة أخرى، أو من مكان قريب. أما إن طالت تلك الفترة، بحيث يمكن القول معها، بأنه قد هدأت ثائرته، فعندها ينتفي العذر المُخفف. وهي مسألة موضوعية.

الحالة الثانية،

وهي التي نصت عليها الفقرة الثانية من المادة (٣٤٠) من قانون العقوبات بقولها:" ويستفيد من العذر ذاته الزوجة التي فوجئت بزوجها حال تلبسه بجريمة الزنا أو في فراش غير مشروع في مسكن الزوجية فقتلته في الحال أو قتلت من يزني بها أو قتلتهما معا أو اعتدت على أحدهما أو كليهما اعتداء أفضى إلى جرح أو إيذاء أو عاهة دائمة أو موت".

ويتضح من هذا النص بأنه يشترط لإنطباق العذر المُخفف المنصوص عليه في هذه الفقرة الثانية، ما يلي:-

أولاً: وقوع جناية قتل مقصود ترتكبها الزوجة، على زوجها، بأركانها وعناصرها، تامة كانت، أو شروعاً فيها، وكما تقدم بيانه. فصفة الجاني، في هذه الحالة، تنحصر بالزوجة فقط ولا أحد سواها. وهي تتحقق بالزوجية القائمة، وعلى التوضيح السابق بيانه. ويشمل ذلك حالة تعدد الزوجات. وكما أن صفة المجني عليه تنحصر في الزوج وشريكته الأنثى فقط أو أحدهما. ولا يشمل غيرهما من الأقارب من أصول أو فروع كالأب أو الإبن. وهذا العذر المُخفف شخصي، فلا يستفيد منه أحد آخر غير الزوجة، أكانت فاعلة للجريمة أو مُحرضة عليها أو مُتدخلة فيها ، ولا يسري أثره على المساهمين الآخرين في الجريمة، بما يُفهم من نص المادة (٧٩) من قانون العقوبات.

ثانياً: أن يرتكب زوج الجانية، جريمة الزنا، متلبس بها، أو أن يكون في فراش غير مشروع، وأن يقع ذلك في مسكن الزوجية. وبهذا تختلف هذه الحالة عن الحالة الأولى. فلا ينطبق العذر المُخفف على الزوجة، إن هي أقدمت على قتل زوجها أو شريكته أو كليهما، حال التلبس بالزنا أو في فراش غير مشروع مع أنثى (من غير زوجاته في حالة تعدد الزوجات)، في أي مكان آخر، خارج مسكن الزوجية، ولو كان في مسكن الزوجة الأخرى لزوجها (ضرتها).

ثالثاً: حصول المفاجأة للزوجة ، وحصول القتل في الحال. وعلى النحو المتقدم بيانه.

وإذا توفرت الشروط المتقدمة في أي من الحالتين المذكورتين أعلاه، فإنه يستفيد الجاني من العذر المُخفف، وبحيث تُخفف عنه العقوبة المُقررة قانوناً لجناية القتل المرتكبة، على النحو الوارد في المادة (٩٧) من قانون العقوبات.فإذا فعل القتل جناية تستوجب الحكم بالإعدام (كالقتل الواقع على أم الجاني)، أو الوضع بالأشغال الشاقة المؤبدة (كالقتل الواقع على الزوج وشريكته معاً)، تُحوّل العقوبة إلى الحبس سنة على الأقل (أي تصبح العقوبة الحبس من سنة إلى ثلاث سنوات طبقاً للمادة ٢١ عقوبات). وإذا كان الفعل يؤلف جناية القتل القصد، تُحوّل العقوبة إلى الحبس من ستة أشهر إلى سنتين. ويكون من شأن ذلك تغيير الوصف القانوني للجريمة من جناية إلى جنحة. وللمحكمة إذا أخذت بالأسباب المخففة التقديرية أن تُخفض العقوبة المحكوم بها وفقاً لأحكام المادة (١٠٠) من قانون العقوبات؛ باعتبار أن العقوبة المحكوم بها، بعد الأخذ بالعذر المُخفف، تصبح من نوع الجنحة. وعلى النحو المتقدم بيانه بخصوص عقوبة الجنحة.

ولا يجوز، طبقاً للفقرة الثالثة من المادة (٣٤٠) من قانون العقوبات، إستعمال الدفاع الشرعي، بحق من يستفيد من العذر المُخفف، المنصوص عليه في هذه المادة بفقرتيها الاولى والثانية. فلا يجوز للزوجة أو القريبة (من المذكورات سابقاً) أو شريكها في الحالة الأولى، ولا للزوج أو شريكته في الحالة الثانية، أن يتذرعا بالدفاع الشرعي، لقتل من يستفيد من العذر المُخفف، حال قيامه بفعل القتل عليهما أو على أي منهما. وكما أنه لا تُطبق على من يستفيد من هذا العذر المُخفف، أحكام الظروف المُشددة، وذلك سنداً للفقرة الرابعة من (٣٤٠) من قانون العقوبات. فلا تُشدد العقوبة على الجاني، إن كان القتل الذي ارتكبه، قد اقترن بظرف تشديد كقتل والدته، أو غيره.

الاختصاص القضائي بنظر هذه الجناية،

إذا كانت الجريمة المرتكبة هي القتل، أو ايذاء أفضى إلى موت، فانه تختص بنظرها، محكمة الجنايات الكبرى، وذلك بموجب المادة (٤/ أ) من قانون محكمة الجنايات الكبرى. أما إن كانت اعتداء أفضى إلى جرح أو ايذاء، فتختص به محكمة الصلح أو محكمة البداية بصفتها الجزائية، من قاضٍ منفرد، وذلك بحسب مدة التعطيل. وإن كانت اعتداء أفضى إلى عاهة دائمة، فتختص بنظرها محكمة البداية الجزائية بصفتها الجنائية المؤلفة من قاضيين.

ومن التطبيقات القضائية في هذا الشأن،

قضت محكمة التمييز الموقرة بأنه يستلزم أن يكون الفاعل قد ارتكب الجرم على اثر مشاهدة المجني عليها على فراش غير مشروع أو بعد لحظات قليلة من هذه المشاهدة لإنه في مثل هذه الحالة يكون الفاعل في حالة ثورة غضب شديد افقده توازنه. أما أن يرتكب الفاعل جريمته بعد مضي عشر ساعات من مشاهدته لها فان ذلك لا يجعله يستفيد من العذر المخفف المذكور لان واضع القانون قصد من ذلك...أن يرتكب الفاعل الجرم على اثر مشاهدة الشريكين على الفراش غير المشروع أو بعد فترة قصيرة لا تتغير خلالها حالته(**تمييز جزاء رقم ١٩٥٨/٣٢ تاريخ ١٩٥٨/٥/١٢- قسطاس**). وورد في حكم لمحكمة الجنايات الكبرى بأنه حوالي الساعة الحادية عشرة والنصف مساء عاد المتهم.. من عمله الى منزله الكائن في المزرعة..ولدى دخوله المنزل شاهد المغدور.. برفقة المغدورة..(زوجة المتهم) في فراش غير مشروع وعلى الفور تمكن المغدور.. من الهرب..وقد اثار هذا المشهد حنق المتهم ونقمته على المغدورين... وفي اليوم التالي...حوالي الساعة الثالثة عصراً قام المتهم.. بحمل مسدسه الذي يحتفظ به منذ مدة بعد أن قام بحشوه بالعتاد.. وتوجه بواسطة بكب يقوده الى المزرعة التي يعمل فيها المغدور..بعد أن عقد تصميمه على قتله والانتقام منه وعلى قتل المغدورة.. أيضاً، ولدى وصوله إلى تلك المزرعة شاهد المغدور.. يجلس برفقة الشاهد..وشقيق المغدور..حيث قام المتهم بالقاء التحية عليهم، وفي هذه الاثناء ابتعد المغدور... قليلاً لاجراء مكالمة هاتفية... وعند ذلك قام المتهم.. باللحاق به واخرج المسدس الذي كان يحمله وأطلق باتجاهه عدة عيارات نارية من مسافة قريبة أصابته في رأسه وجسده... وتوفي من فوره، ومن ثم قام المتهم... بمغادرة المكان ... واتجه إلى منزله تنفيذاً لتصميمه المسبق بقتل المغدورة ... والتي وجدها تجلس أمام المنزل ولدى مشاهدته لها قام على الفور بإطلاق عدة عيارات نارية باتجاهها من المسدس ذاته حيث أصابها في رأسها وأرادها قتيلة..وقد جرمته المحكمة بجناية القتل العمد وفقا لأحكام المادة (١/٣٢٨) عقوبات مكررة مرتين. (**وتأيد بقرار محكمة التمييز الموقرة رقم ٢٠١٤/١٤١٥ تاريخ ٢٠١٤/١١/٣- برنامج قسطاس**)

<u>حالة القتل اثناء مشاجرة مع تعذّر معرفة الفاعل (م ٣٣٨ عقوبات).</u>

نصت المادة (٣٣٨) من قانون العقوبات على أنه: " اذا اشترك عدة أشخاص في مشاجرة نجم عنها قتل أو تعطيل عضو أو جرح أو إيذاء أحد الناس وتعذر معرفة الفاعل بالذات، عوقب كل من اشترك منهم في الأفعال الاجرائية التي نجم عنها الموت أو تعطيل العضو أو الجرح أو الايذاء بالعقوبة المقررة قانوناً للجريمة المقترفة بعد تخفيضها حتى نصفها. وإذا كانت الجريمة المقترفة تستوجب الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة عوقب كل من اشترك في الأفعال الاجرائية المؤدية إليها بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس عشرة سنة ."

<u>ويتضح من ذلك، أنه يشترط لتطبيق نص المادة (٣٣٨) من قانون العقوبات، ما يلي:-</u>

أولاً: <u>مشاركة عدة أشخاص في مشاجرة</u>. ويعني ذلك أكثر من شخصين، أي ثلاثة أشخاص أو أكثر.

<u>ثانياً:</u> <u>حصول أفعال قتل خلال المشاجرة، تقع من المتشاجرين</u>. بمعنى أن يشارك المتشاجر في إتيان الأفعال الاجرائية التي تُسفر عن وفاة أحد الناس. وبحيث تتوفر رابطة سببية بين تلك الأفعال الاجرائية والوفاة الحاصلة للمجني عليه. ولم تشترط المادة (٣٣٨) المذكورة، وجود اتفاق مسبق بين المشاركين في المشاجرة. وكما أنها تطبق، ولو قام جميع المشاركين بالفعل نفسه الذي أدى إلى الوفاة، كما لو قام عدة أشخاص بضرب المجني عليه على رأسه بحجر فمات نتيجة نزف في الدماغ. ولكن إذا لم يشارك المتشاجر في الأفعال الاجرائية التي نجمت عنها الوفاة، فلا محل لمساءلته عن الموت الحاصل، وإنما يُسأل بقدر أفعاله. كما لو ألقى حجراً على المجني عليه وأصابه في ساقه، وثبت بأن وفاة المجني عليه كانت بعيار ناري في الرأس، أطلقه أحد المشاركين الآخرين في المشاجرة دون معرفته بالذات. ولا يشترط أن يكون <u>المجني عليه</u> من المشاركين في المشاجرة. فقد يكون مارّاً أو متفرجاً أو ممن يحاولون فض المشاجرة.

ثالثاً: <u>أن يتعذّر معرفة الفاعل بالذات</u>. أي أن يكون مرتكب القتل مجهولاً. كما لو حصل إطلاق نار من أكثر من شخص من فريق خلال المشاجرة، في اتجاه الفريق الآخر، وأصيب أحد الناس بعيار ناري واحد في رأسه أدى لوفاته، وتعذّر معرفة مطلق العيار الناري

القاتل بالذات. وكذلك إذا قام عدة أشخاص بضرب المجني عليه بحجارة على رأسه فمات نتيجة نزف في الدماغ جراء هذه الضربات، دون معرفة صاحب الضربة القاتلة.

ويتضح مما تقدم بأن المادة (٣٣٨) من قانون العقوبات، تُطبق في حالة خاصة، وهي الاشتراك في مشاجرة ينجم عنها قتل أو تعطيل في عضو أو ايذاء مع تعذر معرفة الفاعل بالذات **(تمييز جزاء رقم ١٩٨٧/٢٥ تاريخ ١٩٨٧/١/١ و١٩٩٦/١٢١ تاريخ ١٩٩٦/٣/١٨و ٢٠١٤/١٥٣٦ تاريخ ٢٠١٤/١١/٥، قسطاس)**. وهي تختلف عن حالة الاشتراك الجرمي. وعند تطبيق هذه المادة، فإنه لا يجوز تطبيق المادة (٧٦) من ذات القانون **(ينظر قرار تمييز جزاء رقم ١٩٨٠/٥٨ – برنامج قسطاس)**.

وقد اعتبرت المادة (٣٣٨) من قانون العقوبات جميع الأشخاص المشاركين في المشاجرة، شركاء في ارتكاب الجريمة، ولكنها في هذه الحالة، خفضّت العقوبة عليهم على النحو الوارد فيها. ومن ثم فإنه، في هذه الحالة، لا يقضى ببراءة المشاركين في الجريمة عند تعذّر معرفة الفاعل بالذات، طالما اشتركوا جميعاً في الأفعال الاجرائية التي أسفرت عنها النتيجة الحاصلة. فتطبق بحقهم أحكام المادة (٣٣٨) من قانون العقوبات **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠١/٣٨٢ تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٣ برنامج قسطاس)**. وعليه، فإن المادة المذكورة، أقامت عذراً قانونياً مخففاً (خاصاً) بجناية القتل التي تقع اثناء مشاجرة ويتعذر معرفة الفاعل بالذات، بحيث أنه، إذا توّفرت شروط تطبيق نص هذه المادة، فإن العقوبة المقررة قانوناً، تُخفض على النحو الوارد فيها.

عقوبة هذه الجناية،

إن العقوبة المقررة لجناية القتل الذي يحصل اثناء مشاجرة، ويتعذّر فيها معرفة الفاعل بالذات، وطبقاً للمادة (٣٣٨) من قانون العقوبات، هي على النحو التالي: إذا كانت الجناية المرتكبة تستوجب عقوبة الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة (وهي إحدى الجنايات المنصوص عليها المادتان ٣٢٧ و ٣٢٨ من قانون العقوبات)، فيُعاقب كل من اشترك في الأفعال الاجرائية التي نجمت عنها الوفاة، بالوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمُدة خمس عشرة سنة. وإذا كانت جناية القتل المرتكبة هي جناية القتل القصد البسيط (م ٣٢٦ عقوبات)، فيُعاقب كل من اشترك بالأفعال الاجرائية التي نجمت عنها الوفاة، بالعقوبة المقررة لهذه الجناية بعد تخفيضها حتى نصفها، وبالتالي يمكن أن تخفض العقوبة، في هذه الحالة، إلى الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة حتى عشر سنوات. وإذا أخذت المحكمة بالأسباب المخففة التقديرية، فلها في الحالتين، تخفيض العقوبة المحكوم بها إلى النصف عملاً بأحكام المادة (٣/٩٩) من القانون المذكور، كونها أصبحت جميعها، عقوبات جنائية مؤقتة. فتصبح، في الحالة الأولى، الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمُدة سبع سنوات ونصف على الأقل. وتصبح في الحالة الثانية، الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمُدة خمس سنوات على الأقل. ولا يمكن تطبيق أحكام الفقرة (٤) من المادة (٩٩) من قانون العقوبات، ولا تطبيق أحكام المادة (٥٤ مكررة) منه، بخصوص وقف التنفيذ؛ لما سبق وتم بيانه.

الاختصاص القضائي بنظر هذه الجناية،

تختص محكمة الجنايات الكبرى بنظر جناية القتل التي تقع اثناء مشاجرة مع تعذّر معرفة الفاعل. وكذلك إن كانت ايذاءً أفضى إلى موت، وذلك بموجب المادة (٤/ أ) من قانون محكمة الجنايات الكبرى رقم ١٩ لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته. أما إن نجم عنها مجرد ايذاء فتختص به محكمة الصلح أو محكمة البداية بصفتها الجزائية، من قاضٍ منفرد، وذلك بحسب مدة التعطيل. واذا نجم عنها تعطيل عضو (عاهة دائمة) فتختص بنظرها محكمة البداية الجزائية بصفتها الجنائية المؤلفة من قاضيين.

ومن التطبيقات القضائية في هذا الشأن،

قضت محكمة التمييز الموقرة بأن الأفعال التي قارفها المتهمون والمتمثلة بإطلاقهم عيارات نارية من مسدسات وهي أسلحة قاتلة بطبيعتها على أفراد من العشيرة الأخرى اثناء مشاجرة جماعية حصلت بين العشيرتين نجم عنها إصابة المغدور ... أدت إلى وفاته وتعذر معرفة الفاعل فيكون الجرم الواجب اسناده لهم هو القتل بحدود المادة (٣٢٦) وبدلالة المادة (٣٣٨) من قانون العقوبات...**(تمييز جزاء رقم٢٠١٤/١٤٢٥ تاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٨– قسطاس)**.

جناية الحمل أو المساعدة على الانتحار (م ٣٣٩/أ عقوبات)

إن كل من حَمل إنساناً على الانتحار أو ساعده بطريقة من الطرق المذكورة في المادة (١/٨٠) من قانون العقوبات، يُعاقب بالاعتقال المؤقت، طبقاً للمادة (٣٣٩/أ) من قانون العقوبات. فتقوم هذه الجريمة بقيام الجاني بحمل المجني عليه على الانتحار بإعطائه نقوداً أو بتقديم هدية له أو بالتأثير عليه بالتهديد أو بالحيلة والخديعة أو باستغلال النفوذ أو بإساءة الاستعمال في حكم الوظيفة، أو بأية وسيلة

مشابهة. على أنه في هذه الحالة، يُعاقب الجاني عن هذا الفعل باعتباره جريمة مستقلة تقوم بهذا الفعل، وليس باعتباره مُحرضاً على جريمة؛ لإن الانتحار بحد ذاته غير معاقب عليه. وقد قضت محكمة التمييز الموقرة بأنه إذا لم تقدم البينة التي تؤكد حمل المتوفي على الانتحار بطريقه من الطرق المذكوره في الماده ٨٠ من قانون العقوبات فإنه يقضى ببراءته **(تمييز جزاء رقم ٢٠١٣/٨٠٨، قسطاس)**. وتشمل الطرق الواردة في المادة (٢/٨٠) من قانون العقوبات، وسائل جناية المساعدة على الانتحار، بتقديم الإرشادات الخادمة لوقوع الجريمة (م٢/٨٠/أ عقوبات)، كإرشاد المُنتحر على كيفية استعمال السلاح الذي ينتحر به. أو إعلامه بالكمية اللازمة من المادة السامة لإحداث الوفاة وكيفية استخدامها. أو بإعطائه سلاحاً أو أدوات أخرى أو أي شيء أخر مما يساعد على إيقاع الجريمة (م٢/٨٠/ب عقوبات)، كتزويده بالمسدس الذي ينتحر به، أو تزويده بالمادة السامة. أو بأن يتواجد معه في مكان الانتحار لتقوية عزيمته (م٢/٨٠/ج عقوبات). أو بأي فعل يسهل وقوع الانتحار(م٢/٨٠/د عقوبات). ففي كل هذه الحالات يُعاقب الفاعل عن فعله بالمساعدة على الانتحار، باعتباره جريمة مستقلة، تقوم بهذا الفعل. وفي الحالتين المذكورتين، فإنها جريمة من نوع الجناية إذا مات المنتحر. وأما إذا بقي فعل الانتحار في مرحلة الشروع، أي لم يمت المنتحر، فيكون فعل الحمل على الانتحار أو المساعدة فيه، جرماً من نوع الجنحة.

عقوبة هذه الجناية،

إذا أسفر فعل الإنتحار عن موت المنتحر، فإن مرتكب فعل الحمل على الانتحار أو المساعدة فيه، يُعاقب طبقاً للمادة (٣٣٩/أ) من قانون العقوبات، بالإعتقال المؤقت، أي الإعتقال من ثلاث سنوات إلى خمس عشرة سنة؛ كونه لم يُحدد الحد الأدنى والحد الأعلى للعقوبة (م ٢١ عقوبات). وأما إذا بقي فعل الانتحار في مرحلة الشروع، فتكون العقوبة جنحوية وهي الحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين. وإذا نجم عن محاولة الانتحار ايذاء أو عجز دائمين، فتكون العقوبة بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات (م ٣٣٩/ب عقوبات). وإذا أخذت المحكمة بالأسباب المخففة التقديرية، فلها تخفيض العقوبة المحكوم بها في الجناية أو الجنحة على النحو المتقدم بيانه. ويمكن للمحكمة أن تأمر في قرارها بإيقاف تنفيذ العقوبة، وذلك عملاً بالمادة (٥٤ مكررة) من قانون العقوبات، إن توفرت شروطها.

الاختصاص القضائي بنظر هذه الجناية،

تختص محكمة البداية بصفتها الجنائية، المؤلفة من قاضيين، بنظر الجناية المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة (٣٣٩/أ) من قانون العقوبات، وباعتبار أنه لم يرد النص عليها من ضمن اختصاصات محكمة الجنايات الكبرى. في حين تختص محكمة الصلح بصفتها الجزائية بنظر الجنحة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة المذكورة، إن بقي الانتحار في مرحلة الشروع؛ لإن الحد الأعلى للعقوبة، في هذه الحالة، هو الحبس لمدة سنتين. وتختص محكمة البداية بصفتها الجزائية، المؤلفة من قاض منفرد، بنظر الجنحة، إن نجم عن الجريمة، ايذاء أو عجز دائمين؛ لإن الحد الأعلى للعقوبة، في هذه الحالة، هو الحبس ثلاث سنوات.

ومن التطبيقات القضائية في هذا الشأن،

قضت محكمة التمييز الموقرة بأنه وحيث أن الجرم المسند للمشتكى عليه هو التحريض على الانتحار خلافاً لأحكام المادة ٣٣٩/ا من قانون العقوبات التي نصت على... وحيث أن الأدلة التي استمع إليها المدعى العام لا تفيد بأن المشتكى عليه قد حمل المغدورة على الانتحار بأي وسيلة من الوسائل التي حددتها المادة ١/٨٠ من قانون العقوبات ولا تفيد بأنه زيّن للمغدورة فكرة الانتحار أو روجها لها أو دفعها إليها وفق ما يتطلبه القانون **(تمييز جزاء رقم ٢٠٠٤/٦٢ ورقم ٢٠٠٣/٨٠٨)**.

حالة القتل المُبرَّر (م ٣٤١ و ٣٤٢ عقوبات).

وهي تتعلق بالقتل الذي يقع في حالة الدفاع الشرعي. وقد تناولت المادة (٦٠) حالة الدفاع الشرعي عموماً. في حين جاءت المادة (٣٤١) منه لتنص على اعتبار القتل دفاعاً شرعياً، إذا تحققت الشروط المنصوص عليها في هذه المادة، وهي شروط تتعلق بفعل التعرض (الاعتداء) وأخرى بفعل الدفاع. وكما أوجدت المادة (٣٤٢) من القانون ذاته، حالة خاصة للدفاع الشرعي.

والشروط الواجب توّفرها في التعرّض (فعل الاعتداء)، هي:-

١- أن يكون التعرّض(فعل الاعتداء) غير مُحق أي غير مشروع. ويكون كذلك، بأي فعل يُعدّ جريمة. أي أن يهدّد الاعتداء بخطر على حق يحميه القانون، وهو حق الإنسان في حياته أو عرضه أو ملكية ماله. وإن ما يُبرّر الدفاع، هو الخطر الذي يُنذر به الاعتداء، وليس الضرر الواقع من الاعتداء. لأنه لو وقع الضرر فعلاً، لما عاد هناك محل للدفاع. ويظل الدفاع قائماً ما بقي الاعتداء قائماً. وينتفي بانتفائه؛ وذلك لزوال الخطر. ويجوز الدفاع ضد التعرّض (فعل الاعتداء) غير المُحق، ولو كان ذلك الاعتداء قد صدر من

شخص غير مدرك كالمجنون أو الصغير غير المميز؛ لأن العبرة هنا هي بفعل الاعتداء على الحق الذي يحميه القانون، لا بشخص المعتدي. ولا يجوز الدفاع ضد فعل مُبرّر، كفعل أداء الواجب، فلا يجوز التذرع بالدفاع بالشدة والقوة، لمقاومة الموظف الذي يقوم بتنفيذ حكم محكمة بهدم بناء. ولا دفاع ضد الدفاع الشرعي، فليس للسارق أن يحتج بالدفاع الشرعي لدرء خطر اعتداء صاحب المنزل عليه.

٢- أن يكون التعرّض غير مُثار، أي أن يكون الاعتداء صادراً من المعتدي بإرادته الحرة، لا أن يكون نتيجة لخطر أحدثه المدافع نفسه، فأوجد نفسه فيه. فليس للزوجة أو شريكها في جريمة الزنا التذرع بالدفاع الشرعي لقتل الزوج الذي فوجئ بهما حال التلبس بجريمة الزنا وأراد قتلهما، وذلك طبقاً للمادة (٣٤٠/٣/أ) من قانون العقوبات. ولا مجال للتذرع بالدفاع الشرعي في مشاجرة يتبادل فيها الطرفان الاعتداء على بعضهما، ويكون كل منهما في حالة هجوم لا دفاع. وكذلك اعتبرت المهاجم لا يكون في حالة دفاع **(ينظر قرارات تمييز جزاء ٢٠٠٨/١٣٥٩ تاريخ ٢٠٠٨/١١/١١و٢٠٠٩/٢٠٦٤ تاريخ ٢٠١٠/٥/٦و٢٠١١/٢٤١ تاريخ ٢٠١١/٢/٦، عدالة).**

٣- أن يكون التعرّض (فعل الاعتداء) حالاً. أي أن يكون الخطر الذي يتهدّد المدافع محدقاً. وأن تتوفر ضرورة حالة للدفاع عن الحق المعتدى عليه. ويتحقق ذلك بأن يكون المعتدي على وشك البدء بالاعتداء، فيكون الخطر قائماً باعتباره وشيك الوقوع. فيكفي لقيام حق الدفاع أن يبدأ المعتدي بتنفيذ فعل من الأفعال المؤدية لتنفيذ السلوك الإجرامي. أو أن المعتدي بدأ بالاعتداء فعلاً ولمّا ينته منه بعد، كمن يطلق رصاصة أولى على المدافع ولا يصيبه، ثم يهمّ بإطلاق رصاصة أخرى عليه، أو يطعنه طعنة بسكين ويريد أن يستمر في طعنه **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٨/١٠٥٩ تاريخ ٢٠٠٨/٧/٢٩؛ قسطاس).** ولكن إذا كان الخطر ما زال بعيداً في الوقوع، أو زال ذلك الخطر، أو تمكّن المدافع من التخلّص من خطر الاعتداء قبل وقوعه، أو بعد ابتدائه وقبل إتمامه، وبدون اللجوء إلى فعل الدفاع، فلا يبقى محل للتذرّع بالدفاع الشرعي. فلو أن المعتدي هدّد فقط بقتل المدافع وبأنه سوف يفعل ذلك لاحقاً، أو ذهب لإحضار المسدس من مكان بعيد، وبحيث كان يمكن للمدافع أن يترك المكان أو أن يتوجه إلى السلطة المختصة. أو لو أن المعتدي أشهر السلاح على المدافع، فتمكّن أحد الموجودين من الإمساك به وتقييده، أو أن المدافع نفسه تمكّن مباشرة من تخليص السلاح من المعتدي. فلا تكون حالة الدفاع متوفرة؛ لأن الدفاع الشرعي إنما شُرع للتوقي من الاعتداء وليس لمجازاة المعتدي **(تمييز جزاء رقم ٨٢/١٧٣ ص ٥٧٠ سنة ١٩٨٣ مجموعة المبادئ القانونية، المشار إليها سابقاً).** وكذلك يعتبر الاعتداء قد انتهى إذا هرب المعتدي **(تمييز جزاء رقم ٢٠٠٨/٦٦٠ (هيئة عامة) تاريخ ٢٠٠٨/٦/١٠ منشورات عدالة).**

٤- أن يكون الاعتداء واقعاً على النفس أو العرض أو المال، طبقاً للمادة (٣٤١/١ و٢) من قانون العقوبات. ومن ثم فإنه فلا يجوز التذّرع بحق الدفاع لقتل شخص أو ايذائه فيما دون ذلك. وكما أوجدت المادة (٣٤٢) من قانون العقوبات، حالة خاصة للدفاع الشرعي.

أولاً: حالة الدفاع الشرعي عن النفس والعرض (م ٣٤١/١ عقوبات).

ويشمل الدفاع عن النفس، الدفاع عن سلامة الجسم. ولذا يجوز الدفاع عن النفس من القتل، وعن سلامة الجسد من الضرب والجرح والايذاء والضرب المفضي للموت والإجهاض والعاهة الدائمة. وهما بلغت درجة جسامة الاعتداء. (وحدّد المشرع الجرائم الواقعة على الإنسان في المواد ٣٢٦ إلى ٣٣٦ من قانون العقوبات).إلا أن ذلك مشروط بالتناسب بين فعل الدفاع وفعل الاعتداء أي التناسب مع جسامة الخطر الذي يتعرض له المدافع وإلا أصبح المدافع متجاوزاً لحق الدفاع. ويشمل الدفاع، الدفاع نفس الغير وسلامة جسمه أيضاً. وأما الدفاع عن العرض، فهو الدفاع ضد اي اعتداء يقع على العرض كفعل الاغتصاب وهتك العرض والخطف (وحدّد المشرع الجرائم الواقعة على العرض في المواد ٢٩٢ إلى ٣٢٠ من قانون العقوبات). ويشمل ذلك الدفاع عن عرض المدافع نفسه وعرض غيره.

ثانياً: حالة الدفاع الشرعي عن المال (م ٣٤١/٢ عقوبات).

ويشمل الدفاع الشرعي، الدفاع عن المال، مال المدافع نفسه، ومال غيره الذي هو في حفظه. وبذلك فقد قيد المشرع إطلاق المادة (٦٠) من القانون ذاته في هذا الخصوص، بأن حصر هذا الدفاع بشأن مال الغير، في حالة أن يكون ذلك المال، في حفظ المدافع. فإن لم يكن كذلك، فليس له أن يتذرع بالدفاع الشرعي لصد الاعتداء الواقع على ذلك المال، إلا إذا تضمن الاعتداء على ذلك المال اعتداء على نفس الغير أو سلامة جسمه، بطبيعة الحال، فحينها يجوز الدفاع ضد الاعتداء على نفس الغير أو سلامة جسمه. وكما حصر المشرع في المادة (٣٤١/٢) من قانون العقوبات، الدفاع الشرعي ضد الاعتداء الواقع على المال، في حالة أن يكون ذلك الاعتداء يُشكل فعل السرقة بالعنف أو النهب. وبشرطين:

١- أن يقع فعل الدفاع أثناء النهب والسرقة المرافقين للعنف، أو أن تكون السرقة مؤدية إلى ضرر جسيم من شأنه أن يخل بإرادة المسروق منه ويُفسد اختياره ولو لم يرافقها عنف.

ففي الصورة الأولى، تتحقق السرقة أو النهب في جنايات السرقة المنصوص عليها في المواد (٤٠٠ – ٤٠٣) من قانون العقوبات، باعتبار أنه يُستخدم فيها العنف أو التهديد بالسلاح. ويتوجب لقيام حالة الدفاع الشرعي، أن يكون العنف مرافقاً للسرقة أو النهب، سواء لتهيئتها أو تنفيذها أو لتأمين هرب المعتدي. وبالتالي فإن هذه الحالة تتضمن في حقيقتها، عنفاً يقع على المدافع، وبصرف النظر عن جسامة ذلك العنف. فقد يلجأ المعتدي إلى تكميم فم المجني عليه أو تربيط يديه أو ضربه أو تهديده بالسلاح أو غير ذلك.

وأما في الصورة الثانية، فلا يشترط أن يرافق النهب أو السرقة عنفاً. وإنما يشترط أن تكون السرقة مؤدية إلى ضرر جسيم من شأنه أن يخل بإرادة المسروق منه ويُفسد اختياره. كضخامة المال المسروق أو أن ذلك المال كان هو كل ما يملكه المدافع أو الغير، أو كان مصدر رزقه الوحيد، أو كان له قيمة معنوية كبيرة بالنسبة للمدافع.

ويبقى الدفاع الشرعي قائماً، في الحالتين المذكورتين، طالما بقي فعل الاعتداء على المال قائماً. فلا تتم جريمة السرقة إلا بالإستيلاء على المال المسروق وحيازته حيازة هادئة. فإذا لم يكن السارق قد أتمّ فعل السرقة بعد، فتقوم حالة الدفاع عن ذلك المال. كما لو أنه أخذ المسروقات، ولم يخرج من المنزل بعد، أو خرج وتم مطاردته.

٢- أن لا يمكن في الحالتين المذكورتين آنفاً دفع السارقين والناهبين واسترداد المال، بغير القتل أو الجرح أو الفعل المؤثر.

ثانياً: الحالة الخاصة للدفاع الشرعي، الواردة في المادة (٣٤٢) من قانون العقوبات.

لقد أوجد المشرع في المادة (٣٤٢) من قانون العقوبات، حالة خاصة للدفاع الشرعي، وهي الحالة التي تتحقق، إذا دخل المعتدي إلى مكان سكن المدافع، ليلاً أو نهاراً، بدون مُبرر، وبإستعمال إحدى الطرق المبينة في المادة المذكورة من التسلق أو الكسر أو المفاتيح والأدوات الخاصة. والغاية من هذا النص حماية حرمة المنزل بصفة خاصة، لما ينطوي عليه اقتحام شخص غريب أو محاولته اقتحام سكن المدافع، من مخاطر، تحمل المدافع على الاعتقاد، بأن ذلك الشخص، إنما حضر لفعل يتخوف منه حصول قتل أو جراح أو اعتداء على عرض أو مال، وبما يمنحه الحق في اتخاذ فعل عاجل لدرء ذلك الخطر. وبالتالي فإن هذا النص أقام قرينة قانونية، مفاداها توفر ظروف وملابسات تحمل الإنسان العادي على الاعتقاد بأن الشخص الغريب في طريقه لارتكاب جريمة، وبأن فعل الدفاع كان لازماً لدفع ذلك الخطر، وبأنه كان متناسباً معه. ومبنى هذه القرينة حسن نية المدافع، وباعتبار أن حسن النية شرط جوهري لاستعمال الحق. وبالتالي فهي قرينة قابلة لاثبات العكس. وذلك باثبات سوء نية المدافع، أي باثبات أنه كان يعلم بأن الشخص الغريب لم يحضر لارتكاب جريمة، أو أن دخوله كان لسبب مشروع. وعندها فلن يستفيد المدافع من حالة الدفاع الشرعي. وإذا لم يكن المدافع يكن يعلم بأن دخول الشخص كان لسبب مشروع، فإنه يستفيد من الدفاع الشرعي، إذا كان معتقداً لأسباب معقولة بأن دخوله كان لسبب غير مشروع، وإلا فإنه سوف يُسأل عن القتل الخطأ؛ لإن الغلط في عناصر الجريمة ينفي القصد الجرمي. **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١١/٤٨٦ تاريخ ٢٠١١/٥/٨، قسطاس. وكما ينظر د. كامل السعيد المرجع السابق ص ٢٤٢).**

ويشترط لتطبيق نص المادة (٣٤٢) من قانون العقوبات، ما يلي:

١- أن يحصل الدخول أو محاولة الدخول الى منزل (المدافع)، أو أحد ملحقاته وتوابعه المتصلة به. أي التي يضمها سور واحد.

٢- أن يكون المنزل آهلاً بالسكان وقت ارتكاب الجرم أو يكون بيتاً للسكن بالمعنى المقصود في المادة الثانية من قانون العقوبات الذي يتخذه الشخص مسكناً له ولعائلته وضيوفه وخدمه.

٣- أن يحصل الدخول أو محاولة الدخول الى المنزل أو أحد ملحقاته أو توابعه بتسلق السياجات أو الأسوار أو التواجد بالساحات داخل السياجات أو الأسوار أو باقتحام مداخله أو أبوابه بثقبها أو كسرها أو خلعها أو باستعمال مفاتيح أو أدوات خاصة لهذه الغاية...

٤- أن يكون الدخول أو التواجد بالساحات دون مبرر، أي دون سبب مشروع **(ينظر في ذلك قرار تمييز جزاء رقم ٢٠١٢/٢٣٢٠ تاريخ ٢٠١٣/٤/٤ قسطاس).**

و أما الشروط الواجب توفرها في فعل الدفاع، فهي:-

١- أن يكون فعل الدفاع لازماً، أي أن لا يكون في استطاعة المدافع التخلص من الاعتداء، إلا بفعل الدفاع من القتل (أو الجرح أو الضرب أو الفعل المؤثر). فلو أمسك أحد الموجودين في مكان الحادث بالمعتدي ومنعه من القيام بفعل الاعتداء، ومكّن المدافع من ترك مكان الحادث، فليس للمدافع أن يتمسك بفعل الدفاع لقتل المعتدي. فليس للمدافع أن يلجأ إلى فعل الدفاع، إلا إذا لم يكن باستطاعته

التخلص من الاعتداء الا بفعل الدفاع من القتل (م ٦٠ و م ٣٤١ عقوبات). وهذا ما استقر عليه اجتهاد محكمة التمييز الموقرة. **(ومن ذلك قرارها تمييز جزاء رقم ١٩٨٦/٢١٠ تاريخ ١٩٨٧/١/١١، برنامج عدالة).**

٢- أن يتناسب فعل الدفاع مع فعل الاعتداء، ويعني ذلك، أن يكون فعل الدفاع بالقدر اللازم لدرء الاعتداء فقط. فإن أمكنه درء الاعتداء بالضرب، فلا يجوز له ان يلجأ إلى القتل. ولا يجوز للمدافع أن يدفع عن نفسه خطر الجرح بالقتل. ولكن لا يعني ذلك اشتراط تساوي قيمة الضررين، أي قيمة الحق المعتدى عليه وقيمة الحق المُهدد بالخطر،أو التساوي بالوسيلة المستخدمة في الاعتداء والدفاع، وإنما يكتفي بالتناسب. فيجوز الدفاع بفعل القتل لدرء خطر الاغتصاب. ويجوز للمدافع، وهو رجل كبير في السن وضعيف، أن يستعمل سلاحاً نارياً أو جارحاً، لدرء الخطر الذي أحدثه المعتدي عليه عندما حاول خنقه بيديه، ولم يكن أمامه وتحت تصرفه في ذلك الوقت، إلا تلك الوسيلة، وكانت في ظل تلك الظروف مناسبة لدرء الاعتداء. وهي مسألة موضوعية، وينظر إليها بحسب ظروف كل حالة على حدا **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٨/٥١٠ تاريخ ٢٠٠٨/٤/٢١، عدالة).**

ويترّتب على توافر حالة الدفاع الشرعي، أن يغدو فعل الدفاع مُبرراً، ولا يؤلف جرماً. وتنتفي معه مسؤولية المدافع الجزائية. وإنه، باعتباره سبباً مادياً، فهو ينفي أيضاً، مسؤولية كل من ساهم في فعل الدفاع من شريك أو مُتدخل أو مُحرض.

وإذا وقع فعل الدفاع خطأً، أي بشكل غير مقصود، فلا يؤلف ذلك جرماً أيضاً. كأن تصطدم عصا المدافع التي يدافع بها ضد المعتدي، من غير قصد، بوجه شخص تواجد في المكان، وأحدث به ذلك جرحاً. وإذا دعت المدافع ضرورة لإرتكاب فعل مُجرّم لتنفيذ فعل الدفاع، كأخذ شيء من منزل جاره ليدافع به عن نفسه ضد فعل الاعتداء، فله في هذه الحالة، أن يحتج بخصوص فعل الأخذ، بحالة الضرورة.

وإذا تجاوز المدافع حدود الدفاع الشرعي، بحسن نية، أي دون أن يقصد المدافع التجاوز بذاته، ولكن ذلك كان بسبب سورة الغضب الشديد والإضطراب الذي وقع فيه نتيجة الاعتداء غير المُحق الذي وقع عليه. أمكن إعفاء هذا المُتجاوز من العقاب في حدود ما تقضي به المادة (٨٩) من قانون العقوبات (م ٣/٦٠ عقوبات). ويرى الفقه أن المشرع قصد المادة (٩٨) من القانون ذاته،إنها هي التي تبحث في سورة الغضب، كعذر مخفف للعقاب، ومتى توّفرت شروطه تطبيقها. وعليه، فقد أبقى المشرع، فعل التجاوز مُجرّماً؛ وذلك بالنص على إمكان الاعفاء من العقاب عليه، وليس تبريره. ولذلك يتوّجب حتماً البحث في حالة التجاوز في ضوء المادتين (٣/٦٠ و ٩٨) من قانون العقوبات. وإذا انتفت شروط تطبيق المادة (٩٨) المذكورة، فسوف يُعاقب المدافع المتجاوز بالعقوبة المقررة للجريمة المترتبة على فعله، والذي تجاوز به حدود الدفاع الشرعي، ودون تخفيف للعقوبة. ومن ذلك أن يثبت بأن المدافع ضرب المعتدي عدة ضربات، وكان يعلم بأن الضربة الأولى كانت لوحدها كافية لدرء الاعتداء، إلا أنه، مع ذلك، استمر في توجيه الضربات للمعتدي، فيكون عندها، متجاوزاً حق الدفاع **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٠/٨٢٣ تاريخ ٢٠٠٠/٩/٢٨،عدالة).** وكما أن قيام المجني عليه بضربه (أي الجاني) بشيء صلب على وجهه لا يعتبر على جانب من الخطورة يبرر طعنه بالموس على نحو ما حصل **(تمييز جزاء رقم٢٠٠٨/١٣٥٩ تاريخ ٢٠٠٨/١١/١١، عدالة).** وأخيراً فإن حالة الدفاع الشرعي، هي مسألة موضوعية تقدّرها محكمة الموضوع، وفق ما قدم إليها من أدلة وظروف اثباتاً أو نفياً دون رقابة عليها من محكمة التمييز في ذلك إلا إذا كان استخلاص محكمة الموضوع للنتيجة مخالفا للقانون. **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٨/٦٦٠ (هيئة عامة) تاريخ ٢٠٠٨/٦/١٠، منشورات عدالة).**

ومن التطبيقات القضائية في هذ الشأن،

قضت محكمة التمييز الموقرة بأن مجرد حصول مشاجرة ما بين المتهم والاظناء وقضت بأنه لا يشكل اعتداء بالمعنى الوارد بالمادة ٣٤١ عقوبات (**تمييز جزاء رقم ٢٠٠٩/٢٠٦٤، تاريخ ٢٠١٠/٥/٦،عدالة).** وقضت بأن قيام الظنينيين بمطاردة والدهما المتهم في الشارع العام وهو يركض هربا منهما وكان بحوزتهما ادوات حادة يشهرانها عليه، فهرب الى بيت شقيقته ولحقا به داخل البيت وحدث عراك بينهم وكان المتهم يطلب منهما أن يبتعدا عنه إلا أنهما واصلا الهجوم عليه فاطلق المتهم عيارين ناريين من مسدس كان بحوزته أصابت احداهما سفيان برجله والأخرى أصابت ممدوح في بطن. إن الأفعال المقارفة من المتهم محمد ابراهيم وفي ضوء الوقائع الثابتة مرتكبة في حالة دفاع شرعي وفق حكم المادة ١/٣٤١ عقوبات **(تمييز جزاء رقم ٢٠٠٨/١٠٥٩، تاريخ ٢٠٠٨/٧/٢٩، قسطاس).** وقضت بأنه إذا ثبت أن المجني عليه قد أشهر على الجاني المسدس وتمكن الجاني من تخليص المسدس من المجني عليه ومن ثم أطلق منه العيارين الناريين على المجني عليه وقتله وبذلك يكون القتل الذي ارتكبه المميز قد وقع بعد زوال خطر الاعتداء عليه من قبل المجني عليه وبالتالي فإن أركان الدفاع الشرعي لا تكون متوافرة بحقه...**(تمييز جزاء رقم ٨٤/١٤٢ ص ١٩١ سنة ١٩٨٥ مجموعة المبادئ القانونية لمحكمة التمييز في القضايا الجزائية – نقابة المحامين).** وقضي بما مفاده بأن شروط الدفاع الشرعي غير

متوافرة بحق المتهم ذلك أنه كان بإمكانه وبعد أن ضربه المغدور على أن يغادر المكان ويهرب إلا أنه آثر الرجوع والإقدام على طعن المجني عليه عدة طعنات أدت إلي حصول الوفاة (**تمييز جزاء رقم ٢٠١١/٨٩٩ تاريخ ٢٠١١/٧/١٠، عدالة**). وقضي بأنه لا تستوي العصا مع الأداة الحادة مثل الموس أو السكين فالسكين من شأنها القتل أما العصا فمن شأنها الايذاء فقط وبالتالي فإن المتهم لم يكن في حالة دفاع شرعي لأنه لم يكن هناك خطر حالي محدق يتهدد حياته لا يمكن دفعه إلا بالطعن في السكين في منطقة البطن (**تمييز جزاء رقم ٢٠٠٨/٥١٠، تاريخ ٢٠٠٨/٤/٢١، عدالة**). وجاء في حكم لمحكمة التمييز الموقرة بأنه من استعراض أوراق الدعوى وبيناتها يتبين أن نفس المميز ضده أو ملكه أو نفس أحد أفراد أسرته أو أملاكهم لم تكن هدفاً لتعرض غير محق أي أن المجني عليه لم يكن يود إزهاق روح المميز ضده أو سلب ماله أو إزهاق روح أحد أفراد أسرته أو ملكه، كما أن المجني عليه لم يبدأ بالاعتداء على المتهم حتى يجوز للمتهم المميز ضده ارتكاب جرم الشروع بالقتل واستفادته من الاعفاء تنفيذاً لأحكام المادتين (٦٠ و٣٤٢) من قانون العقوبات (**ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١١/٤٨٦ تاريخ ٢٠١١/٥/٨، قسطاس**).

القتل غير المقصود (التسبب بالوفاة)

أركانها وعناصرها، والعقوبة المقررة لها، والاختصاص القضائي بها، والتطبيقات القضائية عليها.

محل هذه الجريمة،

لقد نصت المادة (٣٤٣) من قانون العقوبات على أنه:" من سبّب موت أحد عن إهمال أو قلة احتراز أو عن عدم مراعاة القوانين والأنظمة عوقب بالحبس من ستة أشهر الى ثلاث سنوات."

وينطبق هذا النص على جميع جرائم التسبب بالوفاة، ما عدا حالة التسبب بالوفاة الناجمة عن مخالفة قانون السير، والتي ينطبق عليها نص المادة (٢٧) من قانون السير رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٨، باعتباره نص خاص بالنسبة لنص المادة (٣٤٣) من قانون العقوبات. ومن ثم فإنه في حالة أن تسبب السائق، بمخالفته لأحكام قانون السير، في إحداث وفاة إنسان، فتكون المادة (٢٧) من قانون السير، لا المادة (٣٤٣) من قانون العقوبات، هي الواجبة التطبيق عليه من حيث العقوبة. وهذه الجريمة، بالنظر إلى عقوبتها، هي من نوع الجنحة. ومحلها هو الإنسان الحي. وبالتفصيل الذي تم بيانه سابقاً. (يُراجع الورقة الخامسة، محل الجريمة في جناية القتل القصد).

أركان هذه الجنحة،

١. الركن القانوني، وهو يتمثل بوجود نص تجريم على فعل القتل غير المقصود (التسبب بالوفاة)، والمُعاقبة عليه. وهو نص المادة (٣٤٣) من قانون العقوبات.

٢. الركن المادي ويتكون من:

أ- النشاط الجرمي، وهو السلوك الخاطئ الذي يرتكبه المُتسبب بالوفاة، ويتمثل بأحد صور الخطأ التي أوردها المشرع في المادة (٦٤) من قانون العقوبات، وهي: الإهمال، وقلة الاحتراز، وعدم مراعاة القوانين والأنظمة. وقد سبق بيانها (يُراجع ذلك منعاً للتكرار، الايذاء غير المقصود، الورقة الرابعة). وفي حالة مخالفة القوانين والأنظمة، ومن ذلك مخالفة قانون السير، تُعد المخالفة عنصراً من عناصر الجنحة، إذا كانت تلك المخالفة هي السلوك الخاطئ ذاته، كتجاوز السرعة المقررة.

ب. النتيجة الجرمية، وهي وفاة المجني عليه (وعلى التفصيل السابق بيانه). ولا يعتبر وفاة أكثر من شخص بالسلوك الخاطئ الواحد، ظرفاً لتشديد العقوبة. وكما لا يعتبر تعدداً مادياً للجرائم. وإنما يعتبر تعدداً معنوياً للجرائم. فإذا قام الظنين بفعل واحد، وهو صدم السياره التي كان يستقلها المصابين، وترتب عليه نتائج متعددة وهي إصابة جميع من كان يركب بالسياره، فان الواقعه لا تُشكل تعدداً مادياً للجرائم تستوجب تعدداً في العقوبات، وإنما هي نموذج لتعدد الجرائم المعنوي والتي تستوجب عدم تعدد العقوبات، بل تفرض عقوبه واحدة. (**تمييز جزاء رقم ٢٠٠٣/٤٠٣ تاريخ ٢٠٠٣/٥/٦- برنامج قسطاس**). ولكن يكون للمحكمة سلطة تقديرية في فرض العقوبة المناسبة بين حدي العقوبة (**ينظر تمييز جزاء رقم ١٩٩٦/١٨ تاريخ ١٩٩٦/١/١٧- برنامج قسطاس**).

ج. علاقة السببية: وهي أن يكون خطأ الفاعل هو الذي أدى إلى حصول النتيجة بوفاة المجني عليه. وأن ترتبط تلك النتيجة بذلك الخطأ ارتباط السبب بالمسبّب. فإذا انقطعت العلاقة السببية بين خطأ الفاعل والنتيجة الحاصلة، فهو لا يسأل عن تلك النتيجة. ولم يُحدّد المشرع الأردني، في مجال السببية، الإتجاه الذي أخذ به في الجرائم غير المقصودة، في حال تضافرت مع فعل الفاعل عوامل أخرى

يجهلها وساهمت في إحداث النتيجة. كما فعل بالنسبة لجرائم القتل والإيذاء المقصودين (م٣٤٥ عقوبات). وبالتالي ترك ذلك لاجتهاد القضاء (يراجع في ذلك ما سبق وتم بيانه في علاقة السببية في جرائم الإيذاء غير المقصود، الورقة الرابعة، منعاً للتكرار).

٣. الركن المعنوي، ويتمثل بالخطأ، فقد ذكر المشرع في المادة (٤٤) من قانون العقوبات:" تُعد الجريمة مقصودة...، ويكون الخطأ إذا نجم الفعل عن الإهمال أو قلة الاحتراز أو عدم مراعاة القوانين والأنظمة." وقضت محكمة التمييز الموقرة بأن ما يميز جريمة القتل القصد عن جريمة التسبب بالوفاة ، أن نية الجاني تتجه في الحالة الأولى إلى إزهاق روح المجني عليه في حالة القصد المباشر أو أن النتيجة الجرمية الناشئة عن الفعل تجاوزت قصد الفاعل إذا كان توقع حصولها فقبل بالمخاطرة في حالة القصد الاحتمالي. في حين أن الوفاة في الجريمة الثانية تنجم عن الإهمال وقلة الاحتراز وعدم مراعاة القوانين والأنظمة...**(تمييز جزاء رقم ٢٠١٤/٢٠٨٣ تاريخ ٢٠١٥/٤/٢٨، قسطاس)**. ويرى الفقه ضرورة توفر عنصر آخر إلى جانب الخطأ لقيام الركن المعنوي في الجرائم غير المقصودة، يمثل العلاقة النفسية، وهو إن الفاعل، وإن اتجهت ارادته إلى ارتكاب الفعل الذي يشكل السلوك الخاطئ، إلا أنه لم يرد النتيجة الجرمية الحاصلة، والتي تقع إما لإنه لم يتوقعها، وكان بإمكانه توقعها، أو كان واجباً عليه أن يتوقعها، وإما لإنه توقعها وحسب، غير محق، أن بإمكانه اجتنابها. وإن المعيار في ذلك معيار الشخص العادي. ووفق المجرى العادي للأمور. ومثال الحالة الأولى، الممرضة التي تخل بواجبها، فتعطي المريض جرعة زائدة من الدواء تُسبب وفاته. ومثال الحالة الثانية، أن يقود شخص سيارته بسرعة في طريق مزدحم، فيتوقع إصابة أحد المارة، ولكنه يعتمد على مهارته في القيادة لتفادي ذلك، أي أنه إما لم يكترث أو أنه احتاط احتياطاً غير كاف. فيدهس احد الناس ويتسبب بوفاته. فإذا لم يتوقع الفاعل النتيجة. ولم يكن بالإمكان توقعها طبقا للمجرى العادي للأمور، أو توقعها ولم يكن بالإمكان تفاديها أو درء وقوعها، فلا مجال لقيام جريمة الخطأ. **(ينظر في هذا المعنى د.محمود نجيب حسني، كتابه شرح قانون العقوبات القسم العام، ج١ ص ٥٩١ وما بعدها، و د. كامل السعيد كتابه المرجع السابق ص ٣٣١).**

عقوبة هذه الجريمة،

يُعاقب الظنين، عن جنحة التسبب بالوفاة (القتل غير المقصود)، في غير حالات الوفاة الناجمة عن مخالفة قانون السير، طبقاً للمادة (٣٤٣) من قانون العقوبات، بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات. وأما إذا كانت الوفاة ناجمة عن مخالفة قانون السير، فإنه يُعاقب طبقاً للمادة (٢٧) من قانون السير، وذلك بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات أو بغرامة من (١٠٠٠) ألف دينار إلى (٢٠٠٠) ألفي دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين وعلى المحكمة وقف العمل برخصة القيادة مُدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين. وإذا أخذت المحكمة بالأسباب المخففة التقديرية، وباعتبار أن هذه العقوبة هي عقوبة جنحوية، فإنه يكون لها أن تخفض العقوبة على النحو الوارد في المادة (١٠٠) من قانون العقوبات بفقراتها، وكما سبق بيانه (يراجع الورقة الأولى).

الاختصاص القضائي بنظر هذه الجنح،

إنه، وبالنظر إلى العقوبة المقررة لهذه الجنحة سواء في المادة (٣٤٣) من قانون العقوبات، أو في المادة (٢٧) من قانون السير، فإنه تختص بنظرها، في الحالتين، محكمة البداية بصفتها الجزائية، المؤلفة من قاض منفرد، باعتبار أنها تخرج عن اختصاص محاكم الصلح، وذلك طبقاً للمادة (٥/ب/١) من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم ١٧ لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته.

ومن التطبيقات القضائية في هذا الشأن،

قضت محكمة التمييز الموقرة بأن قيام المتهم المميز ضده بمناولة سلاح الخرطوش للمغدورة شقيقته وهو محشو من جهة الماسورة ويده على المقبض مما ادى الى انطلاق الخرطوش واصابة المغدورة في صدرها وأدى ذلك الى وفاتها دون أن يحترز ويتبصر في عواقب ذلك يُشكل بالتطبيق القانوني جنحة القتل غير المقصود**(تمييز جزاء رقم ٢٠١٣/١٠٣٤ تاريخ ٢٠١٣/١٠/١ قسطاس)**.وقضت بأنه تطبق المادة (٢٧) من قانون السير إذا تسبب السائق بوفاة إنسان أو إحداث عاهة دائمة كونه القانون الخاص ولا مجال لتطبيق نص المادة (٣٤٣) من قانون العقوبات وذلك تطبيقاً للقاعدة القانونية (الخاص يقيد العام)**(تمييز جزاء ٢٠١٣/٦٤٨ تاريخ٢٠١٣/١١/٢٤ قسطاس)**. وقضت بأنه يعتبر جرم مخالفة السير عنصر من عناصر جريمة التسبب بالوفاة **(تمييز جزاء ٢٠٠٨/١٩١١ تاريخ ٢٠٠٨/٨/١٨ قسطاس)**. وجاء في حكم لها بأن البينة قد أشارت إلى أن المتهم قد طرد صاحب المغدور من أمام منزله لكون الأخير سيئ الخلق مما أدى إلى انزعاج المغدور من تصرف والده فدخل إلى البيت يشتم ويلعن وأمسك بمسدس والده قائلا (بدي اخلص منكو ومن الحياة) واثناء محاولة والده تخليص المسدس من يده خرجت طلقة من المسدس فاصابته برأسه من الجهة اليسرى. ولم ترد أية بينة تشير إلى أن المتهم نوى أو كان ينوي قتل ابنه بل جاءت البينة لتؤكد على العلاقة الجيدة بينهما ولذلك فان ما حدث لا يتعدى كونه

تسبب بالوفاة (**تمييز جزاء رقم ٢٠١٤/٥٤ تاريخ ٢٠١٤/٣/٢٥ قسطاس**). وفي حكم آخر بأن المتهم بعد أن أطلق العيارين الناريين في الهواء في حفل زفاف ابن المغدور وبعد أن أنهى أنزل المسدس إلى الأسفل من أجل إفراغ وإخراج الطلقة النارية من جوف المسدس وكان المغدور جالساً أمام المتهم فخرجت الطلقة وأصابت المغدور في رأسه أدت بالنتيجة إلى وفاته نتيجة قلة احتراز المتهم في محاولة إخراج الطلقة النارية وإهماله بعدم اتخاذ الإحتياطات اللازمة.وحيث أن نيته لم تتجه في ذلك الوقت إلى اطلاق النار فإن فعله والحالة هذه إنما يشكل كافة أركان وعناصر جنحة التسبب بالوفاة وليس جناية القتل القصد (**تمييز جزاء ٢٠١٥/١٨٧ تاريخ٢٠١٥/٤/١، قسطاس**).

جرائم الإجهاض (م ٣٢١ – ٣٢٥ عقوبات)

أركانها وعناصرها، والعقوبة المقررة لها، والاختصاص القضائي بها، والتطبيقات القضائية عليها.

لقد تناول المشرع جرئم الإجهاض في المواد (٣٢١- ٣٢٥) من قانون العقوبات.

تعريف الإجهاض، ومحله.

يُعرف الإجهاض بأنه إنزال الجنين قصداً من رحم أمه قبل الموعد الطبيعي لولادته، ويشمل ذلك موت الجنين داخل الرحم. ومحل جريمة الاجهاض هو الحمل نفسه، أي الجنين المُستكن في الرحم. ويبدأ الحمل منذ تلقيح البويضة بالحيوان المنوي، أي حصول الإخصاب، وحتى انفصال هذا الحمل عن الرحم بالولادة. ويصار إلى الاطباء المختصين لتحديد ما إذا كانت المرأة بوقت الجريمة، حاملاً أم لا.

أركان جريمة الاجهاض،

١. الركن القانوني، ويتمثل بوجود نص تجريم على فعل الإجهاض، والمعاقبة عليه. وقد نصت عليه المواد (٣٢١ – ٣٢٥) عقوبات.

٢. الركن المادي ويتكون من:

أ- النشاط الجرمي، وهو فعل إنزال الجنين من رحم أمه قبل أوان ولادته أو موته داخل الرحم، بأية وسيلة من الوسائل. كالضرب أو اعطاء عقاقير طبية، أو غيرها. ولا عبرة، لقيام الجريمة، بالوسيلة المستخدمة في إحداث الإجهاض. ويستوي أن يكون إنزال الجنين من قبل الحامل ذاتها، أو بفعل شخص آخر.

ب. النتيجة الجرمية، وهي إنزال الجنين من رحم أمه قبل أوان ولادته أوموته داخل الرحم. ويستوي لقيام جريمة الإجهاض، أن ينزل الجنين من رحم أمه ميتاً أو حياً؛ لإن نزوله يكون قبل أوان ولادته الطبيعي. وهو ما يعتبر اعتداءً على حقه في استكمال نموه الطبيعي داخل رحم أمه. (**ينظر د. محمود نجيب حسني ود. كامل السعيد ود. عبد الرحمن توفيق المراجع السابقة**).

ج. علاقة السببية، وهي أن يكون فعل الإجهاض، هو الذي أدى إلى إنزال الجنين من رحم أمه قبل أوان ولادته أو موته داخل الرحم. سواء أكان بفعل الأم الحامل نفسها أو بفعل شخص آخر عليها، برضاها أو بدونه. فإن انقطعت العلاقة السببية بين ذلك الفعل وإنزال الجنين أو موته داخل الرحم، أو كان تحصول الاجهاض بسبب آخر، وليس بفعل الأم أو الشخص الآخر، كنزول الجنين نتيجة تقلصات طبيعية في الرحم، أو عدم النظام في الكروموسومات، أو بسبب تكزار حصول حالات اسقاط الجنين من السابق لأسباب مرضية، فلا محل للمسآءلة الجزائية. فعدم توفر علاقة السببية بين فعل الضرب وإسقاط الجنين يبرر عدم مسآءلة المشتكى عليها عن جرم الإجهاض وملاحقتها عن فعل الايذاء (**ينظر في ذلك قرار تمييز جزاء رقم ١٩٩٦/٦١٧ تاريخ ١٩٩٦/١١/١٧، عدالة وقسطاس، وتمييز جزاء رقم ٢٠٠٦/٢٧٢ تاريخ ٢٠٠٦/٥/٩ قسطاس**).

٣. الركن المعنوي، فيشترط لقيام هذه الجريمة، باعتبارها من الجرائم القصدية، توفر القصد الجرمي لدى الفاعل، بعنصريه العلم والإرادة. فيشترط أن يتوفر لدى الجاني علم بأن محل الجريمة إمرأة حامل. فإن لم يكن يعلم بذلك، فهو لا يسأل عن جريمة الإجهاض. وإن كان يمكن مسآءلته عن جريمة ايذاء غير مقصود، كما لو ألقى بشيء، دون انتباهه وبسبب قلة احترازه، فاصطدم بالمرأة الحامل وأدى إلى إنزال الجنين. وإذا قصد ايذاء المرأة، دون علمه بحملها، فيُشكل فعله ايذاءً مقصوداً. ويشترط أن يعلم الجاني بماهية فعله، وبأن من شانه أن يؤدي إلى إجهاض المرأة الحامل. فإن انتفى ذلك، فهو لا يسأل عن جريمة الإجهاض. كما لو قام شخص بإعطاء المرأة الحامل دواءً لمعالجة ألم تعاني منه، فأدى تناولها للدواء إلى إنزال الجنين، وإن كان يمكن مسآءلته عن جريمة ايذاء غير مقصود. ويجب أن تتجه إرادة الجاني إلى فعل الإجهاض، وإلى إحداث النتيجة الجرمية بإنزال الجنين. فإن لم تتجه إرادته إلى ذلك، فهو لا يسأل

عن جريمة الإجهاض، وإنما يشكل فعله ايذاءً مقصوداً أفضى إلى الإجهاض وطبقاً للمادة (٣٣٦) من قانون العقوبات. وذلك لإن الجاني، في هذه الحالة، يتحمل المسؤولية عن النتيجة المحتملة لفعله، طبقاً للقصد المتعدي، كما مر سابقاً. وأما إذا لم يكن الفاعل يعلم بأن المرأة المجني عليها كانت حاملاً بوقت ارتكابه لفعل الايذاء عليها، فلا يسأل عن جريمة الايذاء المفضي إلى الإجهاض أو جريمة الإجهاض، وإنما يسأل عن فعله فقط، وهو الايذاء. فيتوجب أن ينصرف قصد الجاني في جريمة الإجهاض، منذ البداية، إلى إجهاض المرأة الحامل. ولذلك إذا كان الجاني مريداً لفعل الايذاء، وتوقع حصول الإجهاض نتيجة فعل الايذاء، وإن لم يقصد إحداث الإجهاض بالذات، وقبل بالمخاطرة، وحصلت النتيجة المتوقعة منه بالإجهاض فعلاً، فإنه في هذه الحالة، سوف يسأل عن الإجهاض، باعتبار القصد الاحتمالي، الذي ساوه المشرع بالقصد المباشر، طبقاً للمادة (٦٤) من قانون العقوبات.

وقد تكون جريمة الإجهاض جنحة، وكما قد تكون جناية.

جنحتا الاجهاض المنصوص عليهما في المادتين (٣٢١ و٣٢٢/١) من قانون العقوبات.

تكون جريمة الاجهاض جنحة في حالتين، وهما:

١- جنحة إجهاض المرأة الحامل نفسها، أو رضاها بأن يُجهضها غيرُها (م٣٢١ عقوبات).

فقد نصت المادة (٣٢١) من قانون العقوبات على أنه:" كل إمرأة أجهضت نفسها بما استعملته من الوسائل، أو رضيت بأن يستعمل لها غيرها هذه الوسائل، تعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات". ويتضح من هذا النص، بأن المرأة الحامل إما أن تُجهض نفسها بنفسها. أو أن ترضى لغيرها بفعل ذلك. أي أن الإجهاض في هذه الجنحة يتم برضاء المرأة الحامل. ولا عبرة بالوسيلة التي تُستخدم في إنزال الجنين، ولو كانت بالعنف كالضرب على بطنها أو بعمل حركات لإنزاله، أو باستعمال العقاقير الطبية أو غير ذلك، وسواء استعملتها بنفسها أو رضيت لغيرها أن يستعملها. وفي هذه الصورة يكون كل من المرأة الحامل والشخص الآخر، فاعل أصلي للجريمة.

٢- جنحة الإجهاض الواقع على المرأة الحامل برضاها (٣٢٢ عقوبات).

نصت المادة (١/٣٢٢) من قانون العقوبات على أنه:" من أقدم بأية وسيلة كانت على إجهاض إمرأة برضاها، عوقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات". ويتضح من هذا النص، بأن الغير أو الشخص الآخر، هو الفاعل الأصلي في هذه الجريمة، ولكن تتم جريمة الإجهاض، في هذه الحالة، برضاء المرأة الحامل، ولو كان ذلك بالعنف. وإن رضاء المرأة الحامل في هذه الجنحة، لا يرفع المسؤولية، ولا يعتبر مانعاً من موانع المسؤولية وفقاً للقواعد العامة في قانون العقوبات الأردني **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٧/١٣٢٣ تاريخ ٢٠١١/٧/٢٢ برنامج قسطاس)**. بل أن رضاء الحامل، في هذه الصورة، هو ما يجعل الجريمة من نوع الجنحة. وبغير ذلك، سيتغير الوصف القانوني للجريمة، كما سيرد لاحقاً. وإذا أفضى الإجهاض برضاء المرأة الحامل، على النحو الوارد في الجنحتين المذكورتين، إلى موت المرأة الحامل، وكان بفعل الغير، فإن ذلك يُعد ظرفاً مشدداً للعقوبة، وبحيث تصبح العقوبة هي الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مُدة لا تقل عن خمس سنوات. وهو لا يُعد ركناً أو عنصراً في الجريمة ذاتها.

ولا عقاب على الشروع في جنحتي الإجهاض المنصوص عليهما في المادتين (٣٢١ و١/٣٢٢) من قانون العقوبات؛ ذلك أنه لا يُعاقب على الجنحة إلا في الحالات التي ينص عليها القانون صراحة (م ٧١ ع عقوبات). ولم ينص المشرع على المعاقبة على الشروع في هاتين الجنحتين، ضمن أحكام الإجهاض الواردة في الفصل الثالث من الباب السابع من قانون العقوبات.

عقوبة هاتين الجنحتين،

إن العقوبة المقررة للجنحة الأولى (م ٣٢١ عقوبات) تخص المرأة الحامل، وهي الحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات. وإن العقوبة المقررة للجنحة الثانية (م ١/٣٢٢ عقوبات) وهي تخص الشخص الآخر، وهي الحبس من سنة إلى ثلاث سنوات. وفي حالة الأخذ بالأسباب المخففة التقديرية، للمحكمة تخفيض كل من العقوبتين، على النحو الوارد في المادة (١٠٠) من قانون العقوبات، وكما تم بيانه سابقاً. وأما في حالة وفاة المرأة الحامل في هاتين الجنحتين، فإنه تصبح العقوبة جنائية (بالنسبة للشخص الذي أجهض المرأة الحامل برضاها) ، وهي الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مُدة لا تقل عن خمس سنوات. وحيث وحيث لم يُحدد الحد الأعلى لهذه العقوبة، فيكون حدها الأعلى هو الوضع الشاقة المؤقتة مُدة خمس عشرة سنة (م ٧٠ عقوبات). وفي حالة الأخذ بالأسباب المخففة التقديرية، للمحكمة تخفيض هذه العقوبة الجنائية المؤقتة، على النحو الوارد في المادة (٣/٩٩) من قانون العقوبات.

الاختصاص القضائي بنظر هاتين الجنحتين،

إن الاختصاص بنظر هاتين الجنحتين، وبالنظر للعقوبة المقررة لهما، هو للمحكمة لمحكمة البداية بصفتها الجزائية، المؤلفة من قاض منفرد، باعتبار أنها تخرج عن اختصاص محاكم الصلح، وطبقاً للمادة (٥/ب/١) من قانون تشكيل المحاكم النظامية. وأما في حالة وفاة المرأة الحامل، فيكون الاختصاص، بسبب تغير العقوبة الى عقوبة جنائية، لمحكمة البداية بصفتها الجنائية المؤلفة من قاضيين.

جناية الاجهاض المنصوص عليها في المادة (٣٢٣) من قانون العقوبات.

نصت المادة (٣٢٣) من قانون العقوبات على أنه:" ١) من تسبب عن قصد بإجهاض إمرأة دون رضاها، عوقب بالأشغال الشاقة مُدة لا تزيد على عشر سنوات. ٢) ولا تنقص العقوبة عن عشر سنوات إذا أفضى الإجهاض أو الوسائل المستعملة إلى موت المرأة".ويتضح من هذا النص، بأن إجهاض المرأة في هذه الحالة، يتم بدون رضاها. وقد يكون بالعنف كالضرب، أو باعطائها عقاقير طبية رغماً عنها، أو بالإكراه. وإن هذا الفعل يُشكل جناية إجهاض (إجهاض أفضى إلى موت) طبقاً للفقرة الأولى من المادة (٣٢٣) المذكورة. فإن أفضى الإجهاض، في هذه الحالة، إلى موت المرأة الحامل، تُشدد العقوبة طبقاً للفقرة الثانية من المادة المذكورة.

عقوبة هذه الجناية،

إن العقوبة المقررة لهذه الجناية، وطبقاً للفقرة الأولى من المادة (٣٢٣) من قانون العقوبات، هي الوضع بالأشغال الشاقة مُدة لا تزيد على عشر سنوات. وحيث لم يُحدد الحد الأدنى لهذه العقوبة، فيكون حدها الأدنى هو الوضع بالأشغال الشاقة مُدة ثلاث سنوات (م ٢٠عقوبات). وإذا أخذت المحكمة بالأسباب المخففة التقديرية، فلها تخفيض العقوبة إلى النصف عملاً بالفقرة الثالثة من المادة (٣/٩٩) من قانون العقوبات، أو تخفيضها، فيما خلا حالة التكرار، إلى الحبس سنة واحدة عملاً بالفقرة الرابعة من المادة ذاتها. وعندها يمكن أن تأمر في حكمها بوقف تنفيذ العقوبة طبقاً للمادة (٥٤ مكررة) من القانون ذاته، إن توفرت شروطها كما سبق وتم بيانه.

وإذا أفضى الإجهاض إلى موت المرأة الحامل، فتكون العقوبة، في هذه الحالة، وطبقاً للفقرة الثانية من المادة (٣٢٣) من قانون العقوبات الوضع بالأشغال الشاقة مُدة لا تنقص عن عشر سنوات. وحيث لم يُحدد الحد الأعلى لهذه العقوبة، فيكون حدها الأعلى هو الوضع بالأشغال الشاقة مُدة خمس عشرة سنة (م ٢٠ عقوبات). وفي هذه الحالة، إذا أخذت المحكمة بالأسباب المخففة التقديرية، فلها تخفيض العقوبة إلى النصف عملاً بالفقرة الثالثة من المادة (٣/٩٩) من قانون العقوبات. أي يمكن تخفيض العقوبة إلى الوضع بالأشغال الشاقة مُدة خمس سنوات. ولكن لا يمكن تطبيق أحكام الفقرة الرابعة من المادة (٩٩) المذكورة، لإن الحد الأدنى للعقوبة يزيد على ثلاث سنوات. ولا يمكن تطبيق أحكام المادة (٥٤ مكررة) من القانون ذاته، بخصوص وقف التنفيذ. لإن هذه المادة تشترط لتطبيقها، أن يكون الحكم هو السجن أو الحبس مدة لا تزيد على سنة واحدة.

الاختصاص القضائي بنظر هذه الجناية،

حيث أن العقوبة المقررة لجناية الإجهاض، في الحالتين المذكورتين، هي الأشغال الشاقة المؤقتة. وبحيث لا تزيد أشدها على خمس عشرة سنة، وحيث أنه لم يرد النص عليها من ضمن اختصاصات محكمة الجنايات الكبرى، فهي تكون من اختصاص محكمة البداية الجزائية بصفتها الجنائية، المؤلفة من قاضيين، طبقاً للمادة (٥/ب/٢) من قانون تشكيل المحاكم النظامية.

ظرف التشديد الشخصي في جرائم الإجهاض،

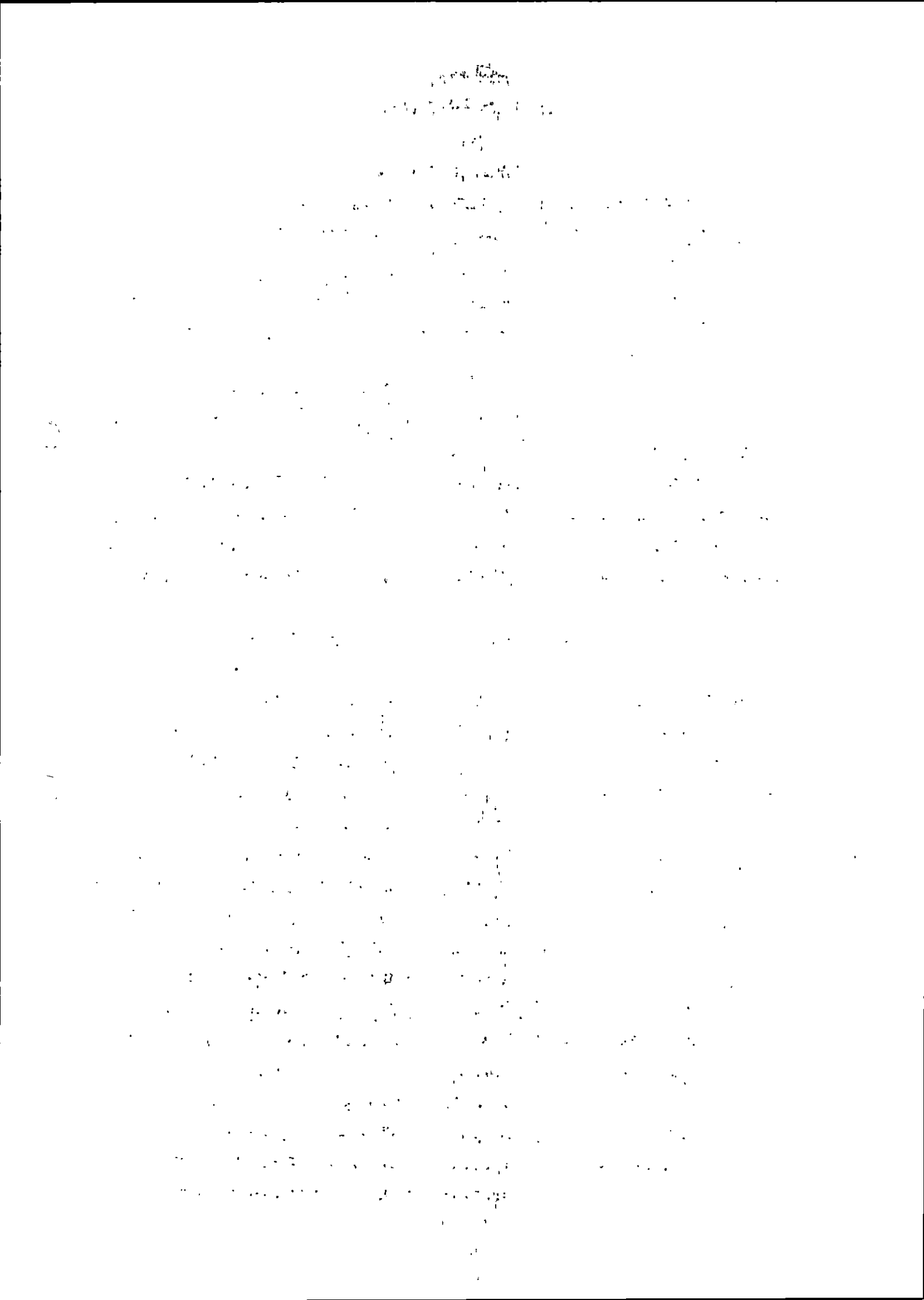
تُشدد العقوبة في جرائم الإجهاض جميعها، إذا كان مرتكب أي منها طبيباً أو جراحاً أو صيدلياً أو قابلة، حصراً. ولا يشمل النص غيرهم من العاملين في المهن الصحية. وظرف التشديد شخصي. تُشدد العقوبة على هؤلاء، بحيث يُزاد على العقوبة المُعينة مقدار ثلثها (م ٣٢٥ عقوبات)، سواء أكانت الجريمة من نوع الجنحة أو من نوع الجناية. وسواء أكان الإجهاض قد تم برضاء المرأة الحامل أو بغير رضاها. وأساس التشديد صفة مرتكب الجريمة. وعلته تكمن في مسؤولية إرتكاب هؤلاء الأشخاص للجريمة بحكم طبيعة عملهم وخبرتهم العلمية والعملية، ولإستغلالهم عملهم في غير ما خُصص له. وفي حالة إرتكاب أي من المذكورين جناية الإجهاض، تُشدد العقوبة، فإذا كانت جريمة الإجهاض من نوع الجنحة، فيزاد على العقوبة المُعينة في القانون مقدار ثلثها، فيصبح الحد الأعلى للعقوبة في جنحتي الإجهاض، هو الحبس أربع سنوات. وإذا كانت جريمة الإجهاض من نوع الجناية، فيزاد على العقوبة المُعينة في القانون مقدار ثلثها، فيصبح حدها الأعلى خمس عشرة سنة، عندما يكون الحد الأعلى للعقوبة هو عشر سنوات. وتصبح الوضع بالأشغال الشاقة مُدة عشرين سنة، عندما يكون الحد الأعلى للعقوبة هو خمس عشرة سنة. وإذا أخذت المحكمة بالأسباب المُخففة التقديرية، فلها، في حالة الجنحة، بعد تشديد العقوبة، تخفيضها، عملاً بالمادة (١٠٠) من قانون العقوبات. وفي حالة الجناية، لها بعد تشديد العقوبة، تخفيضها عملاً بالمادة (٣/٩٩) منه. فتقدم الأسباب المُشددة الشخصية، على الأسباب المُخففة التقديرية، طبقاً للمادة (١٠٥) من القانون ذاته.

العذر المُخفف في جرائم الإجهاض،

تستفيد المرأة التي تُجهض نفسها، من عذر مُخفف، إذا هي أجهضت نفسها للمحافظة على شرفها. أي يكون دافعها لارتكاب هذه الجريمة، المحافظة على الشرف. وهو لا يكون ذلك، إلا إذا كان الحمل بالجنين ثمرة علاقة جنسية غير شرعية، أو جناية اغتصاب وقعت عليها، فتجهض نفسها اتقاءً للعار.فإن لم يكن الأمر كذلك، فلا محل للاستفادة من هذا العذر(**ينظر قرار استئناف رقم ٤٢١٧٤/ ٢٠١٤، محكمة استئناف عمان، برنامج قسطاس**). ويستفيد من العذر ذاته، من ارتكب أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادتين (٣٢٢ و٣٢٣) من قانون العقوبات، للمحافظة على شرف إحدى فروعه أو أصوله أو قريباته حتى الدرجة الثالثة، وذلك طبقاً للمادة (٣٢٤) من القانون ذاته. وسواء أكان مرتكب الجريمة، في هذه الحالة، ذكراً أو أنثى، من درجة القرابة ذاتها. فاذا توفرت هذه الشروط، تُخفف العقوبة على المرأة أو مرتكب الجريمة من المذكورين، على مقتضى المادة (٩٧) من قانون العقوبات.فإذا كانت جريمة الإجهاض جناية، يكون من شأن الأخذ بالعذر المُخفف، تغيير الوصف القانوني للجريمة من جناية إلى جنحة، وتكون العقوبة الحبس من ستة أشهر إلى سنتين (م ٢/٩٧ عقوبات). وإذا كانت الجنحة، فلا تتجاوز العقوبة الحبس ستة أشهر أو الغرامة خمسة وعشرين ديناراً (م ٣/٩٧ عقوبات).

ومن التطبيقات القضائية في هذا الشأن،

قضت محكمة التمييز الموقرة بأن الإجهاض من الجرائم المقصودة التي لا يُعاقب عليها القانون إلا إذا توافر القصد الجنائي وهو إرادة إرتكاب الجريمة على ما عرفها القانون وفق ما نصت عليه المادة ٦٣ من قانون العقوبات وفي جريمة الإجهاض يتطلب القصد الجرمي الجرمي إنصراف أداة الجاني إلى إرتكاب هذه الجريمة بجميع أركانها وعناصرها وشروطها مع علمه بها جميعاً (**تمييز جزاء رقم٢٠٠٢/٦٦٧ تاريخ ٢٠٠٢/٧/١٥، قسطاس**). وورد في قرار آخر لها بأن محكمة الموضوع ... قنعت بأن إجهاض المشتكية لم يكن بفعل المميز ضدها اعتماداً على البينة الفنية المستمعة في هذه القضية وهي شهادة الطبيب النسائي.. الذي ذكر بشهادته أنه لدى معاينة المشتكية تبين له أنها تعاني من نزيف بسبب الإجهاض.. وقد ذكر أيضاً أن المشتكية كانت حامل في الشهر الثاني أو الثالث ولم يجد آثار لشدة أو عنف على جميع انحاء جسمها وقد استبعد أن يكون الإجهاض ناتج عن الضرب لإنه في حال تعرض الحامل في الأشهر الثلاثة إلى الضرب أو العنف من منطقة البطن والظهر فإن ذلك لا يؤدي إلى الإجهاض إلا بنسبة قليلة لا تتجاوز ٣% أو ٤% كون الحمل يكون محمياً بعظام الحوض وذكر أيضاً أن ٦٠% من حالات الإجهاض التي تحصل في الثلاثة أشهر الاولى يكون سببها عدم النظام في الكروموسومات. وحيث أن البينات المقدمة في هذه القضية تبرر اقتناع المحكمة بالنتيجة التي توصلت إليها بعد أن تبين لها عدم توافر علاقة السببية بين فعل الضرب واسقاط الحمل. وقد تلخصت واقعة الدعوى بأنه ظهر يوم.. تقابلت المشتكية.. مع المميز ضدها وبعد نقاش وعتاب دار بينهما عن موضوع سابق أقدمت المميز ضدها على المسك بشعر المشتكية وقامت بضربها فسقطت على الأرض واستمرت في ضربها على بطنها برجليها ونتج عن ذلك إصابة المشتكية بنزيف مهبلي وتم نقلها إلى المستشفى حيث أجهضت وتم اجراء عملية تنظيفات لها... وقضت محكمة جنايات جرش باسقاط دعوى الحق العام تبعا لإسقاط الحق الشخصي بعد تعديل الوصف الجرمي الى تهمة الايذاء وقد صدقت محكمة الاستئناف ذلك القرار (**وأيدته محكمة التمييز الموقرة بقرارها رقم تمييز جزاء رقم ١٩٩٦/٦١٧ تاريخ ١٩٩٦/١١/١٧، منشور في برنامج عدالة، وبرنامج قسطاس**). وجاء في حكم لمحكمة الاستئناف الموقرة بأن الثابت في هذه الدعوى أن المستأنفة.. قد كانت على علاقة غير مشروعة بالمستأنف ضده.. وأن واقعة الحمل كانت ثمرة ونتيجة تلك العلاقة غير المشروعة وحيث أن المادة ٣٢٤ عقوبات تنص على أن تستفيد من العذر المخفف المرأة التي تجهض نفسها محافظة على شرفها الأمر الذي كان يتوجب معه على محكمة الدرجة الأولى أن تبحث فيما إذا كانت المستأنفة.. تستفيد من شروط العذر المخفف وفقاً للمادتين ٣٢٤ و٣/٩٧ (**قرار استئناف رقم ٢٠١٤/٤٢١٧٤ تاريخ ٢٠١٤/١١/١١ استئناف عمان- برنامج قسطاس**). وفي قضية، ورد إخبار لإدارة الشرطة بوجود طفل لقيط.. وقد تم العثور على أكياس في ساحة ترابية بداخله قطعة لحم حجم صغير حيث تبين أنها تعود للمشتكى عليها الأولى زوجة المشتكي.. وبعد التحقيق معها اعترفت بوجود علاقة غرامية مع المشتكى عليه.. والذي كان يجامعها مجامعة الأزواج وقد حملت منه عندها طلب منها المشتكى عليه الثاني أن تقوم بالإجهاض وقد ساعدها بذلك المشتكى عليه وقد وردت نتائج تقرير ادارة المختبرات والأدلة الجرمية والتي تفيد أن نتيجة فحص العينات الملتقطة تعود للمشتكى عليها الأولى...وقد نظرت محكمة بداية جزاء عمان الدعوى.. وتضمن قرارها إدانة الظنينة.. بجرم الإجهاض والحكم عليها بالحبس لمدة ستة اشهر والرسوم (**قرار استئناف رقم ٢٠١٥/١٠٧٧٩ تاريخ ٢٠١٥/٣/١٢، استئناف عمان، قسطاس**).



القسم الثاني

الجرائم الواقعة على العرض.

(أ)

جرائم الاغتصاب ومواقعة القاصر

(صورها، وعقوباتها، والاختصاص القضائي بها، والتطبيقات القضائية عليها)

لقد تناول المشرع هذه الجرائم في المواد (٢٩٢ – ٢٩٥) من قانون العقوبات. وجرائم الاغتصاب، هي التي تقع على المجني عليها بغير رضاها بالإكراه أو التهديد أو الحيلة أو الخداع. ويكون صغر السن فيها ظرفاً مشدداً للعقوبة. وتناولها المشرع في المادة (٢٩٢) بفقراتها الثلاث، وألحق بها، في المادة (٢٩٣)، جريمة مواقعة الأنثى التي لا تستطيع فيها المقاومة بسبب ضعف أو عجز جسدي أو نفسي أو عقلي. وأما جرائم مواقعة القاصر، فهي التي تقع على القاصر(في سن الحماية القانونية– ما دون سن الثامنة عشرة) برضاها، وحيث لم يعتد المشرع بهذا الرضاء. وتناولها المشرع في المادة (٢٩٤) بفقراتها الثلاث من القانون المذكور. وهناك جريمة مواقعة القاصر التي تُرتكب عليها من قبل أشخاص ذوو صفات معينة، والواردة في المادة (٢٩٥) من القانون ذاته.

أولاً: جرائم الاغتصاب المنصوص عليها في المادتين (٢٩٢و ٢٩٣) من قانون العقوبات.

نصت المادة (٢٩٢) من قانون العقوبات على:"١) أ) من واقع أنثى (غير زوجه) بغير رضاها سواء بالإكراه أو بالتهديد أو بالحيلة أو بالخداع عوقب بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة". ب) وتكون العقوبة الأشغال الشاقة عشرين سنة إذا كانت المجني عليها قد أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها.٢) كل شخص أقدم على اغتصاب فتاة لم تتم الخامسة عشرة من عمرها يعاقب بالإعدام."ونصت المادة (٢٩٣) منه على:"من واقع أنثى (غير زوجه) لا تستطيع المقاومة بسبب ضعف أو عجز جسدي أو نفسي أو عقلي يُعد مرتكباً للجرم المنصوص عليه في المادة (٢٩٢) من هذا القانون ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها فيها.

تعريف الاغتصاب،

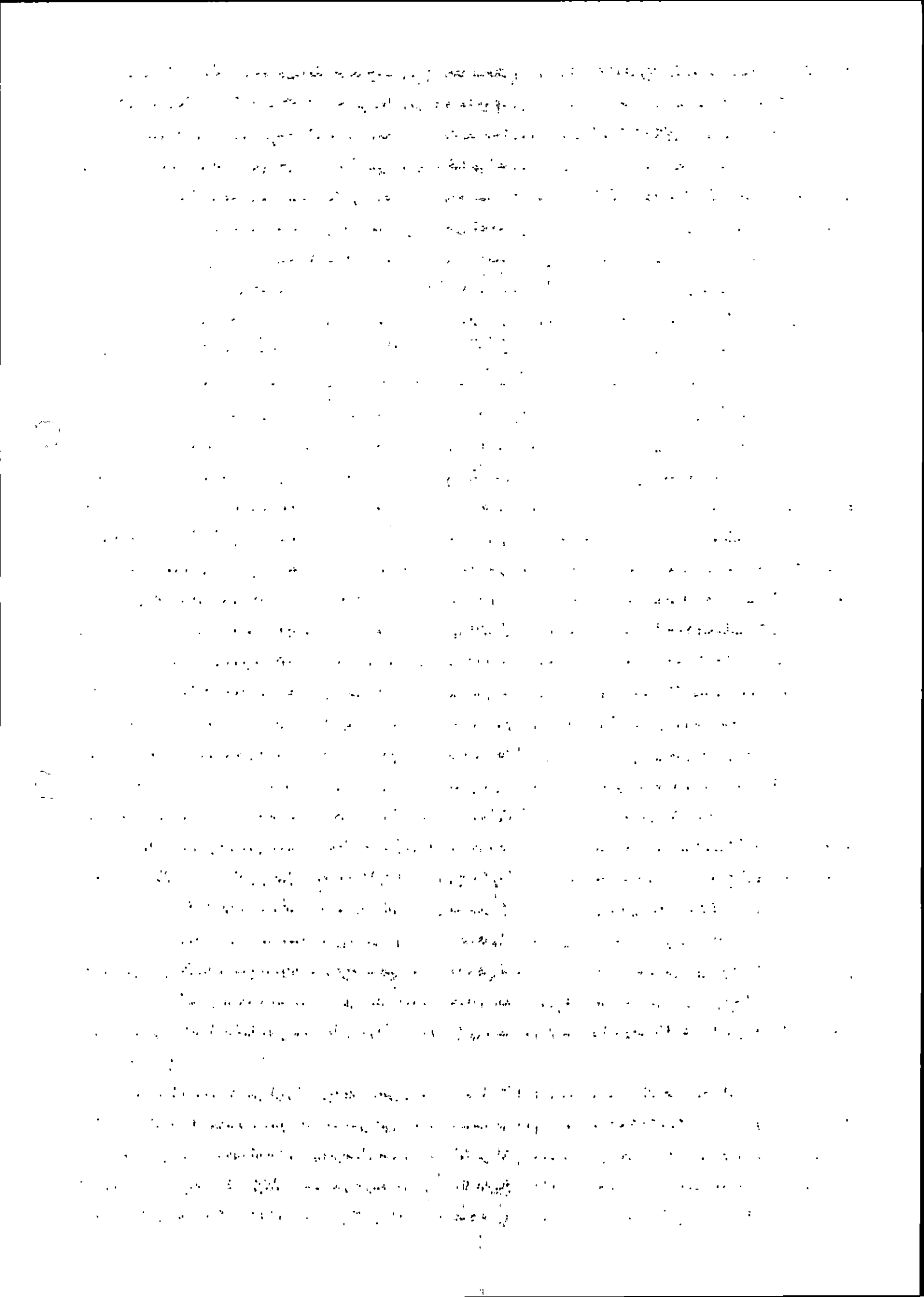
يُعرف الاغتصاب بأنه: مواقعة ذكر لأنثى غير الزوجة، مواقعة غير مشروعة، بغير رضاها.

وأركان جريمة الاغتصاب هي:

١– **الركن المادي**، ويتمثل في فعل الاغتصاب، أي فعل مواقعة الأنثى، بالاتصال الجنسي الكامل بها، وذلك بإيلاج (ادخال) الجاني عضوه الذكري في فرج الأنثى المجني عليها. وتندمج النتيجة الجرمية بالفعل ذاته وتختلط معه. فتكون النتيجة هي حصول حالة الاتصال الجنسي الكامل. ويتحقق الإيلاج، سواء أكان كلياً أو جزئياً. وإن حدّه الأدنى، تغييب حشفة عضو الذكر أو جزء منها على الأقل، في فرج الأنثى. فإن لم يحصل إيلاج كامل أو جزئي، فلا تقوم جريمة الاغتصاب. وقد يُشكل الفعل جريمة هتك عرض لحصول مساس جسيم بالحياء العرضي للأنثى. **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٤/١٢١٩ تاريخ ٢٠٠٤/١١/٩ قسطاس)**. ولا تقوم جريمة الاغتصاب إن قام الجاني بإيلاج أي عضو آخر من جسمه، غير عضوه الذكري، في فرج الأنثى، كإصبعه مثلاً، وإن كان يُشكل جريمة هتك عرض بالعنف.**(تمييز جزاء رقم ٢٠١١/٢٠١ تاريخ ٢٠١٢/٥/٢٧ قسطاس)**. ولا تقوم جريمة الاغتصاب كذلك، إن قام بإدخال عضوه الذكري، في أي مكان آخر من الأنثى، غير فرجها، كدبرها. وإن كان يقوم بتلك الأفعال جريمة هتك عرض. ولا يشترط أن يترتب على فعل الإيلاج فض غشاء البكارة لدى الأنثى البكر؛ فقد لا يحصل التمزق، رغم الإيلاج، بسبب نوع الغشاء أو لكونه يسمح بالإيلاج دون أن يتمزق **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٧/٦٤٢ تاريخ ٢٠٠٧/٦/٤ قسطاس)**. وكما لا يشترط أن يبلغ الجاني شهوته الجنسية.

ويتضح من تعريف المواقعة، أنها تقع من ذكر على أنثى. ولا عبرة بسن الأنثى أو سلوكها **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١٣/٥٣٦ تاريخ ٢٠١٣/٥/٢٠، قسطاس)**. ولا تقع جريمة الاغتصاب من ذكر على ذكر، أو أنثى على ذكر. فلا تقع إذا أجبرت الأنثى الذكر على مجامعتها بدون رضاه. وإن كانت هذه الأفعال تُشكل جرائم أخرى. ويتوجب أن تكون الأنثى المجني عليها حية فإن كانت ميتة، فلا تقوم هذه الجريمة، وإنما جريمة أخرى، وهي انتهاك حرمة ميت (م ٢٧٧ عقوبات).

ويتوجب، لقيام جريمة الاغتصاب، أن تكون المواقعة الجنسية غير مشروعة. وهي تكون مشروعة، إذا كانت الأنثى زوجة للرجل بعقد زواج صحيح. فإذا قام الرجل بمواقعة زوجته بدون رضاها، ولو بالعنف، فلا يؤلف فعله جرماً؛ باعتبار أن الاتصال الجنسي بالزوجة حق للزوج **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٥/٣٣٩ تاريخ ٢٠٠٥/٣/٣٠ عدالة)**. ولكن إذا ترتب على العنف أذىً بالزوجة، فتقوم جريمة



ايذاء. فإذا لم تكن المرأة زوجة للرجل بعقد صحيح، بأن كان العقد باطلاً أو فاسداً، أو كانت المرأة مطلقة منه طلاق بائن، أو كانت مخطوبة له فقط، فإن قيام الرجل بالاتصال الجنسي بها يكون غير مشروع. فإن تم ذلك بدون رضاء منها، عُد ذلك اغتصاباً.

وبالنسبة للمساهمة الجنائية في جريمة الاغتصاب، فإنه وإذا كانت جريمة الاغتصاب لا تقوم إلا إذا كان الفاعل ذكراً، فإن ذلك لا يمنع من أن تكون الأنثى مساهمة تبعية فيها، مُحرضة على الجريمة، كما لو أعدت الفاعل نقوداً لاغتصاب المجني عليها، أو مُتدخلة فيها، كما لو زودت الفاعل بمادة مخدرة يستخدمها في التغلب على مقاومتها. وكما قد تكون الأنثى فاعلاً معنوياً للجريمة، كما لو سخرت مجنوناً لاغتصاب المجني عليها. وأكثر من ذلك، فقد ذهب بعض الفقه، إلى أنه يتصور أن تكون الأنثى فاعلاً مع الغير أو مساهم مباشر في ارتكاب جريمة اغتصاب، كما لو قامت بتثبيت المجني عليها ليتمكن الجاني من اغتصابها. ويؤسس ذلك على أن فعل الاغتصاب ذاته، أي الاتصال الجنسي، وإن كان يتطلب أن يكون الفاعل ذكراً، إلا أن إعدام رضاء المجني عليها، وهو ركن آخر في الجريمة، قد يقوم بفعل تأتيه أنثى أو رجل كما في المثال السابق **(ينظر في هذا الشأن د. محمود نجيب حسني شرح قانون العقوبات القسم الخاص ص ٥٣٢ و٥٣٣ و د. كامل السعيد كتابه الجرائم الواقعة على الأخلاق والآداب العامة والأسرة ص١٠،١١)**

وبالنسبة للشروع في جريمة الاغتصاب، فهو يخضع للقواعد العامة. فالشروع الناقص فيها، يتطلب البدء في تنفيذ فعل من الأفعال الظاهرة المؤدية إلى ارتكابها دون أن يتمكن من إتمامها لسبب خارج عن إرادته (م ٦٨ عقوبات). وإن لم يكن ذلك الفعل، سابقاً مباشرة على الفعل المكون للسلوك الإجرامي. مع اتجاه إرادته إلى اتيان ذلك الفعل باعتبار أن الشروع الناقص هو جريمة قصدية. ولذا يتوجب تحديد الفعل الجرمي الذي يُشكّل الركن المادي لهذه الجريمة. وهو الاتصال الجنسي (فعل الإيلاج) بغير الرضا. فإذا بدأ المتهم بتنفيذ فعل من الأفعال الظاهرة المؤدية إليه، ولم يتمكن من اتمام تلك الأفعال، لسبب خارج عن إرادته، فيُعد ذلك شروعاً ناقصاً في هذه الجريمة. وتطبيقاً لذلك فإن إقدام المتهم على الدخول إلى مكان عمل المجني عليها ووضع يده على كتفها من الخلف ووضع يده الأخرى على فمها لمنعها من الصراخ وقيامها بدفعة ثم قام بتمزيق عباءتها من الأمام... ومحاولته تشليحها بنطلونها الذي كانت ترتديه. وحيث... أن المتهم قد افصح عن نيته في مواقعة المجني عليها بعد تراكه معها وانه لم يتمكن من اتمام فعلته لأسباب لا دخل لإرادته فيها وهي رفض المجني عليها ومقاومتها له وأنه قد بدأ في تنفيذ الأفعال الظاهرة المؤدية إلى جناية الاغتصاب إلا أنه لم يكملها، وبالتالي فإن فعله يشكل شروعاً ناقصاً بالإغتصاب طبقاً للمادتين (٢٩٢و ٦٨) من قانون العقوبات **(تمييز جزاء رقم ٢٠١٤/٣٦٧ تاريخ ٢٠١٤/٥/٢٠ قسطاس)**. وكذلك فإن اعطاء الجاني للمجني عليها مادة مخدرة أو منومة تمهيداً لاغتصابها يعتبر شروعاً ناقصاً في الاغتصاب. وأما الشروع التام في هذه الجريمة، فيتطلب أن يستنفذ الجاني كافة الأفعال اللازمة لإتمام الجريمة، ولكن مع ذلك، لا تحصل تلك النتيجة، لسبب خارج عن إرادته (م ٧٠ عقوبات). ويتوجب تحديد النتيجة الجرمية في كل جريمة على حدا. وهي في هذه الجريمة حصول حالة الاتصال الجنسي الكامل. أي أن يتمكن الجاني من ايلاج عضوه الذكري في فرج المجني عليها. فإن لم يتمكن الجاني من تحقيق هذه النتيجة، رغم استنفاذه كافة الأفعال اللازمة لحصولها، فيُعد ذلك شروعاً تاماً في الاغتصاب. فقيام الجاني بتشليح المجني عليها ملابسها رغماً عنها ومحاولته ايلاج قضيبه في فرجها وعدم تمكّنه من ذلك بسبب مقاومتها يشكل بالتطبيق القانوني جناية الشروع التام بالاغتصاب **(تمييز جزاء رقم ٢٠١٣/١٣١٠ تاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٧ قسطاس)**. وكما أن الشروع الشروع في جنايات مواقعة القاصر (م ٢٩٤ عقوبات)، أمر متصور ويستغرقه نص المادتين (٢٩٤ و٧٠) من قانون العقوبات ذلك أن هذه الجناية شأنها شأن سائر الجنايات، فإذا ما استسلمت الأنثى لرجل غريب عنها ليواقعها ومكنته من نفسها وباشر في تنفيذ الأفعال الماديه الجنسية اللازمة من خلع ملابسه ووضع قضيبه على فرج المجني عليها والبدء في محاولة الإيلاج إلا أنه لم يتمكن من بلوغ النتيجه وهي إيلاج القضيب في فرج المجني عليها لسبب خارج عن إرادته كما لو فاجأهما أحد الناس وهما بهذا الوضع أو أن تتراجع المجني عليها عن السماح للمتهم بمواقعتها حفاظاً على عذريتها أو خوفاً من أهلها ولأي سبب آخر **(تمييز جزاء رقم ٢٠٠٥/٩٦ تاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٨ قسطاس وعدالة)**.

٢- **ركن انعدام الرضا**، وذلك من قول المشرع (... بغير رضاها ...م ١/٢٩٢ عقوبات). ويعني ذلك عدم توفر الرضاء الصحيح لدى الأنثى، في المواقعة الجنسية. وهو ركن أساسي في جريمة الاغتصاب **(تمييز جزاء رقم٢٠٠٤/١٢٣٢ تاريخ ٢٠٠٤/٩/٣٠ قسطاس)**. فإن حصلت المواقعة الجنسية برضاء صحيح من الأنثى التي تجاوزت سن الحماية القانونية، فإنها لا تُشكل جريمة الاغتصاب ولا تستوجب عقاباً **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١٢/٣٨٥ تاريخ ٢٠١٢/٥/٢ قسطاس)**. وتقضي المحكمة بعدم مسؤوليته **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١١/١٩٠٢ تاريخ ٢٠١١/١٢/١٣ قسطاس)**. وقضت محكمة التمييز الموقرة بأن ما قام به المتهم من

أفعال بقيامه بالتحسيس على المشتكية وبمجامعته لها مجامعة الأزواج... وأن هذه الأفعال تمت برضى المشتكية وموافقتها وأن المشتكية تجاوزت الثلاثين من عمرها فان أفعال المميز ضده على هذا الأساس لا تشكل جرماً ولا تستوجب عقاباً...**(تمييز جزاء رقم٢٠٠٤/١٢٣٢ المشار إليه)**. (وإن كانت تشكل جريمة زنا طبقاً للمادة ٢٨٢ عقوبات إذا قُدمت شكوى).

وتستخلص المحكمة توفر الرضاء من ظروف الدعوى وأدلتها. وفي ذلك أن يثبت بأن المشتكية كانت على علاقة بالمتهم وكان يجامعها مجامعة الأزواج مرات عديدة... وأنها سافرت معه. وكذلك تردده باستمرار على منزله. أو كانت على علاقة غرامية وعلاقة حب مع المتهم. وأنها كانت ترافقه وتخرج معه أمام جميع الناس. وأنها كانت تتجول معه بالسيارة والمحلات التجارية وتنفرد معه بالسيارة في أماكن عامة وتتبادل معه الاتصالات الهاتفية. وكذلك أن يثبت بأنها كانت على علاقة مسبقة مع المتهم الذي كان يتردد عليها بغياب زوجها لعدة مرات وليلة ممارسته الجنس معها هي من سمحت له بالدخول الى بيتها في ساعة متاخرة من الليل. أو كانت تعلم بأن زوجها (المتهم) كان قد طلقها ثلاث مرات، ومع ذلك قبلت بأن يجامعها. أو رضاؤها بالممارسة الجنسية وعدم اخبارها لأي شخص بعد مواقعتها في المرة الأولى وتكرار المواقعة في بيت أهل زوجها وفي بيت أهلها **(ينظر قرارات تمييز جزاء أرقام ٢٠٠٤/٤٢٢ تاريخ ٢٠٠٤/٤/١٤ و٢٠١١/١٩٠٢ تاريخ ٢٠١٢/١٢/١٣، و٢٠١١/٨٥٣ تاريخ ٢٠١١/٩/٤ ، و٢٠٠٣/٥٤٣ تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٢، و٢٠٠١/٧٦٢ تاريخ ٢٠٠١/٩/٢٥ عدالة وقسطاس)**.

ويشمل انعدام الرضاء، حالات:

١) **الإكراه المادي (العنف)** الذي يقع على المجني عليها من ضرب وجرح **(تمييز جزاء رقم ٢٠١٣/٧٩٦ تاريخ ٢٠١٣/٦/٢٧، قسطاس)** وشد الوثاق، أو وضع رباط على فم المجني عليها **(تمييز جزاء رقم ٢٠١٢/١٥٨٠ تاريخ ٢٠١٢/١١/٢٩ قسطاس)**. والضغط على الرقبة. وتثبيت كتفي المجني عليها للتغلب على مقاومتها ووضع اليد على فمها لمنعها من الصراخ **(تمييز جزاء رقم ٢٠١٢/٥٢٣ تاريخ ٢٠١٢/٧/٢٥، وتمييز جزاء رقم ٢٠١٢/١٥٠٠ قسطاس)**. ويعتبر من قبيل الإكراه المادي إعطاء المجني عليها مادة مخدرة تدخلها في حالة اغماء**(تمييز جزاء رقم ١٩٩٩/٦٧ تاريخ ١٩٩٩/٣/١١ قسطاس)**. وإن كانت قد أُعتبرت، في حكم آخر، بأنها تدخل ضمن مفهوم العجز الجسدي عن المقاومة.فقضي بأن أفعال المتهم المتمثلة بإصطحاب المجني عليها إلى شقة أحد أصدقائه وإعطائها حبوب مخدرة للنوم معها وظهور حيوانات منوية على صدر المجني عليها وآثار دماء على فرجها تشكل كافة أركان وعناصر جناية الإغتصاب المقترن بفض البكارة كما وضحتها المادة (٢٩٢) وبدلالة المادة (ب/٣٠١/١) من قانون العقوبات **(تمييز جزاء رقم ٢٠١٢/١٥٧٨ تاريخ ٢٠١٠/١٠/٣ قسطاس)**. على أنه يشترط في الإكراه المادي (العنف) لقيام جريمة الاغتصاب، **شرطان:**

أولهما: أن يكون هذا العنف واقعاً على شخص المجني عليها ذاتها، لا على غيرها أو على شيء تملكه. على أنه، إن كان العنف واقعاً على غيرها لحملها على فعل المواقعة الجنسية، فيمكن أن يدخل ذلك في مفهوم الإكراه المعنوي. ولا يشترط أن يترك الإكراه المادي أو العنف على أثراً على المجني عليها أو على الجاني.

وثانيهما: أن يكون العنف على قدر من الجسامة، بما يكفي لقهر مقاومة المجني عليها أو إرهابها. أي يكفي للقول بأنه كان من شأنه أن يُعطل مقاومتها ويُشل إرادتها ويسلب رضاها. وتقدير ذلك يكون بحسب كل حالة على حدا. وبحسب سن المجني عليها وحالتها البدنية وحالتها الصحية، وغير ذلك. فقد يلزم قدر بسيط من العنف للتغلب على مقاومتها أو قد تحتاج الى قدر كبير من العنف للتغلب على تلك المقاومة. فعنصر الإكراه المشروط للعقاب في جريمة الاغتصاب المنصوص عليها في المادة ١/٢٩٢ من قانون العقوبات، كما تقول محكمة التمييز الموقرة، لا يكفي فيه أن تكون توسلات المجني عليها ومقاومتها غير كافية لمنع المواقعة بل لا بد أن تكون الوسائل التي استعملها الجاني أو القوة التي استخدمها أو الظروف التي أحاط المجني عليها بها من شأنها أن تعطل مقاومتها وتشل إرادتها وتسلب رضاها **(تمييز جزاء رقم ٨٣/١٤٢ ص ٧٩٣ سنة ١٩٨٤ – مجموعة المبادئ القانونية)**.

٢) **الإكراه المعنوي**، وهو ما عبّر عنه المشرع في المادة (١/٢٩٢) من قانون العقوبات **بالتهديد**. سواء بتهديد المجني عليها مباشرة أو بتهديدها بمالها أو بشخص عزيز عليها. ويتوجب أن تثبت علاقة السببية بين التهديد وحصول موافقة المجني عليها على الاتصال الجنسي تحت تأثير ذلك التهديد. وهي مسألة موضوعية، تستخلص من ظروف الدعوى. ومن ذلك التهديد بمسدس **(تمييز جزاء رقم ٢٠١٣/١٣١٣ تاريخ٢٠١٣/١٢/٣٠ قسطاس)**. وقضت محكمة التمييز الموقرة بأن فعل المتهم.. المتمثل بتهديد المجني عليها.. بأداة حادة (موس) واجبارها على تنزيل بنطلونها وكلسونها ومن ثم قيامه بادخال قضيبه في فرجها دون رضاها.. يشكل... سائر أركان

وعناصر جناية الاغتصاب وفقاً لأحكام المادة ١/٢٩٢..(تمييز جزاء رقم ٢٠١٣/١٩٩٠ تاريخ ٢٠١٤/٢/١٢، قسطاس). وكذلك إذا قام بوضع السكين على رقبة ابنتها الصغيرة.. وهددها بقتلها إذا قاومته (تمييز جزاء رقم ٢٠١٣/٦٣٨ تاريخ ٢٠١٣/١/١ قسطاس).

٣) الحيلة والخداع، ذلك أن من شأن الحيلة أو الخداع أن يوقع المجني عليها في الغلط (الخطأ)، ومن ثم يعدمها حرية الاختيار. فالرضاء الذي ينفي الاغتصاب هو الرضاء الصحيح الذي تقبل معه الأنثى بالاتصال الجنسي وهي تعلم بحقيقته وظروفه. أما إن كان ذلك الرضاء نتيجة ما استعمله عليها الجاني من ضروب الخداع أو الحيلة، فلا يكون رضاءً صحيحاً، ولا يُعتد به. وبالتالي فإن انتفاء الرضاء الصحيح، يقوم به ركن إنعدام الرضاء في جريمة الاغتصاب (تمييز جزاء رقم ٢٠١١/٢١٢٩ تاريخ ٢٠١٢/٣/٢٢ قسطاس). ومن ذلك أن يوهم الجاني المجني عليها بوجود عقد زواج صحيح بينهما، على خلاف الحقيقة، بأن كان العقد صورياً أو مزوراً. أو أن يتقمص الجاني شخصية الزوج وينطلي ذلك على المجني عليها، خاصة إن دخل فراشها ليلاً أو كانت ضريرة. أو أن يوهم الجاني المجني عليها بضرورة الاتصال الجنسي بها، كعلاج لمرض تعاني منه، فتستلم لذلك دون أن تكون عالمة بحقيقة وقوع الاتصال الجنسي بها ظناً بأنه اجراء طبي. أو قبولها بالاتصال الجنسي تحت تأثير الخداع والحيلة كقيام المتهم بخداع المجني عليها من حيث إيهامها بأنه يستطيع معالجتها من الصداع وحالة الارتخاء في الأطراف بواسطة استخدام الجن وقراءة القران عليها... ومن ثم... ايلاج قضيبه في فرجها خلافاً لإرادتها (ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١٠/٢٠ تاريخ ٢٠١٠/٣/٨ قسطاس).

٤) حالات عدم قدرة المجني عليها على التعبير عن إرادتها بسبب النوم والاغماء، وما يشبه ذلك. واعتبرت محكمة التمييز الموقرة أن حالة النوم تشكل عدم رضا(تمييز جزاء رقم ٢٠٠٤/٤٤ تاريخ ٢٠٠٤/٥/١٠ قسطاس). وأن النوم يُعدم الإرادة. واعتبرته في أحكام أخرى أنه نقص نفسي لا يستطاع معه المقاومة. واعتبرته أيضاً أنه يدخل في مفهوم الإكراه المعنوي (ينظر على التوالي تمييز جزاء رقم ١٩٨٢/١٧٥ تاريخ ١٩٨٣/١/١، و١٩٨٥/٤١ تاريخ ١٩٨٥/١/٣، و١٩٧٢/١١٦ تاريخ ١٩٧٢/١/١ عدالة). ويضاف إلى هذه الحالات، حالة الضعف أو العجز الجسدي، الذي يحول دون تمكن المجني عليه من مقاومة الجاني أو منعه من الاتصال الجنسي بها. فيعتبر رضاها منعدماً. ومن ذلك أن تكون المجني عليها مصابة بإعاقة حركية أو شلل (ينظر تمييز جزاء رقم ٥٦ /١٩٨٢ قسطاس). وكما يدخل في هذا المفهوم حالة السكر التي تمنع المجني عليها من القدرة على المقاومة جسدياً. وأعتبرت حالة السكر التي تكون عليها المجني عليها تمنعها من المقاومة (تمييز جزاء رقم ٢٠١١/١٧٥٦ تاريخ ٢٠١١/١١/١٧ ، عدالة وقسطاس).

٥) انعدام الوعي (الإدراك والتمييز)، وذلك في حالات الرضاء الصادر عن المجني عليها غير المميزة وهن المجنونة جنوناً مطبقاً، أو المصابة بتخلف عقلي، والمعتوهة، وكذلك المريضة بمرض نفسي، والصغيرة غير المميزة (دون السابعة من عمرها)؛ فانعدام الوعي لديهن، يجعل كل منهن غير مدركة لكُنه أفعالها، وعاجزة عن إدراك ماهية فعل الاتصال الجنسي الذي يقع عليها أصلاً. وهي بطبيعة الحال لا تستطيع الحكم على الفعل وتقدير عواقبه. ولذلك اعتبر المشرع أن إرادتها مجردة من كل قيمة قانونية. فلا يُعتد بها، فإذا وقع فعل المواقعة الجنسية على أي منهن، ولو برضاها، فإن هذا الفعل يُشكل اغتصاباً، ولو لم يرافقه أي عنف أو إكراه.. وقد قضت محكمة التمييز الموقرة بأن الأفعال التي صدرت عن المتهم.. بمواقعته المجني عليها.. التي لا تستطيع المقاومه بسبب تخلفها العقلي قد توافرت فيها جميع العناصر القانونيه لجريمة الإغتصاب (ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٢/٨٨٤ تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٨ عدالة وقسطاس). وقضت بأن قيام المتهمين.. بالوقوف للمجني عليها.. التي تعاني من مرض الصرع والذهان والتخلف العقلي بالسيارة التي كانا يستقلانها... واخذها الى منطقة خالية... ونزول المتهم.. من الكرسي الأمامي... إلى الكرسي الخلفي بجانب المجني عليها وطلبه منها رفع بلوزتها ثم أخذ يلعب بثدييها وبعدها طلبه منها تنزيل بنطلونها وكلسونها فقامت رفيامه باخراج قضيبه من سحاب البنطلون وطلبه منها الجلوس في حضنه حيث أدخل قضيبه في فرجها ومارس الجنس معها... تشكل كافة أركان وعناصر جناية الاغتصاب...(تمييز جزاء رقم ٢٠١١/٢٤٧٦ تاريخ ٢٠١٢/٣/١١ قسطاس). واعتبرت عجز المجني عليها عن المقاومة بسبب مرض نفسي صورة من صور انعدام الرضا (تمييز ١٩٨٠/٣٥ قسطاس). واعتبر بعض الفقه، الوقوع تحت تأثير السُكر والمخدرات، من حالات انعدام الرضاء،بسبب عدم التمييز وعدم القدرة على فهم ماهية الفعل الذي وقع عليها (د. محمود نجيب حسني المرجع السابق ص ٥٣٤).

وبالنسبة للمجني عليها المميزة (القاصر)، ما دون الثامنة عشرة من عمرها، فإذا وقع فعل الاغتصاب عليها بالعنف أو الإكراه أو الحيلة أو الخداع، فيُعد ذلك ظرفاً مشدداً للعقوبة، على نحو ما ورد في المادة (١/٢٩٢/ب و ٢/٢٩٢) من قانون العقوبات. وكما سيرد.

٣- **القصد الجرمي**، فجريمة الاغتصاب جريمة قصدية. يتطلب لقيامها توفر القصد الجرمي لدى الجاني. وهو القصد العام، من العلم و

والإرادة. فيشترط أن يتوفر لدى الجاني علم بماهية فعله، وهو قيامه بمواقعة المجني عليها مواقعة غير مشروعة (غير زوجته). وعلمه بعدم رضاها، وعلمه بما يستعمله نحوها من وسائل الإكراه أو التهديد أو الحيلة أو الخداع. وبأنه فعل مُجرَّم. فإن انتفى العلم لديه أو وقع في غلط في الوقائع، فإنه ينتفي القصد الجرمي. ومن ذلك أن يواقع المجني عليها معتقداً بمشروعية المواقعة لوجود عقد زواج، ويتبين بأن العقد باطل. أو أن يواقع مطلقته ظناً بأن عدتها لم تنته بعد، وتبين أنه أخطأ في حساب المدة، وأنه انقضت عدتها. وكذلك الحال إذا اعتقد الجاني خطأً أن المواقعة تتم برضا المجني عليها، وأن ما أبدته من تمنع هو من قبيل الحياء الطبيعي. ويجب أن تتجه إرادة الجاني، مع علمه الصحيح، إلى ارتكاب فعل الاغتصاب. وتظهر تلك الإرادة بوضوح، عندما تقع المواقعة بالإكراه أو العنف. فهي قرينة على انعدام الرضاء، ولكنها ليست قاطعة، فيجوز اثبات عكسها. ويضرب الفقه مثلاً على ذلك بأن أعمى أكره إمرأة على المواقعة ظناً منه بأنها زوجته **(ينظر د. كامل السعيد المرجع السابق ص ٢١)**. وفي حالة مواقعة القاصر برضاها، فإنه لا يعتبر سن الحماية القانونية من الأمور الواقعية التي يعود أمر تقديرها لمحكمة الموضوع ولكنها من مسائل القانون التي يتوجب معها على محكمة الموضوع أن تتحقق من صحتها لما لها من أثر على نتيجة الدعوى. ويجب التحقق من سن المجني عليها وفقاً لقيود دائرة الأحوال المدنية التي هي حجة على العامة بما تضمنته من بيانات **(ينظر في هذا المفهوم تمييز جزاء رقم ٢٠٠٤/٩٤٤ تاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٨ عدالة وقسطاس)**. ولا يجوز للجاني الاحتجاج بعدم علمه بسن المجني عليها أو أن ظاهر حالة جسمها يوحي بأنها تجاوزت سناً معينة، وطالما كان بمقدور الجاني أن يقف على حقيقة سنها**(ينظر في هذا المعنى تمييز جزاء رقم ١٩٨٩/١٦ تاريخ ١٩٨٩/١٠/١٠، هيئة عامة، عدالة)**. ولا عبرة للباعث على ارتكاب الجريمة، سواء كان لإشباع رغبة جنسية أو للإنتقام أو غير ذلك.

صور جريمة الاغتصاب المنصوص عليها في المادتين (٢٩٢ و ٢٩٣) من قانون العقوبات.

١- جناية الاغتصاب بالعنف والإكراه (م ٢٩٢ عقوبات).

يتضح من نص المادة (٢٩٢) من قانون العقوبات، أنه، يشترط لتطبيق هذا النص، ما يلي:-

١) أن يقع فعل اغتصاب على المجني عليها، أي فعل مواقعة الأنثى، بالاتصال الجنسي الكامل بها، مواقعة غير مشروعة (غير زوجته)، وذلك بإيلاج (ادخال) الجاني عضوه الذكري في فرج الأنثى المجني عليها. وعلى النحو المتقدم بيانه. وقد تكون الأنثى المجني عليها في هذه الجريمة قد أكملت الثامنة عشرة من عمرها، بوقت ارتكاب الجريمة عليها، أي فوق سن الحماية القانونية، فينطبق عليها نص الفقرة الأولى/أ من هذه المادة. فهذه الفقرة تتناول جناية الاغتصاب التي تقع على أنثى تجاوز سنها الثامنة عشرة من عمرها، بدون رضاها. وقد تكون ما دون سن الحماية القانونية (دون الثامنة عشرة من عمرها). فإن كانت قد أكملت الخامسة عشرة من عمرها ولم تكمل الثامنة عشرة، فينطبق عليها نص الفقرة الأولى/ب من المادة المذكورة. وإن كانت لم تتم الخامسة عشرة من عمرها، فينطبق عليها نص الفقرة الثانية من المادة المذكورة. أي أن المشرع، اعتبر السن، من هذه الناحية، ظرفاً مشدداً للعقوبة. وفي هاتين الحالتين الاخيرتين فإن جناية الاغتصاب تقع على أنثى دون سن الثامنة عشرة من عمرها، بدون رضاها أيضاً.

٢) انعدام رضاء المجني عليها، ويتحقق في هذه الجريمة، بالإكراه المادي (العنف) أو بالإكراه المعنوي (التهديد) أو بالحيلة أو بالخداع، وعلى التفصيل السابق. وتُحدد العقوبة، بحسب ما إذا كانت المجني عليها فوق سن الحماية القانونية أو دونه، على التفصيل المتقدم.

٣) القصد الجرمي، وهو القصد العام، بعنصريه العلم والإرادة. فيشترط أن يتوفر لدى الجاني علم بماهية فعله، من قيامه بمواقعة المجني عليها مواقعة غير مشروعة (غير زوجته). وعلمه بعدم رضاها، وبما يستعمله نحوها من وسائل الإكراه أو التهديد أو الحيلة أو الخداع. وبأنه فعل مُجرَّم، واتجاه إرادته لارتكابه وتحقيق النتيجة.

عقوبة هذه الجناية،

إذا كانت المجني عليها قد أكملت الثامنة عشرة من عمرها، بوقت ارتكاب الجريمة عليها، فتكون العقوبة، طبقاً للمادة (٢٩٢/١/أ) من قانون العقوبات، هي الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة. ويلاحظ هنا أن المشرع حدّد الحد الأدنى للعقوبة. وهو ذاته، الحد الأعلى لهذا النوع من العقوبات، طبقاً للمادة (٢٠) من القانون ذاته. ويجوز للمحكمة، في هذه الحالة، أن تأخذ بالأسباب المخففة التقديرية، ويكون لها، أن تخفض العقوبة إلى النصف عملاً بالمادة (٣/٩٩) من القانون ذاته؛ كونها عقوبة جنائية مؤقتة **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١٤/١٥٧١ تاريخ ٢٠١٤/١١/٣٠ قسطاس)**. وإذا كانت المجني عليها قد أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها، بوقت ارتكاب الجريمة عليها، فتكون العقوبة، طبقاً للمادة (٢٩٢/١/ب) من قانون العقوبات، هي الوضع بالأشغال الشاقة الأشغال الشاقة عشرين سنة. وإذا كانت المجني عليها لم تتم الخامسة عشرة من عمرها، بوقت ارتكاب الجريمة عليها،

فتكون العقوبة، طبقاً للمادة (٢/٢٩٢) من قانون العقوبات هي الإعدام. وبرأيي أنه في الحالتين الأخيرتين، (إذا كانت المجني عليها لم تكمل الثامنة عشرة من عمرها)، لا يجوز للمحكمة، استعمال الأسباب المخففة التقديرية، إذا كان الجاني قد أكمل الثامنة عشرة من عمره، وذلك طبقاً للمادة (٣٠٨ مكررة) من قانون العقوبات (**ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١٤/٢٣٧٤ تاريخ ٢٠١٥/٢/١١ قسطاس**).

ومن التطبيقات القضائية في هذا الشأن،

في قضية لخصت محكمة الجنايات الكبرى وقائعها بأنه اثناء تواجد المجني عليها.. في منزلها في منطقة.. وكان برفقتها بناتها كل من.. حضر إلى منزلها المتهم.. وبعد أن قامت المجني عليها بفتح باب المنزل أخبرها المتهم بأنه حضر إلى عندها من أجل مساعدتها في إعادة جواز سفرها المحجوز عند البحث الجنائي وطلب أن يتحدث معها على إنفراد وبعد أن قامت بإدخاله إلى غرفة النوم فوجئت بالمتهم يقوم باغلاق باب غرفة النوم من الداخل وقال لها بالحرف الواحد (انا معجب فيكي وصارلي فترة انظر اليك وانا احب العراقيات ومعجب بهن) وقام بتقبيل المجني عليها على فمها ووجهها وقامت المجني عليها بدفشه إلا أن المتهم قام بدفشها على السرير وتمكنت المجني عليها من خرمشته بأظافرها على كتفيه ورقبته إلا أنها لم تتمكن من مقاومته بعد أن قام بضربها على رأسها بواسطة رأسه وتمكن المتهم من تشليحها بنطلون البيجامة والكلسون الذي كانت ترتديه وقام المتهم بشلح بنطلونه وكلسونه وقام بادخال قضيبه في فرج المجني عليها واستمنى داخل فرجها وحاولت المجني عليها أن تصرخ إلا أنه قام بوضع يده على فمها من ثم قام بإخراج أداة حادة (سكين) كانت بحوزته وقام بضرب المجني عليها على وجهها... وقامت ابنتها.. بالطرق على الباب إلا أن المتهم طلب منها أن لا تطرق الباب وإلا سيذبحها بالسكين بعد ذلك قام المتهم بادخال قضيبه مرة أخرى في فرج المجني عليها من الأمام واستمنى داخل فرجها واحتصلت المجني عليها على تقرير طبي يشعر بوجود جرح بطول ١٠ سم على الوجه من الجهة اليسرى... بالإضافة إلى وجود سحجات متعددة على أنسية الفخذين...وكانت المجني عليها قد قامت بمسخ السائل المنوي بمحارم ورقية وقامت بتسليمها إلى إدارة حماية الأسرة وقد تبين من تقرير المختبر الجنائي أن الحيوانات المنوية الموجودة على المحارم الورقية تعود للمتهم... وبتطبيق المحكمة للقانون على الواقعة التي قنعت بها قضت بما يلي :١- عملاً بالمادة ٢٣٦ من الأصول الجزائية إعلان عدم مسؤولية المتهم.. عن جناية الايذاء المسندة إليه طبقاً للمادة ٣٣٤ مكرر عقوبات كونها تُشكل أحد عناصر جناية الاغتصاب المسندة إليه في هذه الدعوى. ٢- عملاً بالمادة ١٧٨ من الاصول الجزائية اعلان عدم مسؤولية المتهم.. عن جنحة حمل وحيازة أداة حادة خلافاً للمادتين ١٥٥ و١٥٦ عقوبات كونها تُشكل أحد عناصر جناية الاغتصاب المسندة إليه في هذه الدعوى. ٣- عملاً بالمادة ٢/٢٣٦ من الاصول الجزائية تجريم المتهم.. بجناية الاغتصاب طبقاً للمادة ١/٢٩٢/أ عقوبات مكررة مرتين...(**وقد تأيد الحكم بقرار محكمة التمييز الموقرة تمييز جزاء رقم ٢٠١٥/٨٠٢ تاريخ ٢٠١٥/٦/٤، وينظر قرار محكمة الجنايات الكبرى رقم ٢٠١٤/٩٨٣ تاريخ ٢٠١٥/٣/٢٦ قسطاس**). وقضت بأن قيام المتهم بخداع المجني عليها من حيث ايهامها بأنه يستطيع معالجتها من الصداع وحالة الارتخاء في الأطراف بواسطة استخدام الجن وقراءة القرآن عليها وبأن ذلك يستدعي تعريتها وتجريدها من ملابسها واستجابتها لطلبه واستسلامها له بغية أن تشفى مما تعاني منه ومن ثم قيامه على ثلاث أيام بوضع قضيبه في دبرها وقذف السائل المنوي على جسدها والكتابة على ظهرها وسائر جسدها بهذا السائل ومن ثم قيامها بوضع قضيبه المنتصب على فرجها ومن ثم ايلاج قضيبه في فرجها خلافاً لإرادتها ومن ثم فض بكارتها ونزول الدم كأثر مباشر لذلك هذه الأفعال الصادرة عن المتهم تشكل:... ٢-.جناية الاغتصاب طبقاً للمادة ١/٢٩٢ من قانون العقوبات ودلالة المادة ١/٣٠١/ب من ذات القانون (**تمييز جزاء رقم ٢٠١٠/١٢٠ تاريخ ٢٠١٠/٣/٨ قسطاس**).

٢- جناية مواقعة أنثى التي لا تستطيع فيها المجني عليه المقاومة لضعف أو عجز جسدي أو نفسي أو عقلي (م ٢٩٣ عقوبات).

يتضح من نص المادة (٢٩٣) من قانون العقوبات، أنه، يشترط لتطبيق هذا النص، ما يلي:-

١) أن يقع فعل اغتصاب على المجني عليها، أي فعل مواقعة الأنثى، بالاتصال الجنسي الكامل بها، مواقعة غير مشروعة(غير زوجته) ، وذلك بإيلاج (ادخال) الجاني عضوه الذكري في فرج الأنثى المجني عليها. وعلى النحو المتقدم بيانه.

٢) أن يقع فعل الاغتصاب على أنثى لا تستطيع المقاومة بسبب ضعف أو عجز جسدي أو نفسي أو عقلي. وقد سبق بيان ذلك. وهي تندرج ضمن حالات انعدام الرضاء. ويتوجب على المحكمة أن تبين في حكمها بوضوح وتفصيل كافة البينات التي استخلصت منها أن المجني عليها لا تستطيع المقاومة لنقص نفسي (**تمييز جزاء رقم ١٩٧٨/٩٤ قسطاس**). وإن العبرة في إرادة المقاومة من عدمها لتحقق هذه الجريمة، فإن انتفت القدرة على المقاومة وجب إنزال العقاب بالجاني (**تمييز جزاء رقم ١٩٨٣/١ قسطاس**).

٣) القصد الجرمي، القصد العام بعنصريه ، من العلم والإرادة. فيشترط أن يتوفر لدى الجاني علم بماهية فعله المُجرَّم، من قيامه بمواقعة المجني عليها مواقعة غير مشروعة (غير زوجته). وعلمه بحالتها النفسية أو العقلية أو ضعفها الجسدي. واتجاه إرادته لارتكابه وتحقيق النتيجة. فقضت محكمة التمييز الموقرة بأنه إذا أقدم المتهم على مواقعة المجني عليها وهو عالم بأنها تعاني من نقص نفسي وتخلف عقلي لا تستطيع معهما التمييز بين الخطأ والصواب بسهولة ولا تقدر العواقب مما يسلبها حرية الإرادة والاختيار السليم ويجعلها عاجزة عن مقاومة الاعتداء عليها وسهلة الانقياد فإن معاقبته بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات يكون متفقاً والقانون **(تمييز جزاء رقم ٥٦ /١٩٨٢ قسطاس)**.

عقوبة هذه الجناية،

يتضح من نص المادة (٢٩٣) من قانون العقوبات، أن العقوبة المقررة لهذه الجناية، هي العقوبة ذاتها المقررة لجنايات الاغتصاب الواردة في المادة (٢٩٢) من قانون العقوبات. فنحيل إليها منعاً للتكرار.

ومن التطبيقات القضائية في هذا الشأن،

قضت محكمة التمييز الموقرة بأنه إذا توصلت محكمة الجنايات الكبرى في حكمها إلى أن الأفعال التي صدرت عن المتهم.. بمواقعته المجني عليها.. التي لا تستطيع المقاومه بسبب تخلفها العقلي قد توافرت فيها جميع العناصر القانونيه لجريمة الإغتصاب التي جُرّم بها المجرم .. طبقاً لأحكام المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات مكرره ١٢٠ مرة ... وتتلخص واقعة الدعوى بأن حضر المتهم إلى المجني عليها.. التي تعاني من تخلف عقلي... وأبلغها بأنه يريد أن يستترها وذلك بأن يقوم بعقد قرانه عليها وقام باصطحابها وأصبح يمارس معها الجنس ممارسة الأزواج وبشكل يومي ولمدة أربعة أشهر...**(تمييز جزاء رقم ٢٠٠٢/٨٨٤ تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٨ عدالة وقسطاس)**. وقضت بأنه إذا ثبت... أن الجاني دخل ليلاً إلى الغرفة التي كانت تنام بها المجني عليها فوجدها مستغرقة بالنوم فكشف عنها الغطاء بقصد مواقعتها وهي في هذه الحالة فاستيقظت من نومها ولما عرفت أنه رجل غريب عنها وليس بزوجها بدأت تصيح فحضر زوجها وفي الحال هرب الجاني قبل أن يتمكن من اتمام جريمته فإن فعل الجاني يعتبر بدء في تنفيذ فعل من الأفعال الظاهرة المؤدية إلى ارتكاب جناية الاغتصاب الذي يقع على شخص لا يستطيع المقاومة بسبب نقص نفسي كالاستغراق في النوم سنداً للمادة ٢٩٣ من قانون العقوبات **(تمييز جزاء رقم ١٩٨٥/٤١ عدالة وقسطاس)**: وقضت بأن الأفعال التي اقترفها المتهم والمتمثلة بالدخول إلى غرفة نوم المشتكية الموجودة في فندق.. والذي يعمل فيه واستغلاله وضع المشتكية التي كانت متعبة ومتناولة المشروبات الكحولية (بيرة) وتشليحها ملابسها السفلية وادخاله قضيبه المنتصب داخل فرجها والتي لم تكن قادرة على مقاومته والاستمناء داخل فرجها مستغلاً قوته الجسدية وظروف المشتكية. هذه الأفعال تشكل سائر أركان وعناصر جناية الاغتصاب خلافاً للمادة ٢٩٣ من قانون العقوبات... ذلك أن المتهم استغل الحالة التي كانت عليها المشتكية والتي لم تمكنها من مقاومته... **(تمييز جزاء رقم ٢٠١١/١٧٥٦ تاريخ ٢٠١١/١١/١٧ عدالة وقسطاس)**.

<u>جنايات مواقعة القاصر المنصوص عليها في المادة (٢٩٤) من قانون العقوبات،</u>

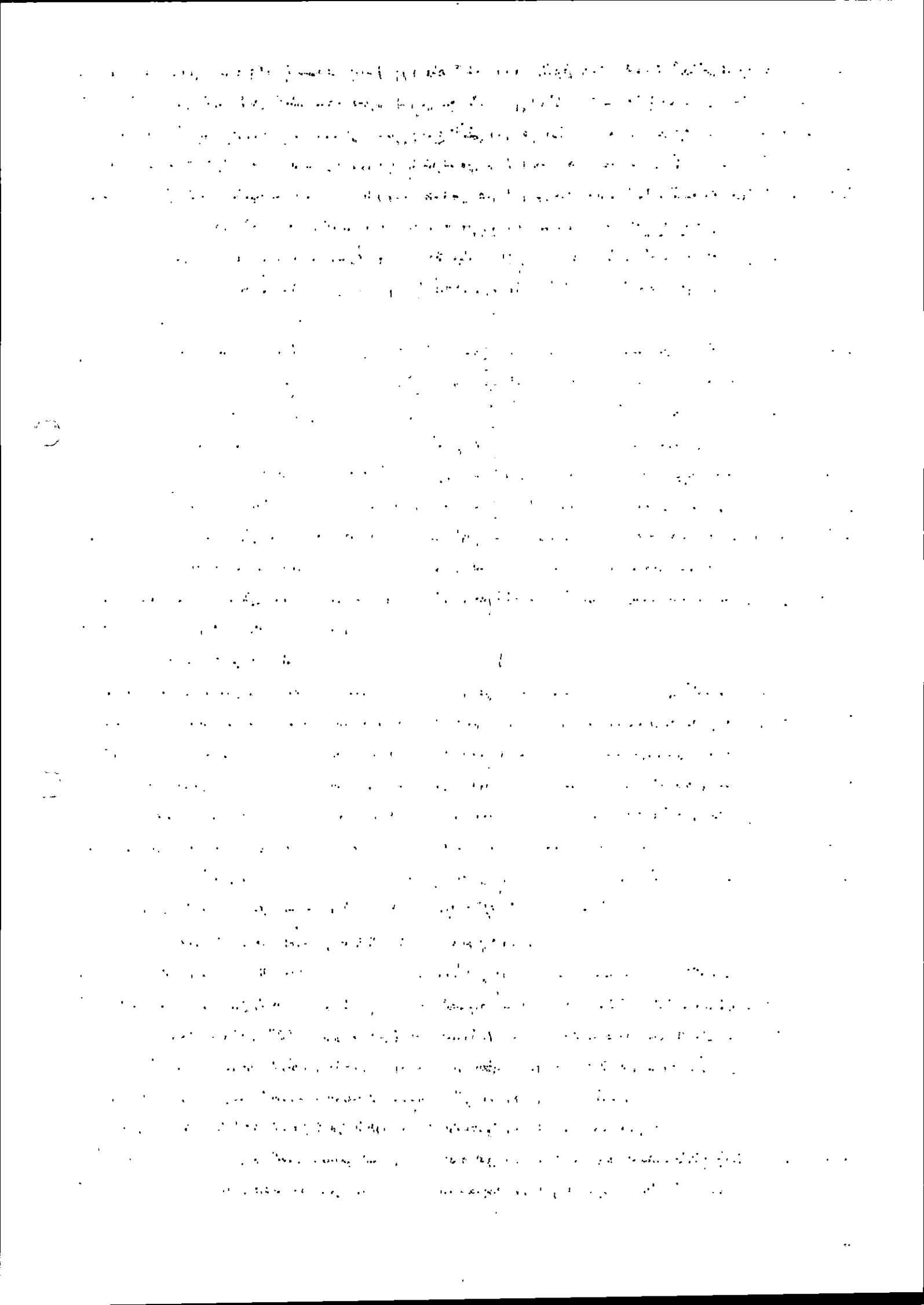
نصت المادة (٢٩٤) من قانون العقوبات على أنه:"١) من واقع أنثى (غير زوجه) أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها عوقب بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تقل عن سبع سنوات. ٢) وإذا أكملت المجني عليها الثانية عشرة ولم تكمل الخامسة عشرة من عمرها فيكون الحد الادنى للعقوبة خمس عشرة سنة. ٣) وإذا لم تكن المجني عليها قد أكملت الثانية عشرة من عمرها فيعد مرتكباً للجرم المنصوص عليه في الفقرة (٢) من المادة (٢٩٢) من هذا القانون ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها فيها".

ويتضح من نص المادة (٢٩٤) من قانون العقوبات، أنه، يشترط لتطبيق هذا النص، ما يلي:-

١) أن يقع فعل مواقعة الأنثى، بالاتصال الجنسي الكامل بها، مواقعة غير مشروعة(غير زوجته) بإيلاج (ادخال) الجاني عضوه الذكري في فرج الأنثى المجني عليها. كما سبق بيانه. وأن تقع هذه الجريمة على أنثى دون سن الحماية القانونية (دون الثامنة عشرة من عمرها)

٢) أن لا يُصاحب فعل المواقعة إكراه مادي (عنف) أو معنوي أو خيلة أو خداع. <u>فهذه الجريمة تقع برضاء المجنى عليها القاصر</u>.

ولكن المشرع لا يعتد بهذا الرضاء؛ فهي لا تمتلك إرادة مكتملة القيمة بما يقوم به رضاء صحيح لديها. فهي، وبسبب صغر سنها، تكون سهلة الانقياد والاغواء، وليس لها القدرة الكاملة على تقدير خطورة فعلها وعواقبه؛ لقلة خبرتها بالحياة. ولذا فإن رضاها بأن يقوم الجاني بمواقعتها، لا يُعتد به، وبحيث يقوم بفعله من الاتصال الجنسي بها، بجريمة الاغتصاب. فقد قضت محكمة التمييز الموقرة بأنه وحيث أن المتهم قد جامع المجني عليها وهي حدث لم تكمل الثامنة عشرة من عمرها فإن <u>رضاها لا يعتد به لأنها لا تملك إرادتها</u> وبالتالي فإن



فعله هذا مُجرَّم بنص المادة (٢٩٤) عقوبات (**تمييز جزاء رقم ٨/٨٤٣ تاريخ ٢٠٠٨/٦/٢٤ قسطاس**). وقضت بأن المشرع الأردني جَرَّم الأفعال الصادرة عن المتهم عندما يمارس الجنس مع الأنثى التي أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها وكانت هذه الأفعال بدون عنف أو تهديد ذلك أن المشرع وضع الأنثى التي هي بهذا السن ضمن الحماية القانونية...(**تمييز جزاء رقم ٢٠٠٧/٦٤٢ تاريخ ٢٠٠٧/٦/٤ قسطاس**). وقد فرّق المشرع، من حيث العقوبة فقط، بين مواقعة أنثى لم تكمل الثانية عشرة من عمرها، وبين أنثى أكملت الثانية عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها، وبين مواقعة انثى أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها، إذا وقعت تلك المواقعة بالرضا. وبحيث يعتبر صغر السن من هذه الناحية، ظرفاً مشدداً للعقوبة.

٣) القصد الجرمي، وهو القصد العام، بعنصريه العلم والإرادة. فيشترط أن يتوفر لدى الجاني علم بماهية فعله، وهو قيامه بمواقعة المجني عليها القاصر، مواقعة غير مشروعة (غير زوجته). وبأنه فعل مُجرَّم، واتجاه إرادته لارتكابه وتحقيق النتيجة.

عقوبة هذه الجناية،

إذا كانت المجنى عليها قد أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها، بوقت ارتكاب الجريمة عليها، تكون العقوبة، طبقاً للفقرة الأولى من المادة (٢٩٤) من قانون العقوبات، هي الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تقل عن سبع سنوات. ويعني ذلك أن الحد الأعلى لهذه العقوبة طبقاً للمادة (٢٠) من قانون العقوبات، هو الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مُدة خمس عشرة سنة. وإذا كانت المجني عليها قد أكملت الثانية عشرة ولم تكمل الخامسة عشرة من عمرها، بوقت ارتكاب الجريمة عليها، فيكون الحد الأدنى للعقوبة، طبقاً للفقرة الثانية من المادة (٢٩٤) من قانون العقوبات، هو الوضع بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة. وإذا كانت المجني عليها لم تتم الثانية عشرة من عمرها، بوقت ارتكاب الجريمة عليها، فتكون العقوبة، هي ذاتها العقوبة المنصوص عليها في المادة (٢/٢٩٢) من القانون ذاته، وهي الإعدام، لإن المشرع أحال عقوبة هذه الجريمة، على الفقرة المذكورة. ويراعي أنه في هذه الحالات الثلاث جميعها، لا يجوز للمحكمة، استعمال الأسباب المخففة التقديرية، إذا كان الجاني قد أكمل الثامنة عشرة من عمره، وذلك طبقاً للمادة (٣٠٨ مكررة) من قانون العقوبات، وذلك لإن المجني عليها في هذه الحالات جميعها لم تكمل الثامنة عشرة من عمرها (**ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١٤/٢٣٧٤ تاريخ ٢٠١٥/٢/١١ قسطاس**).

ومن التطبيقات القضائية في هذا الشأن،

قضت محكمة التمييز الموقرة بأن الأفعال التي قارفها المتهم بحق المجني عليها الحدث .. والتي لم تكمل الخامسة عشرة من عمرها بأن اصطحبها الى بناء قيد الانشاء وقام بادخال قضيبه المنتصب في فرجها فاضاً بذلك بكارتها إنما يشكل جناية مواقعة أنثى أكملت الثانية عشرة من عمرها ولم تكمل الخامسة عشرة بحدود المادة (٢/٢٩٤) ودلالة المادة (١/٣٠١/ب) من قانون العقوبات (**تمييز جزاء رقم ٢٠١٤/١٨٩٨ تاريخ ٢٠١٤/١١/٣٠ قسطاس**). وأيدت بأن الأفعال التي ارتكبها المتهم.. تجاه المجني عليها.. وذلك بممارسة الجنس معها ممارسة الأزواج وبرضاها لا يشكل جناية الاغتصاب المسندة إليه إنما تُشكل أفعاله جناية مواقعة أنثى أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها بحدود المادة (٢٩٤) عقوبات ذلك أن المجني عليها كانت تمارس أعمال الدعارة مقابل النقود وبرضاها إلا أن عمرها كان بتاريخ الواقعة ١٧ سنة وأن المشرع الجزائي قد كرّس الحماية القانونية للمراة في هذه المرحلة العمرية مما يتعين تجريمه بهذه الجناية...(**تمييز جزاء رقم ٢٠١٣/٥٣٦ تاريخ ٢٠١٣/٥/٢٠ قسطاس**).

جنايات مواقعة القاصر المنصوص عليها في المادة (٢٩٥) من قانون العقوبات،

نصت المادة (٢٩٥) من قانون العقوبات على أنه:" ١) أ) من واقع أنثى أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها وكان الجاني أحد أصولها سواء كان شرعيا أو غير شرعي أو واقعها احد محارمها أو من كان موكلا بتربيتها أو رعايتها أو له سلطة شرعية أو قانونية عليها عوقب بالأشغال الشاقة عشرين سنة بـ)وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا أكملت المجني عليها الثانية عشرة ولم تكمل الخامسة عشرة من عمرها ٢) ويُقضى بالعقوبة ذاتها المقررة في الفقرة السابقة إذا كان الفاعل رجل دين أو مدير مكتب استخدام أو عاملا فيه فارتكب الفعل مسيئا استعمال السلطة أو التسهيلات التي يستمدها من هذه السلطة".

ويتضح من نص هذه المادة (٢٩٥) من قانون العقوبات، أنه، يشترط لتطبيق هذا النص، ما يلي:-

١) أن يقع فعل مواقعة الأنثى، بالاتصال الجنسي الكامل بها، مواقعة غير مشروعة (غير زوجته)، وذلك بإيلاج (ادخال) الجاني عضوه الذكري في فرج الأنثى المجني عليها. كما سبق بيانه. وأن تقع هذه الجريمة على أنثى قاصر(دون الثامنة عشرة من عمرها).

٢) أن لا يُصاحب فعل المواقعة إكراه مادي (عنف) أو معنوي أو حيلة أو خداع. فهذه الجريمة تقع برضاء المجني عليها. ولكن المشرع لا يعتد بهذا الرضاء؛ لما سبق بيانه.

٣) أن يكون مرتكب الجريمة أحد الأشخاص الموصوفين في هذه المادة. وهم نوعان:

الأول: وهم أصول المجني عليها، الأب والجد وما علو، سواء كان شرعياً أو غير شرعي. وهؤلاء يكفي لاثبات سلطتهم القانونية بيان الصفة التي تستتبعها (**تمييز جزاء رقم ٢٠١٢/٣٧٦ تاريخ ٢٠١٢/٣/٢٧ قسطاس**). وكذلك إذا كان أحد الذين يكون له على المجني عليها سلطة شرعية أو قانونية كالولي والوصي. أو أحد محارمها كالإبن والأخ والعم والخال، وكذلك زوج الأم، وزوج الخالة (**تمييز جزاء رقم رقم ٢٠٠٩/٩٣ تاريخ ٢٠٠٩/٢/٥قسطاس**). وزوج الأخت (**ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١١/١٨٦٣ تاريخ ٢٠١١/١٢/١٤ قسطاس**). وشقيق الزوج (**تمييز جزاء رقم ٢٠٠١/٧٦٢ تاريخ ٢٠٠١/٩/٢٥ قسطاس**). ووالد الزوج (**ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٠/٤٩٦ تاريخ ٢٠٠٠/٦/٢٨ قسطاس**). وغيرهم من المحارم. أو من أحد الموكلين بتربيتها أو رعايتها، سواء أكانت هذه السلطة مستمدة من القانون أو من العرف أو من الواقع (**تمييز جزاء رقم ١٩٧٩/١٠٥ قسطاس**). كمن يقوم بتربية إبنة زوجته أو إبنة أخيه، أو من يعثر على أنثى لقيطة ويقوم بتربيتها.

الثاني: كل ذي سلطة فعلية على المجني عليها. ويشترط في هذه الحالة، أن يرتكب الجاني الفعل مسيئاً استعمال هذه السلطة أو التسهيلات التي يستمدها منها. وعلى المحكمة أن تبين أوجه سلطة الجاني على المجني عليها، واستغلاله لذلك في مواقعة المجني عليها. ولا بد لتشديد العقوبة عليهم من تقصي الظروف التي أوجدتها وإيضاحها (**تمييز جزاء رقم ٢٠١٢/٣٧٦ تاريخ ٢٠١٢/٣/٢٧ قسطاس**). ويشمل ذلك، مدير مكتب الاستخدام والعامل فيه، بما لهما من سلطة فعلية على المجني عليها، والمدير في العمل (**تمييز جزاء رقم ٢٠١٣/١٢٦٦ تاريخ ٢٠١٣/١١/١٢ قسطاس**). ومن أمثلتهم أيضاً المعلم في المدرسة (**تمييز جزاء رقم ٢٠١١/١٦٦٢ تاريخ ٢٠١١/١١/١٤ قسطاس**). والمتطوع في جمعية الأسرة والطفل التي ترعى أطفالاً (**تمييز جزاء رقم ٢٠١٤/١٦٣ تاريخ ٢٠١٤/٥/٢٠ قسطاس**). ويضاف إليهم، بحسب الفقرة الثانية من المادة (٢٩٥) من قانون العقوبات، رجل الدين، بما له من سلطة أدبية على المجني عليها. وبالمقابل لم تعتبر محكمة التمييز الموقرة الممرض في المستشفى من الأشخاص المشمولين بنص الفقرة الثانية من المادة (٢٩٥) المذكورة، إذا انحصرت مهمته باعطاء المريضة العلاج ومراقبة حالتها، وأن وجودها في المستشفى كان عرضياً لغايات تلقي العلاج.(**ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١٠/١٦٨٩ تاريخ ٢٠١١/١/٣ قسطاس**).

٤) القصد الجرمي، وهو القصد العام، بعنصريه العلم والإرادة. فيشترط أن يتوفر لدى الجاني علم بماهية فعله المُجرَّم، من قيامه بمواقعة المجني عليها التي يعلم بأنه أحد أصولها أو محارمها أو له سلطة عليها، واتجاه أرادته لارتكابه وتحقيق النتيجة.

عقوبة هذه الجناية،

إذا كانت المجني عليها قد أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها، بوقت ارتكاب الجريمة عليها، تكون العقوبة، طبقاً للفقرة الأولى/أ من المادة (٢٩٥) من قانون العقوبات، هي الوضع بالأشغال الشاقة عشرين سنة. وإذا كانت المجني عليها قد أكملت الثانية عشرة ولم تكمل الخامسة عشرة من عمرها، فتكون العقوبة، طبقاً للفقرة الأولى/ب من المادة (٢٩٥) المذكورة، هي الوضع بالأشغال الشاقة المؤبدة. وفي حالة أن كانت المجني عليها لم تتم الثانية عشرة من عمرها، وحيث لم تُدرج هذه الحالة ضمن حالات المادة (٢٩٥)، فيطبق نص الفقرة الثانية من المادة (٢٩٢) من قانون العقوبات، والتي تقضي بفرض عقوبة الإعدام. ويراعي أنه في هذه الحالات جميعها، لا يجوز للمحكمة، استعمال الأسباب المخففة التقديرية، إذا كان الجاني قد أكمل الثامنة عشرة من عمره، وذلك طبقاً للمادة (٣٠٨ مكررة) من قانون العقوبات، وذلك لإن المجني عليها في هذه الحالات جميعها لم تكمل الثامنة عشرة من عمرها. وتجدر الإشارة إلى أنه، وفي حال أن تمت مواقعة الأنثى من قبل أحد محارمها، برضاها، وكانت قد تجاوزت الثامنة عشرة من عمرها، فإن ذلك يشكل جريمة السفاح، طبقاً للمادة (١/٢٨٥) من قانون العقوبات (**تمييز جزاء رقم ٢٠١١/٥٦٦ – هيئة عامة – قسطاس**).

ومن التطبيقات القضائية في هذا الشأن،

في قضية تتلخص وقائعها في أن المشتكية من مواليد.. وانها تزوجت من شقيق المتهم.. بتاريخ.. وأن زوجها سافر... بعد ثلاثة أشهر من زواجه حيث بقيت المشتكية تسكن في غرفتها في بيت أهل زوجها وأن المتهم شقيق زوجها وقد أخذ يجامعها مجامعة الأزواج بعد الأسبوع الأول من سفر زوجها وجامعها ثلاث مرات ولما ذهبت إلى بيت أهلها زعلانة من والدة زوجها لحقها المتهم إلى بيت أهلها ومارس معها الجنس ثلاث مرات..: وعند عودتها إلى أهل زوجها مارس معها الجنس مرة سابعة... وان فعل المتهم يشكل بالتطبيق

القانوني جناية مواقعة انثى اكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة عمرها مكررة سبع مرات وكان الجاني أحد محارمها خلافاً لأحكام المادة ١/٢٩٥ من قانون العقوبات وليس جناية الاغتصاب خلافاً لأحكام المادة ١/٢٩٢ منه... **(تمييز جزاء رقم ٢٠٠١/٧٦٢ تاريخ ٢٠٠١/٩/٢٥ قسطاس)**. وقضت محكمة التمييز الموقرة بأن المادة ٢٩٥ قد حددت الأشخاص الواقع الاعتداء عليهم والتي توجب تشديد العقوبة على الفاعل ومنهم من يكون له سلطة على المعتدى عليه تؤدى إلى تسهيل فعلته يستمدها من كونه صاحب العمل الذي يعمل لديه المجنى عليه وقد قسمت هذه المادة الأشخاص الى نوعين: ١- أحد أصول المجنى عليه.. ٢- أصحاب السلطة الفعلية والتي لا بد من تشديد العقوبة عليهم من تقصي الظروف التي أوجدتها وإيضاحها...**(تمييز جزاء رقم ٢٠١٢/٣٧٦ تاريخ ٢٠١٢/٣/٢٧ قسطاس)**. وقضت بأنه إذا كان وصف عمل المتهم في الشركة ينطبق على ما ورد في المادة ٢/٢٩٥ من قانون العقوبات، فإنه يعتبر من الأشخاص المُحددين في تلك المادة والتي توجب تشديد العقوبة كونه مراقباً على عمل المجني عليها، مما يشكل تسهيلات له استمدها من عمله واثناء استعمالها بارتكاب الفعل الذي وورد بالحكم بأن المتهم يعمل موظفاً في شركة.. ومراقب على عمال النظافة في شركة .. وأن المجني عليها تعمل عاملة نظافة لدى الشركة المذكورة...**(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١٢/٣٧٦ تاريخ ٢٠١٢/٣/٢٧ قسطاس)**. وقضت بأن البينات المقدمة في هذه القضية قد اثبتت أن المتهم قام بمواقعة اخته التي أكملت الخامسة عشر ولم تكمل الثامنة عشر من عمرها مما ينطبق عليه نص المادة ٢٩٥ عقوبات **(تمييز جزاء رقم ٢٠٠٣/١٣١ تاريخ ٢٠٠٣/٣/١٣ قسطاس)**. وقضت بأن أفعال المتهم المتمثلة بمواقعة زوجة شقيقه برضاها ودون إكراه منه وهو على علم بدرجة المصاهرة التي تربطه بها، تُشكل جناية السفاح بخدود المادة (١/٢٨٥) من قانون العقوبات**(تمييز جزاء رقم ٢٠١١/٥٦٦ هيئة عامة تاريخ ٢٠١١/٦/٧ قسطاس)**.

الاختصاص القضائي بنظر جنايات الاغتصاب ومواقعة القاصر (م ٢٩٢-٢٩٥ عقوبات).

تختص محكمة الجنايات الكبرى بنظر هذه الجنايات والشروع فيها؛ إذ أنها وردت من ضمن الاختصاص النوعي لمحكمة الجنايات الكبرى، بموجب المادة (٤/ ب و ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى رقم ١٩ لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته.

(٢)

جرائم هتك العرض

(صورها، وعقوباتها، والاختصاص القضائي بها، والتطبيقات القضائية عليها)

لقد تناول المشرع هذه الجرائم في المواد (٢٩٦ – ٢٩٩) من قانون العقوبات. وجرائم هتك العرض، تقع على المجني عليه ذكراً كان أو أنثى. وهي قد تقع بالعنف أو التهديد (م ٢٩٦ عقوبات). وقد تقع على إنسان لا يستطيع المقاومة بسبب ضعف أو عجز جسدي أو نقص أو بسبب ما استعمل نحوه من ضروب الخداع أو حمله على ارتكابه (م ٢٩٧ عقوبات). وكما قد تقع بالرضاء، أي بغير عنف أو تهديد، وذلك في حالة أن يكون المجني عليه قاصراً (دون سن الحماية القانونية- ما دون سن الثامنة عشرة م٢٩٨ و ٢٩٩ عقوبات). وحيث لم يعتد المشرع بهذا الرضاء.

أولاً: جريمة هتك العرض بالعنف أو التهديد (م ٢٩٦ عقوبات).

نصت المادة (٢٩٦) من قانون العقوبات على:"١) كل من هتك بالعنف أو التهديد عرض إنسان عوقب بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تنقص عن أربع سنوات. ٢) ويكون الحد الأدنى للعقوبة سبع سنوات إذا كان المعتدى عليه لم يتم الخامسة عشرة من عمره."

تعريف هتك العرض،

يُعرف هتك العرض بأنه: الإخلال الجسيم بعاطفة الحياء العرضي للمجني عليه (عليها).

وأركان جريمة هتك العرض بالعنف أو التهديد هي:

١- **الركن المادي**، ويتمثل بفعل هتك العرض. وهو كل فعل مادي يستطيل إلى جسم المجني عليه ويخدش عاطفة الحياء العرضي لديه. وقد ينصب الفعل على المساس بجزء من جسم المجني عليه يُعد عورة، أو يخل إخلالاً جسيماً بالحياء العرضي لدى المجني عليه، ولو كان المساس قد وقع على جزء من جسم المجني عليه لا يُعد من العورات. أي أنه، في تحديد فعل هتك العرض، هناك معيار العورة، وضابط الجسامة. ويتطلب ذلك أن ينصب، الفعل المُخل بالحياء العرضي على المجني عليه نفسه. سواء قام به الجاني على المجني عليه، كالإمساك بمؤخرة المجني عليه (عليها) أو كشف عورته. أو حمل الجاني المجني عليه على ارتكابه، سواء على جسم المجني عليه نفسه كارغامه على الظهور عارياً أمامه أو أمام الغير، أو أن يمسك بعضو المجني عليه الذكري. أو على جسم الجاني،

كأن يرغم المجني عليها بوضع يدها على عضوه التناسلي...**(ينظر تمييز جزاء رقم ١٩٩٩/١٠٠٧ تاريخ ٢٠٠٠/٢/١٧ عدالة)**. وبالمقابل فلا تقوم جريمة هتك العرض، إن لم يكن ذلك الفعل واقعاً على المجني عليه، ومهما بلغت درجة جسامته وفحشه، وكان من شأنه أن يخدش حياء العين والأذن لديه. كأن يتعرى الجاني أمام المجني عليه. أو أن يعرض عليه مواداً مرئية أو مسموعة بذيئة. وإن كان ذلك يشكل جرم الفعل المنافي للحياء. فجسم المجني عليه، ذو محل الاعتبار في قيام جريمة هتك العرض، بالنظر إلى ما يلحق به من مساس يخدش حياءه العرضي. ويشمل ذلك، كل فعل مخل بالحياء العرضي. ويختلف جرم هتك العرض عن الفعل المنافي للحياء. فالفعل المنافي للحياء لا يقع على جسم المجني عليه ولكنه يخدش من المجني عليه حياء العين والأذن ليس إلا **(ينظر د. محمود نجيب حسني وموقف محكمة النقض المصرية المرجع السابق ص ٥٤٩. وكما ينظر في هذا الشأن قرار محكمة التمييز الاردنية الموقرة رقم ١٩٩٧/٤٠٥ تاريخ ١٩٩٧/٨/٢١ عدالة)**.

وبالنظر إلى معيار العورة، فإن العورة هي: الجزء أو الاجزاء من الجسم التي يحرص الإنسان على سترها والدفاع عنها. وإن المساس بها يخدش عاطفة الحياء العرضي للمجني عليه (عليها). فلقيام فعل هتك العرض، يلزم، وفقاً لهذا المعيار، أن يستطيل الفعل المُخل بإحدى هذه العورات، وسواء في ذلك أن تكون تلك العورات عارية أو محجوبة بالملابس **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٤/٩٥٧ تاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٣ عدالة وقسطاس)**. وقد قضت محكمة التمييز الموقرة بأنه إذا طالت يد المتهم فخذي المجني عليها من فوق ركبتها فإن ذلك الموضع يعتبر من أماكن العفة لدى المجني عليها ويُشكل جريمة هتك العرض..**(تمييز جزاء رقم ٢٠٠٥/١٨ تاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٤ عدالة)**. وبأن قيام المتهم بمسك صدر المجني عليها والضغط بيديه على ثدييها من فوق الملابس.... تشكل أفعاله سائر أركان وعناصر جناية هتك العرض... **(تمييز جزاء رقم ٢٠١١/١١٤١ تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٣ عدالة)**. وكذلك فإن قيام المتهم بضرب المشتكية على مؤخرتها، أو ملامسة يد المتهم لمؤخرة المشتكية استطالة إلى جزء من جسمها يعتبر عورة **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٤/١٠١٧ تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٤ عدالة)**.وكذلك قيامه بالتحسيس على فرج المجني عليها من فوق الملابس **(ينظر تمييز جزاء رقم ١٩٩٧/٦٣ عدالة)**. وكذلك فإن اقدام المميز ضده على مد يده إلى مؤخرة المجني عليه وبعصه بوضع اصبعه في مؤخره المجني عليه فإن هذه الأفعال تكون قد استطالت الى جزء من جسم المجني عليه يعد عورة وفق تقاليد المجتمع ومع ما يتلائم مع مفهوم العورات من الناحيه الشرعيه والاجتماعيه وهي مما يحرص الناس على سترها والذوذ عنها سواء كانت هذه العوره عند لمسها عاريه أو مستوره بالملابس...**(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٤/٤٥ تاريخ ٢٠٠٤/٥/١٦ عدالة وقسطاس)**. وإن قيام المتهم بالصاق جسمه من الأمام بجسم المجني عليه من الخلف وبحيث يحس المجني عليه بقضيب المتهم الذي لامس مؤخرته يُعد هتك عرض **(تمييز جزاء رقم ٢٠٠٤/٢٢٨ تاريخ ٢٠٠٤/٤/١٥ عدالة)**. وكما يُشكل فعل كشف العورة بحد ذاته جريمة هتك عرض. فكل كشف عن عورة وجب على المرء صونها من قبل آخر بطريقة العنف المادي أو المعنوي يُعتبر هتكاً للعرض**(تمييز جزاء رقم ٢٠٠٣/٦٩١ تاريخ ٢٠٠٣/٧/٧ عدالة)**. كأن يجبره على خلع ملابسه السفلية وكشف مؤخرته أمامه. وتطبيقاً لذلك فإن قيام المتهم بتشليح المجني عليه بنطلونه وكلسونه وكشف عورته يشكل كافة عناصر هتك العرض... ولو لم يقم بأفعال الملامسة أو غيرها من الأفعال المادية ذلك أن كشف العورة بحد ذاته يشكل سائر عناصر هتك العرض **(ينظر في هذا المعنى تمييز جزاء رقم ٢٠٠٤/٤٠٢ تاريخ ٢٠٠٤/٤/٤ عدالة وقسطاس)**. وبالمقابل لم يعتبر الوجه (بالنسبة للأنثى) من العورات، ولذلك فإنه إذا وقع الفعل المُخل على الوجه، فلا يُعد ذلك جريمة هتك عرض وإنما جريمة مداعبة منافية للحياء. ويشمل ذلك الامساك بالمجني عليها من رقبتها وشعرها أو تقبيلها على خدها وشفتها بدون رضاها. وقضت محكمة التمييز الموقرة أيضاً بأن أفعال المتهم الذي قام بمسك المشتكية من يديها وتقبيلها على خدها وشفتها بدون رضاها، تعتبر من الأفعال المنافية للحياء ويعاقب عليها القانون بحدود المادة (٢/٣٠٥) من قانون العقوبات، وليس كما جاء في القرار المميز بان فعل المتهم يُشكل جناية هتك العرض بحدود المادة (١/٢٩٦) من ذات القانون **(تمييز جزاء رقم١٩٩٩/٤١٦ تاريخ ١٩٩٩/٨/١٦ عدالة)**. وقضت بأن قيام المميز ضده بتقبيل المتجنى عليه على فمه وخده والتحسيس على بطنه وفخده من الأمام وفوق الملابس إنما يشكل جنحة المداعبة المنافية للحياء خلافاً للمادة ٣٠٥ع ولا يشكل جناية هتك العرض...**(تمييز جزاء رقم ٢٠٠٠/٨٩ تاريخ ٢٠٠٠/١٠/٨ عدالة وقسطاس)**.

وبالنسبة لضابط الجسامة، فيعني أنه يشترط أن يكون الفعل المُخل بالحياء جسيماً. فإن كان يخل بالحياء على نحو غير جسيم، فلا يقوم به هتك العرض، وإنما جريمة المداعبة المنافية للحياء. فمن المستقر فقهاً وقضاءاً أن الضابط في التفرقة بين الفعل الفاضح المنافي للحياء وفعل هتك العرض يكمن في جسامه الفعل الذي يقع على المعتدى عليه فإذا بلغ درجه من الجسامه تعتبر في نظر

المجتمع خطيرة وكان فيه استطاله الى مواقع يعتبرها المجتمع من العورات التي يحرص الناس على سترها والذود عنها فيكون الفعل من قبيل هتك العرض وإن بقي الفعل بدرجة اللمس وانصبت من غير مساس بالعورات فالجريمه هي فعل منافٍ مخل بالحياء. **(تمييز جزاء رقم ٢٠٠٤/٤٥ تاريخ ٢٠٠٤/٥/١٦ عدالة)**. ويكون تحديد درجة الجسامة من الأمور المتروكة للمحكمة تقدره بالنسبة للمنطق القانوني والعرف الاجتماعي **وإذا اقتصر الفعل** الذي قام به المتهم على الامساك بالمشتكية باحدى يديه من رقبتها وشعرها في الوقت الذي كانت تضع الاشار على رأسها دون الاستطالة الى العورات فإن هذا الفعل يشكل جريمة الفعل المنافي للحياء بحدود المادة ٣٠٥/ ٢ من قانون العقوبات**(تمييز جزاء رقم٢٠٠٤/٥٠٠ تاريخ ٢٠٠٤/٦/٢ عدالة وقسطاس)**.

ومن ناحية ثانية، فإن هذا الضابط، يتسع ليشمل كل فعل لا يمس العورة بالذات مساً، ولكنه يخدش عاطفة الحياء العرضي عند المجني عليه **(تمييز جزاء رقم ٢٠٠٤/٤٤ تاريخ ٢٠٠٤/٥/١٠ عدالة وقسطاس)**. فهتك العرض بالمعنى القانوني لا يتكون فقط من كل فعل مخل للحياء العرضي يستطيل إلى جزء من جسم المجني عليه بما يعبر عنه بالعورة بل تتكون أيضاً من كل فعل يستطيل إلى جزء لا يُعد عورة ولكنه يخدش عاطفة الحياء العرضي عنده **(تمييز جزاء رقم ٢٠٠٠/٢٦٤ تاريخ ٢٠٠٠/٤/١٨ عدالة وقسطاس)**. وعليه فإن قيام المتهم بوضع يد المجني عليها على عضوه التناسلي يشكّل جريمة هتك عرض لإن فيه فحش وخدش بالحياء العرضي للمجني عليها**(ينظر تمييز جزاء رقم ١٩٩٩/١٠٠٧ تاريخ ٢٠٠٠/٢/١٧ عدالة)**. ففي هذه الحالة، وإن كانت يد المجني عليها لا تُعد من العورات. ولكن الفعل يُعد هتكاً للعرض؛ لما انطوى عليه من جسامة وفحش خدشت عاطفة الحياء العرضي لدى المجني عليها.

وبالنسبة للشروع في جريمة هتك العرض، فهو يخضع للقواعد العامة. وكما مر سابقاً. وفي الشروع الناقص يتوجب تحديد الفعل الجرمي الذي يُشكّل الركن المادي لهذه الجزيمة. وهو المساس بالعورة أو الاخلال الجسيم بعاطفة الحياء العرضي للمجني عليه، بغير الرضاء أو بالإكراه. ولذلك فإن قيام المتهم بالطلب من المجنيّ عليه تخت وطأة التهديد بإشهار موس ووضعه على رقبته اجراء الفحش به إلا أنه لم يتمكن من ذلك بسبب تمكّن المجني عليّ من الهرب فإن هذه الأفعال تُشكّل بالتطبيق القانوني كافة أركان وعناصر جناية الشروع الناقص في هتك العرض...**(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١٤/١٥٥٠ تاريخ ٢٠١٤/١٠/٥ قسطاس)**. ويتطلب الشروع التام،تحديد النتيجة الجرمية. وهي في هذه الجريمة حصول المساس بالعورة أو الاخلال الجسيم بعاطفة الحياء العرضي للمجني عليه. فإذا اعترض المتهم المجني عليها لدى صعودها درج العمارة وأقدم على تقبيلها على خدها وفمها وأنزل تنورتها إلى الركبة.. ووضع يده على فمها لمنعها من الصراخ إلا أنها استطاعت الصراخ وعندها لاذ المتهم بالهرب..فإن تجريم المميز بجناية الشروع التام بهتك العرض بحدود المادتين ٧٠ و٢/٢٩٦ من قانون العقوبات يكون متفقا وأحكام القانون **(تمييز جزاء رقم ٢٠١١/٧٠٢ تاريخ ٢٠١١/٥/٣١ قسطاس)**.

٢- ركن العنف والإكراه (انعدام الرضاء)،

والمقصود بالعنف أو التهديد الوارده بالماده ٢٩٦ من قانون العقوبات هو الإكراه المادي الذي يقع على المجني عليه بقصد ارتكاب هتك العرض كأن يقوم الجاني بضرب المجني عليه واستعمال الشدة نحوه بقصد ارغامه على الاستسلام له لكي يتمكن من الاخلال بحيائه العرضي أو أن يقوم الجاني بالامساك بالمجني عليه وسد فمه للتغلب على مقاومته ومنعه من الاستغاثه **(تمييز جزاء رقم٢٠٠٤/٧١٤ تاريخ ٢٠٠٤/٦/٦ عدالة وقسطاس)**. وإن العنف في جريمة هتك العرض يشمل جميع أنواع الشده والايذاء والتعذيب **(تمييز جزاء رقم ١٩٩٨/١٧٧ تاريخ ١٩٩٨/٤/٢ عدالة)**. ويشمل ذلك وضع مادة مُسكرة أو مخدرة للمجني عليه للتغلب على مقاومته. ويشمل كذلك المباغتة، ويشمل حالة النوم. وكما يشمل الإكراه المعنوي أو التهديد، تهديد المجني عليه بسلاح كتهديده بضربه بالسكين، أو تهديده بافشاء سر خطير. ويستوي أن يحصل فعل هتك العرض بالقوة أو التهديد أو المباغته أو اثناء النوم. فقضت محكمة التمييز الموقرة بأن قيام المتهم بمباغتة المجني عليها دون رضاها ومد يده إلى مؤخرتها والتحسس عليها يشكل استطاله إلى جزء من جسم المجني عليها تحرص على ستره والحفاظ عليه يعد عورة ويشكل جرم هتك العرض بالمعنى المنصوص عليه في المادة ٢٩٦ عقوبات **(تمييز جزاء رقم ٢٠٠٤/٩٥٧ تاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٣ عدالة وقسطاس)**. واعتبرت أن حالة النوم تشكل عدم رضا **(تمييز جزاء رقم ٢٠٠٤/٤٤ تاريخ ٢٠٠٤/٥/١٠ عدالة وقسطاس)**. وإن كانت قد اعتبرتها في حكم آخر أحد صور العجز النفسي الذي أشارت اليه المادة (٢٩٧) من قانون العقوبات **(تمييز جزاء رقم ١٩٩٨/٣٢٥ تاريخ ١٩٩٨/٦/٢٣ عدالة)**. وكما يعتبر من قبيل القوة والعنف، الامساك بصدر المجني عليها والضغط على ثدييها **(تمييز جزاء رقم ٢٠٠٤/١١٤١ تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٣ عدالة)**. بل ذهبت محكمة التمييز إلى أنه لا يشترط لتوافر ركن العنف في جريمة هتك العرض بالعنف والتهديد المنصوص عليها في المادة (٢/٢٩٦)، استعمال القوة المادية أو التهديد بالسلاح بل يكفي فيه استغلال الظروف والوسائل التي تشل الإرادة والمقاومة لدى المجني عليه **(تمييز جزاء رقم ١٩٨٢/٥٧**

عدالة، ورقم ٢٠٠٣/٨١١ تاريخ ٢٠١١/٩/٢٣ عدالة وقسطاس). ولا يشترط في جريمة هتك العرض أن تترك اثراً وإنما يكفي أن تتم الاستطالة إلى أماكن العفة (تمييز جزاء رقم ٢٠١٢/١٢٨٧ تاريخ ٢٠١٢/١١/٤ قسطاس). وإذا كان المجني عليه قد أكمل بوقت ارتكاب الجريمة الثامنة عشرة من عمره، وتم فعل هتك العرض بالرضاء وبدون أي عنف أو تهديد، أو خداع، وكان المجني عليه بقوى عقلية سليمة، فإن الفعل لا يُشكل جرماً ولا يستوجب عقاباً (ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٥/٢٢٦ تاريخ ٢٠٠٥/٣/٨ عدالة).

على أنه يشترط لقيام جريمة هتك العرض، أن يرتكب العنف أو الإكراه قبل ارتكاب فعل هتك العرض، ولغايات ارتكابه، لا بعده. فإن وقع فعل هتك العرض بدون عنف أو إكراه، ثم حصل العنف أو الاكراه بعد ذلك، لغاية منع كشف الجريمة مثلاً، فلا يُعد هذا العنف ركناً أو عنصراً في الجريمة، ولا يُعد هتك العرض وقتها أنه قد وقع بالعنف. ولذلك قضت محكمة التمييز الموقرة بأنه إذا كان ما أقدم عليه المتهم هو جناية هتك عرض المجني عليه بدون عنف وأن تهديده له وضربه كان بعد أن ألبسه ملابسه وبعد انتهائه من هتك عرضه فإن تعديل وصف التهمة المنسوبة للمتهم من جناية هتك العرض بالإكراه خلافاً للمادة ٢/٢٩٦ إلى جناية هتك العرض بدون عنف خلافاً للمادة ٢/٢٩٨ من قانون العقوبات يكون واقعاً في محله(تمييز جزاء رقم ١٩٩٩/١٠ تاريخ ١٩٩٩/٣/١٨ عدالة). ولذلك أيضاً فإنه يشترط توفر ركن العنف أو الإكراه أيضاً، لقيام الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة (٢٩٦) المذكورة، أي عندما يكون المجني عليه لم يتم الخامسة عشرة من عمره. فإن لم تقع بالعنف أو الإكراه، فلا ينطبق نص هذه الفقرة، وإنما نكون بصدد جريمة أخرى من جرائم هتك العرض، بحسب سن المجني عليه. ولذلك قضت محكمة التمييز الموقرة بأنه في حال الاخلال الجسيم بحياء المجني عليه تحت طائلة العنف أو التهديد و المساس بأماكن العفة التي يحرص على صونها، و منع الاعتداء عليها يشكل فعل الجاني جريمة هتك عرض بعنف وفقاً لنص المادة (٢/٢٩٦) من قانون العقوبات، ويكون الحد الأدنى للعقوبة سبع سنوات اذا كان المعتدى عليه لم يتم الخامسة عشرة من عمره (تمييز جزاء رقم ٢٠١٥/٥٣٠ تاريخ ٢٠١٥/٧/٢٣ قسطاس).

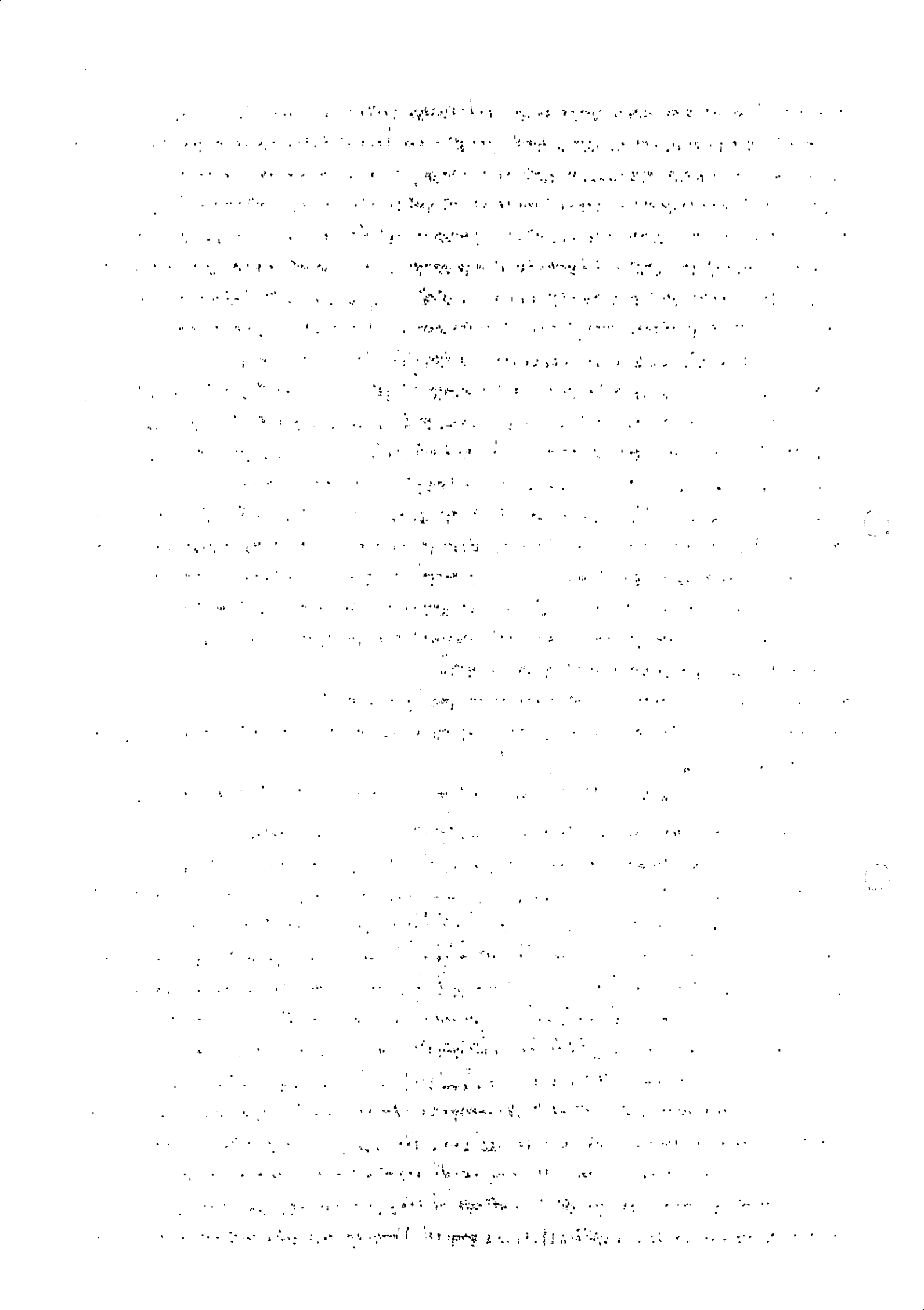
٣- **الركن المعنوي (القصد الجرمي)**، وهو في هذه الجريمة، القصد العام بعنصريه العلم والإرادة. ولم يتطلب المشرع نية خاصة لدى الجاني. فيكفي أن تتجه إرادة الجاني الحرة لارتكاب فعل هتك العرض عن علم به، وأن تتجه إلى تحقيق النتيجة الجرمية المترتبة على هذا الفعل وذلك بايقاع الاعتداء على مواطن العفة التي يحرم القانون الاستطالة إليها (ينظر في ذلك تمييز جزاء رقم ٢٠٠٤/٩٥٧ تاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٣و ٢٠٠٠/٢٢٢ تاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٢عدالة وقسطاس). ولا عبرة للباعث الذي دفع الجاني إلى ارتكابها سواء كان لاشباع رغبة جنسية أو كان للانتقام من المجني عليه، طالما أن فعل الجاني استطال إلى جسم المجني عليه أو عورته وخدش عاطفة الحياء لديه خدشاً جسيماً. وأما إن انتفى القصد الجرمي، فلا تقوم جريمة هتك العرض. فإذا لم تتجه إرادة المتهم إلى ارتكاب فعل هتك العرض، كما لو قام اثناء مشاجرة بدفع المجني عليها قاصداً إبعادها عنه فلامست يده صدرها (كما ينظر في هذا الشأن قرار محكمة التمييز الموقرة جزاء رقم ٢٠٠٠/٢٢٢ تاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٢ عدالة وقسطاس).

عقوبة هذه الجناية،

يتضح من نص الفقرة الأولى من المادة (٢٩٦) من قانون العقوبات، أن العقوبة المقررة لهذه الجناية، هي الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تنقص عن أربع سنوات. وفي هذه الحالة يكون المجني عليه قد أكمل الثامنة عشرة من عمره. وهي عقوبة جنائية مؤقتة. وحيث لم يُحدد حدها الأعلى، فيكون حدها الأعلى خمس عشرة سنة (م ٢٠ عقوبات). ويجوز للمحكمة، في هذه الحالة، أن تأخذ بالأسباب المخففة التقديرية (م ٣٠٨ مكررة عقوبات)، ويكون لها، أن تخفض العقوبة إلى النصف عملاً بالمادة (٣/٩٩) من القانون ذاته. ويتضح من نص الفقرة الثانية من المادة ذاتها، أنه تُشدد العقوبة، في جناية هتك العرض بالعنف أو التهديد، إذا كان المجني عليه، بوقت ارتكاب الجريمة، لم يتم الخامسة عشرة من عمره، بحيث يكون الحد الأدنى للعقوبة سبع سنوات. أي تصبح العقوبة في هذه الحالة هي الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة من سبع سنوات إلى خمس عشرة سنة. وفي هذه الحالة، لا يجوز للمحكمة، استعمال الأسباب المخففة التقديرية، إذا كان الجاني قد أكمل الثامنة عشرة من عمره، طبقاً للمادة (٣٠٨ مكررة) من قانون العقوبات.

ومن التطبيقات القضائية في هذا الشأن (٢٩٦ع)

قضت محكمة التمييز الموقرة بأن أفعال المتهم..المتمثلة بتشليح الطفلة (المجني عليها).. بنطلونها وكلسونها وإخراجه لقضيبه وإجلاسها على رجليه ومن ثم قيامه بإدخال إصبعه داخل فرجها مما أدى إلى حدوث تمزق داخل غشاء بكارتها يشكل وبالتطبيق القانوني سائر أركان وعناصر جناية هتك العرض بحدود المادة ٢/٢٩٦ من قانون العقوبات وبدلالة المادة ١/٣٠١/ب من القانون ذاته... كون أفعال المتهم اقترنت بالعنف المتمثل بإدخال إصبعه في مهبلها مما أدى إلى حدوث تمزق وأن المجني عليها لم تكمل الخامسة عشرة من



عمرها...(**تمييز جزاء رقم ٢٠١٢/٢٠١ تاريخ ٢٠١٢/٥/٢٧ قسطاس**). وقضت بأنه يعتبر تعريه إنسان من ملابسه يُشكل فضحاً لعورته والتي يحرص على صونها وسترها وأما القول أن المجني عليها هي زوجة المتهم .. فإن مثل هذا القول يصح لو كان الفعل قد تم في بيت الزوجية وبرضاء الزوجة وهذا غير متوفر في القضية المعروضة وبالتالي فإن مشاهدة المتهمين للمجني عليها وهي عارية من الملابس رغماً عنها يشكل هتك عرض (**تمييز جزاء رقم ٢٠٠٦/٤٣٩ تاريخ ٢٠٠٦/٥/١٤ عدالة**). وقضت بأن... انزال بنطلون المجني عليه حتى انكشفت عورته (دبره) والتي يحرص على صونها وعدم العبث بها... واصبح عارياً من هذه الناحية... تشكل هتك عرض وليست من قبيل الشروع فيه... (**تمييز جزاء رقم ١٩٩٧/٤٠٥ تاريخ ١٩٩٧/٨/٢١ عدالة**). وفي قضية أن من وقائعها أن المميز ضده دخل ليلاً منزل المشتكية التي كانت مستغرقة في النوم ورفع الغطاء (الشرشف) ونام بجانبها وعندما أحست بأن ظهره يلاصق ظهرها نهضت من الفراش وشاهدت المميز ضده ينام خلفها وتعرفت عليه وقامت بالصراخ إلا أنه لاذ بالفرار.. واعتبرت محكمة التمييز الموقرة بأنه لا يجوز لمن يدخل فراش إمراة غير زوجه خلافاً لإرادتها باعتبار أن حالة النوم تشكل عدم الرضا ويلتصق جسمه بجسمها من الخلف أن يترك دون مسائلة جزائية لما في ذلك من مخالفة للدين والأخلاق والنظام الاجتماعي وله أثر كبير على استقرار المجتمع ونقاءه وطهارته واعتبرت بأن الأفعال التي ارتكبها المميز ضده تشكل اعتداء على العرض وأن الغرض منها لم يتحقق لحيلولة أسباب لا دخل لإرادته فيها (**تمييز جزاء رقم ٢٠٠٤/٤٤ تاريخ ٢٠٠٤/٥/١٠ عدالة وقسطاس**). وقضت بأنه وحيث أن الجاني قد أجلس المجني عليه في حضنه وقبله على خده ورقبته فإن فعله هذا قد خدش عاطفة الحياء لدى المجني عليه وأن فعله هذا يُشكل كافة أركان وعناصر جناية هتك العرض(**تمييز جزاء رقم ٢٠٠٤/٧١٤ تاريخ ٢٠٠٤/٦/٦ عدالة وقسطاس**).

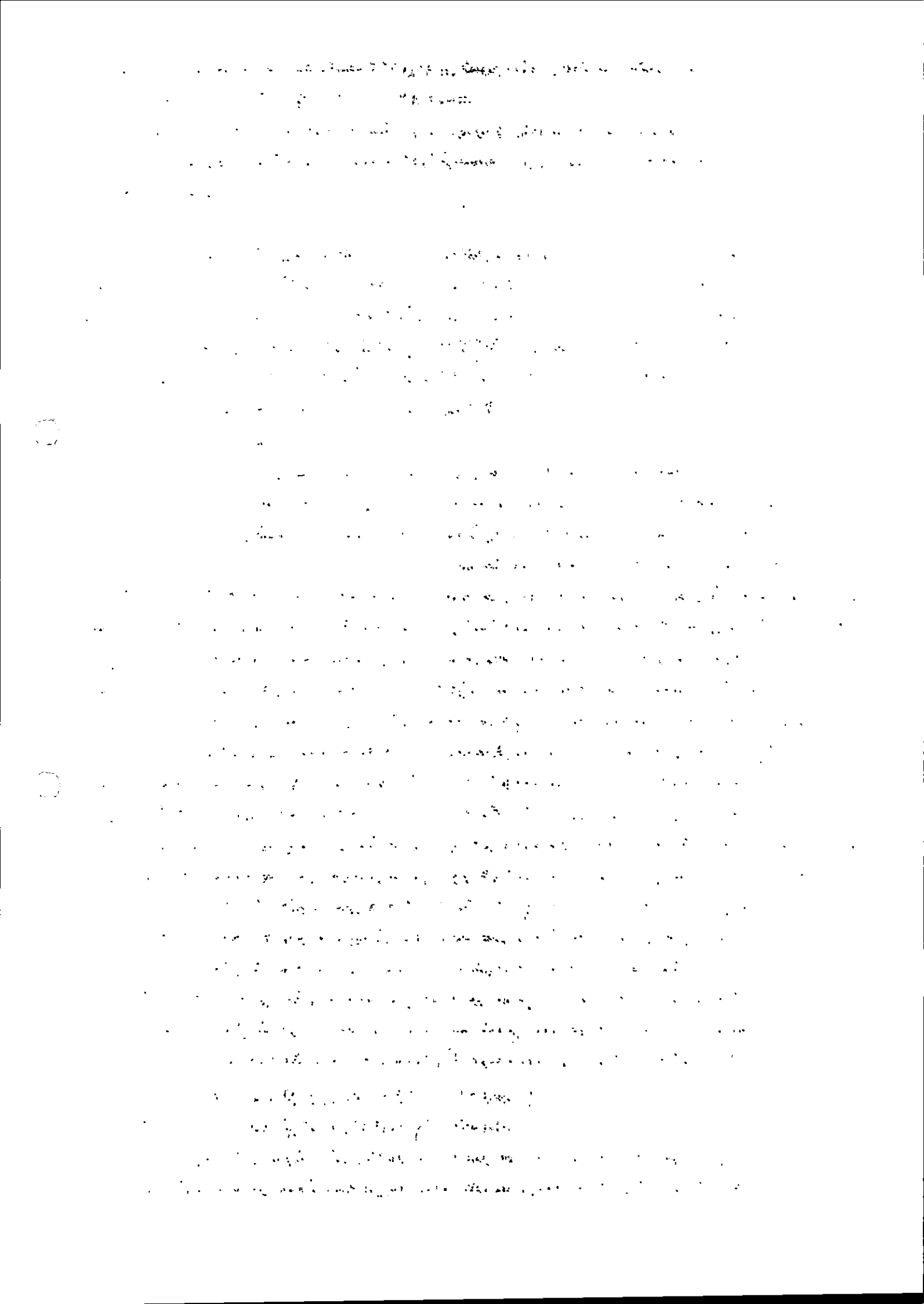
ثانياً: جناية هتك العرض الواقعة على إنسان لا يستطيع المقاومة بسبب عجز جسدي أو نقص نفسي أو بسبب ما استعمل نحوه من ضروب الخداع (م ٢٩٧ عقوبات).

نصت المادة (٢٩٧) من قانون العقوبات، على أنه: "يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة من هتك عرض إنسان لا يستطيع المقاومة بسبب عجز جسدي أو نقص نفسي أو بسبب ما استعمل نحوه من ضروب الخداع أو حمله على ارتكابه."

ويتضح من نص هذه المادة، أنه يشترط لتطبيق هذا النص، ما يلي:-

١- ارتكاب فعل هتك العرض، من الاستطالة إلى جسم المجني عليه وخدش عاطفة الحياء العرضي لديه. على النحو المبين سابقاً.

٢- أن يقع فعل هتك العرض على إنسان (ذكراً أو أنثى)، لا يستطيع المقاومة بسبب عجز جسدي أو نقص نفسي أو بسبب ما استعمل نحوه من ضروب الخداع. فكل من قام على هتك عرض إنسان لا يستطيع المقاومة أو الدفاع عن نفسه وذلك بسبب عجز جسدي او نفسي أو لجأ الى استخدام أساليب الحيلة أو الخداع لحمله على ارتكاب الجريمة يُعاقب عملاً بأحكام المادة (٢٩٧) من قانون العقوبات (**تمييز جزاء رقم ٢٠١٣/٢٠٧١تاريخ ٢٠١٤/٩/٩ قسطاس**). ويشمل ذلك هتك عرض إنسان لا يستطيع المقاومة بسبب تخلف عقلي (**تمييز جزاء رقم ٢٠١٤/٢٣٧٤ تاريخ ٢٠١٥/٢/١١ قسطاس**). وكما أن الاخلال العمدي الجسيم بحياء المجني عليه الذي يعاني من نقص نفسي و المساس بأماكن العفة التي يحرص على صونها، و منع الاعتداء عليها يشكل فعل الجاني جريمة هتك عرض وفقاً لنص المادة (٢٩٧) من قانون العقوبات (**تمييز جزاء رقم ١٩٩٦/٤٧٨ تاريخ ١٩٩٩/١/٢٧ قسطاس**). وفي هذه الحالات، فإنه على محكمة الجنايات أن تتثبت من الحالة النفسية والعقلية للمجني عليه. وذلك بأن بأخصائي الطب النفسي الرسميين (**ينظر في هذا الشأن قرار تمييز جزاء رقم ١٩٩٨/٦٢٤ تاريخ ١٩٩٨/١/٢٧ قسطاس**). وكما أُعتبر النوم أحد صور العجز النفسي فاذا استغل المتهم ذلك العجز في سبيل الوصول الى مراده ولم يسلك أي اسلوب من أساليب العنف أو التهديد ... فيكون ما قام به المتهم منطبقاً وحكم المادة (٢٩٧) من قانون العقوبات (**ينظر تمييز جزاء رقم ١٩٩٨/٣٢٥ تاريخ ١٩٩٨/٦/٢٣ قسطاس**). وتطبيقاً لذلك أيضاً فقد قضت محكمة التمييز الموقرة بأن قيام الجاني باخراج قضيبه وهو في حالة انتصاب وامساكه بيد المجني عليه وهو نائم ووضعها على قضيبه يشكل جناية هتك عرض خلافاً لأحكام المادة ٢٩٧ من قانون العقوبات.. (**ينظر تمييز جزاء رقم ١٩٨٥/١٣٠ تاريخ ١٩٨٥/٦/٨ قسطاس**). وكما أن فعل هتك العرض بالاستطالة إلى مواضع تعتبر من العورات التي يحرص الناس على سترها بطريق الخداع ، تُشكل جناية هتك عرض خلافاً لأحكام المادة (٢٩٧) من قانون العقوبات. ولذلك أُعتبر فعل المتهم تجاه المجني عليهما .. بقيامه وتحت زعم علاجهما من مشكلتهما بعدم الانجاب أولا بالامساك بقضيب المشتكي .. وخصيتيه ومن ثم قيامه اثناء فحصه للمجني عليها .. تحت هذا الزعم بوضع يده على فرجها وادخاله لاصابع يده داخل فرجها وتحريكه لاصابع يده داخل فرجها وتدليك بطنها إنما تُشكل سائر



أركان وعناصر جناية هتك العرض بحدود المادة ٢٩٧ من قانون العقوبات ذلك أن أفعاله مع المشتكيين اقترنت بضروب الخداع **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١١/١٨٠٧ تاريخ ٢٠١١/١٢/١٢ قسطاس)**.

٣- القصد الجرمي، وهو القصد العام بعنصريه العلم والإرادة. فيشترط أن يتوفر لدى الجاني علم بماهية فعله المُجرَّم، من قيامه بهتك عرض المجني عليه (عليها). وعلمه بحالته النفسية أو العقلية أو ضعفه الجسدي أو بما يستعمله عليه من ضروب الخداع. واتجاه إرادته لارتكابه وتحقيق النتيجة.

عقوبة هذه الجناية،

يتضح من نص المادة (٢٩٧) من قانون العقوبات، أن العقوبة المقررة لهذه الجناية، هي الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة. وحيث لم يُحدد حديها، وهي عقوبة جنائية مؤقتة، فيكون حدها الأدنى ثلاث سنوات، ويكون حدها الأعلى خمس عشرة سنة (م ٢٠ عقوبات). وحيث أن المشرع حدد الحالات التي لا يجوز فيها الأخذ بالأسباب المخففة التقديرية، وهي عمر المجني عليه سواء كان ذكراً أو أنثى وعمر الجاني. وعليه فيجوز، إذا كان المجني عليه، في حالة هذه المادة، قد أكمل الثامنة عشرة من عمره، الأخذ بالأسباب المخففة التقديرية، ومنها إسقاط الحق الشخصي **(ينظر في ذلك تمييز جزاء رقم ٢٠١٤/٢٣٧٤ تاريخ ٢٠١٥/٢/١١ قسطاس)**. وبالتالي تخفيض العقوبة إلى النصف عملاً بالمادة (٣/٩٩) من قانون العقوبات.

ومن التطبيقات القضائية في هذا الشأن،

قضت محكمة التمييز الموقرة بأن إقدام المتهم.. باعتراض المجني عليها.. وهي مصابة بتخلف عقلي واستدراجها إلى منزله بحجة اعطائها عباية ومنديل ولدى وصولهما إلى منزله قام بتشليحها ملابسها بالكامل كما قام بخلع ملابسه كاملا وقام بوضع قضيبه المنتصب على مؤخرتها وبين اليتيها حتى استمنى كما قام باللعب على فرجها وانحاء متفرقة من جسمها... هذه الأفعال تشكل بالتطبيق القانوني جناية هتك العرض... نتيجة استغلال المتهم للمجني عليها لما تعاني منه من تخلف عقلي وعجز نفسي...**(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١٣/٤٢٦ تاريخ ٢٠١٣/٦/٢٣ قسطاس)**. وفي قضية أخرى وجدت محكمة الجنايات الكبرى بأن المتهم.. قد طلب من المجني عليه.. البالغ من العمر عشرين سنة إلا أنه يعاني من إعاقة عقلية بحيث قدر الاطباء المختصون بالأمراض العقلية عمره العقلي بعمر طفل يتراوح عمره من خمس سنوات إلى سبع سنوات أن يحضر له سندويشة من المطعم القريب من منزلهم وعندما أحضر المجني عليه السندويشة للمتهم في منزله أدخله الأخير داخل المنزل وأغلق المنزل عليه ثم شلحه ملابسه السفلية كاملة ثم وضع قضيبه المنتصب على مؤخرته إلى أن استمنى ثم كرر الأفعال ذاتها مرة أخرى في اليوم ذاته... وبتطبيق القانون... وجدت بأن الأفعال التي ارتكبها المتهم.. تشكل كافة أركان وعناصر جناية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (٢٩٧) من قانون العقوبات المسندة للمتهم مكررة مرتين. وقد أيدت محكمة التمييز الموقرة الحكم **(ينظر قرار ٢٠١٤/٧٠١ جنايات كبرى ٢٠١٤/١١/٣ وتمييز جزاء رقم ٢٠١٤/٢٣٧٤ تاريخ ٢٠١٥/٢/١١قسطاس)**. وقضت محكمة التمييز الموقرة بأنه تُشكل الأفعال التي اقترفها المميز والمتمثلة بقيامة بالدخول إلى بيت المشتكية اثناء نومها وقيامه بوضع يده من داخل قميص النوم على صدرها وثديها، خدشاً لعاطفة الحياء العرضي لدى المشتكية واستطالة إلى جزء من جسمها يعتبر عورة من العورات التي يحرص كل إنسان على صونها وبالتالي تشكل سائر أركان وعناصر جناية هتك العرض بحدود المادة ٢٩٧ عقوبات**(تمييز جزاء رقم ٢٠٠٦/٨٥٩ تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٠ قسطاس)**. وفي حكم آخر بأن المميز قام بالكشف عن ظهر المجني عليها ورفع بلوزتها إلى الأعلى بحجة عمل مساج لها وقام بالتحسيس على ظهرها بشهوة جنسية ثم طلب منها أن تنام على ظهرها وعمل مساج لبطنها ورفع بلوزتها إلى الأعلى وزفع الستيانه عن اثدائها وأمسك بهما وحاول تقبيل بطنها وقال لها (في ناس قال لك ان صدرك حلو) وأن العمل الذي قام به غير ممنوح له القيام به حسب تعليمات المستشفى كما أن الطبيب المعالج لم يطلب عمل مساج للمجني عليها وقد استغل المميز عمله كممرض للقيام بهذا العمل مستغلاً أيضاً مرض المجني عليها مما يشكل سائر أركان وعناصر جناية هتك العرض خلافا للمادة ٢٩٧ عقوبات**(تمييز جزاء رقم ٢٠٠٤/٣١ تاريخ٢٠٠٤/٤/١٩ قسطاس)**

<u>ثالثاً: جنايات هتك العرض التي تقع على القاصر (م ٢٩٨ و ٢٩٩ عقوبات).</u>

١- الجنايتان المنصوص عليهما في المادة (٢٩٨) من قانون العقوبات.

نصت المادة (٢٩٨) من قانون العقوبات على أن:"١)كل من هتك بغير عنف أو تهديد عرض ولد- ذكراً كان أو أنثى- أكمل الخامسة عشرة ولم يكمل الثامنة عشرة من عمره أو حمله على ارتكاب فعل هتك العرض يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على عشر

سنوات٢) ويكون الحد الأدنى للعقوبة خمس سنوات إذا كان المجني عليه لم أتمل الثانية عشرة ولم يكمل الخامسة عشرة من عمره."

ويتضح من نص هذه المادة، أنه يشترط لتطبيق هذا النص، ما يلي:-

١- ارتكاب فعل هتك العرض، من الاستطالة إلى جسم المجني عليه يخدش عاطفة الحياء العرضي لديه. على النحو المبين سابقاً. وأن تقع هذه الجريمة على قاصر ذكراً كان أو أنثى، دون سن الحماية القانونية (دون الثامنة عشرة من عمره). ويستوي في فعل هتك العرض في هذه الحالة أن يقع الفعل من الجاني على المجني عليه، أو أن يحمل الجاني المجني عليه على ارتكاب ذلك الفعل.

٢- أن يقع فعل هتك العرض على المجني عليه القاصر بدون عنف أو تهديد، أي أن لا يصاحبه عنف أو تهديد. ولو بالرضاء؛ إذ لا يعتد المشرع بهذا الرضاء. ولذا فإن أفعال المتهم المتمثلة بالاستطالة إلى مواطن عفة المجني عليها التي أكملت الخامسة عشرة عاماً من عمرها و لم تكمل الثامنة عشرة دون عنف أو تهديد، يُشكل بالتطبيق القانوني جناية هتك العرض بحدود المادة (٢٩٨/١) من قانون العقوبات(**تمييز جزاء رقم ٢٠١٢/٤٥٢ تاريخ ٢٠١٣/٥/٥ قسطاس**). وفي حال قام شخص بهتك عرض شخص بغير عنف أو تهديد سواء كان ذكر أو أنثى أكمل الثانية عشرة ولم يكمل الخامسة عشره أو حمله على ارتكاب هذا الفعل عوقب عملاً بأحكام الماده (٢٩٨) من قانون العقوبات (**تمييز جزاء رقم ٢٠١٢/٢٤٢٢ تاريخ ٢٠١٣/٤/٤ قسطاس**). وقضت محكمة التمييز الموقرة بأن الأفعال التي قارفها المتهم/ المميز بحق المجني عليه تشكل جناية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (٢/٢٩٨) من قانون العقوبات مكررة مرتين، كون تلك الأفعال كانت برضا المجني عليه ودون اكراه (**تمييزجزاء رقم٢٠١٢/٦٩٩ تاريخ ٢٠١٢/٦/١٢ قسطاس**).

٣- القصد الجرمي، وهو القصد العام بعنصريه، العلم والإرادة. فيشترط أن يتوفر لدى الجاني علم بماهية فعله المُجرَّم، من قيامه بهتك عرض المجني عليه (عليها). واتجاه إرادته لارتكابه وتحقيق النتيجة.

عقوبة هذه الجناية،

يتضح من نص المادة (٢٩٨) من قانون العقوبات، أنه إذا كان المجني عليه قد أكمل الخامسة عشرة ولم يكمل الثامنة عشرة من عمره، بوقت ارتكاب الجريمة، فإنه تكون العقوبة، طبقاً للفقرة الأولى من المادة المذكورة، هي الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على عشرة سنوات. وحيث لم يُحدد الحد الأدنى لهذه العقوبة، وهي جنائية، فيكون حدها الأدنى هو ثلاث سنوات، طبقاً للمادة (٢٠) من القانون ذاته. أي أن العقوبة هي الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة من ثلاث سنوات إلى عشر سنوات. وتُشدد العقوبة طبقاً للفقرة للفقرة الثانية من المادة (٢٩٨) المذكورة، إذا كان المجني عليه قد أكمل الثانية عشرة ولم يكمل الخامسة عشرة من عمره، بوقت ارتكاب الجريمة، بحيث يكون حدها الأدنى هو خمس سنوات. أي تكون العقوبة هي الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة من خمس سنوات إلى عشر سنوات. وفي الحالتين، لا يجوز للمحكمة، استعمال الأسباب المخففة التقديرية، إذا كان الجاني قد أكمل الثامنة عشرة من عمره، وذلك طبقاً للمادة (٣٠٨ مكررة) من قانون العقوبات؛ وذلك لإن المجني عليه لا يكون، في الحالتين، قد أكمل الثامنة عشرة من عمره.

٢- الجناية المنصوص عليها في المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات.

نصت المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات، على أنه:" كل من هتك بعنف أو تهديد أو بدونهما عرض ولد- ذكراً كان أو أنثى- لم يكمل الثانية عشرة من عمره أو حمله على ارتكاب فعل هتك العرض يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تقل عن ثماني سنوات."

ويتضح من نص هذه المادة، أنه يشترط لتطبيق هذا النص، ما يلي:-

١- ارتكاب فعل هتك العرض، من الاستطالة إلى جسم المجني عليه يخدش عاطفة الحياء العرضي لديه. على النحو المبين سابقاً.

٢- أن تقع هذه الجريمة على قاصر ذكراً كان أو أنثى، دون سن الثانية عشرة من عمره. ويستوي في فعل هتك العرض في هذه الحالة أن يقع فعل هتك العرض بالعنف أو التهديد أو بدونهما. وكما لا يعتد برضاء المجني عليه. فشرط تطبيق النص يكمن في سن المجني عليه بأن يكون دون الثانية عشرة من عمره. ويستوي أن يرتكب الجاني فعل هتك العرض على المجني عليه أو أن يحمل المجني عليه على ارتكابه. فيُشكل كل فعل يقوم به الجاني سواء كان بالعنف أو التهديد أو بدونها أدى للاستطالة إلى عورة المجني عليه والمساس بعرضه الذي لم يكمل سن الثانية عشرة من عمره، جرم هتك عرض خلافاً لأحكام المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات (**تمييز جزاء رقم ٢٠١٤/١٥٩٨ تاريخ ٢٠١٤/١٢/٧ قسطاس**). وتطبيقاً لذلك قضت محكمة التمييز الموقرة بأن فعل المتهم المتمثل باستدراج المجني عليه ..إلى منزله ومن ثم قيامه تحت وطأة التهديد وإشهار المؤس بتشليح المجني عليه بنطلونه وكلسونه ومن ثم وضع قضيبه المنتصب بين فخذيه... تُشكل جناية هتك العرض بحدود المادة ٢٩٩ من قانون العقوبات (**تمييز جزاء رقم ٢٠١٢/١٨٣٩ تاريخ ٢٠١٣/١/٨ قسطاس**). وفي قضية تتلخص وقائعها أنه وندى دخول المجني عليه الى داخل المحل امسك به المتهم واجلسه في

حضنه وكان قضيبه منتصباً دون أن يخلع ملابسه حيث لامس قضيبه مؤخرة المجني عليه. واعتبرت محكمة التمييز الموقرة أن أفعال المتهم.. تُشكل سائر أركان وعناصر جناية هتك العرض خلافاً للمادة (٢٩٩) من قانون العقوبات على اعتبار أن المجني عليه لم يتم الثانية عشرة من عمره بتاريخ حصول الواقعة موضوع هذه الدعوى وعلى اعتبار أن أفعال المتهم التي حصلت عنوة مست عورة المجني عليه وخدشت عاطفة الحياء العرضي لديه (**تمييز جزاء رقم ٢٠١٢/٥٦٠ تاريخ ٢٠١٢/٥/٢٤ قسطاس**).

٣- القصد الجرمي، وهو القصد العام بعنصريه، العلم والإرادة. فيشترط أن يتوفر لدى الجاني علم بماهية فعله المُجرَّم، من قيامه بهتك عرض المجني عليه (عليها). واتجاه إرادته لارتكابه وتحقيق النتيجة.

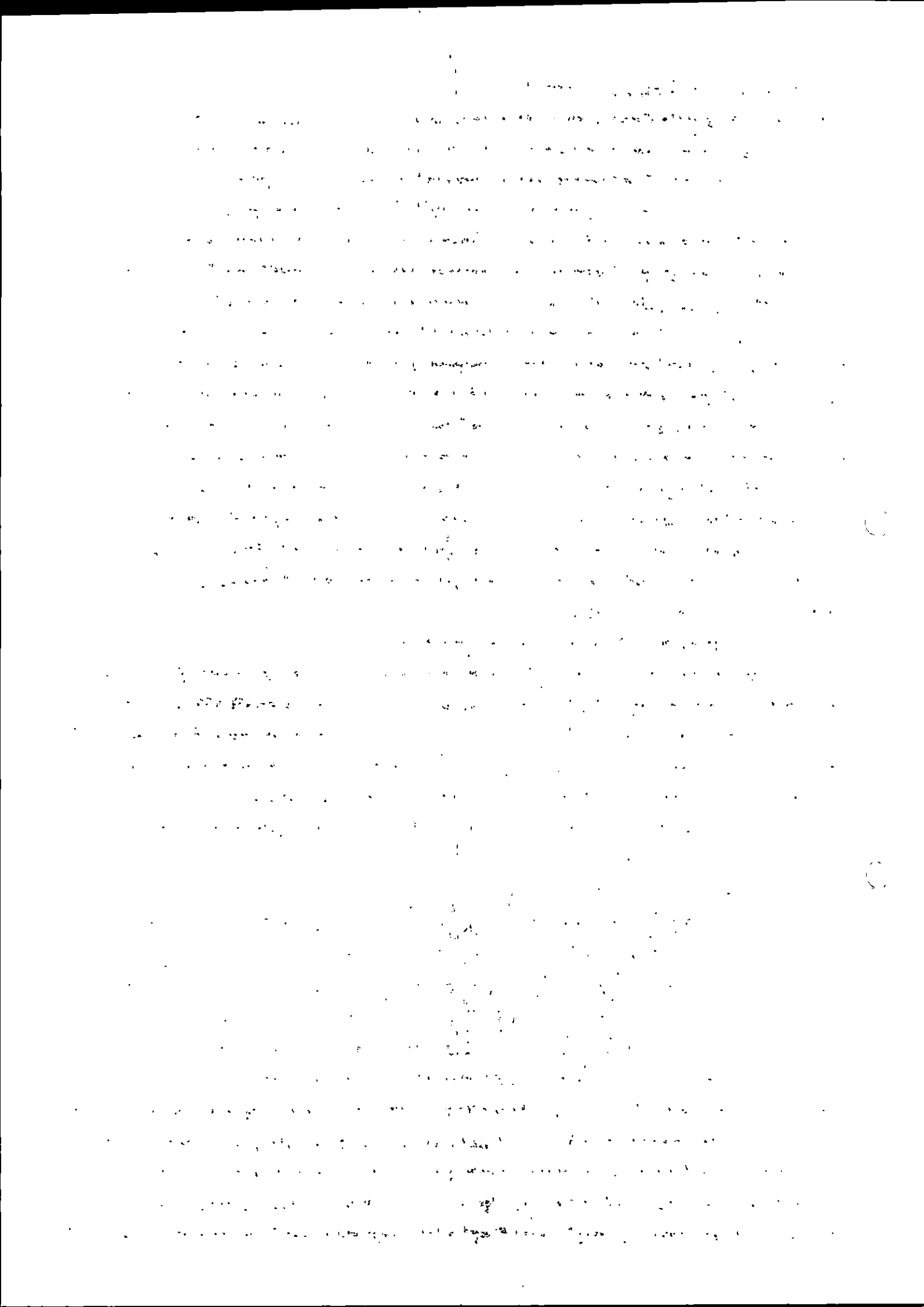
عقوبة هذه الجناية،

يتضح من نص المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات، أن العقوبة المقررة لهذه الجناية هي الوضع بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تقل عن ثماني سنوات. وحيث لم يُحدد الحد الأعلى لهذه العقوبة، وهي عقوبة جنائية مؤقتة، فيكون حدها الأعلى هو خمس عشرة سنة طبقاً للمادة (٢٠) من القانون ذاته. أي أن العقوبة هي الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة من ثماني سنوات إلى خمس عشرة سنة. ولا يجوز للمحكمة، استعمال الأسباب المخففة التقديرية، إذا كان الجاني قد أكمل الثامنة عشرة من عمره، وطبقاً للمادة (٣٠٨ مكررة) من قانون العقوبات؛ وذلك لإن سن المجني عليه، في هذه الجناية، هو دون الثانية عشرة من عمره.

ومن التطبيقات القضائية في هذا الشأن،

بخصوص المادة (٢٩٨ عقوبات)، قضت محكمة التمييز الموقرة بأن أفعال المتهم المتمثلة بالاستطالة إلى مواطن عفة المجني عليها التي أكملت الخامسة عشرة عاماً من عمرها و لم تكمل الثامنة عشرة دون عنف أو تهديد ، يُشكل بالتطبيق القانوني جناية هتك العرض بحدود المادة (١/٢٩٨) من قانون العقوبات(**تمييز جزاء رقم ٢٠١٢/٤٥٢ تاريخ ٢٠١٣/٥/٥ قسطاس وينظر جنايات كبرى رقم ٢٠١٢/١٢١٦تاريخ ٢٠١٣/٣/٣١**). وتتلخص الوقائع أنه في الشهر الخامس من عام ٢٠١٢ تعرف المتهم على المجني عليها.. المولودة بتاريخ ١٩٩٧/٤/٢٩ونشأت بينهما علاقة حب، وفي فجر يوم ٢٠١٢/٦/٢٢ التقى المتهم بالمجني عليها... وتوجها معاً إلى منزل المتهم ودخلا إلى المنزل وطلب المتهم من المجني عليها خلع ملابسها.إلا أنها تمنعت في البداية ثم وافقت وقام هو أيضاً بخلع ملابسه وأخذ يقبل المجني عليها على فمها وثدييها ثم نامت المجني عليها على بطنها ونام المتهم فوقها وحاول إدخال قضيبة المنتصب في مؤخرتها إلا أنها منعته... ووجدت محكمة التمييز الموقرة بأن تجريم المتهم بجناية هتك العرض خلافاً للمادة ١/٢٩٨ من قانون العقوبات واقعاً في محله ومتفقاً وأحكام القانون على اعتبار أن أفعال المتهم تمت برضاء المجني عليها التي لم تتم الثامنة عشرة من عمرها. وقضت أيضاً بأنه في حال قام شخص بهتك عرض شخص بغير عنف أو تهديد سواء كان ذكر أو أنثى أكمل الثانية عشرة ولم يكمل الخامسة عشره أو حمله على ارتكاب هذا الفعل عوقب عملاً بأحكام المادة (٢٩٨) من قانون العقوبات(**تمييز جزاء رقم ٢٠١٢/٢٤٢٢ تاريخ ٢٠١٣/٤/٤ قسطاس**). وجاء في القرار أن ما قام المتهم التي تمثلت بقيامه بتقبيل المجني عليها على فمها ورقبتها والتحسيس على صدرها ووضع قضيبه المنتصب بين فخذيها حتى استمنى وأن هذه الأفعال تمت على المجني عليها التي أكملت الثانية عشرة من عمرها ولم تكمل الخامسة عشرة من عمرها يشكل بالتطبيق القانوني سائر أركان وعناصر جناية هتك العرض بحدود المادة ٢/٢٩٨ من قانون العقوبات. وقضت بأن قيام المتهم بتشليحها ملابسها ومن ثم ادخال قضيبه في مؤخرتها إلى أن استمنى خارج مؤخرتها يُشكل بالتطبيق القانوني سائر أركان وعناصر جناية هتك العرض بحدود المادة ٢/٢٩٨ من قانون العقوبات كون الفعل تم برضى المجني عليها(**تمييز جزاء رقم ٢٠١٥/١١٢ تاريخ ٢٠١٥/٤/٦ قسطاس**). وقضت أنه بتطبيق القانون على هذه الوقائع فان إقدام المتهم الطاعن على خلع ملابس المجني عليه.. المولود بتاريخ١٩٩٦/٦/١١ برضاه ووضع قضيبه في شرجه من الخلف حتى استمنى مرتين بأوقات وأماكن مختلفة بحيث استطالت هذه الأفعال إلى عورة المجني عليه وخدشت عاطفة الحياء العرضي لديه والذي يحرص الناس على الذود عنها والحفاظ عليها يُشكل جناية هتك العرض خلافاً للمادة ٢/٢٩٨ من قانون العقوبات مكررة مرتين على اعتبار أن المجني عليه وبتاريخ حصول الواقعة لم يتم الخامسة عشرة من عمره وأن الأفعال موضوع الدعوى حصلت بدون عنف أو إكراه (**تمييز جزاء ٢٠١٢/١٨٤ تاريخ ٢٠١٢/٢/٢٧ قسطاس**).

وبخصوص المادة (٢٩٩ عقوبات)، قضت محكمة التمييز الموقرة بأن الأفعال التي أتاها المتهم.. تجاه المجني عليها.. البالغة من العمر بتاريخ الحادثة احدى عشر عاماً والتي تمثلت بإساكه المجني عليها.. وهي في طريق عودتها للمنزل ووضعه لإحدى يديه على فمها لمنعها من الصراخ ووضع يده الأخرى على مؤخرتها وثم اجلاسه لها على ركبتيه والتحسيس على منطقة ظهرها من أسفل



الملابس- فان هذه الأفعال استطالت الى مواطن عفة المجني عليها وخدشت عاطفة الحياء العرضي لديها وانها تشكل بالتطبيق القانوني سائر أركان وعناصر جناية هتك العرض... **(تمييز جزاء رقم ٢٠١٢/٢٠٨٠ تاريخ ٢٠١٣/١/٢٤ قسطاس)**. وقضت بأن قيام المتهم بتنزيل ملابس المجني عليهما وانكشاف عورتيهما واعضائهم التناسلية... تُشكل سائر أركان جناية هتك العرض، سنداً لنص المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات وتطبيقاً لها **(تمييز جزاء رقم ٢٠١٢/١٠٧٧ تاريخ تاريخ ٢٠١٢/١٠/١٧ قسطاس)**. وقضت بأن الأفعال التي قارفها المتهم بتاريخ ٢٠١٣/١/٤ المتمثلة بقيامه بتقبيل المجني عليها التي لم تتجاوز الثانية عشرة من عمرها وذلك بتقبيلها على خديها والرقبة والتحسيس على صدرها وفخذيها فان أفعال المتهم هذه تُشكل مساساً بعورة المجني عليها... أن هذه الافعال تشكل كافة اركان وعناصر جناية هتك العرض خلافا لأحكام المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات كون المجني عليها لم تكمل الثانية عشرة من عمرها وقت ارتكاب الفعل **(تمييز جزاء رقم ٢٠١٣/٨١٠ تاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٧ قسطاس)**. وقضت بأن فعل المتهم المتمثل بضم وعبط المجني عليه من الخلف بحيث لاصقت مؤخرة المجني عليه لجسم المتهم من الأمام تشكل استطالة لاجزاء من جسم المجني عليه يعتبرها المجتمع من العورات التي يحرص المرء على صونها ومنع الاعتداء عليها وبالتالي فان هذه الأفعال تُشكل هتكاً للعرض بالمعنى المقصود بالمادة ٢٩٩ من قانون العقوبات ولا يشترط في جريمة هتك العرض أن تترك اثراً وإنما يكفي أن تتم الاستطالة إلى أماكن العفة **(تمييز جزاء رقم ٢٠١٢/١٢٨٧ تاريخ ٢٠١٢/١١/٤ قسطاس)**.

الاختصاص القضائي بنظر جنايات هتك العرض ،

تختص محكمة الجنايات الكبرى بنظر هذه الجنايات والشروع فيها؛ إذ أنها وردت من ضمن الاختصاص النوعي لمحكمة الجنايات الكبرى، بموجب المادة (٤/ ب و ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى رقم ١٩ لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته.

ونشير إلى حالة عقد زواج صحيح بين الجاني بالمجني عليها في جرائم الاغتصاب ومواقعة القاصر وهتك العرض، فإنه تطبق بحقه المادة (٣٠٨) من قانون العقوبات والتي تقضي بوقف ملاحقته. وإن ذلك يدخل في مفهوم الظروف المادية التي يسري مفعولها على الشركاء والمتدخلين والمحرضين أيضاً**(ينظر تمييز جزاء رقم ٨٠/٨٩ ص ١٤٣٤ سنة ١٩٨٠ مجموعة المبادئ)**. وإذا صدر حكم بالقضية فإنه يعلق تنفيذ العقاب الذي فرض عليه. وعلى أن تستعيد النيابة العامة حقها في ملاحقة الدعوى العمومية، وفي تنفيذ العقوبة قبل خمس سنوات (كونها من الجنايات)، إذا انتهى الزواج بطلاق المرأة دون سبب مشروع.

تشديد العقوبات، بمقتضى المادة (٣٠٠) من قانون العقوبات،

نصت المادة (٣٠٠) من قانون العقوبات على أنه:" تشدد عقوبة الجنايات المنصوص عليها في المواد (٢٩٢ و٢٩٣ و٢٩٤ و٢٩٦ و٢٩٧ و٢٩٨ و٢٩٩) بحيث يضاف من ثلثها إلى نصفها إذا كان المتهم أحد الأشخاص المشار إليهم في المادة (٢٩٥)." فإذا كان مرتكب أي جناية من جنايات الاغتصاب ومواقعة القاصر وهتك العرض المنصوص عليها في المواد المذكورة، هو أحد الاصول سواء كان شرعيا أو غير شرعي أو أحد المحارم أو من كان موكلاً بالتربية أو بالرعاية أو له سلطة شرعية أو قانونية. أو كان رجل دين أو مدير مكتب استخدام أو عاملاً فيه فارتكب الفعل مسيئاً استعمال السلطة أو التسهيلات التي يستمدها من هذه السلطة، فإنه تُشدد العقوبة عليه، بحيث يُضاف إليها من ثلثها إلى نصفها (وهذا يقتصر على العقوبات الجنائية المؤقتة). فإذا ارتكب أحد أصول المجني عليها جناية الاغتصاب على المجني عليها بالعنف مثلاً، وكانت المجني عليها فوق سن الحماية القانونية، فتُشدد عليه، العقوبة المنصوص عليها في المادة (٢٩٢/١/أ) من قانون العقوبات، بحيث تصبح العقوبة الوضع بالأشغال الشاقة، إما عشرين سنة (إذا أضيف إلى العقوبة المقررة ثلثها)، أو اثنتين وعشرين سنة ونصف (إذا أضيف إلى العقوبة المقررة نصفها) وهكذا. ولا يشمل التشديد الجرائم المنصوص عليها في المادة (٢٩٥) من القانون ذاته. وفي قضية توصلت محكمة محكمة الجنايات الكبرى إلى أن الأفعال المادية التي أقدم عليها المتهم.. تجاه شقيقته المجني عليها.. والتي تمثلت بقيامه بتشليحها ملابسها من بنطلون وكلسون ومن ثم قيامه بادخال قضيبه المنتصب في فرجها واستمراره بذلك إلى أن استمنى داخل فرجها وخارجه، وأن هذه الافعال قد تمت بالعنف الذي مارسه المتهم تجاه المجني عليها بدليل... فإن هذه الأفعال تشكل كامل عناصر وأركان جناية الاغتصاب بحدود المادة (٢٩٢/١/أ)وبدلالة المادة (٣٠٠) من القانون ذاته باعتبار أن أفعال المتهم قد وقعت على شقيقته وهي من محارمه. وقررت... تجريم المتهم.. بجناية الاغتصاب بحدود المادة ٢٩٢/١/أ من قانون العقوبات وبدلالة المادة ٣٠٠ من ذات القانون. وقررت.. وضع المجرم.. بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشرين سنة... **(وتأيد الحكم بقرار محكمة التمييز الموقرة رقم ٢٠١٣/٧٩٦ تاريخ ٢٠١٣/٦/٢٧ ، ينظر قرار محكمة الجنايات الكبرى رقم ٢٠١٣/٣٣٣ تاريخ ٢٠١٣/٦/٢٧ قسطاس)**.

ظروف تشديد العقوبة، في جرائم الاغتصاب ومواقعة الناقص وهتك العرض الواردة في المادة (١/٣٠١) من قانون العقوبات.

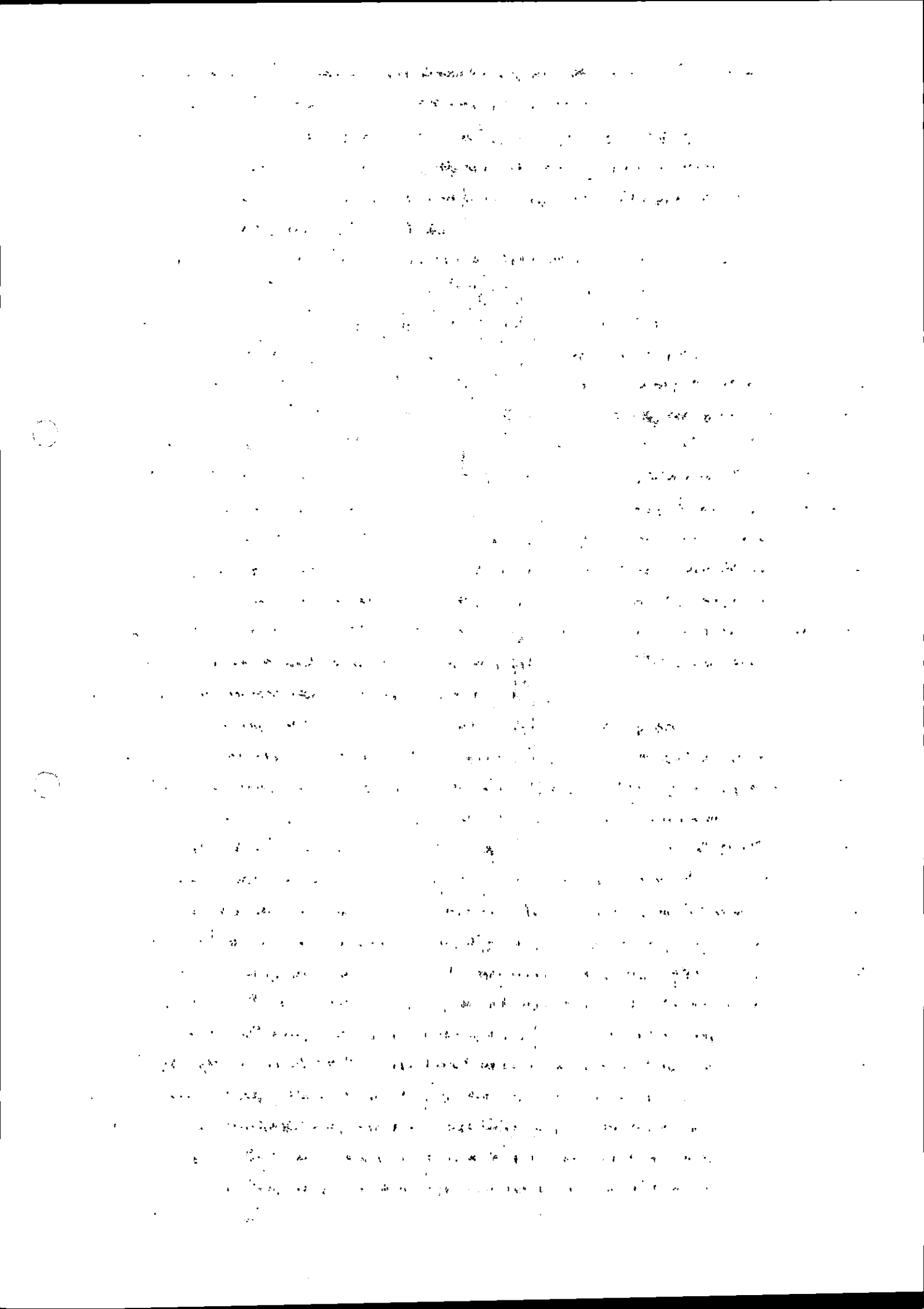
لقد نصت الفقرة الأولى من المادة (٣٠١) من قانون العقوبات على ظروف مُشددة إذا اقترنت الجريمة بها، سواء كانت من جرائم الاغتصاب أو مواقعة القاصر أو هتك العرض المنصوص عليها في المواد (٢٩٢-٢٩٩) من القانون ذاته، فإنه تُشدد العقوبة المقررة قانوناً، بأن يُضاف إليها من تلثها إلى نصفها. وهذه الظروف هي ظروف عامة مُشددة، قد تتعلق بتعدد الجناة أو التعاقب على ارتكاب الجرم أو بجسامة النتيجة الإجرامية. ويلاحظ من أحكام محكمة الجنايات الكبرى والمؤيدة من قبل محكمة التمييز الموقرة بأن تشديد العقوبة عملاً بالمادة ٣٠١ ع يكون على العقوبة المقررة قانوناً إذا كانت ذات حد واحد، كما في المادة (١/٢٩٢/أ) من قانون العقوبات، أو على الحد الأدنى المقرر للعقوبة إن كان لها حد أدنى **(ينظر قرارات تمييز جزاء ٢٠١٤/٧٢٢ تاريخ ٢٠١٤/٥/٢٠ و٢٠١٥/٣٩١ تاريخ ٢٠١٥/٤/١٣ و٢٠١٥/١١٧ تاريخ ٢٠١٥/٤/٥ و٢٠١٥/٦٤١ تاريخ ٢٠١٥/٧/٧ و١٩٩٩/٦٧قسطاس).** وعليه فإنه،

١) **تُشدد العقوبة**، في الجرائم المذكورة، إذا اقترفها شخصان أو أكثر في التغلب على مقاومة المجني عليه أو تعاقبوا على إجراء الفحش به (م ١/٣٠١/أ عقوبات). فقضت محكمة التمييز الموقرة بأن فعل المتهم المتمثل بقيامه بإجبار المجني عليها تحت تهديد السلاح وبالتعاون مع آخرين على الصعود معه إلى المركبة واصطحابها إلى مكان مهجور ومجامعتها مجامعة الأزواج هو والشخص الآخر الذي كان برفقته غصباً عنها وبدون رضاها يشكل جناية الاغتصاب وفقاً للمادة ١/٢٩٢/أ عقوبات ويتعين تشديد العقوبة وفقاً للمادة ١/٣٠١/أ ... كونه تعاقب مع الشخص الآخر على هذه الأفعال **(تمييز جزاء رقم ٢٠١٣/١٣١٣ تاريخ ٢٠١٣/١٢/٣٠ قسطاس).**

٢) **وتُشدد العقوبة** إذا أصيب المعتدى عليه بمرض جنسي أو كانت المعتدى عليها بكراً فأزيلت بكارتها (م ١/٣٠١/ب عقوبات). فقضت محكمة التمييز الموقرة في قضية تتلخص وقائعها بأن المجني عليها.. هي أخت زوجة المتهم.. من جهة الأم وأنها ومنذ الشهر السادس من عام ٢٠١٠ انتقلت للعيش في منزل المتهم بسبب خلافات مع والدتها وأثناء تلك الفترة نشات بينها وبين المتهم علاقة غرامية وانه وبتاريخ.. حصل خلاف بين المتهم وزوجته.. خرجت على اثره من المنزل وبقي المتهم والمجني عليها حيث قام بممارسة الجنس معها بعد أن طلب منها ذلك ووافقت وعاشرها معاشرة الأزواج وفض بكارتها... قضت المحكمة بأن أفعال المتهم المتمثلة بمواقعة أخت زوجته من جهة الأم التي أكملت الثانية عشرة ولم تكمل الخامسة عشرة من عمرها ومعاشرتها معاشرة الأزواج وفض بكارتها تشكل جناية مواقعة أحد المحارم لأنثى أكملت الثانية عشرة ولم تكمل الخامسة عشرة من عمرها خلافاً لأحكام المادة (١/٢٩٥/ب) وبدلالة المادة (١/٣٠١/ب) من قانون العقوبات**(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١١/١٨٦٣ تاريخ ٢٠١١/١٢/١٤ قسطاس).**

الحالتان الواردتان في الفقرة الثانية من المادة (٣٠١) من قانون العقوبات.

لقد أوردت هذه المادة حالتين، **الأولى**، حالة أن تؤدي الجناية المرتكبة، من الجنايات المشار إليها، إلى موت المعتدى عليه، دون أن يكون الفاعل قد أراد تلك النتيجة (م ٢/٣٠١/ أ عقوبات).وفي هذه الحالة تكون العقوبة الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس عشرة سنة. وقد يعتبر موت المجني عليه في هذه الحالة عنصراً من عناصر الجريمة باعتباره يُمثل ركن العنف فيها. وقد يُعتبر العنف الذي أدى إلى موت المعتدى عليه، دون أن يقصد مرتكب الجريمة الواقعة على العرض، قتل المجني عليه، ضرباً مفضياً إلى الموت خلافاً للمادة ٣٣٠ من قانون العقوبات. أي جرماً آخر إلى جانب جريمة الاعتداء على العرض.**(ينظر تمييز جزاء رقم٢٠١٢/١٤٤٣ تاريخ٢٠١٢/١١/٤ وقرار محكمة الجنايات الكبرى رقم ٢٠١١/٨٦٧ تاريخ ٢٠١٢/٦/٧ قسطاس).** وتتلخص الواقعة بأنه كانت المجني عليها.. في المنزل.. الذي تسكنه.. مع ابنها وزوجته واطفاله وكان ابن المغدورة وزوجته وأطفاله خارج المنزل ليلاً وكانت المجني عليها لوحدها وسمعت صوت قرع جرس المنزل اكثر من مرة وكلما خرجت لمعرفة من يدق الجرس لا تجد أحداً فاتصلت بحارس العمارة المجاورة.. واخبرته بما يحصل فحضر لاستطلاع الأمر ولم يجد أحداً وغادر الحارس وبعد ذلك تفاجات المغدورة بالمتهم الذي دخل إلى الشقة من خلال أحد شبابيك المنزل الذي لا يوجد عليه شبك حماية وحاولت المغدورة الهروب منه والخروج من خلال باب الشقة إلا أن المتهم تمكن من اللحاق بها وقام بحملها وطرحها أرضاً وتكرر فعلته بأن قام بحملها ورميها على الأرض أكثر من مرة حتى كسر كتفها وضلعها وأصبحت لا تقوى على المقاومة ثم قام بتشليح المجني عليها ملابسها وحاول إدخال قضيبه في فرجها ولكن لم يستطع إدخاله بالكامل واستمنى على جسم المجني عليها ثم بعد أن أنهى طلب من المجني عليها نقود ولبست المجني عليها واثناء ذلك حضر ابن المجني عليها الشاهد.. وأطفاله وشاهدوا المتهم داخل الشقة وتمكن الشاهد رجائي من القاء القبض على المتهم ... واسعاف المجني عليها الى المستشفى الا انها وبتاريخ.. فارقت المجني عليها الحياة متاثرة باصاباتها الأولية وما نتج عنها من مضاعفات..حيث تضمن حكم المحكمة تجريم المتهم بجناية الاغتصاب خلافاً لأحكام المادة ١/٢٩٢ عقوبات. وبجناية الشروع بالسرقة



خلافا لأحكام المادتين ٣/٤٠١ و ٧٠ عقوبات. وبمثابة الضرب المفضي للموت خلافا للمادة ٢/٣٣٠ الى جناية الضرب المفضي للموت بحدود المادة ٢/٣٣٠ وبدلالة المادة ٣٤٥ عقوبات (بعد تعديلها) وقررت بالنتيجة تنفيذ العقوبة الأشد بحقه... وتأيد الحكم تمييزاً.

والحالة الثانية أن تؤدي الجناية المرتكبة، من الجنايات المشار اليها، الى إصابة المعتدى عليه بمرض نقص المناعة المكتسبة (الايدز) تحديداً (م ٢/٣٠١/ب عقوبات). ويتوجب أن يكون الجاني عالماً بوقت اعتدائه على المجني عليه بأنه مصاب بهذا المرض. وعندها تكون العقوبة الوضع بالأشغال الشاقة المؤبدة. وحيث شددت العقوبة بالنظر الى خطورة هذا المرض وما يؤدي اليه من الوفاة.

حالة التعدد المعنوي للجرائم، في الجرائم الواقعة على العرض.

قد يُشكل الفعل الجرمي الذي يرتكبه الجاني على المجني عليه، في الجرائم الواقعة على العرض، أكثر من وصف قانوني. وهو ما يسمى بحالة التعدد المعنوي للجرائم. وعندها يُطبق نص المادة (١/٥٧) من قانون العقوبات بحقه. فتذكر الأوصاف جميعها في الحكم، وتحكم المحكمة بالعقوبة الأشد. ويكون عليها، قبل إصدار قرارها، أن تراعي هذه الحالة حال تحققها. ومن ذلك أن يهتك الجاني عرض على مجني عليه أكمل الثانية عشرة ولم يكمل الخامسة عشرة من عمره، ويكون في الوقت ذاته، يعاني من إعاقة عقلية. فإن هذا الفعل، وإن كان يُشكل جناية هتك عرض بحدود المادة (٢٩٧) من قانون العقوبات، إلا أنه يُشكل أيضاً جناية هتك العرض بالمعنى الوارد في المادة (٢/٢٩٨) من القانون ذاته. ويكون ذلك من قبيل التعدد المعنوي للجرائم، فيذكر الوصفان في الحكم ويُقضى بالعقوبة الأشد، وهي في هذه الحالة، عقوبة جناية هتك العرض خلافاً للمادة (٢/٢٩٨) من قانون العقوبات(**ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١١/٢٠٣٥ تاريخ ٢٠١٢/١/٤ قسطاس**). وقد يكون التعدد المعنوي مكوناً من وصفين، أحدهما يُشكل شروعاً في الاغتصاب، والآخر هتك عرض. فإذا كانت الأفعال التي قام بها المتهم.. لها أكثر من وصف قانوني كونه أفصح عن نيته باغتصابها دون أن يتمكن من اتمام فعلته لأسباب لا دخل لإرادته فيها بسبب تخليص المجني عليها نفسها منه تُشكل مُتآزر أركان وعناصر الشروع الناقص بالاغتصاب وبالوقت نفسه ولكونه لمس مواطن العفة لديها اثناء دفعها له فإن هذه الأفعال تُشكل جرم هتك العرض وفقا لأحكام المادة ١/٥٧ من قانون العقوبات مما يتعين تجريمه بجرم الشروع الناقص بالاغتصاب خلافاً لأحكام المادتين ١/٢٩٢ و ٦٨ من قانون العقوبات كون عقوبته أشد... (**تمييز جزاء رقم ٢٠١٥/٧٢ تاريخ ٢٠١٥/٤/٢ قسطاس**). أما إذا ارتكب الجاني جريمة الاغتصاب أو الشروع فيه على المجني عليها، ثم بعد انتهائه من ذلك، قام بهتك عرضها؛ فنكون أمام تعدد مادي للجرائم وتطبق المادة (٧٢) من قانون العقوبات.

الدفع (الاحتجاج) بعدم العلم بسن المجني عليه (عليها) في الجرائم الواقعة على العرض.

لقد استقر اجتهاد محكمة التمييز الموقرة بأنه لا يجوز الاحتجاج بعدم العلم بالسن الحقيقية للمجني عليها. وذلك لإن العبرة في تحديد هذه السن بقيود الأحوال المدنية، والتي هي حجة على الكافة. ومن ثم يتعين علم الجاني بسن المجني عليها. ولذا يتوجب دوماً، على المحكمة، التحقق من سن المجني عليها سنداً لقيود دائرة الأحوال المدنية. فلا يعتبر سن الحماية القانونية الوارد في المادة ٢٩٦/ ٢ عقوبات،من الأمور الواقعية التي يعود أمر تقديرها لمحكمة الموضوع ولكنها من مسائل القانون التي يتوجب سعها على محكمة الموضوع أن تتحقق من صحتها لما لها من أثر على نتيجة الدعوى... (**ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٤/٩٤٤ تاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٨ عدالة وقسطاس**). وإن السن الحقيقية للمجني عليه في الجرائم الواقعة على العرض هو الذي يعوّل عليه، وأنه لا يقبل من المتهم الاحتجاج أو الدفع بعدم علمه بهذه السن. على أنه، وبالرجوع إلى أحكام محكمة التمييز الموقرة يمكن القول بأن هذه القاعدة ليست مطلقة؛ إذ قضت المحكمة الموقرة بأنه لا يقبل من المتهم الدفع بجهله بهذه السن إلا إذا اعتذر المتهم عن ذلك بظروف قهرية أو استثنائية وتقدير هذه الظروف يعود لمحكمة الموضوع (**تمييز جزاء رقم ١٩٧٥/٩٢ هيئة خماسية، المنشور على الصفحة ٦٤ من عدد مجلة نقابة المحامين بتاريخ ١٩٧٦/١/١ عدالة**). وقضت بأنه لا يعني عدم تمكن النيابة العامة من ابراز شهادة ميلاد للمجني عليها أنها قد عجزت عن اثبات تاريخ الميلاد الحقيقي ما دام أن المميز لم يقدم أي دليل يثبت أن تاريخ الميلاد المدون على جواز السفر غير صحيح (**تمييز جزاء رقم ٢٠١٣/٥٧٤ تاريخ ٢٠١٣/٥/٥ هيئة خماسية، عدالة**). وقضت بهيئتها العامة بأن إحتجاج المتهم بأن ظاهر جسم المجني عليها يوحي بأنها تجاوزت الخامسة عشرة من العمر هو احتجاج لا يُعتد به ما لم يقم الدليل على أن المميز لم يكن في مقدوره بأي حال أن يقف على السن الحقيقية للمجني عليها حسب الاجتهاد المستقر. وفي هذه القضية لم يقم دليل على أن المميز لم يكن في مقدوره الوقوف على السن الحقيقة للمجني عليها بل ان العكس هو الصحيح ما دامت العلاقة بين الطرفين بنيت على معرفة سابقة ووثيقة وصلت إلى حب متبادل كان بإمكان المميز خلالها معرفة السن الحقيقة لشريكته (**تمييز جزاء هيئة عامة رقم ١٩٨٩/١٦ تاريخ ١٩٨٩/١٠/١٠ عدالة وقسطاس**).

(٣)

جرائم الخطف

(صورها، وعقوباتها، والاختصاص القضائي بها، والتطبيقات القضائية عليها)

لقد تناول المشرع هذه الجرائم في المادة (٣٠٢) بفقراتها الست من قانون العقوبات. وكما نص على عذر مخفف في المادة (٣٠٣) من القانون ذاته.

جريمة الخطف،

نصت المادة (٣٠٢) من قانون العقوبات على أنه:" كل من خطف بالتحيل أو الإكراه شخصا- ذكراً كان أو أنثى- وهرب به إلى إحدى الجهات، عوقب على الوجه الآتي:..."

تعريف الخطف،

يُعرف الخطف بأنه: انتزاع أو نقل المخطوف من المكان الذي يتواجد فيه، بالتحيل أو الإكراه، إلى مكان آخر، بقصد قطع صلته بأهله. وقضت محكمة التمييز الموقرة بأن المراد بالخطف هو انتزاع المخطوف من البقعة الموجود بها ونقله إلى محل آخر و احتجازه فيه بقصد اخفائه عن ذويه **(تمييز جزاء رقم ١٩٧٧/١٨١ عدالة)**.

أركان جريمة الخطف،

يتضح مما تقدم، بأن أركان جريمة الخطف هي:-

١) **الركن المادي**، وهو يتمثل بفعل الخطف، على النحو المعرف آنفاً. وفيه ينقل الخاطف المخطوف من مكان إلى مكان آخر(**تمييز جزاء رقم ٨٢/١٤٢ ص ١٧١٣ سنة ١٩٨٢ مجموعة المبادئ القانونية)**. وقد يكون المخطوف ذكراً أو أنثى. ولا يعتبر صغر سن المجني عليه، في هذه الجريمة، ركناً أو عنصراً فيها؛ فهي تقع على الصغير، كما تقع على الشخص البالغ الذي أكمل الثامنة عشرة من عمره. ولكن صغر السن يكون ظرفاً مشدداً للعقوبة. ويستوي أن يقوم بفعل الخطف، ذكر أو أنثى. على أنه إذا كان الخاطف هو أحد والدي المجني عليه القاصر، الذي حُرم من حق حضانة إبنه، فلا تقوم بفعله جريمة الخطف، وإنما تقوم بفعله جنحة التعدي على حراسة القاصر، وطبقاً لأحكام المادة (٢٩١) من قانون العقوبات **(ينظر في هذا الشأن د كامل السعيد المرجع السابق ص ٨٧ وقرار محكمة التمييز الموقرة رقم ٨١/١١٨ عدالة)**. ويكون الشروع بنوعيه، معاقب عليه في جنايات الخطف، فإذا لم يتمكن الفاعل من اتمام جريمته وابعاد المجني عليها (الأنثى) عن ذويها لسبب خارج عن إرادته كالقاء القبض عليه، وبعد أن يكون قد استنفذ كافة الأفعال اللازمة لذلك **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١٥/٧٩٠ تاريخ ٢٠١٥/٦/٩ قسطاس)**. أما إذا بدأ بتنفيذ الفعل المادي المكون لجريمة الخطف ولم يتمكن من اتمام الأفعال اللازمة لحصولها، فتبقى في مرحلة الشروع الناقص. ولم يرد النص على المعاقبة على الشروع في جنحة الخطف.

٢) **التحيل أو الإكراه**. فيتوجب أن يتم فعل الخطف بالتحيل أو بالإكراه. وقد سبق بيان مفهوم التحيل والإكراه (يُراجع ذلك). ويتم الخطف بالتحيل بأي أسلوب يؤثر على إرادة المجني عليه ويسلبه الرضاء. أو بالإكراه سواء أكان فعلاً أو قولاً وقع عليه أو وجه إليه فيشل إرادته ويفقده المقاومة ويعدمه الرضاء**(ينظر تمييز جزاء رقم ٨٢/١٤٢ المشار إليه سابقاً)**. ففي قضية تتلخص وقائعها بأنه كانت الطفلة ..البالغة من العمر ٨ سنوات وبرفقتها شقيقتها .. تسيران... شاهدهما المتهم وأدعى للطفلة.. أنه صديق والدها وطلب منها مرافقته بادعاء أنه معه أغراض لوالدها في حين طلب من شقيقتها.. العودة إلى المنزل وسارت الطفلة.. بجانبه مصدقة ادعاءه وكان يقول لها (اذا حدا شافك قولي اني خالك) وقام بأخذها الى مزرعة فيها أشجار زيتون..حيث وجدت محكمة التمييز الموقرة بأن تجريم المتهم .. بجناية الشروع التام بخطف المجني عليها بحدود المادتين (٢/٣٠٢ و٧٠) من قانون العقوبات واقعاً في محله باعتبار أن المتهم لم يتمكن من اتمام جريمته وابعاد الطفلة عن ذويها لسبب خارج عن إرادته وهو وصول والد الطفلة وشقيقها وتمكنهما من انقاذ الطفلة... **(ينظر تمييز جزاء ٢٠١٥/٧٩٠ تاريخ ٢٠١٥/٦/٩ قسطاس)**: وفي قضية أخرى، قام المتهم ومعه شخص مجهول بتربيط المجنى عليها ووضعها في الكرسي الخلفي للباص وتوجهوا بها إلى الزرقاء في منطقة خالية وذلك من أجل الضغط على والد المجنى عليها لكي يسقط حقه الشخصي... فإن ذلك يشكل جريمة خطف **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١١/٢٥٢٦ تاريخ ٢٠١٢/٤/٤ قسطاس)**. أما إذا كان المجني عليه قد خرج من منزله بإرادته ورافق الجاني إلى المكان الآخر، فلا يُعد هذا الفعل خطفاً. ومن ذلك أن يهرب المجني عليه من منزل أهله ويحضر إلى المتهم في منزله، أو أن يلتقيه المتهم في الشارع فيرافقه إلى المكان الآخر. وبعبارة أخرى، فإن لم يرافق فعل

الخطف أي تحيل أو إكراه، فلا تقوم هذه الجريمة، ولو كان المجني عليه قاصراً. وكذلك الحال، لو تم الفعل بالرضا، كأن ترافق أنثى لم تتم الثامنة عشرة من عمرها شخصاً تربطها به علاقة عائلية إلى منزله. وذلك استناداً للمادة (٢/٣٠٢) من قانون العقوبات بالقانون المعدل رقم ٨ لسنة ٢٠١١، وبعد أن كانت هذه الفقرة قبل التعديل تعتبر صغر السن ركناً في الجريمة؛ لإنها كانت تشترط أن لا يكون المجني عليه قد أتم الخامسة عشرة من عمره. ولذلك قضت محكمة التمييز الموقرة بأنه يشترط القانون لقيام جريمة الخطف أن يتم الفعل بالحيلة والإكراه ولا يعتبر صغر السن إكراهاً لغايات تطبيق المادة (٣٠٢) من قانون العقوبات وحيث لم يرد بالبينة ما يثبت توفر عنصر الحيلة والإكراه فإنه كان يتعين على محكمة الموضوع أن تقرر عدم مسؤولية المتهم بالنسبة لجرم الخطف... **(ينظر تمييز جزاء رقم ١٩٩٨/٥٦٧ تاريخ ١٩٩٨/١٠/٨ قسطاس و ٨٢/١٤٢ مجموعة المبادئ القانونية).**

٣) **القصد الجرمي.** فيتوجب لقيام جريمة الخطف، باعتبارها جريمة قصدية، أن يتوفر لدى الجاني، القصد الجرمي العام بعنصريه، العلم والإرادة. بأن يعلم بماهية فعله المُجرَّم، من قيامه بفعل الخطف واتجاه إرادته لارتكابه وتحقيق النتيجة. ويلزم أيضاً أن يتعمد انتزاع المجني عليه من المكان الذي يتواجد فيه من أجل قطع صلته بأهله وإبعاده عن ذويه بقصد احتجازه... فإن لم تتجه نيته إلى ذلك فينتفي القصد الجرمي. كما لو لم يكن قصد الجاني من أخذ المجني عليه خطفه، وإنما هتك عرضه **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٤/١٢١٨ تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٦ قسطاس).** ولاعبرة للباعث على ارتكاب الجريمة، سواء اكان للانتقام أو لطلب فدية أو غير ذلك.

جرائم الخطف المنصوص عليها في المادة (٣٠٢) من قانون العقوبات،

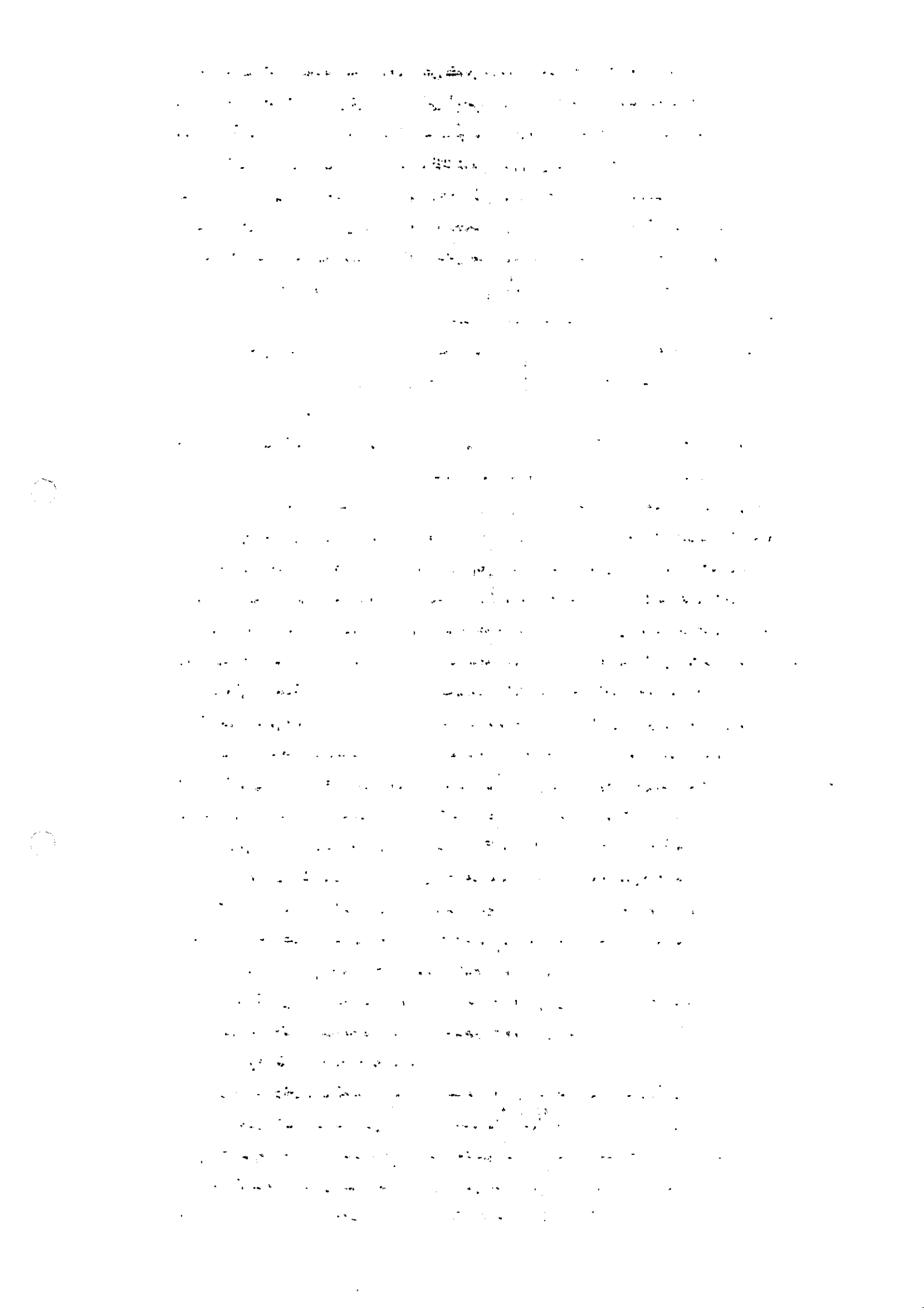
١) **جنحة خطف الذكر (م ١/٣٠٢ عقوبات).** ولا تقع هذه الجريمة إلا على ذكر. وتستلزم كغيرها من جرائم الخطف، أن تقع بالتحيل أو بالإكراه. فإن كان المخطوف قد أكمل، بوقت ارتكاب الجريمة عليه، الثامنة عشرة من عمره، فيعاقب الفاعل بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات. وإذا لم يكن قد أكملها، فيُشدد الحد الأدنى للعقوبة، بحيث لا يقل عن سنتين. أي تكون العقوبة الحبس من سنتين إلى ثلاث سنوات. وهذه الجريمة، من نوع الجنحة، ولم ترد ضمن الاختصاص النوعي لمحكمة الجنايات الكبرى طبقا للمادة ٤/ب من قانون محكمة الجنايات الكبرى، ولذا فهي، بالنظر إلى عقوبتها، من اختصاص محكمة البداية الجزائية، القاضي المنفرد.

ومن التطبيقات القضائية في هذا الشأن، أنه في قضية تتلخص وقائعها بأنه... قام المشتكى عليه بخطف إبن المشتكي.. بعد أن قام بربطه وطلب مبلغ ٣٠ الف دينار بدل فدية لإعادته وأرسل رسالة عبر الهاتف الخلوي هدد بها المشتكي بعدم إبلاغ الشرطة وإلا فإن ذلك يؤدي الى نهاية في حياة ابنه... تم التعرف على مكان وجود المشتكى عليه وجرى مداهمة منزله وعثر بداخله على الطفل.. ووجدت محكمة البداية أن فعل الظنين.. يُشكل كافة أركان وعناصر جنحة الخطف... وقررت إدانته بجنحة الخطف خلافاً لأحكام المادة ١/٣٠٢ من قانون العقوبات وعملاً بذات الماده حبسه مدة سنتين والرسوم محسوبة له مدة التوقيف. وقد تأيد هذا الحكم استئنافاً **(ينظر قرار محكمة استئناف عمان الموقرة رقم ٢٠٠٧/٨٦٣ تاريخ ٢٠٠٧/٣/٥ قسطاس).**

٢) **جناية خطف الأنثى غير ذات بعل (م٢/٣٠٢ عقوبات).** ولا تقع هذه الجريمة إلا على أنثى بغض النظر عن عمرها. وتستلزم كغيرها من جرائم الخطف، أن تقع بالتحيل أو بالإكراه. ويُفهم من الفقرات (٣-٦) من المادة (٣٠٢) قانون العقوبات (وهي التي تقع على أنثى ذات بعل) أن هذه الجريمة تقع على الأنثى التي لا يكون لها بعل (أي زوج). ويشترط أيضاً أن لا يتم الاعتداء على المجني عليها بالاغتصاب أو هتك العرض **(تمييز جزاء رقم ٢٠١٢/١٢٩١ تاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١ قسطاس).** وتكون العقوبة في هذه الحالة هي الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة. وحيث لم يُحدد حداها الأدنى والأعلى، فتكون طبقاً للمادة (٢٠) من قانون العقوبات، من ثلاث سنوات إلى خمس عشرة سنة.

ومن التطبيقات القضائية في هذا الشأن، قضت محكمة التمييز الموقرة بأن قيام المتهمة.. بعد حصول الخلافات بينها وبين زوجها ... والذهاب إلى بيت زوجها بغيابه وأخذ ابنته.. البالغة من العمر ثماني سنوات بعد التحايل عليها ورغماً عنها وإبعادها عن والدها... وذهبت بها إلى منطقة صويلح... فإن ما قارفته المتهمة يُشكل كافة عناصر وأركان جريمة جناية الخطف بحدود المادة ٢/٣٠٢ عقوبات...(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١٤/١٥٥٤ تاريخ ٢٠١٤/١١/١٩ قسطاس).

٣) **جناية خطف الأنثى ذات بعل (م٢/٣٠٢ عقوبات).** ولا تقع هذه الجريمة إلا على أنثى ذات بعل (أي ذات زوج) بغض النظر عن عمرها. وتستلزم كغيرها من جرائم الخطف، أن تقع بالتحيل أو بالإكراه. ويشترط أيضاً أن لا يتم الاعتداء على المجني عليها بالاغتصاب أو هتك العرض. وتكون العقوبة في هذه الحالة أشد من سابقتها، كونها أشد خطورة، ولما قد تتركه من آثار سيئة على



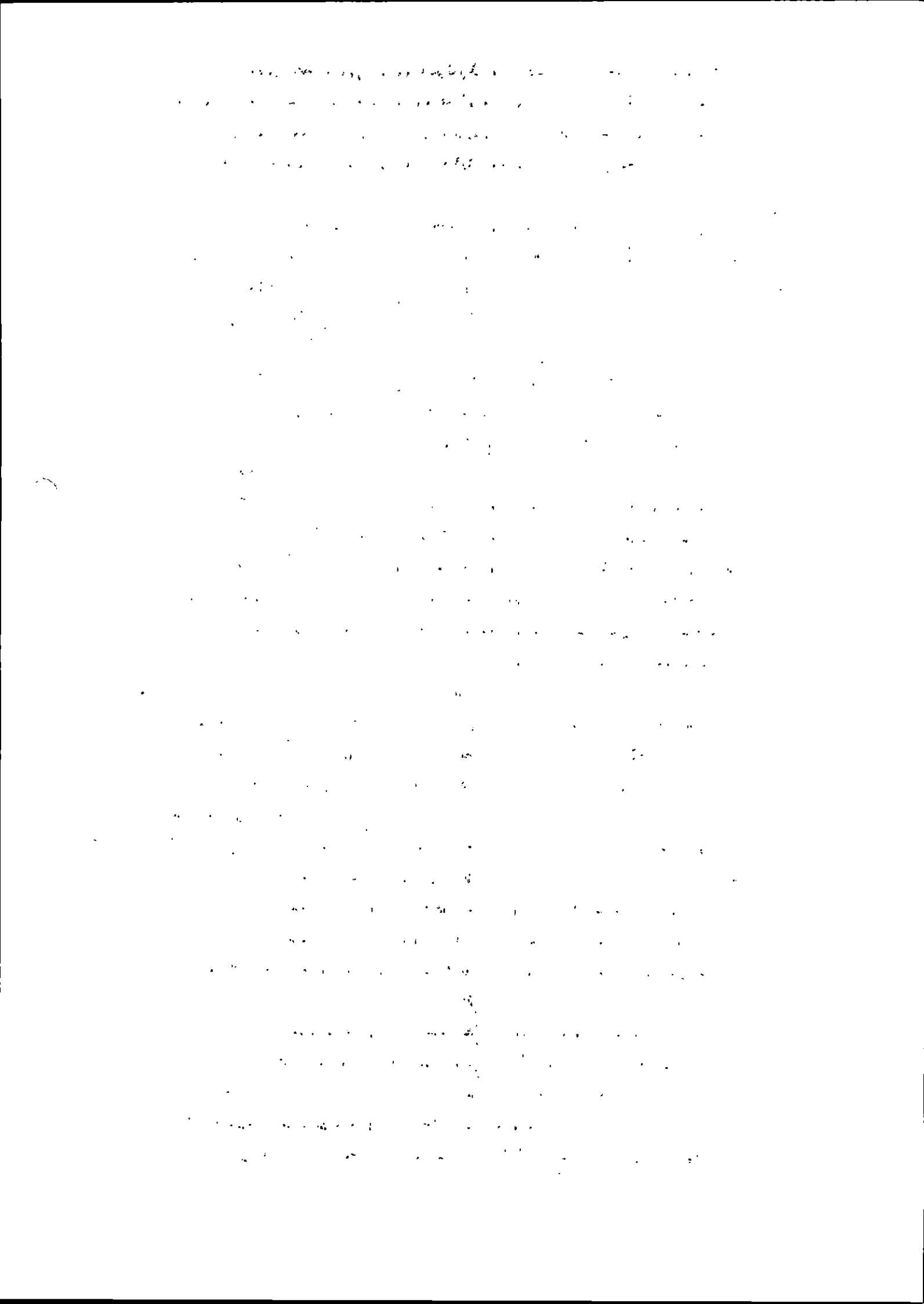
الأسرة. والعقوبة هي الوضع بالأشغال الشاقة مدة لا تنقص عن خمس سنوات. وحيث لم يُحدد حدها الأعلى، فيكون طبقاً للمادة (٢٠) من قانون العقوبات، هو خمس عشرة سنة. أي أن العقوبة تكون الوضع بالأشغال الشاقة من خمس سنوات إلى خمس عشرة سنة.

٤) جناية خطف ذكر أو أنثى مع الاعتداء عليه بالاغتصاب أو هتك العرض (م٣٠٢/٤ عقوبات). وتقع هذه الجريمة بالتحيل أو بالإكراه. وهي تقع على الذكر، كما تقع على الأنثى، سواء أكانت ذات بعل (أي ذات زوج) أو لم تكن، ولكن يشترط لقيامها، أن يتم الاعتداء على المخطوف الذكر بهتك العرض، وعلى المخطوفة الأنثى بهتك العرض أو الاغتصاب. وعندها تكون العقوبة أشد من سابقتيها، نظراً لإن الجريمة في هذه الحالة تقترن بجناية أخرى، وبحيث تكون العقوبة في هذه الحالة، هي الوضع بالأشغال الشاقة مدة لا تنقص عن عشر سنوات. وحيث لم يُحدد حدها الأعلى، فيكون طبقاً للمادة (٢٠) من قانون العقوبات، هو خمس عشرة سنة. أي تكون العقوبة الوضع بالأشغال الشاقة من عشرة سنوات إلى خمس عشرة سنة. وفي هذه الحالة، تعتبر الجناية الاخرى، عنصراً في جناية الخطف. فإذا كانت جريمة هتك العرض بالعنف قد وقعت على المخطوف، فهي تعتبر عنصراً من عناصر جناية الخطف طبقاً للمادة (٤/٣٠٢) من قانون العقوبات، وهي تعتبر ظرفاً مشدداً فيها. وفي حالة ثبوت جناية الخطف وهتك العرض بالإكراه فإن المحكمة تطبق حكم المادة ٤/٣٠٢ من قانون العقوبات وليس عقوبة لجريمة هتك العرض وعقوبة لجريمة الخطف **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٤/١٢١٨ تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٦ قسطاس).**

ومن التطبيقات القضائية في هذا الشأن، في قضية تتلخص وقائعها بأنه بتاريخ ٢٠١١/٢/١٠ واثناء ذهاب المجنى عليها.. المولودة بتاريخ ١٩٩٧/٧/٢٠ إلى المدرسة اعترضها المتهم.. ومعه شخص آخر لم يتوصل التحقيق لمعرفته، وقاما بالامساك بها من الخلف وادخالها بالباص الذي كان يقوده المدعو.. بعد أن قام الشخص الذي لم يتوصل التحقيق لمعرفته بوضع يده على فمها، وقام المتهم ومعه الشخص المجهول بتربيط المجنى عليها ووضعها في الكرسي الخلفي للباص وتوجهوا بها إلى الزرقاء في منطقة خالية وذلك من اجل الضغط على والد المجنى عليها لكي يسقط حقه الشخصي عن شقيق المدعو.. المتهم في قضية سرقة وقام المدعو.. بارسال رسالة من خلال الهاتف النقال إلى والد المجنى عليها وشقيقها جاء فيها ((.. بتتك معي اذا ما بتطلع (ع) انساها ..)) وقام الشخص المجهول بتشليح المدعى عليها بلوزتها والتحسيس على ثدييها إلا أنها قاومته، وعندها حضر المتهم الذي قام بالامساك بيدي المجنى عليها وقام هو والشخص المجهول بتشليح المجنى عليها بنطلونها لعند ركبتيها وقاما بالتحسيس على فخذيها إلا أن المدعو.. طلب منهما تركها... وجدت المحكمة بأن الأفعال... تُشكل كافة أركان وعناصر الخطف بالإشتراك خلافاً لأحكام المادتين ٤/٣٠٢/ب و٧٦ من قانون العقوبات، وحيث أن الاعتداء على المخطوف بهتك العرض عملاً بأحكام المادة ٤/٣٠٢ من القانون ذاته يعتبر ظرفاً مشدداً لجريمة الخطف فإن جرم هتك العرض المسند للمتهم يعتبر عنصراً من عناصر جريمة الخطف مما يتوجب اعلان عدم مسؤوليته عنه **(تمييز جزاء رقم ٢٠١١/٢٥٢٦ تاريخ ٢٠١٢/٤/٤ قسطاس).** وقضت محكمة التمييز الموقرة بأنه يُعد قيام المتهم بأخذ المجني عليه بالتحايل والإكراه من مكان تواجده إلى منطقة خالية ومعتمة والاعتداء عليه وهتك عرضه، يشكل سائر أركان وعناصر جناية الخطف وفقا لنص المادة (٤/٣٠٢) من قانون العقوبات **(تمييز جزاء رقم ٢٠١٤/٢٤٤٢ تاريخ ٢٠١٣/٥/٥ قسطاس).**

٥) جناية خطف أنثى ذات بعل، لم تتم الخامسة عشرة من عمرها، مع الاعتداء عليها بالمواقعة (م٣٠٢/٥ عقوبات). وتقع هذه الجريمة بالتحيل أو بالإكراه. وهي لا تقع إلا على الأنثى ذات بعل. ويشترط أن لا تكون هذه الأنثى، بوقت ارتكاب جريمة الخطف عليها، قد أتمت الخامسة عشرة من عمرها. كما يشترط أن يتم الاعتداء على المخطوفة بالمواقعة، ولو تمت المواقعة بالرضاء؛ لإنه لا يُعتد برضاء القاصر. وفي هذه الحالة تكون العقوبة هي الوضع بالأشغال الشاقة مدة لا تنقص عن عشر سنوات. وحيث لم يُحدد حدها الأعلى، فيكون طبقاً للمادة (٢٠) من قانون العقوبات، هو خمس عشرة سنة. أي أن العقوبة تكون الوضع بالأشغال الشاقة من عشرة سنوات إلى خمس عشرة سنة. والاعتداء بالمواقعة في هذه الحالة، يعتبر عنصراً من عناصر جناية الخطف طبقاً للمادة (٥/٣٠٢) من قانون العقوبات، وكما يعتبر ظرفاً مشدداً لعقوبة جناية الخطف.

٦) جناية خطف أنثى ذات بعل، تجاوزت الخامسة عشرة من عمرها، مع الاعتداء عليها بالمواقعة (م٣٠٢/٦ عقوبات). وتقع هذه الجريمة بالتحيل أو بالإكراه. وهي لا تقع إلا على أنثى ذات بعل. ويشترط أن تكون هذه الأنثى، بوقت ارتكاب جريمة الخطف عليها، قد تجاوزت الخامسة عشرة من عمرها. وأن يتم الاعتداء عليها بالمواقعة، ولو تمت المواقعة بالرضاء؛ لإنه لا يُعتد برضاء القاصر. وتكون العقوبة في هذه الحالة هي الوضع بالأشغال الشاقة مدة لا تنقص عن سبع سنوات. وحيث لم يُحدد حدها الأعلى، فيكون طبقاً للمادة (٢٠) من قانون العقوبات، هو خمس عشرة سنة. أي أن العقوبة تكون الوضع بالأشغال الشاقة من سبع سنوات إلى خمس عشرة سنة.



ويلاحظ، أن العقوبة المقررة لجناية خطف أنثي ذات بعل، لم تتم الخامسة عشرة من عمرها، مع الاعتداء عليها بالمواقعة (م٥/٣٠٢ عقوبات). هي أخف من العقوبة المقررة لمواقعة هذه القاصر لو لم تقترن بالخطف، سواء أكملت الثانية عشرة ولم تتم الخامسة عشرة من عمرها أو لم تتم الثانية عشرة من عمرها (م ٢/٢٩٤و ٣ عقوبات). وكذلك فإن العقوبة المقررة لجناية أنثي ذات بعل، تجاوزت الخامسة عشرة من عمرها، مع الاعتداء عليها بالمواقعة (م٦/٢٠٢ عقوبات). تتساوى مع العقوبة المقررة لمواقعة هذه القاصر لو لم تقترن بالخطف (م ١/٢٩٤ عقوبات).

وبالنسبة لاستعمال الأسباب المخففة التقديرية في جرائم الخطف، فإنها تخضع، لنص المادة (٣٠٨ مكررة) من قانون العقوبات. فلا يجوز استعمال الأسباب المخففة التقديرية في هذه الجرائم، إذا كان المجني عليه ذكراً كان أو أنثى لم يكمل، بوقت ارتكاب الجريمة عليه، الثامنة عشرة من عمره، وكان الجاني قد أكمل الثامنة عشرة من عمره. **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١١/٢٥٢٦ قسطاس).**

الاختصاص القضائي بنظر جنايات الخطف،

تختص محكمة الجنايات الكبرى بنظر جنايات الخطف (م ٢/٣٠٢-٦ عقوبات) والشروع فيها؛ إذ أنها وردت من ضمن الاختصاص النوعي لمحكمة الجنايات الكبرى، بموجب المادة (٤/ ب و ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى. وقضت محكمة التمييز الموقرة بأنه تختص محكمة الجنايات الكبرى بنظر بجناية الخطف الجنائي خلافاً لأحكام المادة (٣٠٢) من قانون العقوبات، سنداً لنص المادة (٤/ب) من قانون محكمة الجنايات الكبرى **(ينظر تمييز جزاء طلبات رقم ٢٠١٤/١١٥٠ تاريخ ٢٠١٤/٦/٢٩ قسطاس).**

العذر المُخفف في جرائم الخطف (م ٣٠٣ عقوبات).

يستفاد من نص المادة (٣٠٣) من قانون العقوبات، أنها أوجدت عذراً مخففاً، يستفيد منه الجاني في جرائم الخطف، سواء أكانت من نوع الجنحة أو من نوع الجناية، بحيث تخفض العقوبة بحقه؛ وذلك إذا توفرت الشروط المنصوص عليها في هذه المادة وهي:

١) أن يُرجع الخاطف من تلقاء نفسه، المخطوف في خلال ثمان وأربعين ساعة، من واقعة خطفه إلى مكان أمين وأن يعيد له حريته. فإن لم يرجعه من تلقاء نفسه، كما لو قبض عليه. أو إذا لم يقم بإعادة المخطوف قبل انقضاء المدة المحددة، فلا يستفيد من هذا العذر.

٢) أن لا يكون قد وقع أي اعتداء على المخطوف ماس بشرفه أو عرضه؛ أو بأي جريمة أخرى تؤلف جناية أو جنحة. فإن وقع اعتداء على المخطوف كتهك عرضه أو مداعبته مداعبة منافية للحياء، أو أية جناية أو جنحة أخرى، فلا يستفيد من هذا العذر. ويشمل ذلك حالة أن يقوم أحد الشركاء في جريمة الخطف بالاعتداء على المخطوف؛ كارتكاب جناية هتك عرض عليه أو جنحة مداعبة منافية للحياء عليه؛ لإن ذلك يُعد ظرفاً مادياً يسري على الشركاء الآخرين، فلا يستفيدون من العذر المخفف، ما لم يثبت جهلهم بذلك طبقاً للمادة ٢/٨٦ من قانون العقوبات**(ينظر تمييز جزاء رقم ٨١/٤٣ مجموعة المبادئ القانونية ود.كامل السعيد المرجع السابق ص٩٤).**

وإذا قام العذر المخفف في الخاطف، فإنه يستفيد منه، وبحيث يُعاقب بعقوبة مخففة، عن جريمة الخطف التي ارتكبها، ولو كانت من نوع الجناية، وتلك العقوبة هي الحبس من شهر إلى سنة.

ونشير إلى حالة عقد زواج صحيح بين الخاطف بمن خطفها فإنه تُطبق بحقه المادة (٣٠٨) من قانون العقوبات، والتي تقضي بوقف ملاحقته. وإن ذلك يدخل في مفهوم الظروف المادية التي من شأنها ايقاف ملاحقة الفاعل ويسري مفعول هذه الظروف على الشركاء والمتدخلين والمحرضين أيضاً**(ينظر تمييز جزاء رقم ٨٠/٨٩ ص ١٤٣٤ سنة ١٩٨٠ مجموعة المبادئ).** وإذا صدر حكم بالقضية فإنه يُعلق تنفيذ العقاب الذي فرض عليه. وعلى أن تستميد النيابة العامة حقها في ملاحقة الدعوى العمومية، وفي تنفيذ العقوبة قبل انقضاء ثلاث سنوات على الجنحة، وانقضاء خمس سنوات على الجناية، إذا انتهى الزواج بطلاق المرأة دون سبب مشروع.

(٤)

جرائم الاغواء والتهتك وخرق حرمة الأماكن الخاصة بالنساء

(صورها، وعقوباتها، والاختصاص القضائي بها، والتطبيقات القضائية عليها)

تناول المشرع هذه الجرائم في المواد من(٣٠٤ - ٣٠٧) من قانون العقوبات وهي من نوع الجنح. وتشمل الجنح التالية:-

١- جنحة فض البكارة أو حصول الحمل بوعد الزواج (م ١/٣٠٤ و٢ عقوبات)،

نصت المادة (٣٠٤) من قانون العقوبات على أنه:"١) كل من خدع بكراً تجاوزت الثامنة عشرة من عمرها بوعد الزواج ففض بكارتها أو

تسبب في حملها عوقب – إذا كان فعله لا يستوجب عقوبة أشد– بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات ويلزم بضمان بكارتها. ٢) الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المشتكى عليه في الخداع بوعد الزواج هي اعترافه لدى المدعي العام أو في المحكمة أو أن يصدر عنه وثائق قاطعة أو مراسلات تثبت ذلك."

ومحل هذه الجريمة، هي الأنثى البكر، التي تجاوزت الثامنة عشرة من عمرها، أي فوق سن الحماية القانونية، إذ لو كانت قاصراً، لكان أي فعل مواقعة جنسية عليها برضاها، يُشكل جناية مواقعة قاصر. ولا تقع هذه الجريمة، على أنثى ليست بكراً.

أركان هذه الجريمة،

١) **الركن المادي**، ويتمثل بفعلي الخداع والاتصال الجنسي بالمجني عليها بالمواقعة. ولا تقع هذه الجريمة، بطبيعة الحال، بالعنف أو الإكراه؛ لإنه لو وقعت بالعنف أو الإكراه، لكانت جناية اغتصاب. ولكنها تقع بالخداع لاغواء المجني عليها بوعد الزواج. أي أن تُستعمل وسائل الحيلة والكذب، سواء أكانت شفوية أو خطية على شكل مراسلات، للتغرير بها واغوائها بوعد الزواج منها، كذباً، ولحملها على فعل الاتصال الجنسي بالمواقعة. وبالتالي يتوجب أن يكون الاغواء بوعد الزواج سابقاً للمواقعة الجنسية. ذلك أن مجرد الوعد بالزواج، دون أن يرافق ذلك وسائل الخداع والاغواء بذلك الوعد، لا يعتبر من قبيل الظروف التي من شأنها أن تشل إرادة المشتكية أو أن تعطل مقاومتها أو تسلب رضاها. فإن قام المشتكى عليه بمواقعة المشتكية برضاها وفض بكارتها، دون أن يكون ذلك بوعد منه بالزواج بها، فلا تقوم هذه الجريمة. ولا يكون فعله يؤلف جرماً أو يستوجب عقاباً، ومما يقتضي اعلان عدم مسؤوليته **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٩/١٨٨ تاريخ ٢٠٠٩/٣/١٧ عدالة)**. وأما المواقعة الجنسية، فهي تلك التي تتم برضاء المجني عليها ولكن تحت تأثير الاغواء بوعد الزواج. وقد حصر المشرع في المادة (٢/٣٠٤) من قانون العقوبات، الأدلة التي تقبل في اثبات حصول الخداع بوعد الزواج وتكون حجة على المشتكى عليه،وهي اعترافه لدى المدعي العام أو في المحكمة أو أن يصدر عنه وثائق قاطعة أو مراسلات تثبت ذلك.فإذا لم تقدم النيابة العامة أياً من هذه الأدلة، فلا يقبل غيرها لاثبات الجريمة**(ينظر قرار محكمة استئناف عمان الموقرة رقم ٢٠١٤/١٥٣٠٩ تاريخ ٢٠١٤/٤/١٥ قسطاس)**.

٢) **فض البكارة أو حصول الحمل.** وهو شرط لازم لقيام هذه الجريمة. وهو ذاته النتيجة الجرمية فيها. فإن لم يتحقق فض البكارة، أو حصول الحمل، فلا تقوم هذه الجريمة. وإن فض البكارة المُعتبر في هذه الجريمة، هو الذي يقع اثناء المواقعة الجنسية، الحاصلة بعد الوعد بالزواج وليس بسبب آخر كالحمل والولادة **(ينظر تمييز جزاء رقم ١٩٨١/٣ تاريخ ١٩٨١/٤/٢٠ عدالة)**. وإن كان بعض الفقه يرى بأن يُسأل الفاعل عن النتيجة، ولو اقتضت البكارة بسبب آخر، طالما أنه ساهم في حصول تلك النتيجة، وطبقاً لنظرية تعادل الأسباب **(ينظر د. كامل السعيد المرجع السابق ص ٩٧)**. وكما أنه لا يؤثر أي إشكال إن حصل الحمل نتيجة المواقعة الجنسية بوعد الزواج، لإنه يتساوى مع فض البكارة في قيام هذه الجريمة. وقد جاءت عبارة (فض البكارة) في المادة (١/٣٠٤) من قانون العقوبات مطلقة، ولم يشترط القانون استخدام وسيلة معينة، فيمكن أن يتم بالايلاج أو بالاصبع أو بأي وسيلة أخرى **(ينظر تمييز جزاء رقم ١٩٩٨/٤٢٩ تاريخ ١٩٩٨/٧/٦، هيئة عامة، عدالة)**.

٣) **القصد الجرمي**، هذه الجريمة قصدية، لا بد لقيامها، من توفر القصد الجرمي لدى الفاعل بعنصريه، العلم والإرادة، من علمه بماهية فعله المُجرَّم، وبأنه يقع على أنثى بكر، واتجاه إرادته لإرتكابه وتحقيق النتيجة. فإن اعتقد خلافاً للحقيقة بأن المجني عليها ليست بكراً، ينتفي القصد الجرمي.

عقوبة هذه الجريمة،

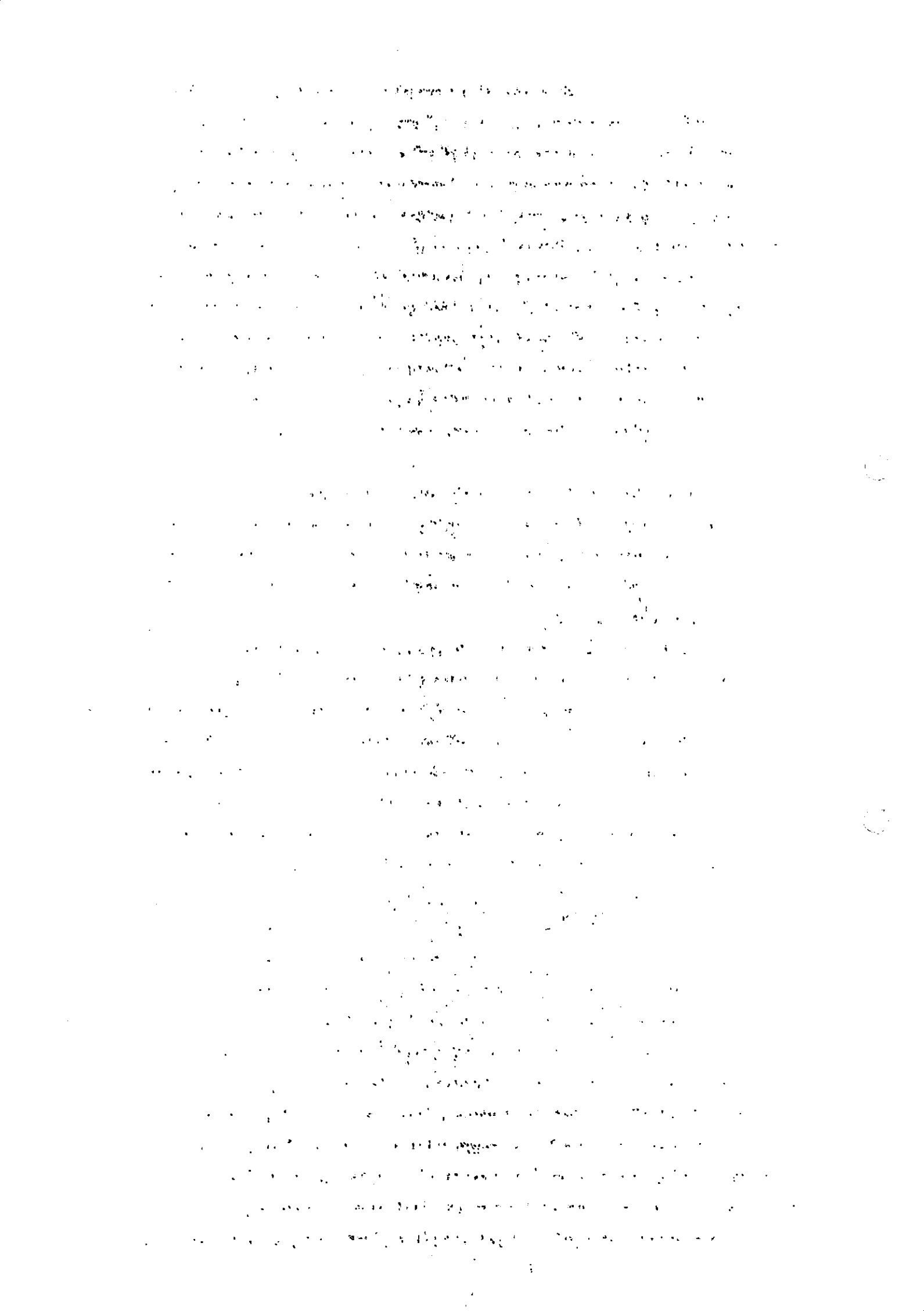
إن العقوبة المقررة لهذه الجريمة،هي الحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات مع ضمان البكارة.وحيث أن المجني عليها في هذه الجريمة هي أنثى أكملت الثامنة عشرة من عمرها، فإنه يجوز استعمال الأسباب المخففة التقديرية، طبقاً للمادة (٣٠٨ مكررة) من القانون ذاته. وعلى مقتضى المادة (١٠٠) منه، وكما مر سابقاً، باعتبار أنها من نوع الجنحة.

الاختصاص القضائي بنظر هذه الجريمة،

بالنظر إلى عقوبة هذه الجريمة، وهي عقوبة جنحوية، فإنه تختص بنظرها، محكمة البداية بصفتها الجزائية، والتي تنعقد من قاض منفرد، باعتبار أنها تخرج عن اختصاص محاكم الصلح، وذلك طبقاً للمادة (٥/ب/١) من قانون تشكيل المحاكم النظامية.

ومن التطبيقات القضائية في هذا الشأن،

في قضية تتلخص وقائعها بأن المتهم.. تعرف على المجني عليها.. ونشأت بينهما علاقة عاطفية وبتاريخ.. خرجت المجني عليها من



منزل ذويها والتقت بالمتهم حيث اصطحبها الأخير إلى منزله ومكثت لديه لحوالي شهرين وخلال تلك الفترة اقنعها برغبته بالزواج منها ووعدها بذلك وصدقت المجني عليها وعوده وسمحت له بممارسة الجنس معها حيث عاشرها معاشرة الأزواج وأدخل قضيبه في فرجها فاضاً بذلك بكارتها ثم استمر المتهم بمعاشرة المجني عليها معاشرة الأزواج خلال فترة اقامتها لديه وبلغ عدد تلك المرات في حدها المتيقن تسع عشرة مرة وكانت جميعها برضا المجني عليها وموافقتها... وتطبيق المحكمة للقانون توصلت إلى أنه ثبت للمحكمة...بأن المتهم عاشرها معاشرة الأزواج وفض بكارتها برضاها ودون عنف أو إكراه وأن المجني عليها التي كانت آنذاك قد تجاوزت سن الثامنة عشرة من عمرها سمحت له بمعاشرتها وفض بكارتها بعد أن أقنعها برغبته بالزواج منها وعليه فإن أفعال المتهم بالوصف المتقدم لا تُشكل جناية الاغتصاب المقترن بفض البكارة المسندة إليه وإنما تُشكل كافة أركان وعناصر جنحة فض البكارة بوعد الزواج وفقاً لأحكام المادة ١/٣٠٤ عقوبات مما يتعين والحالة هذه تعديل وصف التهمة المسندة إليه إلى الجنحة المذكورة. أما بالنسبة لجناية الاغتصاب وفقا لأحكام المادة ١/٢٩٢ عقوبات مكررة تسع عشرة مرة المسندة للمتهم وحيث ثبت للمحكمة وكما سبق أن أشرنا آنفاً أن المتهم مارس الجنس مع المجني عليها وعاشرها معاشرة الأزواج برضاها وموافقتها وأنها تجاوزت آنذاك سن الحماية القانونية وبالتالي فإن أفعال المتهم لا تُشكل جرماً ولا تستوجب عقاباً مما يتعين معه والحالة هذه اعلان عدم مسؤوليته عن الجناية المذكورة مكررة تسع عشرة مرة. وتأيد الحكم تمييزاً **(ينظر قرار محكمة الجنايات الكبرى رقم ٢٠١٢/٩٦٠ تاريخ ٢٠١٣/٦/١٢ وتمييز جزاء رقم ٢٠١٣/١٣٩٥ تاريخ ٢٠١٣/١٢/٢ قسطاس)**. وقضت محكمة استئناف عمان الموقرة بأنه يتضح أن هذه الماده بفقرتها الثانيه التي فرضت على المحكمه أن تأخذ بعين الاعتبار مضمون ما جاء بأدله الاثبات التي رسمها القانون والتي هي شرط لتطبيق العقاب المنصوص عليه في الفقره الأولى من الماده ٣٠٤ عقوبات. وبالعودة إلى البينات المقدمه في هذه الدعوى فإن هذه البينات التي تمثلت باقوال المجنى عليها.. وشهادة والدها.. والتقرير الطبي الصادر عن مركز الطبي الشرعي التخصصيه من قبل الدكتور..لا تنهض لان تكون دليلاً قاطعاً لبناء حكم عليها بالإدانه بالنسبة لوقائع هذه الدعوى إلا باقامة البرهان على وجود مثل هذه الأدله التي ذكرها القانون السالف الذكر. وبما أن النيابه العامه لم تستطع أن تقدم أي دليل واحد من هذه الأدله من شأنة أن يساند ويؤازر صحة ما أدلت به المجنى عليها.. بتقديم الدليل القاطع وبالتالي فإن مثل هذه الأدله غير متوفره في هذه القضيه وحيث لا يوجد ما يربط المشتكى عليه المستانف ضده بالجرم المسند اليه مما ينبغي اعلان براءته عنه...**(ينظر قرار استئناف عمان رقم ٢٠١٤/١٥٣٠٩ تاريخ ٢٠١٤/٤/١٥ قسطاس)**.

٢- جنحة افساد الرابطة الزوجية (م٣/٣٠٤ عقوبات):

نصت الفقرة الثالثة من المادة ٣٠٤ من قانون العقوبات على:" كل من حرض امرأة سواء أكان لها زوج أم لم يكن على ترك بيتها لتلحق برجل غريب عنها أو أفسدها عن زوجها لإخلال الرابطة الزوجية يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنتين".

<u>ومحل هذه الجريمة</u>، هي الأنثى. والتي قد تكون متزوجة أو غير متزوجة أو بكراً، وتعيش في بيت، مع أهلها أو زوجها. وذلك صيانة لنظام الأسرة. فإن كانت غير متزوجة، ولا تعيش في بيت، أي متشردة، فلا تقع عليها هذه الجريمة.

<u>أركان هذه الجريمة</u>،

١) **الركن المادي**، ويتمثل بأحد فعلين، <u>فعل التحريض أو فعل الإفساد</u>. ويقصد بالتحريض، حمل الأنثى ، المتزوجة أو غير المتزوجة، بأية وسيلة تحريضية، على أن تترك بيتها لتلحق بالرجل الغريب عنها. وأما الإفساد فيقصد به، إفساد المرأة المتزوجة عن زوجها، ولو لم تترك بيتها. ويتوجب أن يكون التحريض أو الإفساد هو الذي حمل المرأة على ترك بيتها أو أفسدها عن زوجها. وتتحقق الجريمة بحصول ترك البيت أو حصول الإفساد. ويتحقق التحريض والافساد بالقول و بالفعل. ومن ذلك ما ذهبت اليه محكمة التمييز الموقرة من أنه لما كانت محكمة الجنايات الكبرى قد توصلت إلى أن المتهم كان يقول للمشتكية(انت بحوزة واحد ما بستاهلك وانت جوهرة برقبة كلب وان زوجها ليس اهلا لها وانه حرام ان تكون زوجة له) فان مثل هذه العبارات من شانها اخلال الرابطة الزوجية ويكون قرار المحكمة المتضمن ادانة المميز بجنحة افساد الرابطة الزوجية بحدود المادة ٣/٣٠٤ من قانون العقوبات هو قرار صحيح ويتفق مع القانون **(تمييز جزاء رقم ١٩٩٨/٣٠ تاريخ ١٩٩٨/٥/٢٤ قسطاس)**. وكما أُعتبرت مرافقة المجني عليها للمتهم، وطلبه منها عندما كانت تاركة بيت زوجها أن لا تعود إليه، وأن تتركه، وكذلك نشوء علاقة حب بين المتهم والمجني عليها المتزوجة وطلبه منها ترك زوجها ليتزوجها هو، تحريضاً لها على ترك بيت الزوجية أو إفسادها عنه... **(ينظر في هذا المعنى قرار تمييز جزاء رقم ١٩٩٧/٧١٣ تاريخ ١٩٨٩/١/١٩ قسطاس)**. ويستفاد من أحكام المادة ٣/٣٠٤ عقوبات، أن المشرع قد اشترط لتوافر أركان جريمة إفساد الرابطة الزوجية أن يقوم الفاعل على تحريض امرأة متزوجة أو غير متزوجة على ترك بيت الزوجية أو بيت أهلها لتلحق برجل غريب عنها. ولذلك فإنه

إذا لم يقم المشتكى عليه بتحريض المرأة على أن تترك بيت أهلها أو زوجها أو أنه طلب منها أن تلحق بأي رجل... فإن مجرد تواجدها في بيته بموافقتها لا يجعل منه محرضاً لها على أن تترك بيت أهلها أو زوجها أو أنه أفسدها عنه **(ينظر في هذا المعنى قرار تمييز جزاء رقم ٢٠٠٥/١١٢٣ تاريخ ٢٠٠٥/١١/٢٨ عدالة وتسطابر)**. وكذلك إذا لجأت المرأة إلى بيت المشتكى عليه على اثر خلاف مع أهلها ومن أجل حل ذلك الخلاف **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٣/١١٢٧ تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣١ عدالة)**. ولكن إذا ثبت بأن المشتكى عليه قد استغل خلاف المجني عليها مع أهلها أو زوجها، فحرضها لحملها على عدم العودة إلى منزل أهلها لتبقى عنده، أو كان هو سبب ذلك الخلاف أو جزء منه، فعندها يكون قد ارتكب الجرم المنصوص عليه في المادة (٣/٣٠٤) المذكورة.

٢) **القصد الجرمي**، فهذه الجريمة قصدية، تقوم بتوفر عنصري القصد الجرمي، العلم والإرادة، من علم الفاعل بماهية فعله المُجرَّم، ووقوعه على أنثى لها بيت تعيش فيه أو متزوجة وتعيش في بيت زوجها. واتجاه إرادته لإرتكابه وتحقيق النتيجة بحملها على ترك بيتها أو بيت زوجها لتلحق بشخص غريب وأن من شأن ذلك تركها لبيتها،أو إفسادها عن زوجها. ولا عبرة للباعث على ارتكاب هذه الجريمة.

<u>عقوبة هذه الجريمة،</u>

إن العقوبة المقررة لهذه الجريمة، وطبقاً للمادة (٣/٣٠٤) من قانون العقوبات هي الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنتين. ويُطبق حكم المادة (٣٠٨ مكررة عقوبات) بخصوص الأخذ بالأسباب المخففة التقديرية من عدمه؛ لورودها ضمن الفصل ذاته.

<u>الاختصاص القضائي بنظر هذه الجريمة،</u>

بالنظر إلى عقوبة هذه الجريمة، وهي من نوع الجنحة الصلحية، فإنه تختص بنظرها، محكمة الصلح بصفتها الجزائية، طبقاً للمادة (٤/ج) من قانون محاكم الصلح رقم ١٥ لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

ومن التطبيقات القضائية في هذا الشأن،

في قضية تتلخص وقائع الشكوى فيها بأن المشتكى عليه كان يعمل لدى المُشتكي واثناء ذلك كان يقوم بالاتصال بزوجة المشتكي.. وكان ينقل لها اخباراً عن المشتكي لتشويه صورته عند زوجته بسوء أخلاقه وبعلاقاته ومن أنه يخرج مع بنات ويتناول المسكرات ومن أنه فاقد لاخلاقه ، واثناء غياب المشتكي عن منزله ... كان المشتكى عليه يتردد على منزل المشتكي دون علمه بعد أن أوصل زوجة المشتكي إلى الوثوق به وقضاء ساعات طويلة بمنزله ويقوم باحضار الهدايا لها، كما كان يتحدث مع زوجة المشتكي هاتفياً بساعات طويلة ... كما كان.. يطلب من زوجة المشتكي اصطحابه خارج منزل الزوجيه لساعات طويلة كما كان يشاهده الجيران اثناء تسلله ودخوله منزل الزوجه اثناء غياب المشتكي... وقد قضت محكمة التمييز الموقرة بأنه ثبت من البينات المقدمة أن ما قام به المشتكى عليه من أقوال وأفعال إنما يُشكل افساداً لزوجة المشتكي عن زوجها وأن حكم الماده المشار اليها قد تحقق... **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠٢/٧٦٣ تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٧ قسطاس)**؛ وقضت بأن مرافقة المشتكى عليهما للمجني عليها برغبتها ورضاها والهرب معها إلى سوريا لا يشكل جناية الخطف وإنما يمكن اعتباره تحريضاً لها على ترك بيت الزوجية ومن قبيل افساد الرابطة الزوجية... **(تمييز جزاء رقم ١٩٩١/٢٨٨ تاريخ ١٩٩٢/٥/١٣ عدالة)**.

٣- جنحة المداعبة المنافية للحياء (م ٣٠٥ عقوبات)،

نصت المادة (٣٠٥) من قانون العقوبات على أنه:" ١) يعاقب بالحبس من شهر إلى سنتين كل من داعب بصورة منافية للحياء: أ) شخصاً لم يكمل الثامنة عشرة من عمره ذكراً كان أو أنثى. ب) إمرأة أو فتاة لها من العمر ثماني عشرة سنة أو أكثر دون رضاها. ٢) في حال التكرار لا يجوز تحويل عقوبة الحبس إلى الغرامة."

<u>ومحل هذه الجريمة</u>، إما أن يكون شخصاً لم يكمل الثامنة عشرة من عمره ذكراً كان أو أنثى. أو أن يكون أنثى أكملت الثامنة عشرة من عمرها. وعليه فلا تقع هذه الجريمة على ذكر أكمل الثامنة عشرة من عمره.

<u>أركان هذه الجريمة،</u>

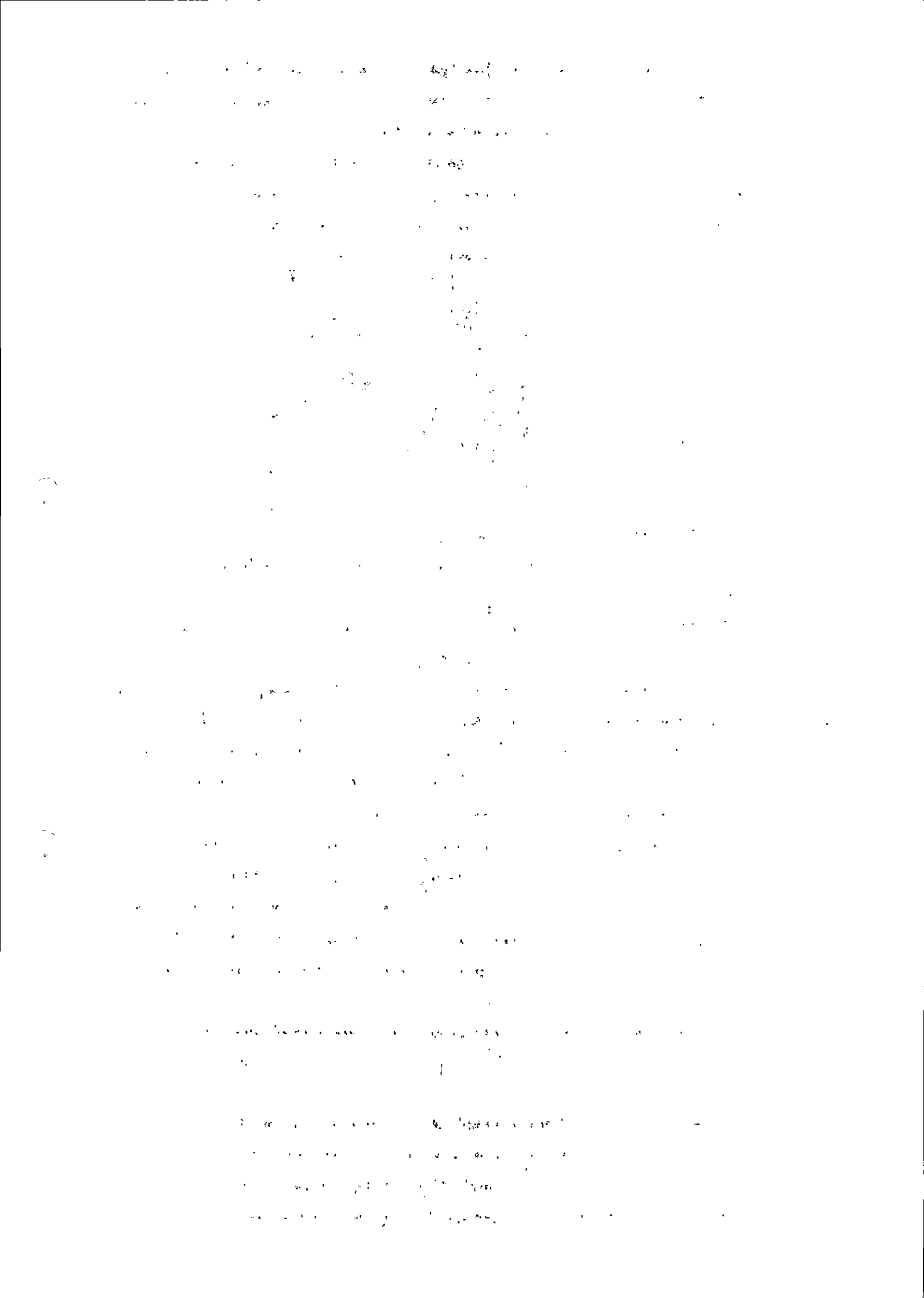
١) **الركن المادي**، ويتمثل بفعل المداعبة بصورة منافية للحياء. وهو الفعل المادي الذي يأتيه الجاني على المجني عليه ويخل بحيائه ويثير شعور الخجل لديه، دون أن يرقى إلى المساس بعورته التي يحرص على سترها وصونها، أو المساس الجسيم بحيائه العرضي. وإلا لكان الفعل هتكاً للعرض. ولذلك استقر الاجتهاد القضائي على أن الفارق بين جريمة هتك العرض وجريمة المداعبة المنافية للحياء يكمن في جسامة الفعل المادي الذي يقع على المعتدي عليه **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١٢/٨٣٤ تاريخ ٢٠١٢/٦/٢٧ قسطاس)**. فإن استطال الفعل إلى مواضع يعتبرها المجتمع من العورات التي يحرص الناس على سترها ولا يدخرون وسعاً في صونها فالجريمة هي

هتك عرض وإن بقي الفعل بدرجة الملامسة والمداعبة دون غير مساس بالعورات فالجريمة هي فعل مخل بالحياء (**تمييز جزاء رقم ١٩٩٩/٩٦ تاريخ ١٩٩٩/٤/٢٧ قسطاس**). وفي هذا الشأن، قضت محكمة التمييز الموقرة بأن الأفعال التي أقدم عليها المتهم.. بقيامه بالطلب من المجني عليها (بوسه) وقوله لها (إنت حلوة) ومن ثم يده على فخذة المجني عليها اليمنى من فوق الملابس... فإن هذه الأفعال بقيت في درجة اللمس والمداعبة دون غير مساس بالعورات فلا تعتبر جريمة هتك عرض وإنما هو عمل منافٍ للحياء والتي لا تعدو أن تكون هذه الأفعال مثيرة لشعور الخجل نظراً لمنافاتها لمقتضيات الأحكام والاستطالة ولا ترقى إلى درجة هتك العرض(**ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١٢/٨٣٤ تاريخ ٢٠١٢/٦/٢٧ قسطاس**).واعتبرت في حكم آخر أن قيام المتهم بتقبيل المشتكية البالغة من العمر ست عشرة عاما على فمها (برضاها) تُشكل كافة أركان وعناصر جنحة المداعبة المنافية للحياء العام وفقاً لأحكام المادة (٣٠٥) عقوبات(**ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١٤/١٥٧٥ تاريخ ٢٠١٤/١٢/٣ قسطاس**). واعتبرت بأن قيام المتهم بمسك يدي المجني عليها وهي غريبة عنه ودون مناسبة يُشكل جرم المداعبة المنافية للحياء خلافاً للمادة (٣٠٥/١/أ) من قانون العقوبات (**ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١٣/٨٠٤ تاريخ ٢٠١٣/٧/١٧ قسطاس**).وكذلك اقدام المتهم.. على وضع يده على رقبة المجني عليها (المولودة بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٣)..يشكل جنحة القيام بفعل مناف للحياءخلافاً للمادة ٣٠٥/١/أ من قانون العقوبات(**تمييز جزاء رقم ٢٠١٢/٥٢٧ تاريخ ٢٠١٢/٥/٢٤ قسطاس**). وقضت بأن إقدام المميز ضده..على تقبيل المجني عليها.. المولودة بتاريخ ١٩٩٦/٨/٣١ على فمها ورقبتها من فوق الاشارب وأسفل رقبتها من الأمام برضاها، هذه الأفعال... تُشكل بالتطبيق القانوني جنحة المداعبة المنافية للحياء خلافاً للمادة (٣٠٥/١/أ) من قانون العقوبات(**تمييز جزاء رقم ٢٠١٢/٢٢٩٢ تاريخ ٢٠١٣/٢/١٢ قسطاس**).وبالمقابل فإن استطال الفعل الى المساس بالعورات أو مس مساساً جسيماً بالحياء العرضي للمجني عليه فيكون الفعل هتك عرض لا مجرد مداعبة منافية للحياء. ولذلك قضت محكمة التمييز الموقرة في قضيّة تتلخص وقائعها بأنه أرسلت والدة المجني عليها ابنتها الطفلة .. إلى سكن العمال لاسترجاع قدر كانت قد ارسلت فيه طعام اليهم، ولدى طرق المجني عليها لباب الشقة اذن لها المتهم بالدخول ولدى دخولها خرج لها المتهم من حمام الشقة عارياً من الملابس تماماً وقام بضمها وتقبيلها على خدها ثم تركها تغادر بعد أن أعطاها القدر... بأن الأفعال التي اقدم عليها المتهم... خرجت عن درجة اللمس والمداعبة كون بها مساس بالعورات وترقى إلى درجة هتك العرض (**ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١٥/٥٨٥ تاريخ ٢٠١٥/٦/٩ قسطاس**). وكذلك لو تعدى فعل المتهم الى الشروع في اغتصاب المجني عليه كما لو طلب المشتكى عليه من المجني عليها السماح له بمواقعتها ولما رفضت ألقى بنفسه فوقها و لم يتمكن من اتمام الافعال اللازمة لحصول الجريمة لحيلولة اسباب لا دخل لارادته فيها. (**ينظر في ذلك قرار تمييز جزاء رقم ١٩٧٥/٦ قسطاس**).

ويتضح مما تقدم بأنه يتوجب أن يأتي الجاني فعلاً مادياً هو فعل المداعبة المنافية للحياء، وأن يقع ذلك الفعل على جسم المجني عليه. ولذا لا تقع هذه الجريمة بالأقوال التي يوجهها الجاني إلى المجني عليه، أو بإطلاعه على رسائل أو صور أو أية مواد سمعية أو مرئية، مهما بلغت درجة فحشها. وإن كانت تقوم بها جريمة أخرى. وكما لا تقع هذه الجريمة،إن كان الجاني قد أتى الفعل المادي المخل بالحياء على جسمه هو، ككشف عورته أمام الغير، أو أن يأتي بفعل جنسي أو بذيء على نفسه. وإن كانت تقوم بها جريمة أخرى.

٢) **ركن انعدام الرضاء**، يتضح من نص المادة (٣٠٥) من قانون العقوبات، أنه قد يكون المجني عليه شخصاً لم يكمل الثامنة عشرة من عمره، سواء أكان ذكراً أو أنثى. أي قاصر دون سن الحماية القانونية، ولذلك فإنه، في هذه الحالة، لا يعتد برضاه، فتقوم هذه الجريمة، ولو رضي، القاصر، بأن يقع عليه، فعل المداعبة المنافية للحياء. لما سبق بيانه من أسباب (يُراجع ذلك). وفي هذا الشأن، فقد قضت محكمة التمييز الموقرة بأن قيام المتهم بتقبيل المشتكية البالغة من العمر ست عشرة عاما على فمها (برضاها) تشكل كافة أركان وعناصر جنحة المداعبة المنافية للحياء العام وفقا لأحكام المادة (٣٠٥) عقوبات(**تمييز جزاء رقم ٢٠١٤/١٥٧٥ المشار إليه سابقاً**). أما إذا كانت المجني عليها أنثى أكملت الثامنة عشرة من عمرها(أي فوق سن الحماية القانونية) فإنه يشترط، لقيام هذه الجريمة،أن يكون فعل المداعبة المنافية للحياء، قد وقع عليها، بدون رضاها. ولذلك لا تقع هذه الجريمة على هذه الأنثى، إن وقع فعل المداعبة عليها برضاها. ويشمل عدم الرضاء اتيان الفعل على المجني عليها بالقوة أو بالعنف والشدة والمباغتة... على نحو ما سبق بيانه (يُراجع).

وبالنسبة لحالات الرضاء الصادر عن المجني عليه (عليها) غير المميز، المجنون جنوناً مطبقاً، أو المصاب بتخلف عقلي، والمعتوه، وكذلك المريض بمرض نفسي، والصغير غير المميزة (دون السابعة من عمره)؛ فالأصل أن انعدام الوعي لديهم، يجعل كل منهم غير مدرك لكُنه أفعاله، وعاجز عن إدراك ماهية فعل الاتصال الجنسي الذي يقع عليها أصلاً. وقد اعتبر المشرع أن إرادة كل منهم مجردة من كل قيمة قانونية. ولا يُعتد بها، ومقتضى ذلك، أنه إذا وقع فعل المداعبة المنافية للحياء على أي منهم، ولو برضاه، فإن هذا الفعل



يُشكل جريمة المداعبة المنافية للحياء. ويعزز ذلك أن المشرع، في الفقرة (١/أ) من المادة المذكورة، شمل كل من هم دون سن الحماية القانونية ولم يستثنِ أحداً. ولكن يبقى من هم من تلك الفئات، فوق سن الحماية القانونية. وقد رجح بعض الفقه نفي قيام هذه الجريمة في هذه الحالات؛ لإنه، وبسبب عدم إدراك هذه الفئات لطبيعة فعل المداعبة المنافية للحياء، فإنه لن يخل الفعل بحيائهم، وأنه يمكن أن تقوم بذلك الفعل جريمة أخرى. **(ينظر د. كامل السعيد المرجع السابق ص ١١٢)**.

٣) **القصد الجرمي**، فهذه الجريمة قصدية، تقوم بتوفر عنصري القصد الجرمي، العلم والإرادة، من علم الفاعل بماهية فعله المُجرَّم، ووقوعه على شخص لم يكمل الثامنة عشرة من عمره ذكراً كان أو أنثى. أو على أنثى أكملت الثامنة عشرة من عمرها بغير رضاها. وأن من شأنه خدش حيائه. واتجاه إرادته لإرتكابه وتحقيق النتيجة. ولا عبرة للباعث على ارتكاب هذه الجريمة.

عقوبة هذه الجريمة،

إن العقوبة المقررة لهذه الجريمة، هي الحبس من شهر إلى سنتين. وأنه في حال التكرار لا يجوز تحويل عقوبة الحبس إلى الغرامة. ولا يجوز الأخذ بالأسباب المخففة التقديرية إذا كانت المجني عليها عند وقوع الجريمة لم تكمل الثامنة عشرة من عمرها ، وكان الجاني قد أكمل الثامنة عشرة من عمره (م ٣٠٨ مكررة عقوبات) **(وكما ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠١٢/٢٢٩٢ تاريخ ٢٠١٣/٢/١٢ قسطاس)**.

الاختصاص القضائي بنظر هذه الجريمة،

بالنظر إلى عقوبة هذه الجريمة، وهي من نوع الجنحة الصلحية، فإنه تختص بنظرها، محكمة الصلح بصفتها الجزائية، طبقاً للمادة (٤/ج) من قانون محاكم الصلح رقم ١٥ لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

ومن التطبيقات القضائية في هذا الشأن،

قضت محكمة التمييز الموقرة بأنه إذا لم يقتصر فعل المشتكى عليه على توجيه الكلام المنافي للحياء للمشتكية وانما امسك بيدها فان هذا الفعل يشكل المداعبة المنافية للحياء بالمعنى المنصوص عليه في المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات **(تمييز جزاء رقم ١٩٨٢/١٤٧ قسطاس)**. وقضت بأن قيام المتهم بإمساك يد المجني عليها ومن ثم تقبيلها على شفتيها يشكل بالتطبيق القانوني جنحة المداعبة المنافية للحياء ، سندا لنص المادة (٣٠٥ /١ /أ) من قانون العقوبات..**(تمييز جزاء رقم٢٠١٢/١٣٩٠ تاريخ ٢٠١٢/١١/٤ قسطاس)**. وقضت بأن اقدام المتهم... وهو بحالة سكر على محاولة ازاحة المجني عليها (ب) لينام مكانها على الفرشه وعدم استطاعته ذلك واقدامه على النوم خلف المجني عليها (ت) على الفرشة والامساك بأكتافها مخاولاً ازاحتها دون ان يلامس جسمه جسمها لا يُشكل جريمة الشروع بهتك العرض المسندة إليه لإن فعله لم يستطيل إلى مواضع يعتبرها المجتمع من العورات التي يحرص الناس على سترها ولا يدخرون وسعاً في صونها وبقي الفعل بدرجة اللمس من غير مساس بالعورات، ولذا فان فعله يشكل جريمة فعل مناف للحياء **(تمييز جزاء رقم ٢٠٠٠/١٩٧ تاريخ ٢٠٠٠/٤/١٠ قسطاس)**. وقضت بأنه لما كان من الثابت أن المتهم بتاريخ الحادث قد امسك بالمجني عليها من شعرها وقام بضمها لصدره وتقبيلها على فمها ولامس جسمه جسم المجني عليها من جهة الصدر وأنه لف ساقها بساقيه وذلك بالعنف بعد أن ضربها فإن فعل المتهم بذلك قد استطال إلى مواضع يعتبرها المجتمع من العورات ومن ثم فإن هذا يُشكل جناية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة ٢٩٦/ ١ من قانون العقوبات **(تمييز جزاء رقم ١٩٩٨/٨٥٠ تاريخ تاريخ ١٩٩٩/١/٥ قسطاس)**.

٤- جنحة عرض الفعل المنافي للحياء (م ٣٠٦ عقوبات)،

نصت المادة (٣٠٦) من قانون العقوبات على أنه:" من عرض على شخص لم يكمل الثامنة عشرة من عمره أو على أنثى مهما بلغ عمرها عملاً منافياً للحياء أو وجه لأي منهما كلاماً منافياً عوقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة من ثلاثين ديناراً إلى مائتي دينار."

ومحل هذه الجريمة، إما أن يكون شخصاً لم يكمل الثامنة عشرة من عمره أو أنثى مهما بلغ عمرها. وعليه فلا تقع هذه الجريمة على ذكر أكمل الثامنة عشرة من عمره.

أركان هذه الجريمة،

١) **الركن المادي**، ويتمثل بأحدى صورتين، إما بعرض فعل منافي للحياء أو بتوجيه كلام منافي للحياء. والصورتان تقعان على حاسة البصر أو السمع، فتخدشا حياء العين والأذن، دون أي مساس بجسم المجني عليه. فالفعل المخل بالحياء هو الذي يخدش في المجني عليه حياء العين والأذن ليس إلا... **(تمييز جزاء رقم ١٩٩٧/٤٠٥ تاريخ ١٩٩٧/٨/٢١ عدالة)**. ولذا يخرج عن نطاق هذه الجريمة أي فعل فيه مساس بجسم المجني عليه. ولذلك يتطلب التفريق بين هتك العرض أو الشروع فيه وبين الفعل المنافي للحياء، النظر

والتدقيق في أفعال الجاني فإذا استطالت هذه الأفعال إلى ما يعتبره المجني عليه وكذلك سائر الناس عورة يحرصون على سترها ولا يدخرون وسعاً في المحافظة عليها والدفاع عنها أو أن نيته اتجهت إلى ذلك ولم يبلغها، فإن ذلك يعتبر هتكاً للعرض أو الشروع فيه بأنه بذلك يكون قد خدش عاطفة الحياء العرضي للمجني عليها، أما إذا لم تستطل الأفعال التي ارتكبها الجاني إلى عورة المجني عليه أو لم تتجه نيته إلى ذلك وإنما اقتصرت على عرض أفعال تشاهد بالعين وتسمع بالأذن وتخدش حاستي البصر أو السمع فقط فإنه يرتكب عملاً منافياً للحياء وبحدود المادة (٣٠٦) عقوبات **(تمييز جزاء رقم ٢٠٠٦/٤٨٩ تاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٠ قسطاس)**.

وإن أياً من الصورتين المذكورتين، عرض الفعل المنافي للحياء على المجني عليه، أو توجيه الأقوال المنافية للحياء إليه، يكفي لتكوين الركن المادي لهذه الجريمة. ويشمل ذلك الأقوال البذيئة المنافية للحياء التي يوجهها الفاعل إلى المجني عليه ويشمل ذلك توجيه ذلك الكلام عبر الاتصال الهاتفي، أو بإطلاعه على رسائل أو صور أو أية مواد سمعية أو مرئية تتضمن مواداً بذيئة مخلة بالحياء، أو بأية حركات أو إشارات فيها دلالات منافية للحياء. وفي ذلك قضت محكمة التمييز الموقرة بأن محاولة المتهم الاقتراب من المجني عليها وقوله لها (أنا بحبك) وتوجيه رسائل غرامية لها بوساطة الهاتف النقال يشكل كافة أركان وعناصر جرمي عرض فعل مناف للحياء خلافاً للمادتين ٣٠٦ عقوبات و ٧٥ من قانون الاتصالات **(تمييز جزاء رقم ٢٠١٢/١٣٥٢ تاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١ قسطاس)**. وكذلك طلبه من المجني عليها مواقعتها ورفضها، تشكل جنحة عرض فعل مناف للحياء خلافاً لأحكام المادة (٣٠٦) من قانون العقوبات **(تمييز جزاء رقم ٢٠١٣/١٩٠ تاريخ ٢٠١٣/٦/٢٦ و ٢٠١٥/١٥٢ تاريخ ٢٠١٥/٤/٥ قسطاس)**. وتشمل أيضاً، كل فعل فيه خدش لحياء العين والأذن يأتيه الفاعل على نفسه ككشف عورته أمام المجني عليه. ولا فرق في ذلك كله بأن يأتي الفاعل ذلك الفعل أو الكلام على سبيل المزاح أم كان عرضاً جاداً، ذلك لإن القانون بالنص على معاقبة مثل هذا العرض قد هدف الى حماية الصغار من أن يوجه إليهم كلاما منافيا للحياء. **(ينظر تمييز جزاء رقم ١٩٧٠/٣١ قسطاس)**؛ ومن جهة أخرى وحيث أن الفعل المنافي للحياء في المادة (٣٠٦) المذكورة يوجه إلى المجني عليه ويخدش حياء عينه أو أذنه، فإنه لا تقع هذه الجريمة على أصم بالكلام، ولا على أعمى بالحركات والإشارات والأفعال؛ لإنها أصلاً لا تمس جسمه؛ وهو في الحالة الأولى لن يسمعها؛ وفي الثانية لن يشاهدها.

ويشترط في جريمة عرض الفعل المنافي للحياء طبقاً للمادة (٣٠٦) من قانون العقوبات، أن يكون الكلام أو عرض الفعل موجهاً إلى شخص معين بالذات هو المجني عليه، دون أن يشترط فيه العلانية. وسواء أكان ذلك في مكان عام أو مكان خاص. وذلك على خلاف الفعل المنافي للحياء العام المنصوص عليه في المادة (٣٢٠) من قانون العقوبات، والذي لا يوجه فيه الفعل أو الاشارة المنافية للحياء إلى شخص معين بالذات، وكما ويشترط فيه العلانية. بمعنى أن الفعل أو القول(في جريمة الفعل المنافي للحياء) يكون موجهاً إلى شخص معين بالذات سواء أكان ذلك في مكان عام أو مكان خاص أي لا تشترط فيه العلنية بينما الجريمة بمقتضى المادة ٣٢٠ من قانون العقوبات تتكون من فعل أو إشارة علناً في مكان عام أو مجتمع عام بصورة يمكن لمن كان في المكان العام أن يراه أي أن الفعل والإشارة لا توجه إلى شخص معين ويشترط فيها العلنية **(ينظر تمييز جزاء رقم ١٩٨٦/٢٢٤ تاريخ ١٩٨٧/١/٦ قسطاس)**.

٢) **كون المجني عليه**، إما ذكر لم يكمل الثامنة عشرة من عمره، أو أنثى مهما بلغ عمرها. ففي كلتا الصورتين المذكورتين، يجب أن يوجه عرض الفعل أو الكلام، إما إلى ذكر لم يكمل الثامنة عشرة من عمره، ولو برضاه؛ لإن المشرع لا يعتد برضاه. أو أنثى مهما بلغ عمرها. وبذلك لا تقع هذه الجريمة على ذكر اكمل الثامنة عشرة من عمره.

٣) **القصد الجرمي**، فهذه الجريمة قصدية، تقوم بتوفر القصد الجرمي بعنصريه، العلم والإرادة، من علم الفاعل بماهية فعله المُجرَّم، ووقوعه على ذكر لم يكمل الثامنة عشرة من عمره أو على أنثى. وأن من شأنه خدش حياء العين أو الأذن. واتجاه إرادته لإرتكابه وتحقيق النتيجة. ولا عبرة للباعث على ارتكاب هذه الجريمة.

<u>عقوبة هذه الجريمة،</u>

إن العقوبة المقررة لهذه الجريمة، هي الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة من ثلاثين ديناراً إلى مائتي دينار. وحيث لم يُحدد الحد الأدنى لعقوبة الحبس، فتكون طبقاً للمادة (٢١) من قانون العقوبات هي أسبوع. أي تكون عقوبة الحبس من أسبوع إلى ستة أشهر. ولا يجوز الأخذ بالأسباب المخففة التقديرية إذا كانت المجني عليها عند وقوع الجريمة لم تكمل الثامنة عشرة من عمرها، وكان الجاني قد أكمل الثامنة عشرة من عمره (م ٣٠٨ مكررة عقوبات).

<u>الاختصاص القضائي بنظر هذه الجريمة،</u>

بالنظر إلى عقوبة هذه الجريمة، وهي من نوع الجنحة الصلحية، فإنه تختص بنظرها، محكمة الصلح بصفتها الجزائية، طبقاً للمادة

(٤/ج) من قانون محاكم الصلح رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ وتعديلاته.

ومن التطبيقات القضائية في هذا الشأن،

قضت محكمة التمييز الموقرة بأن الأفعال التي قام بها المتهم تجاه المشتكي... والمتمثلة بطلب هتك عرضه مقابل دينارين ورفض المشتكي ذلك تشكل سائر اركان وعناصر جنحة عرض فعل منافي للحياء... **(تمييز جزاء رقم ١٩٩٨/٩٠٨ تاريخ ١٩٩٩/١/٢٥ قسطاس)**. وقضت بأنه إذا طلب المتهم من المجني عليه اثناء وجوده على السطح أن يخلع ملابسه بقصد هتك عرضه فرفض ولم يصدر عنه أي بدء في تنفيذ فعل من الأفعال الظاهرة المؤدية الى ارتكاب انجريمة التي قصد ارتكابها فان الجريمة لا تعتبر شروعاً في هتك العرض وانما تعتبر من قبيل عرض عمل منافٍ للحياء بالمعنى المقصود في المادة ٣٠٦ من قانون العقوبات **(تمييز جزاء رقم ١٩٨٣/٧٣ قسطاس)**. وقضت بأن الفعل المخل بالحياء هو الفعل الذي يخدش حياء العين والأذن، وحيث أن المتهم أفصح عن نيته برغبته باللواط بالمجني عليه وأمسك بيده وأشهر عليه الحربة فإن هذه الأفعال تشكل جريمة الشروع الناقص بجرم هتك العرض خلافاً للمادتين ٢٩٦ و ٦٨ عقوبات وليس عرض فعل منافي للحياء **(تمييز جزاء رقم ٢٠٠٣/٦٣٠ تاريخ ٢٠٠٣/٧/٧ قسطاس)**.

٥- جنحة التنكر بزي النساء والدخول الى مكان خاص بالنساء (م ٣٠٧ عقوبات)،

نصت المادة (٣٠٧) من قانون العقوبات على أنه:" كل من كل رجل تنكر بزي إمرأة فدخل مكاناً خاصاً بالنساء أو محظوراً دخوله وقت الفعل لغير النساء ، عوقب بالحبس مُدة لا تزيد على ستة أشهر".

ومحل هذه الجريمة، هي الأماكن الخاصة بالنساء بوجه عام.

أركان هذه الجريمة،

١) **الركن المادي**، ويتمثل بفعل التنكر بزي النساء وبالدخول متنكراً بذلك الزي، إلى المكان الخاص بالنساء. فيلزم لقيام الجريمة أن يتنكر المشتكى عليه بزي النساء وأن يدخل مكاناً خاصاً بالنساء متنكراً بذلك الزي. فإذا فقد أحد الشرطين، فيتعين القضاء بعدم مسؤوليته عن هذه الجريمة؛ لإنه لا تقوم هذه الجريمة، بمجرد الدخول إلى مكان مخصص للنساء. وإنما يتوجب أيضاً، أن يدخل الفاعل، إلى ذلك المكان، متنكراً بزي النساء. وبحيث يسهل عليه الدخول إلى ذلك المكان، وتطمئن النساء إليه ظناً بأنه إمرأة. ولما في ذلك من خطورة في أن يتمكن من كشف عوراتهن. ولذلك فإذا كان المشتكى عليه قد دخل الحمامات الخاصة بالطالبات في الجامعة مثلاً، وضبط هناك، ولكنه لم يكن وقت دخوله إلى ذلك المكان، متنكراً بزي النساء. فلا تقوم الجريمة المنصوص عليها في المادة (٣٠٧) من قانون العقوبات. وهو ما يُفهم من حكم لمحكمة التمييز الموقرة أوردت فيه أنه بالرجوع إلى محضر القضية الصلحية الجزائية رقم .. نجد أن قاضي الصلح سأل المشتكى عليه عما أسند إليه وهو دخول الأماكن الخاصة بالنساء خلافاً لأحكام المادة (٣٠٧) من قانون العقوبات فأجابه (انني مذنب والتمس رحمة المحكمة) واستناداً إلى هذا الاعتراف فقد أدانه بجرم التنكر بزي امرأة ودخول الأماكن الخاصة بالنساء خلافاً لأحكام المادة (٣٠٧) المذكورة مع أنه عندما سأله عما أسند إليه لم يذكر له عبارة التنكر ودخول الأماكن الخاصة بالنساء وإنما ذكر له عبارة بزي امرأة وأن الأفعال الوارده في العبارة الأخيرة لا تُشكل جرماً جزائياً يُعاقب عليه القانون **(ينظر تمييز جزاء رقم ٢٠٠١/١٢٣ تاريخ ٢٠٠١/٣/٢١ قسطاس)**.

٢) **أن يكون المكان** الذي دخل إليه المشتكى عليه، هو مكان مخصص للنساء. كالحمامات الخاصة بالنساء، أو صالون تجميل خاص بالنساء. أونادي رياضي مخصص لهن. اكان مخصصاً للنساء بشكل عام طوال الوقت. أو كان مخصصاً لهن في أوقات محددة فقط.

٣) **القصد الجرمي**، هذه الجريمة قصدية، تقوم بتوفر القصد الجرمي بعنصريه، العلم والإرادة، من علم الفاعل بماهية فعله المُجرَّم، وبان المكان الذي يدخل إليه متنكراً بزي النساء، هو مكان مخصص للنساء. وأن تتجه إرادته لارتكاب الفعل وتحقيق النتيجة بالتمكن من الدخول إلى ذلك المكان.

عقوبة هذه الجريمة،

إن العقوبة المقررة لهذه الجريمة، هي الحبس مُدة لا تزيد على ستة أشهر. وحيث لم يُحدد الحد الأدنى للعقوبة، فتكون طبقاً للمادة (٢١) الحبس من أسبوع إلى ستة أشهر. ولا يجوز الأخذ بالأسباب المخففة التقديرية إذا كانت المجني عليها عند وقوع الجريمة لم تكمل الثامنة عشرة من عمرها،وكان الجاني قد أكمل الثامنة عشرة من عمره (م ٣٠٨ مكرر عقوبات).

الاختصاص القضائي بنظر هذه الجريمة،

بالنظر إلى عقوبة هذه الجريمة، وهي من نوع الجنحة الصلحية، تختص بنظرها، محكمة الصلح بصفتها الجزائية، طبقاً للمادة (٤/ج)

من قانون محاكم الصلح رقم ١٥ لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

ومن التطبيقات القضائية في هذا الشأن،

في قضية أدانت محكمة الصلح المشتكى عليه بجرم الدخول إلى الأماكن الخاصة بالنساء وفقاً لأحكام المادة ٣٠٧ عقوبات وعملاً بذات المادة الحكم عليه بالحبس لمدة ثلاثة أشهر والرسوم. فاستأنف الحكم. وبناء بقرار محكمة الاستئناف الموقرة (أنه من الثابت من خلال هذه البينة ارتكاب المستانف للجرم المسند إليه وذلك من خلال تواجده في أعلى السقف للحمام العائد للسيدات اثناء تواجد المشتكية بداخله ولدى اكتشافها أمره لاذ بالفرار من المكان الذي كان يتواجد فيه حيث تمت متابعته من قبل المشتكية وشاهدته على الدرج الذي يؤدي إلى الطابق السفلي ممسكاً بذات الهاتف الذي شاهدته المشتكية بيد الشخص الذي كان باعلى السقف وكان المستأنف مرتبكاً ولدى صراخ المشتكية تم ضبط الجهاز من قبل موظفي البنك وتسليمه لرجال البحث الجنائي حيث تبين لهم لدى كشفهم على الهاتف وجود صورة ملتقطة لمقعد حمام فرنجي وهو ذات الحمام الذي كانت تتواجد فيه المشتكية وأن تاريخ ووقت التقاط الصورة هو بذات التاريخ والوقت الذي تم فيه ضبط المستأنف من قبل المشتكية. وعليه وحيث جاءت البينات المقدمة تثبت ارتكاب المستأنف للجرم المسند إليه فإن هذا السبب يغدو مستوجبا للرد**(قرار محكمة استئناف عمان الموقرة رقم ٢٠٠٨/٤١١٠٩ تاريخ ٢٠٠٨/١١/٤ قسطاس).**

جرائم التعرض للأخلاق والآداب العامة

(صورها، وعقوباتها، والاختصاص القضائي بها، والتطبيقات القضائية عليها)

(١)

الجرائم المنصوص عليها في المادة (٣١٩) من قانون العقوبات

تشمل هذه الجرائم الجنح التالية:-

١- جنحة بيع أو إحراز بصد البيع أو توزيع المواد البذيئة (م ١/٣١٩ عقوبات)،

أركان هذه الجنحة،

١) **الركن المادي**، ويتمثل بفعل بيع أو احراز أو توزيع أية مادة بذيئة: مطبوعة أو مخطوطة أو أية صورة شمسية أو رسم أو نموذج أو أي شيء آخر. أو طبعه أو أعاد طباعته

٢) **وجود المادة البذيئة**، أي التي من شأنها أن تفسد الأخلاق ، والتي تحتويها المطبوعة أو المخطوطة أو الصورة أو الرسم أو النموذج.

٣) **القصد الجرمي**، بعنصريه العلم والإرادة من علمه بماهية الفعل وبان المادة بذيئة، واتجاه إرادته لاتيانه وتحقيق النتيجة. وبأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى إفساد الاخلاق. غير أن المشرع يشترط أن يكون فعل المتهم بالطباعة أو الاحراز أو غيرها، بقصد البيع أو التوزيع. ولذلك إن كان احراز للاستعمال الهدف منها هو مجرد الاحتفاظ بها لنفسه فلا تقوم هذه الجريمة.

٢- جنحة عرض المواد البذيئة في محل عام (م ٢/٣١٩ عقوبات)،

أركان هذه الجنحة،

١) **الركن المادي**، ويتمثل بفعل عرض المادة البذيئة من تصوير أو صورة شمسية أو رسم أو نموذج أو أي شيء آخر. أو توزيع تلك المواد لعرضها في محل عام. ويجب أن يتم العرض في محل عام. والمحل او المكان العام هو الوارد تعريفه غي المادة الثانية من قانون العقوبات المشار إليه سابقاً (يُراجع). وبحيث في الحالتين يمكن رؤيتها من قبل أكبر عدد من الناس.

٢) **وجود المادة البذيئة**، أي التي من شأنها أن تفسد الأخلاق ، والتي تحتويها المادة البذيئة المعروضة من تصوير أو صورة شمسية أو رسم أو نموذج أو أي شيء آخر.

٣) **القصد الجرمي**، بعنصريه العلم والإرادة من علمه بماهية الفعل وبأن المادة بذيئة وبأنه يعرضه في محل عام، واتجاه إرادته لاتيانه وتحقيق النتيجة. وبأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى إفساد الاخلاق.

٣- جنحة إدارة محل يتعاطى بيع أو نشر أو عرض الأشياء البذيئة (م ٣/٣١٩ عقوبات)،

أركان هذه الجنحة،

١) **الركن المادي**، ويتمثل بفعل ادارة المحل الذي يتعاطى أو نشر أو عرض الاشياء البذيئة أو الاشتراك في إدارته. أي يكون للفاعل دور في الاشراف على هذا النشاط.

٢) **وجود المطبوعات أو المخطوطات** أو الصور الشمسية أو الرسوم او النماذج أو الاشياء الاخرى أي تحتوي المواد البذيئة التي قد تؤدي إلى إفساد الأخلاق.

٣) **القصد الجرمي**، بعنصريه العلم والإرادة من علمه بماهية الفعل من ادارة ذلك المحل وماهية المادة المطبوعة او الصور أو غيرها ، بأنها بذيئة، وأن ذلك لغايات البيع أو النشر. واتجاه إرادته لاتيانه وتحقيق النتيجة. وبأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى إفساد الاخلاق.

٣- جنحة الاعلان أو الاذاعة عن شخص يتعاطي بيع المواد البذيئة او طبعها... (م ٣١٩/٤ عقوبات)،

أركان هذه الجنحة،

١) **الركن المادي**، ويتمثل بفعل الإعلان أو الإذاعة، بأية وسيلة من وسائل الإعلان المطبوعة وغيرها أو الاذاعة المرئية والمسموعة، عن الشخص الذي يتعاطى بيع الاشياء البذيئة، أو طبعها أو عرضها أو توزيعها. وسواء أكان الاعلان او الاذاعة عن مادة بذيئة مطبوعة أو مخطوطة أو رسم إلخ... وسواء أكان الشخص الذي يعلنها أو يذيعها شخصاً طبيعياً أو معنوياً. ويوجه الاعلان او الاذاعة إلى الناس بشكل عام.

٢) **القصد الجرمي**، بعنصريه العلم والإرادة من علمه بماهية الفعل من الإعلان أو الإذاعة عن شخص يتعاطى بيع أو توزيع المواد البذيئة. واتجاه إرادته لاتيانه وتحقيق النتيجة. وبأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى إفساد الاخلاق.

<u>عقوبة هذه الجرائم،</u>

إن العقوبة المقررة لهذه الجنح جميعا والواردة في المادة (٣١٦) بفقيراتها الاربع هي واحدة وهي الحبس مُدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً. وحيث لم يُحدد الحد الأدنى لعقوبة الحبس، ولا لعقوبة الغرامة. فتكون طبقاً للمادة (٢١) من قانون العقوبات الحبس من أسبوع إلى ثلاثة أشهر، أو الغرامة من خمسة دنانير إلى خمسين ديناراً. ويجوز الأخذ بالأسباب المخففة التقديرية طبقاً للمادة (١٠٠) من القانون ذاته.

<u>الاختصاص القضائي بنظر هذه الجرائم،</u>

بالنظر إلى العقوبة المقررة لكل من هذه الجرائم، وهي واحدة، ومن نوع الجنحة الصلحية، فتختص بنظرها، محكمة الصلح بصفتها الجزائية، طبقاً للمادة (٤/ج) من قانون محاكم الصلح رقم ١٥ لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

(٢)

جنحة الفعل المنافي للحياء العام (م ٣٢٠ عقوبات)

نصت المادة (٣٢٠) من قانون العقوبات على أنه :" كل من فعل فعلاً منافياً للحياء أو أبدى إشارة منافية للحياء في مكان عام أو في مجتمع عام أو بصورة يمكن معها لمن كان في مكان عام أن يراه، يُعاقب بالحبس مُدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً."

وإن محل هذه الجريمة هو جمهور الناس. وهي بذلك ليست اعتداء يقع على جسم شخص بالذات. ذلك أن ما قصده المشرع، في المادة (٣٢٠) عقوبات، كما ذهبت محكمة التمييز الموقرة، هو المعاقبة على كل فعل مغاير للآداب، يرتكب علناً فيخدش أو يمكن أن يخدش عاطفة الحياء عند الناس، الذين يشهدونه على غير إرادتهم، والغرض منها حماية شعور الجمهور من أن تجرحه رؤية بعض المناظر أو المظاهر التي تقتضي الأخلاق والآداب العامة التستر على إتيانها**(تمييز جزاء رقم ٢٠٠٠/٦٨٢ تاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢٦ قسطاس)**.

<u>أركان هذه الجريمة،</u>

١) **الركن المادي**، ويتمثل بالفعل المنافي للحياء. وهو يشمل كل فعل منافي للحياء أو إشارة (حركة) منافية للحياء، من شأنها أن تخدش حياء الغير وشعوره. وكون الجريمة تقوم على فعل أو إشارة، فإن ذلك يعني أنها لا تقوم بالأقوال البذيئة المنافية للحياء، كما الحال في جنحة عرض فعل منافي للحياء**(ينظر د. كامل السعيد المرجع السابق ص ١٧٥)**. وتشمل الأفعال المنافية للحياء العام، كل الأفعال التي من شأنها أن تخدش حياء العين والأذن، والتي سبق بيان أمثلتها.وبذلك تتفق مع جنحة عرض فعل منافي للحياء(م ٣٠٦ عقوبات) وتشمل الأفعال التي يأتيها الفاعل على الغير بالفعل أو الإشارة، أو يأتيها على نفسه ككشف عورته أمام جمهور الناس.

٢) **ركن العلنية.** فيتوجب لقيام هذه الجريمة، أن يقع الفعل المنافي للحياء بصور علنية، وبذلك تختلف عن جنحة عرض فعل منافي للحياء (م ٣٠٦ عقوبات) التي لا تشترط العلنية. وتعني العلنية، أن يقع الفعل المنافي للحياء في مكان عام أو في مجتمع عام أو بصورة يمكن معها لمن كان في مكان عام أن يراه. ويجب أن تدلل المحكمة على توّفر هذا الركن وبالمعنى القانوني للمكان العام الوارد في المادة الثانية من قانون العقوبات، والتي عرفت "عبارة (مكان عام أو محل عام) بكل طريق عام وكل مكان أو ممر يُباح للجمهور المرور به أو الدخول إليه في كل وقت وبغير قيد أو كان مقيداً بدفع مبلغ من النقود وكل بناء أو مكان يُستعمل إذ ذاك لأي اجتماع أو حفل عمومي أو ديني أو كساحة مكشوفة."**(ينظر تمييز جزاء رقم ١٩٩٠/١٥٦ تاريخ ١٩٩٠/٨/١٨ قسطاس).** ويدخل في التعريف السابق، الطريق العام، فيُعد مكاناً عاماً. وهو كل طريق يباح للجمهور المرور به في كل وقت وبغير قيد ويدخل فيه الجسور وكافة الطرق التي تصل المدن أو البلاد بعضها ببعض. وكما يشمل ذلك كل مجتمع عام. فالمكان العام هو مفهوم واسع. وذلك بسبب احتمال مشاهدة الفعل المنافي للحياء من قبل الناس. وخاصة وأن المشرع ذكر عبارة " أو بصورة يمكن معها لمن كان في مكان عام أن يراه". وبحيث يشمل هذا التوسع الطرق العمومية والساحات العامة و دور العبادة والدوائر الحكومية والشركات ودور السينما وأماكن التسوق وأماكن الاجتماعات العامة وتشمل النوادي والمقاهي والملاعب والمطاعم والمحلات التجاري...ألخ. ويتوجب لقيام هذه الجريمة، أن يقع الفعل المنافي للحياء في إحدى المحلات الواردة حصراً في المادة السالفة الذكر فإن ارتكب في مكان لا يدخل ضمن المفهوم المتقدم للمكان العام أو المجتمع العام، فلا يُعد الفعل المرتكب أنه فعل منافي للحياء العام طبقاً للمادة (٣٢٠) من قانون العقوبات. وقد يتخذ وصفاً آخر. كما لو ارتكب في منزل المجني عليه أو في غرفته الخاصة **(ينظر في ذلك قرار تمييز جزاء رقم ١٩٦٤/١٢٢ قسطاس).**

٣) **القصد الجرمي،** فهذه الجريمة قصدية، تقوم بتوفر عنصري القصد الجرمي، العلم والإرادة، من علم الفاعل بماهية فعله المُجرَّم، ووقوعه في أحد الأماكن العامة المشار إليها أو في مكان يمكن لمن كان في المكان العام أن يراه. وأن من شأنه أن حياء العين أو الأذن للغير(للناس بشكل عام). واتجاه إرادته لإرتكابه وتحقيق النتيجة. ولا عبرة للباعث على ارتكاب هذه الجريمة.

<u>عقوبة هذه الجريمة،</u>

إن العقوبة المقررة لهذه الجريمة، وطبقاً للمادة (٣٢٠) من قانون العقوبات هي الحبس مُدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً. وحيث لم يُحدد الحد الأدنى لعقوبة الحبس، ولا لعقوبة الغرامة، فتكون العقوبة، طبقاً للمادة (٢١) من قانون العقوبات هي الحبس من أسبوع إلى ستة أشهر. أو الغرامة من خمسة دنانير إلى خمسين ديناراً. وعلى أنه يجوز الأخذ بالأسباب المخففة التقديرية؛ لإن هذه الجريمة، لم ترد ضمن الفصل الأول في الاعتداء على العرض. ولا تشملها أحكام المادة (٣٠٨ مكررة) من قانون العقوبات. وذلك على خلاف جنحة عرض فعل منافي للحياء (م ٣٠٦ عقوبات).

<u>الاختصاص القضائي بنظر هذه الجريمة،</u>

بالنظر إلى عقوبة هذه الجريمة، وهي من نوع الجنحة الصلحية، فإنه تختص بنظرها، محكمة الصلح بصفتها الجزائية، طبقاً للمادة (٤/ج) من قانون محاكم الصلح رقم ١٥ لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

<u>ومن التطبيقات القضائية في هذا الشأن،</u>

قضت محكمة التمييز الموقرة بأن من أهم عناصر جريمة الإتيان بفعل مناف للحياء المنصوص عليها في المادة (٣٢٠) من قانون العقوبات، أن يقع الفعل في احدى المحلات الواردة حصراً في المادة السالفة الذكر. وجاء في هذا القرار.. وبعد التدقيق نجد فيما يتعلق بالسبب الأول أن الفعل الذي قنعت محكمة الموضوع بأن المميز قد ارتكبه ينحصر في الدخول إلى الغرفة الخاصة التي كانت تنام بها المجني عليهما ورفعة اللحاف عنهما دون أن يمسهما بيده أو يأتي بأي فعل آخر له مساس بعفافهما وهذا الفعل لا ينطبق على المادة ٣٢٠ من قانون العقوبات لإن من أهم عناصر الجريمة المنصوص عليها في هذا المادة أن يقع الفعل المنافي للحياء في إحدى المحلات التالية:١- في مكان عام ٢- في مجتمع عام ٣- في مكان يمكن لمن كان أن يراه. ومن الواضح ان الغرفة التي وقع بها الفعل المشار اليه هي غرفة خاصة ولا تعتبر مكانا عاما بالمعنى الذي عرفته المادة الثانية من قانون العقوبات. وكذلك فانه لم يرد ما يثبت ان الغرفة المذكورة كان فيها مجتمع عام أو أنه كان بإمكان من كان في مكان عام أن يرى الفعل الذي يقع فيها أما مجرد وجود شخص أو شخصين آخرين في الغرفة المذكورة فلا يعتبر اجتماعاً عاماً بالمعنى المشار إليه. ولهذا كان الحكم بإدانة المميز ومعاقبته بمقتضى المادة ٣٢٠ مخالفاً لأحكام القانون... **(ينظر تمييز جزاء رقم ١٩٦٤/١٢٢ تاريخ ١٩٦٤/١٠/٤ قسطاس).**

بسم الله الرحمن الرحيم

المعهد القضائي الأردني – الشعبة الأولى.

خطة الدراسة، مادة " تطبيقات في قانون العقوبات– القسم الخاص– ١ ".

مدرس المادة: القاضي ابراهيم ابو شما.

القسم الأول

الجرائم الواقعة على النفس.

جرائم الايذاء.

جرائم الايذاء المقصود.

جريمة الايذاء المقصود، أركانها وعناصرها.

جنح الايذاء المقصود، صورها، وعقوباتها، والاختصاص القضائي بها، و التطبيقات القضائية عليها.

- جنحتا الايذاء الصلحيتين. (م ٣٣٤ عقوبات)
- جنحة الايذاء البدائية. (م ٣٣٣ عقوبات)

جنايات الايذاء المقصود، صورها، وعقوباتها، والاختصاص القضائي بها، و التطبيقات القضائية عليها.

- جناية الايذاء المنصوص عليها في المادة (٣٣٤ مكررة ١ و٢ عقوبات)
- جناية الايذاء المفضي إلى عاهة دائمة. (م ٣٣٥ عقوبات)
- جناية الايذاء المفضي إلى الاجهاض. (م ٣٣٦ عقوبات)
- جناية الايذاء المفضي إلى الموت. (م ٣٣٠ عقوبات)

جرائم الايذاء غير المقصود.

جريمة الايذاء غير المقصود، أركانها وعناصرها.

جنح الايذاء غير المقصود (م ٣٤٤ عقوبات)، صورها، وعقوباتها، والاختصاص القضائي بها، و التطبيقات القضائية عليها.

- جنحة التسبب بالايذاء.
- جنحة التسبب بإحداث عاهة دائمة .

جرائم القتل.

جرائم القتل المقصود.

جناية القتل البسيط (م ٣٢٦ عقوبات) أركانها وعناصرها، والعقوبة المقررة لها، والاختصاص القضائي بها، والتطبيقات القضائية عليها.

جنايات القتل القصد المقترن بظروف التشديد طبقاً للمادة (٣٢٧) عقوبات، والعقوبة المقررة لها، والاختصاص القضائي بها، والتطبيقات القضائية عليها.

- جناية القتل الواقع تمهيداً لجنحة أو تسهيلاً أو تنفيذاً لها ...
- جناية القتل الواقع على أكثر من شخص.
- جناية القتل الواقع على موظف عام.
- جناية القتل مع تعذيب المقتول بشراسة قبل قتله.

جنايات القتل القصد المقترن بظروف التشديد طبقاً للمادة (٣٢٨) عقوبات، والعقوبة المقررة لها، والاختصاص القضائي بها، والتطبيقات القضائية عليها.

- جناية القتل العمد (سبق الإصرار)
- جناية القتل الواقع تمهيداً لجناية أو تسهيلاً أو تنفيذاً لها ...
- جناية القتل الواقع على أصل.

جرائم الاجهاض (م ٣٢١ – ٣٢٥ عقوبات) أركانها وعناصرها، والعقوبة المقررة لها، والاختصاص القضائي بها، والتطبيقات القضائية عليها.

جريمتا قتل الوليد اتقاء للعار (م ٣٣١ و ٣٣٢ عقوبات) أركانهما وعناصرهما، والعقوبة المقررة لهما، والاختصاص القضائي بهما، والتطبيقات القضائية عليهما.

جريمة القتل غير المقصود (الخطأ).

- جريمة القتل غير المقصود (الخطأ) (م ٣٤٣ عقوبات)، أركانها وعناصرها، والعقوبة المقررة لها، والاختصاص القضائي بها، والتطبيقات القضائية عليها. والمادة (٢٧) من قانون السير رقم ٤٩لسنة ٢٠٠٨.

حالات خاصة تتعلق بجرائم القتل والايذاء، والتطبيقات القضائية عليها.

- القتل والايذاء اثناء مشاجرة مع تعذر معرفة الفاعل (م ٣٣٨ عقوبات).
- المساعدة على الانتحار (م ٣٣٩ عقوبات)
- العذر المخفف في جريمتي القتل والايذاء (م٣٤٠ عقوبات)
- الدفاع الشرعي في جرائم القتل والايذاء (م٣٤١ و ٣٤٢ عقوبات)
- القتل والايذاء الناجمين عن تعدّد الأسباب (م٣٤٥ عقوبات)

القسم الثاني

الجرائم الواقعة على العرض.

جرائـــم الاغتصاب.

جريمة الاغتصاب أو المواقعة بالإكراه. أركانها وعناصرها، وظروف التشديد التي تلحق بها، والعقوبة المقررة للجريمة، والاختصاص القضائي، والتطبيقات القضائية عليها.

جرائم مواقعة القاصر .

جريمة مواقعة القاصر، أركانها وعناصرها، وصورها، والعقوبة المقررة لها، والاختصاص القضائي بها، والتطبيقات القضائية عليها.

جرائـــم هتك العرض .

جريمة هتك العرض، أركانها وعناصرها، وظروف التشديد التي تلحق بها، والعقوبة المقررة لها، والاختصاص القضائي بها، والتطبيقات القضائية عليها.

جرائـــــم الخطف .

جريمة الخطف، أركانها وعناصرها.

جنحة الخطف، والعقوبة المقررة لها، والاختصاص القضائي بها، والتطبيقات القضائية عليها.

جنايات الخطف، صورها، والعقوبة المقررة لها، والاختصاص القضائي بها، والتطبيقات القضائية عليها.

جرائم الاغواء والتعرض للآداب والأخلاق العامة.

أركانها وعناصر كل منها، والعقوبات المقررة لها، والاختصاص القضائي بها، والتطبيقات القضائية عليها.

- جنحة عرض فعل منافي للحياء

- جنحة المداعبة المنافية للحياء
- جنحة الفعل المنافي للحياء بشكل علني
- جنحة فض البكارة بوعد الزواج
- جنحة افساد الرابطة الزوجية
- جنحة الحض على الفجور
- جرائم أخرى نص عليها قانون العقوبات.

المراجع

أولاً: الكتـــب

١- الدكتور محمود نجيب حسني، كتابه شرح قانون العقوبات- القسم العام- الطبعة الثالثة ، منشورات الحلبي الحقوقية.

٢- الدكتور محمود نجيب حسني، كتابه شرح قانون العقوبات- القسم الخاص- الطبعة الثالثة ، دار النهضة العربية- القاهرة ١٩٩٢.

٣- جندي عبد الملك، كتابه الموسوعة الجنائية، خمسة أجزاء، دار العلم للجميع، الطبعة الثانية.

٤- الدكتور كامل السعيد: شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات دراسة مقارنة- دار الثقافة للنشر والتوزيع ٢٠١١.

٥- الدكتور كامل السعيد: شرح قانون العقوبات- الجرائم الواقعة على الإنسان، دراسة مقارنة- دار الثقافة للنشر والتوزيع ٢٠١١.

٦- الدكتور كامل السعيد: شرح قانون العقوبات- الجرائم الواقعة على الشرف والحرية، دراسة تحليلية مقارنة- الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر والتوزيع- الطبعة الأولى ٢٠٠٢.

٧- الدكتور كامل السعيد: شرح قانون العقوبات- الجرائم الواقعة على الاخلاق والآداب العامة والأسرة ، دراسة تحليلية مقارنة- دار الثقافة للنشر والتوزيع- الطبعة الأولى ١٩٩٥.

٨- الدكتور عبد الرحمن توفيق، كتابه شرح قانون العقوبات- الجرائم الواقعة على الاشخاص، دار الثقافة للنشر والتوزيع- الطبعة الأولى ٢٠١٢.

٩- الدكتور محمد صبحي نجم، كتابه قانون العقوبات- القسم العام – النظرية العامة للجريمة- دار الثقافة للنشر والتوزيع ٢٠١٢.

١٠- الدكتور محمد صبحي نجم، كتابه الجرائم الواقعة على الأشخاص، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر والتوزيع- الطبعة الأولى- الإصدار الثالث ٢٠٠٢.

١١- الدكتور عبد الرحمن توفيق، والدتور محمد صبحي نجم، كتابهما الجرائم الواقعة على الأشخاص في قانون العقوبات الأردني، مطبعة التوفيق- ١٩٨٧.

١٢- الدكتور محمد احمد المشهداني، كتابه شرح قانون العقوبات- القسم الخاص في القانون الوضعي والشريعة الاسلامية- الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع و دار الثقافة للنشر والتوزيع- الطبعة الأولى- الإصدار الأول ٢٠٠١.

١٣- الدكتور محمد علي السالم الحلبي، كتابه شرح قانون العقوبات القسم العام – دار الثقافة للنشر والتوزيع ٢٠١١.

ثانياً: القوانين والمجلات القانونية والروابط الإلكترونية .

١- قانون العقوبات الأردني رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته.

٢- قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني رقم ٩ لسنة ١٩٦١ وتعديلاته.

٣- المجلة القضائية لأحكام محكمة التمييز الأردنية حتى عام ٢٠٠١.

٤-المبادئ القانونية لمحكمة التمييز في القضايا الجزائية النشورة في مجلة نقابة المحامين منذ بداية سنة ١٩٥٣ حتة نهاية سنة ١٩٨٢ الجزء الأول- نقابة المحامين.

٥-المبادئ القانونية لمحكمة التمييز في القضايا الجزائية النشورة في مجلة نقابة المحامين منذ بداية سنة ١٩٨٣ حتة نهاية سنة ١٩٨٧- نقابة المحامين.

٦- منشورات مركز عدالة www.adaleh.com لأحكام محكمة التمييز الأردنية حتى عام ٢٠١٢.

٧- برنامج قسطاس – انترنت http://qistas.com

٨- موقع ويكيبيديا الإلكتروني – انترنت. http://ar.wikipedia.org

الخطة الدراسية لمادة تطبيقات قانون العقوبات (1)
في الجرائم الواقعة على الأشخاص للباحثين القانونيين للدخول لجدول الدراسة

الأسبوع	العنوان	الموضوع
الأسبوع الأول يوم السبت الموافق ٨/٩/٢٠٢٠	جرائم القتل جرائم الإيذاء العمد	المحاضرة الأولى :- التعريف بالجريمة وأركانها وصورها المحاضرة الثانية - تطبيقات عليها على جرائم القتل والإيذاء العمد.
الأسبوع الثاني يوم السبت الموافق ١٥-٩-٢٠٢٠	جرائم الإيذاء غير العمد، والضرب والجرائم الواقعة على العرض، والإجهاض	المحاضرة الأولى - جرائم الإيذاء غير العمد والضرب وتطبيقاتها. المحاضرة الثانية :- الجرائم الواقعة على العرض والإجهاض وتطبيقاتها.
الأسبوع الثالث يوم السبت الموافق	جرائم القتل جرائم الإيذاء العمد	المحاضرة الأولى